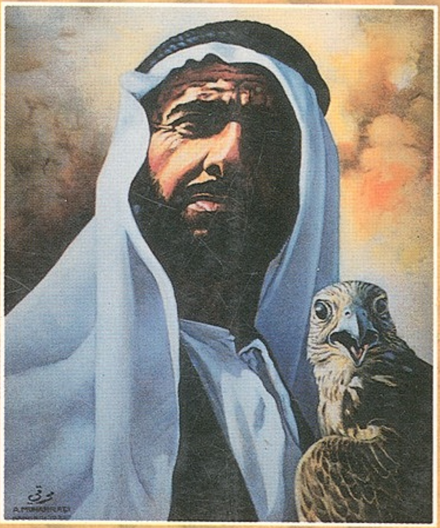
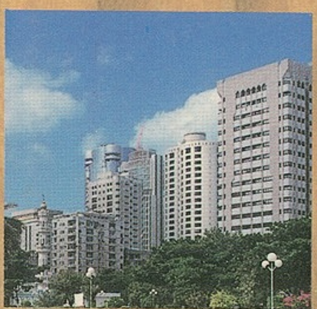


أصول الريادة الحضارية

دراسة في فكر الشيخ

زايد






تأليف : د. نبيل راغب

* المؤلف في سطور

- من مواليد طنطا بمصر ١٩٤٠
- دكتوراه في الأدب الإنجليزي في مفهوم الطبيعة في أعمال جورج ميردث، ١٩٧٦، (جامعة لانكستر).
- شغل العديد من المناصب منها: مستشار السيد رئيس الجمهورية، مستشار وزير الثقافة، أمين لجنة الدراسات الأدبية بالمجلس الأعلى للثقافة - أستاذ زائر بجامعة اكستر بانجلترا.
- أستاذ وعميد المعهد العالي للنقد الفني بأكاديمية الفنون.
- يعمل حالياً رئيساً لقسم النقد الأدبي بالمعهد العالي للنقد الفني.
- باحث وناقد وروائي ومترجم، نشر ما يزيد على ٣٥ مؤلفاً في النقد، والرواية والقصة والدراسة، منها قضية الشكل الفني عند نجيب محفوظ، دليل الناقد الأدبي، أنور السادات رائداً للتأصيل الفكري، النقد الفني..
- كتب ٢٥ رواية نُقل بعضها إلى السينما والتلفزيون.

صورة الشيخ زايد
على الغلاف
من مقتنيات المجمع الثقافي
للفنان عبد الله المحرقي
تصميم الغلاف علي الجاك سعيد

أصول الريادة الحضارية

أصول الريادة الحضارية

«دراسة في فكر الشيخ زايد»

تأليف : د. نبيل راغب

الطبعة الأولى
1995

منشورات المجمع الثقافي
Cultural Foundation Publications

ص. ب ٢٣٨٠ ـ ابوظبي ـ الإمارات العربية المتحدة ـ هاتف ٢١٥٣٠٠
P O. BOX : 2380 - ABU DHABI - U . A E. - TEL. 215300 - CULTURAL FOUNDATION

المقدمة

ألحت عليَّ فكرة تأليف هذا الكتاب في منتصف الثمانينات عندما كنت منهمكاً في كتابة «موسوعة الفكر القومي العربي» والتي استغرقت الفترة ما بين عامي ١٩٨٢و١٩٨٩م ، وصدرت في جزئين واحتوت على ستة وثمانين من أعلام المفكرين الذين ركزوا في كتاباتهم ومؤلفاتهم على المفهوم العلمي والموضوعي للقومية العربية ، وأثبتوا أنها ليست ظاهرة استاتيكية ثابتة نستكين إليها ، ونستند إلى جدارها ، ونحتمي في ظله في حين نتابع مجريات الأمور في عالمنا المعاصر البعيد تماماً عن الثوابت ، والذي تحمل متغيراته في كل لحظة تطوراً جديداً يلهث الجميع وراء استكشاف أبعاده .

وقد أكدت الموسوعة على أن أفكار وكتابات هؤلاء المفكرين الرواد على اختلاف مشاربهم ، تثبت أن القومية العربية الحقيقية مفهوم ديناميكي يقوم على التأثير والتأثر ، الأخذ والعطاء ، ولذلك أصبح من الضروري بالنسبة للأمة العربية أن تتصرف وتسلك بناءً على استراتيجية حضارية تطبيقية نابعة من مسؤوليتها تجاه أبنائها وأجيالها حتى لا تضل الطريق وسط هذه الغابات الكثيفة والأدغال المتشعبة للعلاقات الدولية في عالم اليوم ، لأنه إذا ركنت الأمة العربية إلى النظرة الاستاتيكية الثابتة تجاه المستقبل ، فإن قوميتها ستصبح مجرد نظرة أو أيديولوجية تنتمي إلى الماضي أكثر من انتمائها إلى عالم الواقع الراهن ، في حين أن المستقبل العربي هو الشغل الشاغل لكل

العرب أو هكذا يجب أن يكون .

في تلك الأثناء وقبلها ، كنت أتابع إنجازات سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الحضارية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، واكتشفت أن المنهج الفكري والثقافي الكامن وراء هذه الإنجازات الحضارية والقومية يتفق بل ويكاد يتطابق مع المنهج الذي نهضت عليه هذه الموسوعة . عندئذ قررت أن أفرد للشيخ زايد فصلاً في الموسوعة أحلل فيه منهجه الفكري والقومي والوحدوي الذي انطلق بالإمارات من كهوف الماضي وقيوده إلى آفاق المستقبل . وبشائره المشرقة . لكنني عندما حصلت على المادة العلمية اللازمة لهذا الفصل ، والتي تمثلت في إنجازاته وأحاديثه وخطبه وتصريحاته وندواته ومؤتمراته الصحفية المحلية أو العالمية ، وكذلك الدراسات التي تناولت حياته وبعض آرائه بالعرض والتحليل ، أدركت أن هذه الإنجازات الفكرية والحضارية من الضخامة والخصوبة والعمق والاتساع والشمول ، بحيث أن فصلاً واحداً في موسوعة- مهما كان مسهبا ومطوّلاً- لا بد أن يغمطها حقها في الشرح والتفسير والدراسة والتحليل ، مما قد يوحي للقارىء بأن الإنجاز أو الإعجاز الحضاري للشيخ زايد يمكن الإلمام به في عجالة سريعة ، في حين أنّه معجزة حضارية بكل المقاييس ، ومادته العلمية يمكن أن تنهض عليها دراسة مستقلة تليق بأعماقها وأبعادها المتعددة .

من هنا ألحت عليَّ فكرة تأليف هذا الكتاب «أصول الريادة الحضارية : دراسة في فكر الشيخ زايد» ، وشرعت فيه على الفور مع بداية عام ١٩٩٠ لأقوم برحلة شائقة وممتعة بل ومبهجة مع فكر الشيخ زايد ، لم تتوقف إلا بنهاية عام ١٩٩٢ ، أي ثلاث سنوات متصلة أزعم أنني بلغت فيها منابع الفكر الحضاري عنده في محاولة كي أضع يد القارىء عليها لينهل منها بدوره وليدرك بنفسه الأسباب التاريخية والموضوعية التي أدت إلى هذه

الانطلاقة الحضارية التي حازت إعجاب العالم أجمع . فلا شكّ أنّ الارتباط عضوي بين الفكر والتاريخ ، فحركة التاريخ حركة مفكرة ، ولا يمكن لأي مفكر أن يستوعب صورتها الخارجية التي تمثلها وقائع الإنسان وأحداثه ما لم يدرك الأفكار التي تكمن وراءها . فالتاريخ كتاريخ للفكر هو عمل من أعمال الإرادة الإنسانية التي هي تفكير الإنسان متجسداً في أعمال ووقائع . فالفكر لا يدور في فراغ وإنما تفكير في موقف معين وتفسير له . وما من زعامة تاريخية إلا وتتخذ تفكيراً معيناً في موقف معين على هدى الفكر الأصيل والمعاصر في الوقت نفسه حتى لا تتحول أعمالها إلى جهود مبعثرة في اتجاهات متعارضة . وهو النهج الفكري الذي ميّز كل خطوات وتوجهات وإنجازات الشيخ زايد .

ونظراً للارتباط العضوي بين التاريخ والفكر بصفة عامة وعند الشيخ زايد بصفة خاصة ، فإن التاريخ بدوره مرتبط بالمنطق . فالانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى ما هو إلا انتقال من مرحلة منطقية إلى أخرى تطّرد في سياق الزمن ، وما أحداث التاريخ إلا نسق منطقي تتسق في ترتيبها وتسلسلها مع ما سبق منها وما لحق مع السياق الزمني في حتمية لا تستند إلى الواقع المادي بقدر ما تستند إلى الاستدلال الفكري . فالوعي الحضاري ينهض على الفكر المتسق المجرد ، والتاريخ نفسه ما هو إلا وقائع تؤلف الإطار الخارجي للتفكير ، أما الأفكار التي تكمن وراءها- وليست الوقائع المادية ذاتها- فهي التي تؤلف نسقاً من المدلولات المجردة في منطق محكم سديد . فإذا نظرنا إلى الوقائع المادية وحدها دون الأفكار المجردة التي تكمن وراءها والتي أدت إليها ، فلن نجد أثراً للحتمية المنطقية التي ترتبط بالزمان والمكان ولا شيء سواهما ولكنها في ذاتها ومكنونها الداخلي أفكار تتسق مع بعضها في علاقة منطقية محكمة ، وهذه العلاقة هي التي تجعل من السياق

الزمني وحدة لا انفصال فيها بين ماض وحاضر ومستقبل ، وهي التي تبلورت في المنهج الفكري والحضاري المنسق الذي كان كافياً وراء كل الإنجازات الحضارية التي رصَّع بها الشيخ زايد بلاده طولاً وعرضاً .

ولعل هذا الاتساق المحكم بين أفكار الشيخ زايد وتوجهاته الحضارية كان من أهم المشكلات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة . فقد كان لا بدَّ من تقسيم دراسة بهذا الحجم إلى فصول تبلور الجوانب والأبعاد والأعماق المتعددة لفكر الشيخ زايد ، لكن التداخل في ما بينها جعل الفصل بينها في بعض الأحيان شيئاً أشبه بالمستحيل . ذلك أن أصول الريادة الحضارية عنده تشكل منظومة متسقة الأصول ومتناغمة العناصر بحيث يستحيل الفصل بينها ، فكلها أسباب ونتائج في حلقات من التسلسل المنطقي والرؤية الثاقبة ، والخيال الخصب الذي يخوض بالعقل الإنساني في مجالات لم يصل إليها من قبل ، ثم العودة بأفكار ومفاهيم لم تطرأ على بال ذوي العقول التقليدية .ولذلك فإن مراحل التحول الحاسمة في تاريخ الحضارة البشرية- مثل تلك التي تمر بها دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة الشيخ زايد- تعتمد أساساً على القادة والمفكرين والزعماء الذين يضعون الأفكار التقليدية جانباً حتى يتيحوا الفرصة لإعمال خيالهم في استشراف الآفاق الجديدة التي قد لا يرضى البعض عنها في بادىء الأمر نظراً لجدتها التي لم يألفوها ، لكنهم مع إدراكهم التدريجي لإيجابياتها فإنهم يتمسكون بها ثم يصبحون في النهاية من أشد المتحمسين لها .

وكان هذا الخيال الخصب الخلاَّق هو البوتقة التي انصهرت فيها كل عناصر المنهج الفكري وأصول الريادة الحضارية عند الشيخ زايد ، فالزعيم التاريخي يستلهم خياله السياسي بعيداً عن القوالب الجامدة ، والأفكار التقليدية ، والاتجاهات السائدة . لكن هذا لا يعني أنه يبدأ من فراغ ، لأنه

يستوعب ويستفيد من كل تجارب الماضي سواء الوطنية منها أو العالمية . لكن هذه التجارب والأفكار لا تدخل في باب الثوابت بالنسبة له ، بل هي مجرد اجتهادات بشرية سابقة قابلة للنقاش والجدل ، للقبول أو الرفض طبقاً للمتغيرات الراهنة التي يمر بها . أي أنها مادة خام قابلة للصياغة من جديد وإذا استعصت على الصياغة المعاصرة فإن الزعيم التاريخي ينحيها جانباً لأنه لا يسمح بأية عقبة يمكن أن تعوق المسيرة القومية التي يقودها ، يساعده في هذه المهمة خياله السياسي الذي تربى على تجاربه الماضية ، وعلى وعيه بإنجازات ومواقف الزعماء القوميين الذين سبقوه سواء في بلده أو في بلاد أخرى .

ولذلك تمثلت الثوابت عند الشيخ زايد في قيم الدين الحنيف والمُثُل الإنسانية العليا والأخلاقيات التي بدونها يتحول المجتمع إلى غابة ، أما في ما عدا هذه الثوابت ، فكل شيء آخر يقع تحت بند المتغيرات القابلة للاجتهاد المستمر والتجديد الدؤوب .

وبذلك استطاع الشيخ زايد أن يحل المعادلة الصعبة التي تحتم الجمع بين الأصالة والمعاصرة من خلال الرؤية الثاقبة والخيال الخصب الذي منحه القدرة على تحليل كل مكونات الواقع الراهن وحقائقه ، ثم على الانطلاق إلى آفاق المستقبل الذي ليس سوى المحصلة النهائية للحاضر . وإذا لم يتدخل بفكره وخياله لكي يشكِّل الحاضر بما يتمشَّى مع الصالح العالم لشعبه ، فسيأتي المستقبل بما لا تشتهي الأجيال القادمة . ولذلك كانت احتمالات المستقبل هدفاً استراتيجياً عند الشيخ زايد لا يحيد عنه أبداً .

ولعل من أهم مقومات المنهج الفكري عند الشيخ زايد ، وعيه بتاريخ وطنه بصفة خاصة ، وبتاريخ العالم بصفة عامة . وهو يعلم تماماً أن التاريخ

هو أقوى ذاكرة عرفتها البشرية فهي لا تنسى أية كبيرة أو صغيرة . من هنا كانت محاولات السياسيين المحترفين التقليديين لتزييف التاريخ والحصول لأنفسهم على مكانة أكبر من أحجامهم الطبيعية محاولات فاشلة بل ومستحيلة . فالتاريخ الحضاري للأمم يفسح صدره أو يفتح قلبه للقادة الرواد الذين قادوا أممهم إلى الازدهار برغم الأهوال والمخاطر التي خاضوها . ومن هنا كانت الشعبية الجارفة التي يتمتع بها الشيخ زايد سواء في بلده أو في الخليج العربي أو في الوطن العربي قاطبة . فهو نموذج للزعيم القومي الذي لا يهاب التحديات المصيرية ولا يخشاها ، بل يجد فيها الفرصة المواتية لكي يثبت إرادة شعبه من خلال قيادته الواعية له . والمسألة في نظره ليست مجرد مخاطرة غير محسوبة أو رهان غير مأمون العواقب . فهو يلجأ دائماً إلى قدرته على الفكر والتصور والتأمل ، فتساعده على فتح الثغرات واختراق الحواجز في وقت ومكان لم يكونا ليخطرا على بال أي سياسي تقليدي .

والخيال السياسي في ظل المنهج الفكري المتكامل ، لا يعني الشطحات التي لا تحدها حدود ، بل هو طاقة خلاقة تخضع تماماً لعلم الحساب الاستراتيجي من حيث تقدير نسبة الخسائر والأرباح . فلا يعقل أن يخوض الزعيم القومي معركة ما وهو يرى أن نسبة الخسائر أكبر من الأرباح . فهو بفكره وخياله يقدر كل الأبعاد والاحتمالات المتوقعة ، ويصل إلى أكثر التقديرات دقة حتى تقل نسبة المخاطر إلى أقل قدر ممكن . ولذلك يعتبر الفكر والخيال الأرض الرحبة التي يتحرك عليها الزعيم التاريخي وينطلق منها إلى آفاقه الجديدة كلما ضاقت أرض الواقع الراهن بآماله وطموحاته التي لا تركز على تنمية عنصر أو عنصرين من عناصر التقدم الحضاري وتؤجل العناصر الأخرى ، بل ترى في هذا التقدم منظومة لا بدَّ أن تتكامل

عناصرها حتى تثمر في النهاية ثمارها المرجوة ، إذ أنها تنهض على مجموعة من الشروط الموضوعية والملابسات المتداخلة كي ندرك كل أبعادها ، ونضع أيدينا على قوة الدفع الكافية فيها فنحركها تجاه الهدف الاستراتيجي الشامل .

وتوافر هذه الشروط والملابسات يلغي وجود عنصر الصدفة أو الارتجال أو العفوية تماماً . ولذلك يتميز فكر الشيخ زايد بالمنهج العلمي الذي لا يعترف بمثل هذه العناصر التي لا تعني سوى تفتيت أو تجزئة المنظومة أو البنية الاجتماعية والقومية إلى أجزاء منفصلة وغير متزامنة . وبذلك يفقد التقدم الحضاري قوته ومعناه لأنه ينهض أساساً على مبدأ العلمية والعلاقة العضوية التي تشترط وجود التفاعل الدائم من خلال التأثير والتأثير على المستوى الإيجابي العلمي . والمنهج العلمي بطبيعته لا يعترف بعنصر الصدفة أو الارتجال أو العفوية لأنه لا يستند إلى أي تفسير علمي أو منطقي ، وبديهي ألا يكون له تفسير ، لأنه لو أمكن تفسيره فلن تصبح الصدفة صدفة على الإطلاق . ولهذا يظل القول بالصدفة ممكناً دائماً في غياب التفسير العلمي للأسباب والنتائج . وهذا يحدث فقط عندما لا نرى سوى ظاهر الأمور . ولكن إذا درسنا الأفكار والتوجهات التي أدَّت إلى هذا الظاهر سنجد أنَّ هناك مجموعة من العوامل المتشابكة ، والأسباب المتسلسلة ، والدوافع المترابطة ، والنتائج المتداعية ، هي التي أدت -طبقاً لمبدأ العليَّة- إلى ما نطلق عليه -ظاهرياً فقط- اصطلاح الصدفة .

من هنا كان إصرار الشيخ زايد على ضرورة المنهج الفكري المتسق والرؤية الشاملة والعميقة لكي يمكن التحكم في كل جوانب وعناصر التقدم الحضاري دون حدوث ثغرات أو نكسات في الطريق .

ومن هنا أيضاً كان إصراره على تحديد الأولويات ، ورصد المراحل ، والربط بين الأسباب والنتائج ، ورفض التكرار والازدواج والطرق المسدودة والمتاهات الجانبية والدوائر المفرغة ، لأن هذا الإصرار من شأنه أن يؤدي إلى الاتساق واطّراد التقدم . ذلك أن أية ثغرة ضعف في البنيان مهما كانت ضئيلة ، هي ضعف للبنيان كلّه مهما بدا قوياً وشامخاً ومتماسكاً ، فمن المحال بقاء الحال على ما هو عليه . ونقطة الضعف إذا ما تركت فإنها يمكن أن تنخر كالسوس في البنيان ثم تستفحل لتقضي عليه .

من هنا كان حرص الشيخ زايد على عوامل التناغم والتكامل والالتحام بين مختلف عناصر البناء الحضاري من خلال القضاء على كل ثغرات الضعف ، والتدعيم المستمر والمتنامي لكل عوامل القوة . فالوجود الإنساني وحدة عضوية حية متفاعلة لا تعترف بوجود خلايا مريضة أو ميتة أو أعضاء لا وظيفة لها . وكل أعضائها تخضع لمبدأ التأثير والتأثر المتبادلين باستمرار ، ولمبدأ السبب والنتيجة ، فلا توجد نتيجة بلا سبب يسبقها ويؤدي إليها ، ولا يوجد سبب لا يؤدي إلى نتيجة وإلا انتفت عنه صفة السببية أساساً . ولذلك يؤكد الشيخ زايد دائماً على أننا إذا أردنا أن نحقق نتيجة معينة فلا بد أن نوفر الأسباب المؤدية إليها .

والمفكر الاستراتيجي يدرك جيداً أنَّ الأسباب لا تتوافر دائماً ، فهي ليست في متناوله بصفة دائمة . ولذلك يرى الشيخ زايد أنَّ عليه أنْ يسعى إلى إيجادها وتوفيرها ، وإذا عجز في مرحلة من المراحل عن القيام بهذه المهمة ، فإنه لا يقف حائراً في انتظار الفرج بل يخطط فوراً لإيجاد أسباب بديلة ، إذ أنَّ عينه دائماً على البدائل حتى لا يجد نفسه فجأة في طريق مسدودة أو دائرة مفرغة قد يصعب الخروج منها . ونظراً لأنَّ الحياة في تغير مستمر ولا يبقى شيء على حاله ، فإنَّ النظرة المستقبلية تخترق حدود

الواقع الراهن لتضع الاحتمالات المتوقعة في اعتبارها ، دون خوف من فقدان الاتجاه لأنّها تصدر عن قاعدة قومية ثابتة هي بمثابة البوصلة التي تهديها سواء السبيل مهما أبحرت بعيداً صوب الأفق الجديد .

ولذلك تهدف الريادة الحضارية عند الشيخ زايد إلى الحفاظ على الملامح المميزة والمقومات الرئيسية للشخصية القومية ، وفي نفس الوقت تتخذ من هذه الشخصية المتميزة قاعدة صلبة لينطلق منها إلى تحقيق الأهداف الكبرى . والتعامل مع دول العالم في كل المجالات . والأمة التي تفقد شخصيتها ، تفقد بالتالي احترام العالم لها ، وقدرتها على توجيه دفة الأحداث لصالحها ، والأسلوب الذي يمكّن الأمم الأخرى من التعامل معها على أساس الندية والاحترام المتبادل .

ولعل الريادة الحضارية للشيخ زايد تمثلت عملياً في كل الأساليب الاستراتيجية التي اتبعها في تحقيق إنجازاته القومية مثل إقامة «اتحاد الإمارات العربية» ، وكذلك القرارات المصيرية التي اتخذها مثل قطع البترول كليَّة عن الدول التي ساندت إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . وأي باحث يتصدى لدراسة معنى القرارات الكبرى التي اتخذها الشيخ زايد ، سوف يجد أنَّ المنطلق الذي يربط بينها جميعاً هو تحرير الإرادة الوطنية ووضع مصير الوطن في أيدي أبنائه ، والحرص على مقومات الشخصية القومية من خلال تجربة حضارية لم تقصر في الاستفادة من شتى التجارب والخبرات التي تصلح لتقدم الوطن ، وأيضاً الرفض المطلق لتجميد هذه التجربة الحية في أية قوالب صماء .

وقد أكثرت هذه الدراسة من المقتطفات الواردة من كلمات الشيخ زايد وتصريحاته وأقواله وخطبه وندواته ومؤتمراته الصحفية ، وذلك حتى لا تمثل هذه الدراسة حاجزاً بين القارىء وبين الاستيعاب المباشر لفكر الشيخ زايد . فقد اكتفت الدراسة بالتحليل والمقارنة والتفسير حتى تساعد القارىء على

تتبع الملامح الأساسية لهذا الفكر الخصب والعميق والمتعدد الأبعاد كما تمثلت في فصولها المتتابعة : الزعامة التاريخية ، النظرة الاستراتيجية ، العمق الروحي ، التجربة الديمقراطية ، القيمة الإنسانية ، الوعي الوحدوي ، التوجهات الاقتصادية ، التنمية الزراعية ، الأمن القومي ، السياسة الخارجية .

ويرغم الالتحام والتداخل بين هذه الملامح أو العناصر وكأنها انصهرت في بوتقة واحدة ، فقد حاولت هذه الدراسة قدر إمكانها أن تبلور كلَّ عنصر ، ليس على حدة لاستحالة هذه المحاولة ، وإنما في ضوء العناصر الأخرى ، حتى يسهل على القارىء تلمس الخصائص التي تميز فكر الشيخ زايد وفي مقدمتها الوحدة والتنوع ، الاتساق والتفرع ، العمق والسلاسة . فإذا أخذنا الفصل الأول الذي يدور حول «الزعامة التاريخية» على سبيل المثال ، سنجد أنَّ الفصول التسعة التالية عبارة عن رافد منه وإليه .

وإذا أخذنا الفصل الأخير «السياسة الخارجية» سنجد أنَّ الفصول التسعة التي سبقته كانت بمثابة العناصر أو الدعائم التي ينهض عليها سواء على مستوى النظرية أو التطبيق . ولذلك كانت فصول الدراسة بمثابة حلقات في سلسلة ممتدة عبر الزمان والمكان ، تؤدي كل حلقة منها إلى الحلقة التالية في اتساق فكري ومنطقي لا يعرف التردد أو التراجع أو التخلخل أو التناقض أو الاهتزاز .

وقد أثبتت هذه الدراسة . من خلال فصولها المتتابعة أنَّ الزعيم التاريخي والقومي الحق يضع في اعتباره دائماً حكم الأجيال التالية عليه ، فهو حكم التاريخ . ولا شكَّ أنَّ هذا الزعيم الذي يشكل عهده بريادته الفذة نقطة انطلاق حضاري لوطنه ، لا يمكن أن تتحول هذه الريادة الحضارية بعد ذلك إلى مجرد مرحلة تاريخية تنتهي دلالتها بانتهاء فترتها الزمنية ، بل تصبح جزءاً حياً ومتجدداً وملهماً لانطلاقات حضارية تالية تنهض بها الأجيال

الجديدة ، ذلك أنَّ قوة الدفع الكامنة في ريادته الحضارية وفكره الاستراتيجي ليست قوة آنية مؤقتة بل متفاعلة باستمرار مع آفاق المستقبل . قد تقوم الأجيال الجديدة بتطوير قوة الدفع هذه طبقاً لحتمية المتغيرات المتجددة ، وقد تختار طريقاً يلائم نوعية هذه المتغيرات ، ولكن تظل الريادة الحضارية للزعيم القومي والتاريخي تشكل بؤرة ضوء ساطع ، وقدوة هادية لحياة العلم والخبرة والعمل القومي المثمر ، ومصدر فخر وإلهام للأجيال المتعاقبة . فالدروس المستفادة من التاريخ هي أروع المؤشرات الإيجابية التي يقدمها الماضي من أجل تحديد معالم الطريق الواسع الرحب نحو المستقبل . ولا بدَّ من استيعاب هذه الدروس حتى تقل احتمالات الخطأ إلى أقل قدر ممكن . وهذا الاستيعاب لا يتأتَّى إلا من خلال المصارحة والحوار وتبادل الرأي العلمي والحر حول التطبيقات المناسبة لهذه الدروس في ضوء المتغيرات المستجدة مع تطورات الزمن .

إن أصول الريادة الحضارية عند الشيخ زايد مثل شجرة مثمرة وارفة الظلال ، تمد جذورها في أعماق تربة الوطن لتستمد منها عصارة الحياة التي تسري في فروعها وأغصانها الشامخة التي تعلو فوق هامات السحاب ، وتحتضن ضياء الشمس ، وتتطلع إلى السماء وهي تحمد الله الذي منحها كل هذه القدرة على النماء والشموخ والعطاء .

الجيزة في ١٥ مارس ١٩٩٣

نبيل راغب

الفصل

الأول

الزعامة التاريخية

الزعامة التاريخية

إذا استعرضنا حركة التاريخ الإنساني وحياة الزعماء والقادة الذين حددوا مساره بأفكارهم وأحلامهم وخططهم وبرامجهم، سنجد أن حركته اعتمدت أو تأثرت، سواء بالسلب أو بالإيجاب، على نمطين رئيسين منهم: الذين صنعوا التاريخ والذين صنعهم التاريخ. وربما اختلط في الأذهان الفرق بين النمطين، خاصة في تاريخنا المعاصر الذي كثيراً ما يختلط فيه الحابل بالنابل وسط الأحداث المحتدمة والمواقف اللاهثة والأمواج المتلاطمة وغير ذلك مما قد يعوق النظرة العلمية التحليلية الموضوعية التي تضع المعايير والقيم في مكانها الصحيح. ذلك لأن حركة التاريخ زاخرة بالمتناقضات والصراعات والمؤامرات والمناورات، والأغراض الخفية الحقيقية والأهداف العلنية المزيفة. ووسط هذا الخضم لا يتسع الوقت للإنسان العادي لكي يفرق بين الزيف والأصالة، بين من يركبون الموجة ومن يصنعونها.

ومع ذلك هناك من المقاييس والحدود الفاصلة ما يمكن أن نسلط عليه الأضواء حتى لا تختلط الأمور علينا. فالزعيم الذي يصنع التاريخ يبدأ حياته السياسية مبكراً لدرجة أننا إذا فتشنا في مرحلة صباه سنجد أن الأحلام التي كانت تراوده من النوع ذي الصبغة القومية. فهو يرى ويدرك

بوعي تاريخي عميق أن مصيره كإنسان وكفرد متحد تماماً مع مصير وطنه وشعبه . وتظل هذه الفكرة تلح على وجدانه بحيث تنتقل من مرحلة الحل إلى مرحلة التثقيف الذاتي بحثاً عن الرؤية الحضارية الشاملة التي تؤدي بدورها إلى انتهاج سلوك معين ، ولا يهم عندئذ إذا كان هذا السلوك يتهدد أمنه واستقراره وحياته الشخصية . فغالباً ما يكون وعيه القومي هو شغله الشاغل الذي لا يقيم اعتباراً لاهتماماته الشخصية .

لكن هذا لا يعني أن صانع التاريخ يبدأ من فراغ ، ذلك أنه يستوعب ويستفيد من كل تجارب الماضي سواء الوطنية منها أو العالمية . ومع ذلك فهو لا يأخذ هذه التجارب والنظريات والأفكار على أنها من المقدسات التي يجب ألا تمس ، بل هي في نظره مجرد اتجاهات واجتهادات خاضعة للنقاش والجدل ، للقبول أو الرفض ، للحذف أو الإضافة ، للتعديل أو التغيير طبقاً للاستراتيجية الحضارية التي ترسخت في فكره ووجدانه على مرِّ مراحل كفاحه المتتابعة . إن هذه الاتجاهات والاجتهادات والنظريات لا تخرج عن نطاق المادة الخام في نظر صانع التاريخ ، لذلك فهو لا بدَّ أن يخضعها للصياغة من جديد ، وإذا استعصت على الصياغة من منظوره القومي والحضاري فإنه ينحِّيها جانباً لأنه لا يسمح لأية عقبة أن تعوق المسيرة الوطنية التي يقودها .

أما السياسي الذي يصنعه التاريخ ، فهو لم يسبق له أن كوَّن لنفسه رؤية واضحة وشاملة ومقننة للمجتمع والعصر والحياة . وغالباً ما يكون قد دخل ميدان السياسة من باب الصدفة أو الطموح الشخصي طمعاً في أضواء الشهرة والمكاسب المادية التي تجعله يتربع على قمة الهرم الاجتماعي .

لذلك فهو يهتم بالفكر أو الثقافة ، وليست له استراتيجية حضارية متبلورة ، لأنه يعتمد على الأساليب التكتيكية التي تساعده على اهتبال الفرصة السانحة واغتنامها لركوب الموجات المواتية التي تمكنه من التحكم في مقدرات الأمور طوال حياته . وهذه الموجات ليست من صنعه ، وليست نتيجة لكفاحه الوطني الطويل ، بل هي نتيجة للتفاعلات الجارية على أرض وطنه ، وعندما تسمح له الظروف بالقفز على قمتها ، فإنه يقفز بلا رحمة حتى لو سحق من حوله . فهو متأكد سواء على مستوى عقله الواعي أو الباطن أن تكرار هذه الصدفة ربما يكون من رابع المستحيلات .

أما صنَّاع التاريخ فكانوا دائماً من رواد الممارسة الديمقراطية لأنهم يدركون جيداً أن الديمقراطية والحرية بكل أشكالها المشروعة من الدعائم الأساسية التي تنهض عليها صناعة التاريخ القومي الصحيح للأمة ، أي بمفهومه الإيجابي المثمر الذي يضع الأمة على قاعدة الانطلاق الحضاري ، وليس بمفهومه السلبي المدمر الذي يورط الأمة في غزوات أو معارك لا تعود عليها إلا بالتخلف والخراب .

أما الذين يصنعهم التاريخ فغالباً ما يلجأون إلى الوسائل الديكتاتورية التي يحققون بها أهدافهم الشخصية بأسرع الأساليب الممكنة لأنهم يعلمون أنهم لا يحتلون مساحة كافية في وجدان شعوبهم ، وبالتالي فهم لا يقفون على أرض صلبة ، واستمرارهم في قيادة الحياة السياسية مرهون بيقظتهم الشخصية لكل ما يدور حولهم . لذلك فهم يجيدون كل المناورات والحيل والألاعيب السياسية حتى يتخلصوا من خصومهم أولاً بأول ، ويحافظوا على جلوسهم على كراسي السلطة أطول مدة ممكنة . أما تحقيق الأهداف

القومية الكبرى فليس من شأنهم ، لأنه قد يعود عليهم بالمخاطر غير المحسوبة وغير المجدية لهم شخصياً .

في مقابل هذا نجد صانع التاريخ الحقيقي الحضاري زاهداً في السلطة إلى أبعد حد ممكن . فهي في نظره مجرد وسيلة لتحقيق أهدافه القومية والحضارية . وغالباً ما يتنحى أو يبتعد عنها إذا وجد نفسه عاجزاً عن تحقيق هذه الأهداف ، أو إذا حققها وأراد أن يفسح المجال للأجيال الجديدة كي تحمل لواء المسؤولية بعده ، وبذلك يرسِّخ تقاليد التواصل السياسي والاستمرارية القومية التي تجنِّب المسيرة الوطنية كلَّ احتمالات النكسة أو الردة أو الدخول في طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو دوائر مفرغة . والفرق بين صانع التاريخ والسياسي الذي يصنعه التاريخ أن الأول قد يزهد في السلطة ويتمنى التنحي عنها لكن شعبه يتمسك به ولا يمنحه هذه الفرصة ، أما الثاني فيتمسك بالسلطة ويعضُّ عليها بنواجذه في حين يتمنى شعبه أن يتخلص من نَيْره بأسرع ما يمكن . ولذلك يتميز عهد الزعماء من صُنَّاع التاريخ بالنماء والازدهار والتطور والتقدم والاستقرار والانطلاق الحضاري ، في حين ترتبط فترات الحكام والساسة الذين قفزوا على قمة السلطة في غفلة من الزمن ، بالقلاقل والاضطرابات والانقلابات والنكسات والهزائم .

وغالباً ما يكون صانع التاريخ سابقاً لعصره لامتلاكه القدرة على تحليل مكونات الواقع وتنوير كهوفه المعتمة ، ثم الانطلاق إلى آفاق المستقبل الذي لا يزال في بطن الغيب . فالمستقبل في نظره ليس سوى المحصلة النهائية للحاضر ، وإذا لم يتدخل في صناعة الحاضر وتشكيله بما يتمشى مع

الصالح القومي لشعبه فسيأتي المستقبل بما لا تشتهي الأجيال القادمة . ذلك أنَّ من أهم مقومات الزعيم التاريخي وعيه الشامل بتاريخ وطنه بصفة خاصة ، وبتاريخ العالم بصفة عامة . وهو يدرك تماماً أن التاريخ لا يرحم في حكمه ولا يقبل الاستئناف ، فمتى أصدر حكمه النهائي فإنه إلى الأبد .

والتاريخ يحمل في طياته قانوناً قد يَخْفَى على العين العابرة . فهو لا يبخل على من صنعوه بتقديم كل آيات التبجيل والتقدير والتخليد ، لذلك تقوم الشعوب بتخليد زعمائها التاريخيين القوميين الذين أتاحوا الفرصة لأجيالها المتتابعة لكي تعيش الحياة الكريمة اللائقة بإنسان العصر . أما من صنعهم التاريخ فإنه ينظر إليهم من عَلٍ لأنهم لا فضل لهم عليه ، بل الفضل في ظهورهم على المسرح السياسي يرجع إلى التاريخ ذاته . ومن ثم فإنهم يسيرون في أذياله وسرعان ما يسقطون ويلفظهم التاريخ وتنساهم شعوبهم . فالتاريخ يخلّد رواده وقادته وصانعيه ، وينسى أذياله ومن يلهثون في أعقابه طمعاً في ركوب موجاته .

إن أقوى ذاكرة عرفتها البشرية هي ذاكرة التاريخ التي لا تنسى من وضعوا بصماتهم واضحة على صفحاته . لكنَّ راكبي الموجات ومنتهزي الفرص لا يدركون استحالة تزييف التاريخ والحصول لأنفسهم على مكانة أكبر من أحجامهم الطبيعية . ذلك أن قمم التاريخ هي قمم جبال راسخة في وجدان الأمة وليست قمم أمواج متلاطمة إلى الأبد . ونحن إذا ألقينا بنظرة إلى الوراء على تاريخ الإنسانية سنجد أنَّه لا يسير على وتيرة واحدة ، بل هناك من القمم والسفوح ما يشكل تضاريسه العامة ، ولكن النظر يلتقط القمم ومن ثم الزعماء التاريخيين الذين صنعوها . أما السفوح فتتوارى في أغوار

الظلال والظلام ، في حين تتزلق القمم في ضوء الشمس الساطعة وفوق هامات السحب .

وإذا ما تتبعنا الإنجازات الحضارية التي حققها الشيخ زايد بعد أن تولى مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في السادس من شهر أغسطس ١٩٦٦م ، سنجد أنها كانت نتيجة لزعامة تاريخية شكلت نقطة تحول لمنطقة الخليج بأسرها . فقد شرع على الفور في تشييد نهضة حضارية شملت العمران والتعليم والصحة والزراعة والجيش والتنمية الاجتماعية على كافة المستويات . لم يتوقف بصره عند حدود إمارة أبوظبي ، بل آمن بأن الاتحاد قوة ، وفي ظلاله الوارفة يمكن للخير أن يعم الجميع . كذلك آمن بأن القدوة العلمية خير نهج يمكن أن يتبعه أبناء الوطن ، فلم يأل جهداً في سبيل جمع الشمل وبناء اتحاد يجمع الإمارات في المنطقة ، ولم يكل من تأكيد مبدئه الذي لا يحيد عنه : «**إن الاتحاد أمنيتي ، وأسمى الأهداف لشعب الإمارات**» . وبالطبع لم يكن تحقيق هذا الهدف بالأمر السهل ، ولكن بالنظرة الاستراتيجية ، والمنهج العلمي ، والممارسة الديمقراطية ، والإيمان الراسخ ، والحكمة العميقة ، والصبر الذي لا ينضب معينه ، وتجاوب المجلس الأعلى للاتحاد ، ممثلاً في حكام الإمارات ، مع هذا التوجُّه الوحدوي ، تحقق الهدف التاريخي الحضاري وأعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م .

وتتجلى الزعامة التاريخية للشيخ زايد في التجربة الوحدوية لدولة الإمارات . فهي تجربة لا تكتسب عظمتها من قدرتها المتجددة على الاستمرار والنمو فحسب بل من شموخ الإنجازات الحضارية ورسوخ

المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي حققتها على أرض الواقع ، والتي أكدت أن الاتحاد هو طريق التقدم والخير والقوة والانطلاق الحضاري لكل أبناء الإمارات . فلم يعد الرخاء والنماء والازدهار مجرد شعارات ترددها الألسنة ، بل واقع حي متجسد في كل الإنجازات المادية الملموسة التي غيَّرت وجه الحياة على أرض الإمارات .

وقد تمثل وعي الشيخ زايد العميق بروح العصر وظروفه في تأكيده الدائم على أن الفرقة لا ينتج عنها إلا الضعف والتدهور والاضمحلال بعد أن أصبحت الكيانات الصغيرة لا مكان لها في عصرنا الحديث . وقد أدرك أبناء الإمارات أبعاد هذه التجربة الوحدوية الكبيرة والفريدة في نوعها . فعملوا على تنميتها وتدعيمها حتى أصبحت باعتراف الجميع أنجح تجربة وحدوية شهدها العالم العربي حتى الآن ، ولم تعد موضع فخر واعتزاز أبنائها فقط ، بل موضع فخر واعتزاز لأبناء الأمتين العربية والإسلامية جمعاء .

ولا بدَّ أن نسجل للزعامة التاريخية للشيخ زايد قدرتها على الرؤية الثاقبة لاستشراف آفاق المستقبل ، وروحها الديمقراطية التي ألهمت حكام الإمارات بصفتهم أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد ، لضرب المثل الوحدوي العربي عبر واحد وعشرين عاماً ، والقدرة على المبادرة بهدف تغيير مجرى التاريخ حتى لا تصبح المهمة الرئيسية للزعيم هي مجرد انتظار ما قد تأتي به الأيام ثم البحث عن أسلوب أو آخر للتعامل مع المتغيرات الطارئة . فقد كانت البداية الحقيقية والعملية لقيام دولة الاتحاد في ١٨ فبراير عام ١٩٦٨ عندما اجتمع الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم في «السميح» في أعقاب إعلان الحكومة البريطانية في ذلك العام

عن عزمها على إجلاء جيوشها عن منطقة الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١ ، وكذلك في أعقاب التطورات الاقتصادية التي شهدتها الإمارتان مع بدء إنتاجهما من البترول . وكان محور هذا اللقاء التاريخي الرائد قد تركز ودار حول إقامة الاتحاد بين الإمارات كضرورة حضارية مُلحَّة لمواجهة التحديات المقبلة مع المتغيرات الجديدة .

وأثبت حكام الإمارات الأخرى أنهم على مستوى المسؤولية الحضارية ، واستجابوا لدعوة الشيخ زايد ورفيق دربه الوحدوي الشيخ راشد ، وعقدوا اجتماعاً آخر في ٢٧ فبراير ١٩٦٨ ليعلنوا فيه عزمهم على قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة . ثم تواصلت الاجتماعات والدراسات والمشاورات حتى عُقد اجتماع تاريخي حاسم لحكام الإمارات في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أكتوبر عام ١٩٦٩ لإعلان الاتفاق الرسمي على قيام الاتحاد ، وانتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للاتحاد لمدة سنتين ، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائباً لرئيس الاتحاد للمدة نفسها .

وفي ١٨يوليو ١٩٧١ عُقد اجتماع في دبي ضم حكام الإمارات السبع ، أقروا فيه مشروع إقامة الدولة الاتحادية «استجابة لرغبة شعوب المنطقة في إقامة دولة اتحادية يطلق عليها اسم «دولة الإمارات العربية المتحدة» لتصبح نواة لاتحاد شامل في المنطقة ، كما أقروا في الاجتماع نفسه الدستور المؤقت لتنظيم شؤون الدولة . وولد مشروع الدولة مكوناً في أول الأمر من ست إمارات هي أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ، إذ أن إمارة رأس الخيمة لم تكن قد انضمت للاتحاد بعد .

ولنا أن نتصور كم كانت سعادة الشيخ زايد وهو يرى حلمه الأثير وهو

يتحقق ويتحول إلى بناء شامخ على أرض الواقع .

ففي ٢ ديسمبر ١٩٧١م ، عقد حكام الإمارات الست اجتماعاً أعلنوا على إثره الموافقة على دستور الدولة وأصدروا البلاغ التاريخي الذي يقول :

«في هذا اليوم الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ عقد حكام إمارات أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة الموقعون على الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة ، اجتماعاً لهم في جوٍ سادته مشاعر الأخوة والثقة والحرص العميق على تحقيق إرادة شعب هذه الإمارات ، وأصدروا إعلان سريان مفعول أحكام الدستور اعتباراً من هذا العام» .

وتم في هذا الاجتماع انتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً لدولة الإمارات لمدة خمس سنوات والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائباً للرئيس للمدة نفسها . وكانت بشرى غامرة بالتفاؤل والسعادة لكل العرب ومجددة للآمال الوحدوية التي أصيبت بضربة قاصمة قبل عشر سنوات عندما انهارت الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ . فقد أعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة مستقلة ذات سيادة ، وجزءاً من الوطن العربي الكبير ، تستهدف الحفاظ على استقلالها وسيادتها وأمنها واستقرارها ، ودَفْع كل عدوان على كيانها أو كيان الإمارات الأعضاء فيها ، وحماية حقوق وحريات شعبها ، وتحقيق التعاون الوثيق في ما بين إماراتها لصالحها المشترك من أجل هذه الأغراض ، ومن أجل ازدهارها وتقدمها في كل المجالات ، ومن أجل توفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين ونصرة القضايا والمصالح العربية وميثاق الأمم المتحدة .

وفي ١٠ فبراير عام ١٩٧٢م انضمت إمارة رأس الخيمة إلى الاتحاد ليكتمل بذلك كيانه السياسي الموحد القوي ، وتصبح دولة الاتحاد منذ يوم إعلانها الدولة الثامنة عشرة في جامعة الدول العربية ، والعضو الثاني والثلاثين بعد المائة في الأمم المتحدة ، وانطلقت مسيرة التقدم والرخاء ، وحققت إنجازات فاقت تطلعات وطموحات أبناء الإمارات في مختلف الميادين . كل هذا في ظل الزعامة التاريخية للشيخ زايد الذي استطاع بحكمته وحنكته ، ونظرته الاستراتيجية ، ومنهجه العلمي ، وممارسته الديمقراطية ، وقدوته الأخلاقية ، وروحه الأسرية أن يبحر بالسفينة الخليجية إلى شواطىء التقدم الحضاري والازدهار الاقتصادي ، والنمو الاجتماعي برغم الأعاصير والعواصف والزوابع التي تهب بين الحين والآخر . ذلك أن خبرة الشيخ زايد بظروف منطقة الخليج التاريخية والجغرافية والسكانية والبيئية ، ووعيه العميق بروح العصر وملابساته ، جعلاه رائداً وأستاذاً في تجنب الدخول في دوامات وعواصف لا طائل ولا جدوى من مواجهتها ، أو مواجهتها ، إذا تحتمت المواجهة ، بنظرة ثاقبة ، وصبر جميل ، وجهد علمي بنّاء لتحويلها لصالح الوطن .

ولذلك لم يجد المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات خيراً من الزعامة التاريخية للشيخ زايد ، وكان من الطبيعي والمنطقي أن يجدد رئاسته للدولة كل خمس سنوات ، ففي ٢٨ أكتوبر١٩٩٢م قرر المجلس إعادة انتخاب سموه رئيساً لاتحاد دولة الإمارات لمدة خمس سنوات ، وإعادة انتخاب الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائباً لرئيس الاتحاد . فقد أصبحت زعامته التاريخية حتمية وطنية من أجل تحقيق المزيد من التقدم والرخاء والازدهار ،

خاصة وأنَّ الاتحاد هو محور فكر زايد وقاعدة انطلاقه إلى آفاق العصر المتجددة دوماً . وعلى أساس هذه النظرة الاستراتيجية تأصلت دعائم الاتحاد الذي أصبح في عشرين عاماً فقط نموذجاً للبناء الوحدوي الذي لا يرفع شعارات الوحدة بل يطبقها في كل مناحي الحياة .

وكل من عرف الشيخ زايد شخصياً أو درس فكره ورؤيته القومية الحضارية ، استطاع بسهولة أن يضع يده على منابع زعامته التاريخية . فهو لا يحب المناورات السياسية التقليدية ، فالسياسة عنده تطبيق عملي للمبدأ القومي والإنساني الذي ينادي به ، وأي انفصال بين الأقوال والأفعال ليس سوى خداع وكذب ونفاق . من هنا كانت تلقائيته وبساطته المبهرة وفي أي لقاء إعلامي أو صحفي لا يطلب الأسئلة الموجهة إليه مقدماً حتى يجهز الإجابات والردود عليها ، فليس هناك ما يمكن أن يسبب له أي حرج أو يجبره على إخفاء أشياء وإظهار أشياء أخرى . وبذلك يطبق المبدأ الذي يعرفه كل نقاد الأدب والفن والذي يقول بأن الرجل هو الأسلوب . وهو المبدأ الذي سجله ابراهيم سعده في مقدمته لكتاب وجيه أبو ذكرى «زايد عن قرب» عندما قال :

«كانت المرة الأولى التي ألتقى فيها بسمو الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في منتصف شهر مايو عام ١٩٩١ ، وكان اللقاء خارج مدينة أبوظبي . بهرني الرجل ببساطته المفرطة ، وبهرني أكثر أنه- على غير عادة معظم الملوك والرؤساء- لا يشترط معرفة الأسئلة المطروحة عليه مقدماً وقبل الإجابة عليها ، على العكس من ذلك قال لي : «اسأل كل ما جئت لتعرف إجابتي عنه . لا تتردد في التطرق إلى أي موضوع يشغل بال أمتنا

العربية في هذه الأيام ، فليست لدي حساسية تمنعني من الحديث في أي موضوع أعرف أبعاده ، إن ما أقوله داخل الغرف هو نفسه الذي أقوله علناً» .

ويرى الشيخ زايد أن الله عز وجل قد منح الإنسان المقدرة على الكلام والتعبير من أجل التعامل مع الواقع وتفسيره ثم تطويره وتغييره إلى الأفضل ، اما استغلال هذه المقدرة لتزييف الواقع والتلاعب به من أجل أهداف عابرة أو مصالح آنية وذاتية ، فإن من شأنه أن يدخل بالوطن في طرق مسدودة ومتاهات جانبية ، في عصر تنطلق فيه الأمم المتحضرة بسرعة الأقمار الصناعية إلى آفاق لم تخطر ببال البشرية من قبل . ولذلك يضيف ابراهيم سعده قوله :

«الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، هو طراز فريد من نوعه ! كان يمكنه أن يرد على أسئلتي بكلمات كثيرة تحمل المعاني البراقة ، وتحدد المسلّمات المضيئة في عالمنا العربي ، في نفس الوقت الذي لا يفهم القارىء كلمة واحدة من هذا الكم الكبير والغزير من الكلمات الإنشائية التي لا معنى لها ! وكان يمكنه -أيضاً- أن يجيب على أسئلتي بأكبر كمّ ممكن من العبارات الرنانة ، البرّاقة . . التي تقول الكثير ولا تعني شيئاً ، كالعادة ! شيء من هذا كله . . لم أجده لدى الشيخ زايد ! . الذي وجدته ، في الحقيقية ، كان مختلفاً وجديداً» .

وهذه الزعامة التاريخية لم تصدر عن فراغ ، بل لها من الجذور ما يمكن تتبُّعه منذ أكثر من أربعة قرون . وهي الرحلة التاريخية الشيقة التي سجلها وجيه أبو ذكرى في كتابه «زايد عن قرب» بدءاً من استقرار قبيلة بني ياس

على ساحل الخليج مع مطالع القرن السادس عشر الميلادي ، وبسطها نفوذها من حدود قطر حتى واحة البريمي . وبرغم أن هذه القبيلة لم تكن في بعض الأوقات أقوى القبائل ، إلا أن شيوخها كانوا قادة لمعظم القبائل خلال أربعة قرون من الزمان ، ولم يتم فرض هذه الزعامة بالقوة ، بقدر ما فرضتها حكمة شيوخها .

وعلى الرغم من أن قبائل كثيرة في تلك الأزمنة الغابرة كانت تمتهن القرصنة في الخليج ، فإن قبيلة بني ياس كانت تفضل الصيد على القرصنة . ويستشهد وجيه أبو ذكرى على ذلك بالشهادة التي وردت في سجلات الحكومة البريطانية والتي قدمها القبطان الإنجليزي تايلر عام ١٨١٨ عندما قال «إن قبيلة بني ياس لا تقوم بأعمال القرصنة في البحار» .

وقد اشتهرت قبيلة بني ياس بقدرتها على إنهاء القتال وعقد الصلح بين القبائل المتحاربة ، بحيث أصبحت المساعي الحميدة لتحقيق السلام جزءاً لا يتجزأ من تراثها وتقاليدها . فالحرب في نظرها خسارة لكل الأطراف المتورطة فيها ، والطرف الذي يتصور نفسه منتصراً وغانماً لا بدَّ أن يخدع نفسه بطريقة أو بأخرى ، تكفيه خسائره في الأرواح التي تعد أثمن وأغلى ما منحه الله للبشر .

وقد تكللت مساعي شيوخ بني ياس بالنجاح واستطاعوا إيقاف حمامات الدم التي وقعت بين القبائل وعقدوا في ما بينها اتفاقيات سلام . ويستشهد وجيه أبو ذكرى بالحروب التي نشبت بين القبائل في عام ١٨٣٥ ، ولعب شيخ قبيلة بني ياس دوراً هاماً في إخماد الحريق ، ووقَّع كل مشايخ القبائل على الساحل المتصالح اتفاق سلام .

من هذا المناخ الإنساني الحضاري خرج الشيخ زايد بن خليفة الذي عرف بزايد الكبير والذي تولى الحكم من عام ١٨٥٥ إلى عام ١٩٠٩ . وقد اعتبره الكاتب البريطاني كلود موريس في كتابه «صقر الصحراء» الصادر عام ١٩٧٥ شخصية أسطورية مارست نفوذاً عجيباً في إرساء دعائم السلام برغم كل الصعاب التي واجهته في تلك البيئة الصحراوية المجدبة الحارقة التي لا ترحم .

وكان نفوذه من القوة لدرجة أن قبائل أخرى أكبر عدداً كانت تدفع الجزية راضية له . بل أن زعماء القبائل البعيدة كانوا يهرعون لزايد الكبير طلباً لوساطته ، وذلك نظراً لصداقاته الكثيرة والوطيدة مع زعماء البدو ونجدته للمضطهدين والمطحونين . وفي عام ١٨٩١ نزل تاجر ألماني إلى الساحل بعيداً عن أبوظبي ، لشراء لؤلؤ وصدف ، ولم يسمح له الأهالي بالنزول على الشاطئ بدون إذن شيخ أبوظبي زايد الكبير .

لكن الزعامات التاريخية التي تمثل قمماً شامخة في مسيرة بلادها القومية قليلة بطبيعتها إلى حد الندرة في بعض الأحيان ، خاصة في القرون السابقة عندما كان الزعيم التاريخي أو الأسطوري هو المحور أو المحرِّك أو قوة الدفع التي بدونها يعجز الآخرون عن الحركة في الاتجاه الإيجابي السليم . ولذلك عندما توفي الشيخ زايد الكبير في عام١٩٠٩ ، تراجع نفوذ قبيلة بني ياس تدريجياً ، وبدأت الحياة الاقتصادية المنتعشة في الانكماش . ويقتطف وجيه أبو ذكرى من إدوارد هندرسون في كتابه «ذكريات عن الأيام الأولى في دولة الإمارات وعمان» ، توضِّح كيف تدنَّى مستوى التجارة في أبوظبي في السنوات الأولى من هذا القرن بعد وفاة زايد الكبير ، وكيف عانت سوق

أبوظبي من الانهيار المؤلم لتجارة اللؤلؤ بعد أن كانت طوال القرن الماضي وبدايات الحالي من أهم المراكز الرئيسية لتجارة اللؤلؤ .

ومع ذلك فإن البذرة الحضارية التي رعاها زايد الكبير في تربة الوطن لم تمت ولم تجف . فقد رزق الله الشيخ سلطان بطفل جديد ، رأى فيه طيفاً من جده زايد الكبير ، فأطلق عليه زايد الصغير . لكن الشيخ سلطان رحل عن العالم بعد سنوات قليلة من مولد ابنه الذي كفلته والدته الشيخة سلامة التي تركت بصماتها واضحة على تربيته ونشأته وبالتالي على زعامته التاريخية فيما بعد .

يقول عنها في حديثه مع وجيه أبو ذكرى :

«من صفاتها أنها إذا علمت أن أي إنسان يعيش في ضائقة وحالته غير مرضية . كانت تستدعيه وتقدم له كل ما تستطيع من مساعدة . بل وتطلب منه إذا بدت له حاجة أن يبلغها حتى تساعده . وكانت إذا سمعت عن إنسان مريض اهتمت به وأرسلت إليه أحداً من الخدم أو الحاشية ليطمئن عليه وليعرف ما يحتاجه من علاج لكي تعده له . . هذا ما أعرفه عنها . . ثم أنها كانت دائماً تحيطني برعايتها في ذهابي وإيابي» .

وعندما شب الفتى زايد عن الطوق آمن بأن السعادة الحقيقية هي في إسعاد الآخرين . وعندما تولى مسؤوليته التاريخية وضع هذا المبدأ نصب عينيه لدرجة أن كلمتي «السعادة» و«إسعاد الآخرين» تترددان في تصريحاته وخطبه بين الحين والآخر . فلم يقنع بتطوير الحياة على أرض بلاده والانطلاق بالمواطن من إسار الماضي وقيوده إلى آفاق المستقبل وإنجازاته

العملية ، بل وضع من «إسعاد أبناء وطنه» مقياساً يحدد به مدى النجاح القومي الذي حققه . وكثيراً ما أشار إلى فلسفة الحكم التي اتبعها بقوله «إن الحاكم . . أي حاكم ما وُجِد إلا ليخدم شعبه ويوفر له سبل الرفاهية والتقدم . ومن أجل هذا الهدف يجب أن يعيش بين شعبه ليتحسس رغباته ويعرف مشكلاته ، ولن يتحقق له ذلك إذا عزل نفسه عنهم» .

هنا يكمن الفرق بين الزعامة التاريخية والزعامة الطارئة المفتعلة . الأولى تعتمد على صلة الحب الحقيقي والفعلي والراسخ بين الزعيم وأبناء وطنه ، والثانية تنطلق من الدوى الإعلامي الذي يؤكد في كل لحظة مدى حب الجمهور لزعيمه ، وكلما علا الدوي تأكد لدينا أنه يسعى لاهثاً لإيهام الزعيم بأن الجمهور يكاد يجن حباً له وإيهام الجمهور في الوقت نفسه بأن لا حياة له بدون زعيمه . والشيخ زايد يؤمن بأن الإعلام يمكن أن يكون تعبيراً صادقاً وأميناً للحب المتبادل بين الزعيم وأبناء وطنه . لكنه في حالة غياب الحب فإن الإعلام يتحول إلى طبل أجوف . فالأقوال بدون أفعال عبارة عن أصوات لا معنى لها . ولذلك فإن أفعال الشيخ زايد وإنجازاته في جميع المجالات أضعاف أضعاف كلماته وتصريحاته وبياناته . فإذا أخذنا مثلاً خطبه السنوية في العيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ، عند افتتاح الفصول التشريعية للمجلس الوطني الاتحاد ، سنجد أنها خُطَب مركزة ، مكثفة لا إطناب فيها ، عقلانية ، هادئة علمية ، حضارية ، تضع النقاط على الحروف ، تصل إلى عقل المستمع وقلبه بلا حيل لفظية أو ألاعيب بلاغية أو عبارات طنانة أو شعارات رنانة . فهي كالسهل الممتنع الذي يمثل وضوح رؤية زايد الحضارية وخطه الاستراتيجي المتنامي الممتد عبر الزمن في اتساق لا يعرف *التناقضات أو النكاسات أو السقطات* .

والصراحة تعد من أهم سمات الزعامة التاريخية للشيخ زايد . لكن حكمته في التعامل مع البشر وحنكته في السير في دروب السياسة وخبرته بالعلاقة بين الإنسان والجماعة ، علمته أن الخط المستقيم ليس دائماً أقصر خط بين نقطتين . ذلك أن النفس البشرية أكثر تعقيداً وغموضاً من الأشكال الهندسية الصريحة . يقول في حديثه لوجيه أبو ذكرى :

«يجب أن تكون هناك صراحة بين الشقيق وشقيقه . فما يدفعك لمصارحة الشخص إلا حبك له . أما الإنسان الذي لا تحبه فلا تسمح لنفسك أن تصارحه . . فالبعض يتحمل الصراحة ويقبلها والبعض الآخر لا يتقبل الصراحة ولا يتحملها . . وعندما أعرف من أول مرة أن شخصاً لا يتحمل الصراحة فلا أصارحه بل أحدثه عما يرضيه ولا أحدثه عن الشيء الذي لا يرضيه . . وهذه كانت طريقتي في التعامل مع إخواني . فالذي يحب الصراحة ويتحملها أصارحه . وأعتقد أن الصراحة واجبة دائماً بين الأحبة والأصدقاء الذين يرغبون في حب بعضهم البعض . . ولكن من لا يحب الصراحة إذا صارحته فيمكن أن يحاربك . . والحرب بين الأحبة لا وجود لها وغير مقبولة وأرفضها . ولقد رفضتها كثيراً» .

ولذلك كانت زعامة زايد دائماً مركزاً لجذب الأصدقاء ومضاعفة عددهم وفي الوقت نفسه مركزاً لطرد العداوات والخصومات التي لا جدوى منها ولا طائل من ورائها ، بل وتحويل الأعداء والخصوم إلى أصدقاء وزملاء كفاح كلما كان هذا ممكناً . فالخصومة ليست سوى إهدار للوقت والطاقة والجهد ، ورصيدها من السلبيات يفوق دائماً حظها من الإيجابيات ، هذا إذا وجدت هذه الإيجابيات أصلاً . وقد يتحول الصديق إلى خصم وعدو

إذا أساء فهم الأفكار والنوايا التي تتضمنها الكلمات الملقاة على مسامعه ، خاصة إذا كان هذا الصديق مصاباً بالنرجسية التي تمنعه من تقبل آراء الآخرين التي تتعارض مع توجهاته . والصراحة في هذه الحالة سرعان ما تتحول إلى مواجهة ثم تناقض ثم خصومة فعداوة . فإذا لم يكن في الإمكان الاحتفاظ بهذا الصديق في خندق الأصدقاء ، فليس أقل من تحييده بتجنب المصارحة التي يمكن أن تلقي به في خندق الأعداء .

وإذا كان هذا المفهوم العميق ينطبق على العلاقات بين الأفراد والأصدقاء ، فإنه ينطبق أيضاً على الزعماء والقادة لأنهم في النهاية بشر بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني القوة وثغرات الضعف . ولذلك نجد الشيخ زايد في كل علاقاته بالزعماء والقادة والملوك والرؤساء ، صديقاً حميماً لجميعهم . قد تتفاوت درجات حرارة هذه الصداقة بطبيعة الحال ، لكنها تظل في النهاية أرضاً مشتركة من الصداقة المثمرة التي تعود بالفائدة على كل الأطراف المعنية . وبذلك يجنب الشيخ زايد وطنه الدخول في معارك لا ناقة له فيها ولا جمل ، وتوفير هذا الجهد والوقت والتفكير لا يعني سوى توظيف هذه الطاقات في خدمة الانطلاق الحضاري في زمن يحسب الوقت بالثواني واللحظات وليس بالدقائق والساعات .

ويبدو أن التقاليد العريقة لقبيلة بني ياس في مجال الصيد والملاحة والإبحار كانت مترسبة في وجدان الشيخ زايد عندما خاض بحار السياسة . فمن المعروف أن الربان أو الملاَّح الماهر هو الذي يلم إلماماً كاملاً بطبيعة البحر الذي يخوض لجحه . فهو يعرف المناطق التي يمكن أن تحتوي على دوامات خطيرة ، والأوقات التي يحتمل أن تثور فيها الزوابع أو الأعاصير ، والمواقع

التي يتربص فيها القراصنة بسفنه . والأماكن التي يكثر فيها الصيد . وليست ثمة بطولة في تعريض سفينته للدوامات أو الأعاصير أو القراصنة ، بل البطولة الحقيقية تكمن في تجنبها كلما أمكن ذلك . أما إذا اضطر لمواجهتها ولم يكن هناك مفر من ذلك ، فإنه يشحذ كل تفكيره وجهده وخبرته في الخروج من هذه المواجهة بأقل خسائر ممكنة .

وبحار السياسة هي الأخرى زاخرة بالدوّامات والأعاصير والقراصنة ، وكلما كانت صداقات الزعيم وطيدة وعديدة وراسخة ، وخصوماته تكاد تكون معدومة ، كان أكثر قدرة وتمكناً من مواجهة هذه المخاطر ، وكان ظهر الوطن محمياً من الطعنات المفاجئة الغادرة . ومن هنا كانت ضرورة فهم الآخرين وعقلياتهم وسلوكياتهم واحتمالاتها المتوقعة مستقبلاً . . وهي ضرورة وضعها الشيخ زايد دائماً نصب عينيه . وهذه الحكمة لا توجد في الكتب ، ولا تتولد من العلم النظري بقدر ما تنبع من الممارسة العملية في ضوء النظرة الاستراتيجية الثاقبة للزعيم . ولا شك أن هذه المهمة تزداد وعورة وصعوبة وتعقيداً في مجتمع قبلي زاخر بالشكوك في مواجهة أية محاولة للتغيير ، خصوصاً إذا كانت نقطة تحول مصيرية مثل إقامة اتحاد الإمارات العربية المتحدة . يقول عوض العرشاني في كتابه «حياة زايد» :

«كانت البداية صعبة . . في مجتمع قبلي داخل الخليج ذاته» وغامضة في العالم العربي . . شأنها في ذلك شأن كل البدايات والتحولات التاريخية ، ففي العالم العربي . . كان التحفظ ينبع من خوف العرب الحريصين من أن يكون الاتحاد الجديد صورة مسخ من الاتحاد الفيدرالي الذي أقامه الإنجليز في الجنوب اليمني . وأما في داخل الخليج فإن الناس لم يألفوا بعد صيغة

الانتقال في الولاء إلى سلطة مركزية . كان الولاء العام ينصب للعشيرة ولشيخ القبيلة ويخضع الفرد في الغالب لعائلته وقبيلته . وكان على الرجل أن يبذل طاقة غير عادية في الإقناع . وفي تقريب مفهوم الوحدة إلى جيرانه ، وفي تبديد شكوك الآخرين . وكان منطق زايد البسيط القريب إلى أذهان الناس في الداخل هو وسيلته في الإقناع بمزايا الاتحاد . . وكانت التشبيهات والمقارنة المحسوسة هي سبيله في تقريب المفهوم الاتحادي إلى الأذهان وكان عليه أن يقول للجميع :

«إذا أخذنا سيارة وذهبنا إلى الصحراء فما هي الطريق الأسهل التي على السيارة أن تسلكها؟ الطريق الرملية أم الطريق الجيدة؟ أنظروا أيضاً في المنافع التي تنتج عن الطريق . فحتى الطريق وأنتم في السيارة ستمتعكم بالمنظر الجميل ، وجمال الأشجار على جانبيها» .

كان الإقناع هو وسيلته النظرية وكان العطاء والتعاون اللامحدود في حل مشاكل جيرانه ودعمهم هو التجسيد والترجمة .

لقد أدرك زايد من البداية أن الناس لا تستهويهم الشعارات ولا تقنعهم الكلمات وأن الإنسان يستطيع فقط أن يصدق ما يلمسه ويتحسسه ، ومن أجل ذلك بدأ يعمل ويتغلب على التحديات بتسخير الثروة من أجل خير الإنسان في هذه الدولة وسعادته» .

وما أسهل أن يطلق الزعيم الشعارات الرنانة والبراقة والمغرية والموحية بجنة موعودة ، وما أسهل أن يصدقها الناس الذين يحلمون بمثل هذه الجنة؟ ! لكن ماذا يمكن أن يحدث لو لم تتحقق هذه الجنة على الأرض

لسبب أو لآخر؟ ! لابد أن يتحول الحلم الجميل إلى كابوس جاثم على كاهل أبناء الوطن فيفقدون الثقة في قائدهم ثم سرعان ما يتحول فقدان الثقة إلى كراهية ومناورة له ، ثم يبدأ زمن قلاقل لا يعرف منتهاه سوى الله . لكن هذا لا يعني أن الحلم والخيال قد أصبحا من المحظورات التي يجب على الزعيم أن يتجنبها ! فالواقع المادي الملموس - في نظر الشيخ زايد - كان بطبيعته حلماً وخيالاً ثم تحقق . ولذلك فالعبرة دائماً بالتفاعل العضوي بين آفاق الحلم ، وإمكانات الواقع ، وإذا لم تتوافر الإمكانات في فترة راهنة ، فإنها يمكن أن تتوافر في فترة لاحقة . المهم العمل الجاد الدؤوب لتوفير أكبر قدر ممكن من الإمكانات حتى يبدأ الشروع في تحقيق الحلم . لقد منح الله عز وجل الإنسان القدرة على الحلم حتى يستطيع بها دائماً توسيع أفق حياته وتعميق معناها ، وتطوير واقعه إلى الأفضل . أما اجترار الأحلام ومعها الشعارات الرنانة البراقة فليس سوى نوع من أنواع الوهم المرضي الذي ينفصل بصاحبه عن مكونات الواقع وتفاعلاته ، فيوهم نفسه والآخرين بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان ، وهو ما تؤكده الشعارات التي تدوي بها أجهزة الإعلام في آذان الجماهير ليل نهار . لكن الأمر في النهاية يظل جعجعة بلا طحن ، ذلك أن العبرة في النهاية بالعمل الإيجابي المثمر ، الملموس وليس بالقول الجميل ، المعسول ، الخادع . وهذا المفهوم يتأكد في حديث الشيخ زايد مع وجيه أبو ذكرى عندما سأله :

«عندما أصبحت حاكماً للمنطقة الشرقية . . هل ما حققته من إنجازات هناك . . وبلا إمكانيات . . كانت كل أحلامك . . أم أن هناك أحلاماً أخرى لم تتحقق بسبب عدم وجود المال الكافي؟

قال سمو رئيس دولة الإمارات . . بعد أن سرح بنظره بعيداً وكأنه يسترجع تاريخاً جميلاً :

هذه لم تكن أحلاماً . . بل هي خيال . . فالذي تخيلته في هذا الوقت لم تكن لديَّ القدرة والإمكانية لإنجازه . . ولكن والحمد لله عندما توافرت لديَّ هذه القدرة استطعت أن أنجزه بل وأنجزت مثله العشرات والعشرات . وكل ما فكرت في عمل جيد وبرهنت على أنه جيد وسار للمجتمع ولي قررت تنفيذه . . وفي رأيي أن من يفعل شيئاً ويحصد منه الخير هو وجماعته أو شعبه يكون هو أحسن شيء يفعله الإنسان في حياته بل يمكن أن يكون أفضل من أن يكون للإنسان أولاد ، لأن الأولاد لا يكونون كلهم على مبدأ . . فربما يكونون في وقت من الأوقات يجدّون في عملهم وفي مواقفهم . . ولكن الذي يعمل مثل هذا العمل ويكون في راحة من وجوده ومن استثماره ويكون مفيداً لمن حوله ، فأعتقد أن مردود هذا العمل لن يكون إلا مردود الخير والبركة والفرح ، بل ويكون هذا أحسن غذاء للحياة ، يريح الإنسان» .

وفي حديث آخر دار بين الشيخ زايد والكاتب البريطاني كلود موريس الذي سأله عن الأسلوب الذي اتبعه لينطلق ببلاده من نقطة الصفر إلى هذا البنيان الحضاري الشاهق ، فما كان من الشيخ زايد سوى أن أجابه بكلمة واحدة كررها ثلاث مرات : **«العمل ، العمل ، العمل .»** ذلك أن الزعامة التاريخية دائماً تجد نفسها في سباق مع الزمن ، وعليها أن تجدد باستمرار قوة الدفع حتى تتواصل المسيرة الحضارية دون عقبات أو نكسات . وليس هناك سبيل إلى هذا سوى العمل المثمر المتواصل المستوعب للمتغيرات في ظل المثل العليا والقيم الروحية والتقاليد القومية الإيجابية ، وغير ذلك من

الثوابت التي تشكل الشخصية المتميزة للأمة . وفي هذا يقول كلود موريس :

«إن الشيخ زايد رجل مثالي عملي . ومن الغريب أن تجلس وتستمع إليه ، ففي أعماقه قبس من الفلسفة العالمية القريبة إلى فكر الرؤيوي تيلار دي شاردان ، أكثر منها إلى تلك التي يعبر عنها ، عادة ، شيخ عربي . وهو يشعر بأن وظيفة الدبلوماسية هي ، في بساطة ، تحقيق التفاهم . ويعتقد أن الإحساس أو اقتسام المنافع هو ، في ذاته ، قوة موحدة ، وهو يعني منذ القدم العطاء والمشاركة في الوحدة . وهو يقول إن الناس أربكتهم السفاسف والأحقاد الشخصية ، في الوقت الذي يجب أن يعنوا بأفضل سبل التعاون .

وإذا ما تحديت مثاليته قليلاً ، فإن زايد يردُّ عليك : «**صحيح أنني أعمل من أجل الوحدة في كل الظروف لكن الأفضل بكثير أن تكون صبوراً وأن تصل إلى هدفك بطريقة طبيعية من أن تكون سريعاً وتخطىء الهدف**» .

هنا تتجلى زعامة الشيخ زايد التاريخية التي تذكرنا بموقف الزعيم السياسي الروماني فابيوس الذي لم يفقد اتزانه ورؤيته الاستراتيجية الواضحة وسط باقي الساسة الرومان الذين طاش صوابهم عندما علموا أن القائد القرطاجي هانيبال قد شرع في عبور جبال الألب بأفياله الضخمة في حملته العسكرية لغزو روما واحتلالها . لم يكن في مقدور الجيش الروماني الوقوف في وجه جحافل هانيبال ، لكنَّ القادة العسكريين ومعهم بعض الساسة الرومان طالبوا بأن يخرج الجيش الروماني لملاقاة جيش هانيبال على قمم الألب . لكن الزعيم فابيوس برباطة جأشه ونظرته الثاقبة طالب نواب الأمة بالصبر حتى يفعل الزمن مفعوله في صالحهم . وشرح موقفه بأن

عليهم أن يتركوا هانيبال لينهك جحافله وأفياله على قمم الجليد وسفوح الصقيع ، وعندما يقترب من أبواب روما يخرج إليه الجيش الروماني المستريح بعد فترة من التدريب المكثف ليقهره . وبالفعل تم للرومان ما خططه لهم فابيوس الذي ارتبطت باسمه بعد ذلك الفلسفة السياسية الفابية التي تؤكد أن الانتصار في معركة ما رهن باختيار اللحظة المناسبة لها ، أي ليس قبلها لأن الزمن لن يكون في صالحها ، وليس بعدها لأن أوانها يكون قد فات . أما إذا حانت اللحظة المناسبة فعليك أن تُشرع كلَّ أسلحتك حتى تحرز النصر النهائي .

وهذا هو ما فعله الشيخ زايد في معركته القومية من أجل الوحدة . فحتى قبل توليه السلطة في إمارة أبوظبي في ٦ أغسطس عام ١٩٦٦ كان يحلم بالوحدة بين إمارات الخليج كي تتحول إلى كيان سياسي واقتصادي واجتماعي وحضاري له ثقله ووزنه في عالم لا يعترف إلا بالكيانات الكبيرة . وبرغم إلحاح الهدف القومي على ذهنه ووجدانه ، إلا أنه فضَّل أن يتذرع بالصبر حتى يصل إلى هدفه بطريقة طبيعية عندما تحين اللحظة المناسبة . ذلك أن عوامل الاستعجال واللهفة من شأنها أن تأتي بنتيجة عكس المرجوة لأن احتمال النكسات والمتاهات والطرق المسدودة يظل قائماً في غياب النظرة الحكيمة والرؤية المتفحصة ، المتأنية ، المتأملة . ومع ذلك لم يستغرق مشروع الاتحاد من الشيخ زايد أكثر من أربع سنوات ونصف ، فقد تولى إمارة أبوظبي في ٦ أغسطس١٩٦٦ وأعلن اتحاد الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١ ، وهي فترة لا تتعدى لحظة في عمر التاريخ القومي للشعوب .

وقد يعبر الكاتب كلود موريس عن دهشته للأسلوب الذي مزج به الشيخ زايد مثله العليا بإنجازاته العلمية ، إذ أن الفلسفة الغربية بصفة عامة تضع الاتجاه المثالي في موقف التناقض مع الفلسفة العملية البراجماتية . لكن الشيخ زايد بنظرته الشاملة يرى أن الإنجاز العملي المادي بدون مثل عليا وقيم إنسانية وروحية ليس سوى جسم أو كيان ميت لا معنى لوجوده ، وأن المثل العليا بدون إنجاز عملي مادي يحققها ويجسدها ليست سوى أضغاث أحلام ، قد تكون جميلة وبراقة وعذبة لكنها لا تخرج عن نطاق الأوهام .

والمزج بين المثل العليا والإنجازات العملية ليس سوى حل للمعادلة الصعبة التي تسعى للجمع بين الثوابت والمتغيرات بين الأصالة والمعاصرة . فبدون الثوابت الأصيلة تضيع الشخصية القومية المميزة للأمة ، وبدون مواكبة المتغيرات المعاصرة تتخلف الأمة عن موكب الحضارة الإنسانية الذي لا يتوقف .

وفي هذا السباق الحضاري لا توجد دولة كبيرة مكتفية ذاتياً وأخرى صغرى تمد يدها دائماً طلباً للعون . فالحاجة بين جميع الدول- كبراها وصغراها على حد السواء- متبادلة وبنفس القدر من الإلحاح . ولذلك فالدول الصغيرة غير مهددة في قيمها الروحية والثقافية والحضارية والقومية لأنها ثوابت لا يمكن التخلي عنها ولا يجرى التعامل بها مع الدول الأخرى ، إذا أن هذا التعامل غالباً ما يقتصر على المتغيرات المادية . فالدول تشتري البترول مثلاً لكنها لا تشتري المبادىء القومية للدولة المنتجة لهذا البترول ، طالما أنها تصر على الحفاظ عليها وتدعيمها وتنميتها . ولذلك لا خوف على الإطلاق من الانفتاح على العالم المعاصر بلا حساسيات أو مخاوف لا لزوم لها .

وفي هذا يقول الشيخ زايد :

«لا يمكن لأي إنسان أن يعيش منعزلاً عن الآخرين . فكما أن الإنسان يحتاج إلى عائلته وأقاربه . فهو بالقدر ذاته ، في حاجة إلى التعاون والصداقة مع مناطق أخرى ، قريبة كانت أم بعيدة . لقد خلق الله الناس ليعيشوا مع بعضهم ، بغضّ النظر عن مركزهم في الحياة ، والبرهان على ذلك أن أكبر دولة على وجه الأرض تحتاج إلى أصغر دولة . وكثيراً ما تكون البلدان الصغيرة ذات مميزات حسنة لا تتوافر لدى البلدان الكبرى ، كالنفط» .

هذا هو مفهوم الشيخ زايد للعلاقات الدولية ، ولذلك يرى في إقامة الجدران بين الشعوب نوعاً من الغباء العاجز عن استيعاب روح العصر ، ويطالب بهدم هذه الجدران والمرور عبرها لمد يد الصداقة والتعاون المثمر . فالزعيم التاريخي القوي والواثق من نفسه ومن شعبه لا يهاب التيارات التي قد تهب على وطنه من خارجه . ذلك أن الإنجازات الحضارية التي يلمسها أبناء الوطن على أرضه تمنحه من الحصانة والمناعة ما يساعدهم على الاحتفاظ بهويتهم القومية المتميزة في وجه أية تيارات وافدة من الخارج . فمن شأن الحب الذي يحيل كيان الأمة إلى جسم متدفق بالحيوية والحصانة صد أية عدوى خارجية غير مستحبة .

من هنا كان التأييد الشعبي الجارف لقرارات الشيخ زايد التاريخية سواء من أبناء الإمارات بصفة خاصة أو من أبناء الوطن العربي بصفة عامة . فكلها قرارات صدرت بوحي من نبض الشعب ، ولذلك لاقت هذا الصدى الرائع عنده . ولعل من أخطر هذه القرارات المصيرية قراره بقطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها العسكرية والاقتصادية لإسرائيل

في حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ففي ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ عقد الشيخ زايد مؤتمراً صحفياً مع مندوبي الصحف العربية والأجنبية قال فيه دون تردد أو لجوء إلى العبارات الدبلوماسية المغلفة بالعبارات المطاطة والشعارات الرنانة برغم خطورة القرار :

«لقد أصدرت هذا القرار ولم أكن أنتظر كل هذا التأييد . ولم أكن أتطلع إليه لحظة واحدة . لقد أصدرت قرار قطع بترول أبوظبي عن أمريكا لإيماني بأنني أؤدي واجبي كاملاً تجاه أهلي وقومي . إن الإنسان يجب أن يشعر بالعدالة ويلتزم بها في كل قراراته . لكن الولايات المتحدة في موقفها ضد العرب ومساندتها لإسرائل تقف ضد العدالة . والدول العربية والعالم العربي كله لا يسعى إلى الحرب وإنما يسعى في نضاله ضد اسرائيل الآن إلى استعادة الحق المسلوب . إن العالم العربي يدافع عن وطنه ، ويسعى لاستعادة أملاكه التي انتزعها الغير بدون وجه حق أو سند قانوني . نحن ندافع اليوم عن أرضنا التي عشنا عليها منذ آلاف السنين . نحن ندافع عن الأرض التي أكلنا من خيراتها وخبزها . ونحن نغار على أرضنا وعلى استعداد لأن نبذل في سبيلها كل غال ورخيص» .

كان من الممكن للشيخ زايد أن يكتفي برفع شعارات الشجب للعدوان الإسرائيلي ، والتأييد المطلق للكفاح العربي ضد هذا العدوان ، وتحويل أجهزة الإعلام إلى خطب نارية تلهب المشاعر وأغانٍ تحض على الكفاح واستعادة أمجاد العرب . ويذلك يجنب بلاده خطورة هذا القرار المصيري وعواقبه المحتملة ، وفي الوقت نفسه يوفر عليها تحمل بعض الصعاب المالية نتيجة توقف ضخ البترول ، ثم يملأ هذا الفراغ بدور إعلامي يوحي بخوض

المعركة بالتمنيات الطيبة بالنصر المؤزر الوشيك . لم يفعل الشيخ زايد شيئاً من هذا القبيل لإيمانه بأن القدوة العملية هي خير متحدث بلسانه والمحرك الحقيقي للمواقف والأحداث التي يمكن أن تتوالى بعد ذلك . ولذلك كان قراره التاريخي والرائد بقطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية في حرب أكتوبر بمثابة المبادرة العملية الأولى التي أدت بعد ذلك إلى الموقف الموحد الذي اتخذته دول النفط العربي تجاه الدول المؤدية لإسرائيل .

والزعامة التاريخية في قراراتها المصيرية قد تبدو للعين العابرة وكأنها اتخذتها فجأة من وحي اللحظة دون تفكير متأن وتأمل مسبق ، لكن الزعامة التاريخية في هذا تشبه إلى حد كبير جبل الجليد الطافي في مياه المحيط ، لا يرى الناس منه سوى قمته لكن سفوحه وجوانبه وقاعدته العريضة الراسخة تختفي تحت طيات الأمواج في حين أنها الأساس الذي ترتكز عليه القمة . ولذلك فإن صدور القرار التاريخي الذي قد يبدو مفاجئاً على القمة ، هو نتيجة لمقدمات كامنة في وعي الزعيم الذي وجد أن اللحظة المناسبة قد حانت لإصداره . يقول الشيخ زايد :

«لقد كنا دائماً نطالب باستعادة حقنا في الأرض السليبة . لم نترك باباً واحداً للسلام إلا وطرقناه . ولم يجد العالم العربي من يناصره . لم نجد من يناصر العدل . وكانت الولايات المتحدة تقف دائماً ضد إرادة العرب . . ومع إسرائيل التي تجحف حقنا . ولقد واجهنا المستحيل . . لأننا أصحاب حق . لقد خلقنا الله سبحانه وتعالى على هذه الأرض . . يجب أن يحظى كل إنسان فوق هذه الأرض بالاحترام وبالشعور الإنساني الذي يرفض الظلم لأننا نتأثر بكل ما يقع للبشر في كل أنحاء العالم من ألوان الظلم . .

ونتألم لآلام الشعوب المغلوبة على أمرها» .

هكذا تبدو القيم الإنسانية الثابتة المرجع الأساسي للشيخ زايد كلما قام بتحليل المتغيرات السياسية . ولذلك كان دائماً يملك البوصلة التي تجنبه الدخول في متاهات هذه المتغيرات التي قد تبعده عن خطه الاستراتيجي الذي يجب أن لا يحيد عنه . ومن هنا كان وضوح الرؤية الذي يميز زعامته التاريخية ، وهو وضوح أدى إلى اتساق نظرته ومعالجته لكل الأمور والقضايا والمشكلات التي قد تواجهه سواء أكانت متوقعة أم مفاجئة وطارئة . وبهذه العقلانية التي تضع كل الاحتمالات في اعتبارها يمكن معالجة كل الأمور بلا تشنج أو انفعال لا لزوم له . يقول الشيخ زايد في مؤتمره الصحفي في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ متسائلاً :

«كيف يمكن أن تستمر المعاملات والعلاقات بين دولة وأخرى من طرف واحد؟ ! إن أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة يسعدها أن تقيم علاقاتها مع الدول على أساس المصلحة المتبادلة . . نريد أن نفيد ونستفيد ولا نرغب في أن نتشاحن مع أي دولة صغيرة أو كبيرة ، ولكننا أجبرنا على رد الإساءة . إن تعاليم ديننا هي أن نرد بالخير أكثر منه ولكننا لا نستطيع أن نتحمل الإساءة إلى ما لانهاية . ونحن الآن نرد الإساءة» .

وأحياناً قد يواجه الزعيم بموقف مفاجيء أو طاريء لا يمنحه فسحة من الوقت الكافي للدراسة المتأنية والتخطيط التفصيلي والإلمام الدقيق بكل أبعاده ، لكن يظل وعيه السابق بمتغيرات العصر وثوابت الاستراتيجية التي رسمها لنفسه بمثابة الإطار الذي يمكن التحرك داخل حدوده التي تزاوج بين حد أدنى وحد أقصى ، بحيث يضمن السير على هدى تقاليده وقيمه

الثابتة ، وفي الوقت نفسه يملك ناحية التعامل مع المتغيرات الطارئة أولاً بأول . فقد سأل أحد الصحفيين الشيخ زايد عن خلفيات قرار قطع البترول قائلاً :

«هل كان قرار أبوظبي -الدولة الصغيرة بسكانها ، الكبيرة بآمالها وطموحها- علي أساس دراسة مسبقة لما يمكن أن يسفر عنه من ردود سيئة؟» .

وبنفس الوضوح الفكري والاتساق المنهجي أجابه الشيخ زايد :

«إن العدو لم يترك لنا الوقت لندرس ونخطط وندقق ونتأكد مما إذا كان قرارنا سليماً أو غير سليم . إننا كالعائلة التي تجلس في دارها ثم يأتيها من يهاجمها . هل يمكن لهذه العائلة وهي تواجه الخطر أن تجلس لتخطط وتدرس؟ إننى أقول لكم ليس هناك ما هو أكثر من الموت . الموت في أعماق البشر منذ أن خلق الله الإنسان وليس هناك خطر أكثر من الموت ، والموت بيد الله وليس بيد دولة صغيرة أو دولة كبيرة . إن أي قوة على هذه الأرض لا تستطيع أن تنزع روح الإنسان . فهذا شيء بيد الخالق . إلى متى سنظل نخاف ونخشى؟ لِمَ يخصنا الخطر وحدنا ونحن فقط؟! لماذا لا يخاف العدو؟! إن إسرائيل تطلق صواريخها على الأرض العربية . . وتتمركز فيها منذ أكثر من ٢٥ عاماً والولايات المتحدة تساندها وتدعمها بالسلاح الذي يصل إليها براً وبحراً وبالمال الذي يدفع من الخزائن الأمريكية كل يوم وبلا حساب . فإلى متى نخاف ونحسب ونخطط ونخشى الخطر؟! إننا إذا جلسنا وخططنا خوفاً من أن يلحقنا الخطر ، فسوف نترك كل شيء للعدو . ماذا أفعل إذا وجدت ابني وأخي يطعن ويقتل؟! إن الواجب الطبيعي المنطقي

هو أن أقف مع أخي ومع ابني لأسانده في ملاقاة الأعداء . إن ضبط النفس وما إلى ذلك من العبارات يكون في وقت السلم أما في وقت الحرب . . فإما حياة أو موت» .

ولذلك يفرق الشيخ زايد بين الخوف والحرص . إن أخطر القرارات المصيرية التي قد يبدو فيها عامل المخاطرة قوياً ومسيطراً لا تخلو من حرص الزعيم على أن يجنب بلاده الوقوع في مآزق . أو التورط في متاهات قد يصعب الخروج منها . ولا شك أن حسه السياسي الذي انصهر في بوتقة التجارب والمحن ، يمده بالضوء الهادى في مثل هذه المواقف ، ويختصر له الوقت الذي يمكن أن يستغرقه اتخاذ القرار إذا ما لجأ إلى الدراسة المتأنية التفصيلية الدقيقة . وإذا ما كان إيمان الزعيم بالله قوياً -مثل الشيخ زايد- فما عليه سوى أن يعتمد عليه روحياً ، وعلى حسه وخبرته السياسية مادياً ، ثم يقدم على قراره المصيري وهو يدرك جيداً أن المصير في النهاية بيد الله ، وليس بيد أية قوة مادية مهما كان جبروتها وبطشها . وهو بهذا ينزع من قلبه ومن قلوب أبناء وطنه الخوف الذي يمكن أن يصيب حركتهم بالشلل ، ويحيط عامل المخاطر في قراره بضمانات تجعله محسوباً إلى حد كبير ، وتمكنه في الوقت نفسه من الاستعداد للتعامل مع المتغيرات الطارئة .

بهذا المنطق المتماسك المتسق يضع الشيخ زايد يده على ما تؤكده علوم الاستراتيجية الحديثة من أن عامل المخاطرة ضرورة ملحة لا يمكن لأي قرار مصيري أن يتجاهلها أو يتجنبها . لكن العبرة باحتواء تداعيات هذه المخاطرة أولاً بأول . وقد كانت نظرة الشيخ زايد ثاقبة وبعيدة المدى ، إذ أن كل التداعيات والنتائج التي ترتبت على قرار قطع البترول بصفة خاصة وعلى

تطورات المعارك على الجبهة بصفة عامة أثبتت أن قراره التاريخي لم يكن مجرد ارتجال أو انفعال طارىء أو طفرة حماسية ، بل كان نابعاً من وعي عميق وحسّ حضاري شامل صهر المتغيرات السياسية والثوابت الإنسانية في بوتقة أخرجت معدناً نقياً ، متألقاً ، أصيلاً ، نال احترام كل الأطراف المعنية .

وإذا كانت الزعامة التاريخة تملك من النظرة المثالية الكثير ، فإنها في الوقت نفسه تملك قدراً مماثلاً من النظرة الواقعية التي توضح أن تراجع قوة الدفع الحضاري داخل البلاد أخطر بكثير من الغزو الخارجي الذي يمكن أن يهددها . ذلك أن العدو الخارجي واضح ومحدد ويمثل هدفاً يمكن مقاومته ومحاربته ثم ضربه في الصميم إن عاجلاً أو آجلاً . أما التحلل عندما يسري في همم وعزائم أبناء الوطن فإنه قد يشكل مرضاً خبيثاً قد يصعب محاصرته والسيطرة عليه إذا لم يتم اجتثاثه مع ظهور بوادره الأولى . وهذا المفهوم يتجلى في حديث الشيخ زايد لبعثة الإعلام المصرية التي زارت البلاد في ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ ، عندما أكد أن قيام اتحاد الإمارات هو قوة لكل العرب ، وأن الكثير من التقدم والاستقرار والسعادة قد تحقق بفضل الاتحاد ، وقال إنه لا يخشى على الاتحاد من غزو خارجي ، وإنما يخشى عليه من تقاعس الهمم من داخله ، وأعرب عن أمله في أن لا يكون لمثل هذا التقاعس وجود بين الصفوف ، ودعا إلى تكريس كل الجهود لدفع مسيرة الاتحاد .

وفي حديث له مع ممثلي الصحافة وأجهزة الإعلام المحلية في ٢١أكتوبر ١٩٧٥ قال :

«علينا أن نعرف الطريق الصحيح ونُجمع عليه لأنه طريق السعادة . . وهذا الطريق هو الموقف الواحد ، المسيرة الواحدة . . وأنا أقول ذلك لأنه لا يمكن أن تكون لنا أهداف متفرقة . . لا يمكن أن يكون لنا إلا هدف واحد هو صيانة وطننا ونرتفع فوق المصالح الشخصية . . علينا أن نتجنب المصالح الشخصية ، لأن المصلحة العامة هي التي تجمع الشمل» .

وبذلك يؤكد الشيخ زايد أن المصلحة العامة ليست سوى محصلة جمع المصالح الشخصية بأسلوب قومي موضوعي . أما الذين يلهثون وراء مصالحهم الشخصية فقط ، فإن قصر نظرهم يمنعهم من إدراك أن مصالحهم هذه لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار المصلحة العامة التي إذا انهارت فلابد أن تعود بالوبال على المصالح الشخصية ذاتها . وبالتالي فإن المصلحة الشخصية والمصلحة العامة وجهان لعملة واحدة هي تقدُّم الأمة وازدهارها .

والسلطة في نظر الزعيم التاريخي ليست مصلحة شخصية له لا بد أن يتشبث بها ، بل هي مجرد وسيلة أو أداة لتحقيق المصلحة العامة للوطن . ولذلك فهو يبدو زاهداً فيها باستمرار خاصة إذا وجد أن الظروف غير مواتية والأحوال معوقة لتطبيق استراتيجيته الحضارية ، أو إذا رأى جميع الأعمال التي قام بها قد أصبحت متكاملة وأتت ثمارها . أو إذا أراد أن يحتاط لما يجب أن يتحمله من أعباء وأن يحدد معالم الطريق الذي سيقود فيه الأمة في المسيرة القادمة . ففي حديث شامل في مؤتمر صحفي عقده الشيخ زايد أثناء زيارة خاصة له لجمهورية الصومال في ٧أغسطس١٩٧٦ ، أعطى تحليلاً كاملاً للموقف الذي أدى إلى إعلانه قراره بعدم تجديد فترة رئاسته

لدولة الإمارات في ديسمبر اللاحق ، وأشار إلى الأحوال التي يمكن فقط عند توافرها أن يقبل الرئاسة لفترة ثانية . قال :

«الحقيقة أن الهدف الأسمى هو رفع معيشة الإنسان في العالم العربي والعالم الإسلامي . والسبيل إلى ذلك هو التعاون في كافة المجالات . . الاقتصادية وغيرها . والطريق الذي يبدو لي الآن أنه من الضروري أن يسعى الجميع لتحقيق هذا التعاون وتبادل الرأى بين الأشقاء والإخوان لما فيه خير وصالح المجتمع العربي والإسلامي كله . ولكن توجد بعض العقبات . . مثل عدم التنسيق وعدم التآزر في مواجهة المشاكل والقضايا المشتركة . . وهذا يؤدى إلى تعطيل المسيرة . . ويحدث خللاً في العلاقات بين الدول الشقيقة . . وينعكس هذا كله بالتالي على ما أمكن تحقيقه فعلاً من تعاون في المجالات المختلفة» .

أى أن الشيخ زايد يدق جرس الإنذار بصراحته المعهودة حتى ينبه جميع الأطراف المعنية إلى أن احتمال دخول المسيرة الوطنية في طرق مسدودة أصبحت قائمة ، وأنه ليس على استعداد للسير فيها بعد كل الإنجازات التي قام بها ، وكل الآفاق التي فتحها للحاق بموكب العصر . والسلطة والمسؤولية في نظره تكليف لا تشريف ، ولا يعقل أن يسهر بنفسه على عمل أراد الشعب إنجازه طوال السنوات الماضية ، ثم لا يجد بعد كل هذا سوى عدم التنسيق وعدم التآزر في مواجهة المشاكل والقضايا المشتركة مما يؤدي إلى تعطيل المسيرة وخلل العلاقات بين الدول الشقيقة . وهذا موقف لا يحتمل أية مجاملة أو دبلوماسية ناعمة أو حساسية من إغضاب الآخرين ، لأن كل ذلك لا بدَّ أن يكون على حساب مستقبل الوطن . وهي قضية

ملحة تتطلب الصراحة والمواجهة ووضع النقط على الحروف حتى لا تضيع معالم الطريق تحت أقدام أبناء الوطن ، وحتى لا تنطمس القيمة الحضارية لإنجازات الزعيم نفسه . فمن حقه أن يحافظ عليها في الصورة اللائقة بها . وإذا وجد أن عدم التنسيق وعدم التآزر وتعطيل المسيرة وخلل العلاقات من شأنه أن يصيب الإنجازات السابقة بنكسة أو ردة إلى الوراء ، فمن حقه أن يعلن شجبه ورفضه لكل هذا ، حتى ولو بلغ هذا الرفض حد التنحي أو عدم قبول تجديد مدة رئاسته فترة أخرى . والحياة لا تعترف بمبدأ «محلك سر» فهي إما تقهقر للخلف أو انطلاق للأمام ، والذين يظنون أنفسهم راسخين ثابتين في مواقعهم ، واهمون لأنهم لا يدركون أنهم يتقهقرون بالنسبة للآخرين المنطلقين إلى آفاق العصر . فإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لأنصار «محلك سر» فما بالك بوضع الذين يرفضون التنسيق والتآزر؟ ! يقول الشيخ زايد في مؤتمره الصحفي في ٧ أغسطس ١٩٧٦ :

«لقد انتهت المدة التي توليت فيها رئاسة الدولة وهي خمس سنوات ، والتي أخذت على عاتقي خلالها أن أعمل كل ما يمكنني من أجل الأبناء والإخوان . ولا يجوز أن آخذ أكثر مما قطعته على نفسي وتحملته أمام وطني وأمتي . . والشيء الثاني . . أنني قبلت القيادة وتحملت أعباء الرئاسة في الوقت الذي كانت فيه الإمارات مبعثرة . وكانت تعاني من تخلف شديد . في هذا الوقت واجهت مسؤولياتي وبدأت العمل في الداخل والخارج وبكل ما أملك من وقت وقوة وطاقة . وكان جهدنا في الخارج لا يقل أبداً عن جهدنا في الداخل . . . في بلدنا وإماراتنا . كنا نعمل ليل نهار من أجل إسعاد شعبنا الذي عانى طويلاً . وكانت اتصالاتنا مع إخواننا العرب ، وفي

الدول الصديقة ، من أجل بناء علاقات قوية وطيبة على نفس المستوى . واستطعنا أن نخلق الكثير من الاتصالات الهامة بين دولة الإمارات وهذه الدول . وكل هذه الإنجازات واضحة ويلمسها الجميع . ويعلم الله كيف كنت أسهر بنفسي على كل عمل نريد إنجازه في دولة الإمارات . حتى اتصالاتنا الخارجية كنت أتابعها وأسهر عليها لإيماني بأنها لصالح دولتنا» .

هذا هو الواقع الحضاري الرائد الذي حققه الشيخ زايد لوطنه ومن حقه أن يحافظ عليه وأن يفخر به وأن يحميه من كل ما يمكن أن يمسه من قريب أو بعيد ، حتى لو أدى به هذا الإصرار إلى التنحي الفعلي عن السلطة حتى تدرك كل الأطراف المعنية أنه على قمة السلطة من أجل ترسيخ هذا الواقع الجديد وتطويره دائماً إلى الأفضل ، لكنه على استعداد للنزول من على هذه القمة إذا تأكد من محاولات تشويه صورة هذا الواقع . يقول :

«إن الإنسان لا يجوز له أن يسبح في البحر بيد واحدة ، أو يسير على قدم واحدة ، ما دام الله عز وجل قد خلق له يدين ورجلين ، فلا بدّ أن يرتكز عليهما معاً . والأمة جسم واحد ، لا شكً في هذه الحقيقة أبداً . تماماً مثل جسم الإنسان ، إذا اشتكى عضو فيه من ألم يشعر باقي الجسم بنفس الألم . ويشعر الجسم الكبير بأن هذا العضو الذي يشعر بالألم له نفع كبير يقوم به لباقي الجسم» .

هذا المنظور الفكري للشيخ زايد يوضح لنا الفرق بين الزعيم القومي والزعيم النرجسي الذي لا يرى في أبناء الشعب سواء أكانو مسؤولين كباراً في الحكومة أو مواطنين عاديين مجرد أدوات بين أصابعه يتلاعب بها ويحركها كما يشاء ، ظناً منه أن العقل الأوحد والمفكر الأوحد والمحرك الأوحد لمقدَّرات أمنه . أما الزعيم القومي فيدرك أن الدافع الذاتي من داخل

المواطن لا بد أن ينطلق ليلتقي بفكر الزعيم ثم يتفاعل معه، تأثيراً وتأثراً، من أجل تحقيق الوحدة العضوية لبناء الوطن وانطلاقته الحضارية. فهو لا يستطيع مواصلة إنجازاته بدون تآزر المسؤولين معه ومساهمة الشعب في تطبيق استراتيجيته. وهذا الفرق بين الزعيم القومي والزعيم النرجسي هو أيضاً الفرق بين الزعيم الديمقراطي والزعيم الديكتاتوري الذي لا يستطيع أن يتصور كيان الأمة ووجودها بدونه. أما الزعيم الديمقراطي فيحب أن تتواصل المسيرة الديمقراطية من خلال الانتقال الشرعي والحضاري للسلطة من جيل إلى جيل دون انقلابات أو نكسات أو غير ذلك من أمراض النظم الشمولية التي يجثم الديكتاتور على أنفاسها ولا يتركها إلا مرغماً، إما بالموت بطريقة أو بأخرى، أو بانقلاب يطيح به إلى السجن أو المنفى، وهو الذي كان يظن أنه يمخر عباب الماء في حين أنه يسبح في البحر بيد واحدة، كما كان يظن أنه يقود الزحف المقدس نحو آفاق الحضارة في حين أن يسير على قدم واحدة، إذا ما اقتبسنا استعارة الشيخ زايد الذي يرفض هذا المنهج تماماً لأنه يرى أن الزعيم والشعب وجهان لعملة واحدة هي الأمة المتحضرة. فلا يمكن للزعيم أن يقود أمته بدون الدافع الذاتي النابع من داخل المواطن دون ادعاء أو افتعال، كما أن الشعب لا يمكن أن يتلمس سواء السبيل بدون القيادة المستنيرة للزعيم. ومن خلال التفاعل بين الزعيم والشعب تتواصل المسيرة الديمقراطية وتنتقل إلى الجيل التالي له وهكذا. أما الديكتاتور فيتصرف - سواء بوعي أو بلا وعي - تطبيقاً لمبدأ «أنا ومن بعدي الطوفان». وفي هذا يقول الشيخ زايد:

«فاليوم أرى من واجبي أنه لا ينبغي أن أحول بين إخواني وبين القيام

بمهامهم ، لكي يأخذوا دورهم ويعرفوا المسؤوليات التي علينا وعليهم . وأن كل إنسان يجب أن يعرف عمله ومسؤولياته . وسأعطي مثالاً لذلك . . إن المزارع يعرف كيف يعمل في زراعته بالطريقة التي لا يعرفها صياد البحر . وأيضاً فإن هذا المزارع نفسه لا يستطيع أن يعرف واجباته إذا وجد نفسه مكان البحَّار في سفينته . إنني أريد من إخواني جميعاً أن يمارسوا العمل بأنفسهم ، وأن يعرفوا الواجبات والمسؤوليات التي عليهم تجاه إخوانهم وأبنائهم وأيضاً تجاه الأجيال القادمة . وإذا وافقني إخواني على ذلك فأنا أحمد الله وأشكره . وإذا جاء رئيس دولة من بعدي فإنني سأقف بجانبه وأسانده وأساعده بكل ما أملك من جهد وطاقة . أما إذا طلب مني إخواني الحكام وأبناء الشعب أن أستمر وأواصل تحمل أعباء ومسئوليات القيادة هنا سأحتاج إلى أشياء عرفت أبعادها أثناء الممارسة وأصبحت أعرف مشاكلها تماماً» .

فليس هدف الشيخ زايد ممارسة السلطة بل يكمن في كيفية ممارستها . فهو دائماً ينشد الكيف والأسلوب والمنهج حتى يصل إلى الهدف عن طريق محدد وواضح الملامح . فالوسيلة عنده لا تبرر الغاية ، خاصة إذا كانت الغاية قومية وحضارية ذات ضرورة ملحة لا اختلاف عليها عند كل الأطراف المعنية التي يتحتم عليها بدورها أن تكون سنداً للزعيم تحقيقاً للصالح العام الذي يعني أن من مصلحة كل شخص أن يفعل كل شخص ما يرضي كل شخص بنفس الطريقة . والصالح العام -عند الشيخ زايد- يعني أن ثمة خيراً أكبر وإشباعاً أعظم للرغبة في حياة الجماعة إذا كان العرف الاجتماعي ، سواء من خلال القانون أو عن طريق التقاليد ، مطبقاً بحيث يصل إلى الفعل الصواب الذي ترضى عنه جميع الأطراف المعنية .

ولذلك يمكن تحقيق الإشباع الكلي للرغبة حين تكون الرغبات ممكنة معاً ، أما إذا كانت متنافرة ومتصارعة فإنه يصعب إيجاد هذه الرغبات المتنافرة في هيكل سياسي واجتماعي واقتصادي بحيث يصل الاحتكاك إلى أقل الدرجات الممكنة . بمعنى آخر أنه يبذل ما في وسعه لتحويل الرغبات المتصارعة إلى رغبات ممكنة تسهِّل عملية الوصول إلى الصالح العام . فالرغبات الممكنة هي أفضل الوسائل لتحقيق أفضل الغايات ، ولذلك فالحب مأثور على الكره ، والتعاون مفضَّل على الصراع ، والسلم مرغوب عن الحرب . . . الخ . وهذا بدوره يؤدي إلى تجديد نوعية الرغبات من حيث هي صواب أو خطأ . فالرغبات الصائبة هي القادرة على أن تتحقق معاً بأكبر قدر ممكن من الرغبات الأخرى . أما الرغبات الباطلة فهي التي تحقق إشباعها وحدها على حساب الرغبات الأخرى . وهذا ما يرفضه الشيخ زايد رفضاً باتاً . من هنا كانت شروطه التي لا بد من الوفاء بها إذا ما أصر إخوانه الحكام وأبناء الشعب على مواصلة تحمل أعباء ومسئوليات الزعامة ولذلك يقول :

«في الوقت الذي قبلت فيه الرئاسة كانت بعض هذه المشاكل موجودة . ولكن الظروف وقتها لم تكن تسمح لي أن أضع شروطها . وأنا أحمد الله أنني قطعت المسيرة ، وأشكره تبارك وتعالى أن الطريق كان بفضل الله وتوفيقه كله خيراً للوطن والشعب . الحمد لله . . ولكن الآن . . بعد هذه السنوات أدركت ضرورة وجود الأشياء التي تحتاج إليها القيادة ، ولا يمكن الاستمرار دون توافرها . وأنا لا أريد في الغد أن تقف هذه المشاكل عقبة دون استمرار المسيرة» .

هنا تجلى ارتباط الشعب بزعيمه ، إذ سرعان ما انطلقت المسيرات الشعبية الضخمة معلنة إصرار جموع المواطنين الكامل على استمرار بقاء زايد رئيساً للاتحاد ، ورفضها الكامل لقرار سموه باعتزامه التنحي . وهذا يعني زوال كل العقبات التي يمكن أن تعوق الاستراتيجية الحضارية التي شرع الشيخ زايد في تطبيقها منذ أن تولى المسؤولية القومية في البلاد . وهكذا أثبت عملياً أن السلطة في نظر الزعيم القومي التاريخي مجرد وسيلة لتطوير وطنه وتقدُّمه وازدهاره وليست غاية يتمتع بها في حد ذاتها .

ففي يوم ٣مايو ١٩٧٨ ، نشرت جريدة «الصياد» اللبنانية حديثاً شاملاً للشيخ زايد أوضح فيه بصراحته المعهودة أن ازدواجية المشاريع في الإمارات تضاعف النفقات ولا تؤدي المطلوب ، وأن خلافات الحدود ظاهرة مؤلمة في عهد الاستقلال والاتحاد ، برغم بروز جيل جديد تفتح وعيه على وجود الوحدة وحتميتها وضرورتها ليلتحم مع جيل آخر عاش حلم الوحدة عندما كان يعاني حالة التفرق والتمزق في ظل الاستعمار ، فأصبح الجيلان يشكلان القاعدة الشعبية التي تذوب فيها النزاعات المحلية الإقليمية . لكن بين الحين والآخر كانت تظهر خلافات حدودية سطحية تبدو كخطوط رفيعة على خريطة دولة الاتحاد ، وتتسبب في انعكاسات لا يمكن إنكار ضررها .

كانت هموم الشيخ زايد القومية في ضخامة وثقل إنجازاته التاريخية تماماً ، ولذلك أراد ذلك التفويض الشعبي الجارف ليحيل تلك الهموم إلى إنجازات جديدة . فهو زعيم طموح متفتح على التيار الوحدوي ، لا يبخل بأي جهد أو فكر أو طاقة أو مال أو صبر على وطنه ، لكن الدستور المؤقت الذي اكتسب قوة الاستمرار والدوام شكَّل عقبة في طريق الاندفاع الشعبي نحو

اكتمال بناء الوحدة الكاملة على مستوى القيادة والقاعدة والمؤسسات الدستورية . كذلك رأى الشيخ زايد أن النمو المطرد في الثروات الطبيعية لا بد أن تتم إحاطته ورعايته وتوظيفه في خدمة مستقبل الاتحاد والأجيال القادمة لكن قصر النظر في بعض المستويات فضلاً عن نقص في التنسيق والتخطيط أدى إلى إهدار كثير من الوقت والجهد . كان هناك أيضاً توسع غير محدود في الإطارات الإدارية وانتشار ملحوظ للعناصر المتخصصة يقابلهما بطء بلا مبرر في مجالات التنفيذ والإنجاز . كما أن الدور التاريخي المتنامي لرئيس الدولة على المستويين الإقليمي والقومي ويحتاج لمعظم فكره وجهده ، لم يفلت من الانشغال الاضطراري بأمور هي من اختصاص المسؤولين الموكلين بمهام غير سياسية وغير قيادية .

وعندما تصدى الشيخ زايد للمسؤولية التاريخية بقيادة دولة الاتحاد وضع في حسابه عراقيل كثيرة وصعوبات كبيرة . واستعان عليها بتحويل السلبيات إلى إيجابيات بمرور الأيام من خلال ثقته البالغة بوطنية إخوانه أعضاء المجلس الاتحادي الأعلى ، واعتماده الراسخ على إرادة شعب الإمارات الذي تخلص بالتدريج من عقلية الماضي ورواسبه ليندفع في التيار الوحدوي .

لكن الآمال والأحلام القومية التاريخية لم تصرف نظر الشيخ زايد عن الواقع وتداعياته واحتمالاته التي لا بدَّ أن تتوالد مع مرور الزمن . فعندما تحقق أمل الوحدة الأثير عند كل النفوس ، شكل في البداية منطلقاً لا بدَّ منه للوصول إلى وحدة متكاملة ، لذلك كان من الممكن والمعقول التغاضي عن كل الأخطاء التي يمكن أن تقع نتيجة لقصر نظر أو عدم وعي بمتطلبات

المرحلة التاريخية ، لكن بعد ثماني سنوات من الممارسة الاتحادية أصبح التغاضي عن الخطأ خطأ أكبر .

وبرغم العقبات والصعوبات التي تمثلت في الدستور المؤقت ، وقصر نظر بعض المستويات ، ونقص التنسيق والتخطيط ، وإهدار الحدود ، والانشغال الاضطراري لرئيس الدولة في أمور بيروقراطية من اختصاص مسؤولين غير سياسيين وغير قياديين ، إلا أن الشيخ زايد استطاع تكريس الانتماء الاتحادي وتذويب المشاعر الإقليمية في بوتقة القاعدة الشعبية ، ووضع أسس دولة حديثة تعتمد على التنظيم والتخطيط والكفاءة والتطور ، وتوفر الأمان والاستقرار والحياة الحرة الكريمة للمواطن ، وتمد يد المساعدة والمساهمة الفعالة في القضايا العربية القومية والمصيرية ، وتشارك في المحافل الدولية بوجه عصري وسياسة صريحة ، وتنشر العلم والمعرفة من أجل الازدهار الحضاري ، وتعمل على اكتشاف الكفاءات ودفعها إلى مجالات التخصص وتسليمها المسؤوليات المؤهلة لها ، وتعمم المشاريع العمرانية والإنشائية في سباق مع الزمن .

هنا يبرز سؤال يبين لنا حجم المعجزات التي تحققت على يد الشيخ زايد وهو : ماذا يمكن أن يفعل هذا الزعيم لو توفرت له الصلاحيات الدستورية المتوافرة لرؤساء في دول أقل ديمقراطية من دولة الإمارات؟ ! فقد كان يحارب في جبهتين في وقت واحد : جبهة التحرك والانطلاق بقدر الإمكان وسط القيود التي يفرضها الدستور المؤقت بصلاحياته المشروطة والمحدودة والمحصورة والمقيدة بموافقة المجلس الأعلى أو مجلس الوزراء ، وجبهة الكفاح من أجل إقامة الدولة الحديثة والمتطورة والمزدهرة .

فقد أعطى هذا الدستور المؤقت مواطني الاتحاد جنسية واحدة وجعل للاتحاد علماً وشعاراً ونشيداً ، لكنه أعطى كل إمارة حق الاحتفاظ بعلمها الخاص . ويشترط موافقة المجلس الأعلى للاتحاد على قرارات رئيس الدولة بتعيين رئيس مجلس الوزراء الاتحادي وقبول استقالته أو إعفائه من منصبه ، أو تعيين أو إقالة أو استقالة نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، أو تعيين رئيس المحكمة الاتحادية العليا وقضاتها ، أو توقيع القرارات والمراسيم والقوانين ، أو حل المجلس الوطني الاتحادي ، أو إعلان الحرب أو الأحكام العرفية . كذلك يشترط موافقة مجلس الوزراء على تأجيل وتجميد اجتماعات المجلس الوطني الاتحادي لمدة لا تتجاوز شهراً ، وعلى العفو أو تخفيف عقوبة محكوم .

كل هذه التعقيدات الإجرائية التي نصَّ عليها الدستور المؤقت لم تمنح الشيخ زايد الصلاحيات الكافية للقيام بكامل مسؤوليات الحكم . وإذا كانت هذه التعقيدات والعراقيل مقبولة عند بداية تأسيس الاتحاد الذي لم تكن ملامحه الكاملة قد تبلورت بعد ، فإنها أصبحت عبئاً علي كاهله بعد أن ترسخَّت هياكله وتقاليده ودعائمه . والقضية في نظر الشيخ زايد ليست مجرد قيود أو تعقيدات أو لوائح إجرائية ، بل هي أشمل وأخطر من هذه النصوص أو البنود بكثير . فالقضية قضية بشر في المقام الأول ، بشر يتعاملون مع هذه النصوص أو البنود ، وقد ينظرون إليها من وجهة نظرهم الذاتية البحتة بصرف النظر عن الظروف أو الملابسات أو الحتميات القومية التي تستدعي عدم التمسك بها .

كانت عين الشيخ زايد دائماً على سلوك البشر خاصة تجاه القضايا

المصيرية مثل قضية العمل الاتحادي . يقول :

«إن التاريخ يدلنا على أن العمل الاتحادي متنوع الأساليب والأهداف وكذلك الرجال الذين يعملون في نطاق الاتحاد ، أو حوله أو ضده وهؤلاء يمكن تقسيمهم إلى أربعة :

الأول : يتطوع للعمل الوحدوي بكل ما أوتي من إيمان وطاقة وجهد ووقت وإمكانات لتحقيق هدفه ولا ينفك عن مسعاه مهما واجه من صعوبات وعقوق ، إنه يكون قد نذر نفسه لقضيته فلا يعيقه عنها تخلف الآخرين أو تقصيرهم . وهذا الرجل يربح نفسه قبل أن يربح قضيته وثقة الشعب به .

والثاني : يعمل للاتحاد قدر إمكاناته ، أو قدر ما يحدد هو من إمكاناته وما يضع منها في سبيل الاتحاد .

والثالث : يقف على الحياد متفرجاً منتظراً النتائج ، فإن تلاقت مع مصلحته تقدم واندمج ، وإن جاءت معاكسة أحجم وبقي على الهامش .

أما الرابع : فإنه يتطوع للعمل ضد الاتحاد على أمل أن يفشل ، ومثل هذا يقوم بمهمة أقل وصف لها هو أنه يقف ضد شعبه وضد تطلعاته ومصيره» .

فإذا ما توافر النوعان الثالث والرابع على وجه الخصوص في ظل التعقيدات والبنود واللوائح والنصوص الجامدة المقيدة لحركة الزعيم ، فلنا أن نتخيل مدى صعوبة مهمته القومية وثقل الأغلال التي تعوق انطلاقه في وقت أصبحت فيه حياة الأمم والشعوب تحسب بالساعات والدقائق وليس بالسنوات والعقود والأجيال . ولا يعقل أن يكافح الزعيم طوابير المعوقين والمتفرجين السلبيين والمعادين للاتحاد في الوقت الذي يتحتم عليه أن

يكرس كل جهوده صوب بناء المستقبل . فالقيادة عندما تقع بين شقي الرحى من شد إلى الخلف وجذب إلى الأمام تفقد كثيراً من طاقتها وفعاليتها . وهذا ما يرفضه الشيخ زايد تماماً . يقول في ٩فبراير١٩٨٦ في جولة له بالقرى الجديدة على طريق أبوظبي–العين ، سجلتها عدسات شبكة التليفزيون الأمريكي سي .بي .إس . عندما سأله مخرج البرنامج جون تفن عن معنى كلمة «الوثبة» التي صارت اسماً لإحدى القرى الجديدة :

«إن الوثبة هي سمة العمل الكبير الذي يتم في هذه الدولة . فالخطوات لا تعوض شعبنا ما فاته على مدى السنين الماضية من تخلّف . . إننا في سباق مع الزمن . . وعلينا أن نلبي لمواطنينا كافة احتياجاتهم من الخدمات والمرافق . . لقد أنعم الله علينا بالثروة . . وعلينا أن نحسن استغلالها ونكرسها لخدمة مواطنينا» .

وبرغم هذه السلبيات والتعقيدات التي تؤخر من سرعة الوثبة الحضارية ، فإن الزعامة التاريخية للشيخ زايد بصبرها وسعة صدرها وحسها الأبوي قد أتاحت الفرصة كاملة لكل المتخلفين أو المتفرجين أو المترددين أو السلبيين كي يلحقوا بالركب .

فالزعيم القومي يضع في اعتباره دائماً كل ثغرات الضعف البشري وما يمكن أن يترتب عليها من سلبيات وعراقيل ومعوقات . وكثيراً ما يلتف رجال المسؤولية والاختصاص حول الشيخ زايد ويتساءلون أمامه عن مدى طاقته على الصبر والمعاناة فيستمع ولا يعلق ، وإذا علق فإنه يقول :

«أليس من واجب الأب أن يتحمل أخطاء أفراد العائلة؟ أليس من واجبه أن

ينصحهم ويوجههم ويعطيهم فرصة وراء فرصة لكي يكتشفوا هم أخطاءهم بأنفسهم ويعودوا إلى الصراط المستقيم؟ إن خطأ فرد أو أفراد في العائلة لا يجيز للأب الانفعال والاقتصاص من المخطىء بمقاطعته أو حرمانه من حقوقه ، بل عليه أن يبقى على حوار عاقل مع المخطىء ، وبروح متسامحة ، حتى يتوصل إلى تصحيح الخطأ وضمان مصلحة جميع أفراد العائلة . الدولة مثل العائلة ، قوتها باتحادها دون الوقوع تحت تأثير أخطاء بعض أفرادها» .

ولذلك فإن الشيخ زايد لا يهتم كثيراً بالنصر بقدر ما يهتم بالإنسان . فالجوهر أهم من المظهر ، والروح أثمن من الشكل ومن هنا كانت مشكلة الدستور المؤقت الناجمة عن نقص مقصود فرضته طبيعة انطلاقة الاتحاد لا تقاس بالمشاكل التي نجمت عن تصرفات كثيرة خرقت الدستور والأصول ، بل خرقت الروح الاتحادية التي هي روح معنوية قبل أن تكون دستورية . وهذا ما يؤلم الشيخ زايد أكثر مما يؤلمه ضيق نصوص الدستور المؤقت .

لكن الصورة ليست بهذه القتامة التي قد تظهر الزعامة التاريخية للشيخ زايد وكأنها سباحة ضد التيار . والإنجازات القومية الضخمة التي تمت على يديه هي أكبر دليل على أن تلك السلبيات لم تكن سوى استثناء من قاعدة وحدوية راسخة وممتدة بجذورها في أعماق وجدان أبناء البلاد . ومن هنا كان التفاؤل الذي يحدوه دائماً فكراً وسلوكاً ، وثقته البالغة في قدرة شعبه على الوفاء بالمتطلبات القومية المصيرية . ففي ٢٠ مايو ١٩٧٨ ألقى بحديث شامل لصحيفة شيكاغو تريبيون الأمريكيةقال فيه :

«إن توحيد عُرَى الأمة صعب وشاق غير أنه بالصبر والتأني والمواظبة على

مواجهة عناصر التفكك والانشقاق يمكن تقوية الاتحاد وتدعيمه . ولا شك أن هذا الاتحاد سوف يبنى وينمو عن طريق مواجهتنا وتغلبنا على الأيادي الأثيمة التي تتدخل أو ترى أن لها مصلحة في عدم وحدتنا وأن قهرنا لهذه الأيادي الأثيمة يضمن بقاء وحدتنا قوية شامخة ويمكن قيام اتحاد أشمل وأوسع في الخليج . وفي الوقت الحاضر وبعدما تكامل الاتحاد وسار في طريقه ومرت عليه هذه السنوات جميعها يمكنني الجزم من واقع تجربتي الشخصية بأن جميع المواطنين يؤيدون الاتحاد ويدعمونه ويحرصون على بقائه ولكن قد تكون هناك قلة قليلة قد ينتابها شك بالاتحاد إما بسبب الأيادي الأثيمة التي تتبناها أو بسبب إغراءات مصالحها وأطماعها المتاحة» .

ومنذ بداية تأسيس الاتحاد لم يفقد الشيخ زايد تفاؤله المتنامي بمستقبله المزدهر على كل المستويات . لم يكن هذا التفاؤل من باب التمني والحلم بل كان نابعاً من التجربة الواقعية التي مر بها بطول ممارسته لمسؤولية الحكم . صحيح أنه تمسك دائماً بأهداب الحرص والدقة في اختيار المسؤولين بل وواصل مراقبتهم ومتابعتهم عن كثب حتى يمكن تجنب الخطأ قبل وقوعه بقدر الإمكان ، لكنه في الوقت نفسه كان واثقاً من أن الممارسة الحقيقية للمسؤولية خير مدرسة يمكن أن تتخرج منها أجيال المسؤولين طالما أنهم يتمتعون بالحرية والديمقراطية وثقة الزعيم في كفاءتهم . يقول الشيخ زايد في حديث له إلى بعثة التليفزيون البريطاني في ٢٩ ديسمبر ١٩٧١ :

«إن المسؤولية شيء خطير . . ولا يستطيع الفرد أن يتحملها بسهولة . . فما بالك إذا كانت مسئولية شعب ، وقد تحملتها بالفعل طوال السنوات الماضية . وعملية توزيع المسؤوليات وتجزئتها ليست عملية سهلة . . لأنها لا

تتحمل المجازفة . فلا بدَّ من حسن اختيار الأفراد قبل إعطائهم المسؤولية . وأنا إذا كنت قد جزأت المسؤولية فأنا لا أنسى نفسي . . فأنا أراقب ما يجري حول السياج وبدراية واسعة . وقد أثبتت التجربة أنَّ لدينا رجالاً يمكن الاعتماد عليهم وهم أبناء المنطقة . والوطن والد للجميع والإبن لا يفعل إلا كل خير لوالده ويفديه بدمه» .

وبرغم ثقل المسؤولية وخطورتها الجسيمة ، وبرغم قيود السلطة ومشاكلها التي لا تنتهي ، فإن الإنجازات الإيجابية التي حققها الشيخ زايد منذ بداية توليه للمسؤولية كانت نبعاً متجدداً للأمل والرجاء في مزيد من التقدم والازدهار . فقد اعتاد معظم الزعماء والساسة والقادة على الشكوى من جسامة المسؤولية وهمومها المتجددة التي أفقدتهم القدرة على ممارسة الحرية الشخصية والاستمتاع بالحياة كما يفعل الأفراد العاديون . لكن الشيخ زايد يجد في المسؤولية رسالة مقدسة لا بدَّ من أدائها على خير وجه . وهذا الأداء الموفق والناجح يشكل عنده مصدراً متجدداً للبشر والتفاؤل والسعادة والانشراح . يقول في نفس الحديث :

«أنا لا يمكن أن أحس بالكآبة بسبب الحياة المنظمة أو الرسمية التي أحياها الآن . كيف أحس بالكآبة وأنا أرى البذور وقد أثمرت وأفادت كل من هم حولي . إن الأرض التي كانت غير مسكونة ، أصبحت مأهولة . والأرض الجرداء أصبحت خضراء تكسوها الزراعة ، فكيف لا أكون مسروراً والغبطة تغمرني؟!» .

ونظراً لأن طموح الزعامة التاريخية عند الشيخ زايد طموح قومي وليس طموحاً شخصياً ، فهو يفرق بفكره الثاقب بين نوعين من الطموح : أولهما

الطموح الذاتي الذي ينبع من نرجسية الزعيم وذاته المتضخمة بحيث يجعل من ذاته هدفاً ومن الوطن كله مجرد وسيلة لتحقيق هذا الهدف ، وثانيهما الطموح الموضوعي القومي الذي لا يهدأ له أوار بل تتألق شعلته دائماً مع كل إنجاز جديد يشعر به الجميع على أرض الواقع . أي أن الزعيم يجعل من ذاته مجرد أداة أو وسيلة لتحقيق مجد الوطن ورفعة الأمة . وفي هذا يقول الشيخ زايد :

«الطموح له طريقان : أولهما : طموح الغرور ، وثانيهما : طموح أداء الواجب . والثاني هو الطموح الذي أسعى إليه دائماً لإنجاز الأعمال ، وهو طموح توافقونني على أنه طموح مطلوب وواجب ، وخاصة إذا كان لخدمة شعبي» .

وإذا كان الشيخ زايد يطبِّق على نفسه هذا المبدأ بلا هوادة ، فمن الطبيعي أن يطبقه على المسؤولين في كل مواقع العمل القومي . ذلك أن طموح الغرور من شأنه أن يفضل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ، عندئذ يجد الوطن نفسه في متاهات قد يصعب الخروج منها نتيجة لتعثر المسؤولية القومية إلى جزر منعزلة بين أمواج المصالح الشخصية وضرباتها المتلاطمة . أما طموح أداء الواجب وإنجاز الأعمال القومية فمن شأنه أن يحيل المسؤولية الجماعية إلى سيمفونية للتناغم والتعاون والتقدم والازدهار . وهو المفهوم الذي عبر عنه الشيخ زايد في كلمته لمجلس الوزراء في ٣ يوليو ١٩٧٢ عندما قال :

«إن اهتمام الإنسان بمصالحه وتحسين أوضاعه الشخصية لا يجوز أن تكون هي الاهتمامات التي يحرص عليها الشخص المسؤول في أي دولة كانت ،

لأن المطلوب منه في هذه الحالة أن يكون مسؤولاً بالدرجة الأولى عن مواطنيه وتحقيق الصالح العام وإنكار الذات . وإذا اهتم هذا المسؤول بمصلحته الشخصية وأهمل المصلحة العامة فإنه بهذا يقضي على المصلحتين معاً . وإذا كان الخطأ والصواب من صفات البشر فإنني أقول لكم إننا لا ننظر إلا إلى الخطأ المقصود . ونحن لا نؤاخذ المخطىء إذا كان مخلصاً . فليس المفروض أن يكون المسؤول على صواب دائماً ولكن المفروض أن يكون مخلصاً دائماً عندما يحمل الأمانة» .

بهذا الفكر المتبلور ، الواضح ، المحدد ، يضع الشيخ زايد المسؤولية في مفهومها الجوهري . فالإنسان لا يتولى المسؤولية الوطنية كي يصبح مسؤولاً عن نفسه وعن مصالحه الشخصية ، بل ليصير مسؤولاً عن كل أبناء وطنه في المجال الذي حمل مسؤوليته . أما إذا أصيب بضيق الأفق ولم ير إلا ذاته فلا بد أن يُحاسب أو يخلي مكانه لمن هو أجدر منه بحمل المسؤولية . صحيح أن الشيخ زايد بصدره الرحب ونظرته الإنسانية الشاملة ، يأخذ في اعتباره دائماً مبدأ المحاولة والخطأ لكنه الخطأ غير المقصود الناتج عن محاولة مخلصة للإنجاز والتطوير والبناء . فالإنسان عندما يعمل فإن احتمال الخطأ قائم دائماً ، لكن الخطأ نفسه يمكن أن يكون درساً مفيداً لمزيد من التقدم والنجاح . ولم يعرف تاريخ البشرية مسيرة حضارية واحدة لم تقع فيها أخطاء ، لكن العبرة كانت دائماً بالاستفادة من هذه الأخطاء التي يكمن تفاديها بالدراسة العلمية والعملية ، وتبادل الرأي والمشورة مثل التنفيذ والعمل سوياً كمجموعة متناغمة ، إذ أن الممارسة الديمقراطية بين المسؤولين أنفسهم كفيلة بتقليل احتمالات ارتكاب الخطأ إلى أقل قدر ممكن . بل إن

الشيخ زايد من أنصار استيعاب دروس التاريخ الإنساني بصفة عامة وذلك بهدف الاستفادة من أخطاء الآخرين . وهو بهذا يتفق مع المؤرخ العسكري البريطاني المعاصر ليدل هارت في أنه ليس من الضروري أن يرتكب الإنسان أخطاء كي يتعلم منها ، خاصة إذا كانت هذه الأخطاء قد ارتكبها من سبقوه ، بل عليه أن يتعلم من أخطائهم حتى لا يكررها ، وحتى لا يضيع الوقت والجهد والتفكير في ما لا جدوى منه . فعلى الإنسان أن يبدأ حيث انتهى الآخرون ، لا أن يعيد الكرَّة من جديد وكأن شيئاً لم يحدث . فمسيرة الحضارة الإنسانية لا تتواصل حلقاتها إلا بهذا الأسلوب العلمي . ولذلك يقول الشيخ زايد في كلمته إلى مجلس الوزراء :

«إنني أطالبكم بأن تعملوا متعاونين وتتبادلوا الرأي والمشورة قبل التنفيذ ، وتعملوا سوياً كمجموعة واحدة لأن ذلك يقلل من احتمالات ارتكاب الخطأ . والحمد لله فإن تجربتنا الماضية قد أثبتت أن شيئاً من هذا لم يحدث حتى الآن . ولقد كنت دائماً أتوسم فيكم الخير وأعرف فيكم القدرة على تحمل المسؤولية ، والعمل على رفع مستوى أمتكم ووطنكم . ولقد أثبتت مواقفكم أنكم عند حسن ظني بكم وعند حسن ظن مواطنيكم ، ولكن حرصي على الحاضر وحرصي على المستقبل يدفعني إلى هذا الحديث حتى تكون الرؤية واضحة أمامنا جميعاً» .

ولذلك يؤكد الشيخ زايد دائماً على أن التجارب التي نواجهها في الحياة هامة وضرورية كي نعرف الطريق الصحيح ونسلكه ، ونحن أكثر قوة وأشد إيماناً . فالذي لا يخوض التجارب في حياته قد لا يجد طريق الصواب ، ومن لا يخسر لا يعرف أسباب النصح . وذلك بالإضافة إلى استيعاب

تجارب الآخرين وخسائرهم وأخطائهم ، خاصة إذا كانت الدولة تمر بنقطة تحول مصيرية تفصل بين ماضٍ متخلف دخل من باب الذكريات القديمة وبين مستقبل منطلق من حاضرٍ حافلٍ بمختلف الإنجازات الحضارية على أرض الواقع . ولعل ظهور الثروة المفاجئة من دخل البترول كان يمثل أحد التحديات التي يتحتم استيعابها واحتواؤها حتى لا يفقد أبناء الوطن البوصلة التي تهديهم سواء السبيل . وفي حديث للشيخ زايد مع الصحفية الأمريكية فوندا جابلونسكي صاحبة ورئيسة تحرير مجلة «بتروليم انتلجنس» الأسبوعية في ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ ، دار الحوار التالي :

«سؤال : يا صاحب السمو . . زرت كثيراً من البلدان التي ظهرت فيها الثروة المفاجئة من دخل البترول . ووجدت أن طبائع الناس في هذه البلاد وعاداتهم القديمة قد تغيرت ، وتأثروا بالغرب بما فيه من أشياء طيبة ، وغير طيبة ، حتى أنني أكاد أقول إنهم على وشك أن يفقدوا شخصيتهم المميزة . فكيف استطعتم أن تحافظوا على شخصيتكم والاستفادة في نفس الوقت من التقدم والمدنية بما فيها من تكنولوجيا حديثة؟

جواب : إذا كان هناك من ترك عادات الأسلاف فقد أخذنا الاحتياط وأخذنا الدرس . ورأينا كيف انهمك غيرنا في ما تحتويه المدنية من مزايا وعيوب . وهذا أعطانا الحذر . ولهذا فقد أقمنا كما قلت المناطق السكنية الخاصة لأهل البلاد حتى يحافظوا على أخلاقهم وطباعهم والروابط الأسرية بينهم ، وفي الحدود التي رسمها الله لنا واقتداء بالرسول عليه الصلاة والسلام . ونحن إذا ما رجعنا إلى ما اتبعناه من عادات وما تركه الأسلاف لنا من تراث ، لوجدنا أنها عادات أصيلة وتراث غني ، وعندما اتبع العرب

تعاليم الدين فإنهم سادوا العالم وحققوا الأمجاد ، وديننا حافل بالتعاليم العظيمة ولا يجب أن تجذبنا قشور المدنية .

سؤال : ولكن البلاد التي أتحدث عنها يا صاحب السمو . . بلاد عربية وإسلامية . ولقد كان أهل البلاد على الفطرة ، وكانوا يتبعون أوامر الدين الإسلامي ويؤدون الصلاة ولكنني شهدت مع هذا تغيراً كبيراً في أخلاق الفرد في هذه البلدان بعد ظهور البترول .

جواب : **إن الخطر قائم وموجود ، ولا بد من مواجهة هذا الخطر . ولا أعتقد إن شاء الله أننا سنتعرض لما تعرض له غيرنا لأننا لابد أن نستفيد من التجربة وما فيها من ميزات ونحرص على الابتعاد عن ما فيها من مساوىء» .**

وهذا يدل على وعي الشيخ زايد العميق بالتاريخ ، سواء بتاريخ العالم أو تاريخ الوطن . فالتاريخ لا يرتبط بالماضي فقط وإنما يدرس الحاضر ويستشرف آفاق المستقبل اعتماداً على القوانين والمعايير والضوابط التي استخرجها من دروس الماضي سواء على المستوى العالمي أو المستوى القومي . فالمستقبل هو الامتداد الحي والنتيجة الطبيعية للماضي ، ولا يمكن الفصل بين هذا وذاك . والزعيم الذي يحاول أن يلغي الماضي حتى يبرز أمجاده المعاصرة ، يرى الأمور بمنظور ذاتي ضيق ، فلم ولن يوجد الإنسان الذي يستطيع أن يلغي الزمن أو يقطع سياقه إلى وحدات منفصلة . فالزمن واحد منذ الأزل وإلى الأبد . وإن كنا نقسمه إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل ، فهذا على سبيل تقريب مفهومه إلى أذهاننا البشرية المحدودة ، أما الزمن فلا يعرف لنفسه ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً . ولذلك يقول الشيخ زايد :

«لقد عانى شعب هذه المنطقة على مدى مئات السنين من التخلف وقد منحنا الله الثروة وأصبحت أنا لهم بمثابة الوالد الذي يجب أن يرعى أطفاله حتى يشبوا في صحة وقوة . ومن واجب الأب أن يتعهد أولاده حتى يتعدوا مرحلة المراهقة ، ويصبح كلٌ منهم قوي البنية ، وقادراً على العمل . ومن هنا فإن واجبي الأول هو أن أوفر للمواطنين كل مقومات الحياة الكريمة . وفي الماضي لم تكن لدينا الإمكانات وقد مررنا بمحنٍ وتجارب كثيرة» .

فدروس الماضي ماثلة دائماً في ذهن الشيخ زايد . ولذلك فموضوعه المفضل هو الإنسان بوصفه كائناً واعياً بوجوده ، عاملاً في المجتمع ، مؤثراً فيه ومتأثراً به ، ومن ثم فالتاريخ علم يجمع السياسة والاجتماع والاقتصاد والنفس البشرية بصفة عامة . فهو يعني أيضاً بالحقائق النفسية لكي يفسر بها التيارات الاجتماعية والاتجاهات السياسية والمفاهيم الاقتصادية ، أي أنه يدرس العلاقة العضوية بين المظهر والجوهر ، بين الاستجابة والدافع ، بين النتيجة والسبب ، بين الفرد والمجتمع ، بين الأمة والعالم ، بين الحرب والسلم . فهذا هو التاريخ الحقيقي الذي يركز الأضواء الموضوعية على الرابطة الروحية بين الوقائع المادية ويفسرها . وفي هذا يقول المؤرخ الإنجليزي هنري توماس باكل في كتابه «تاريخ الحضارة في إنجلترا» إن الإنسان ليس سوى جزء من الطبيعة بوجه عام ، ومن ثم يمكن ربط حركة التاريخ بالقوانين الطبيعية ، والتربة والطقس والثروة والثقافة والحضارة . فمظاهر الطبيعة والبيئة لها تأثير كبير في حياة الإنسان ونشأة الحضارات . والتاريخ هو تحليل ونقد وتوجيه لكل هذه العوامل من أجل صالح الإنسان ومستقبله . من هنا كانت ضرورة الوعي بالتاريخ لأي زعيم قومي يهدف

إلى أن تعيش بلده على مستوى العصر . ولذلك يقول المؤرخ الإنجليزي ا .ا . فريمان إن التاريخ هو ماضي السياسة ، في حين أن السياسة هي حاضر التاريخ . وعندما سألت الصحفية الأمريكية فوندا جابلونسكي قائلة :

«يا صاحب السمو . . هل يلقِّن الآباء الذين أجدهم الآن في مجلسكم على سبيل المثال أبناءهم من الجيل القادم ليسيروا على الطريق الذي ساروا فيه هم وأجدادهم؟»

يجيبها الشيخ زايد بقوله :

«إذا وجهت إليهم هذا السؤال ، سيقولون لك نعم . ونحن بشر ونواجه في الحياة الشر والخير . ولكن إيماننا بكتاب الله هو أكبر عاصم من الخطيئة . وإذا رجعنا إلى كتاب الله نجده قد احتوى على كل ما ينفع الناس وينظم العلاقة بين العبد وربه ، والعلاقة بين الإنسان وأهله وجيرانه وأصدقائه وزملائه . وإذا كان الله قد أعطانا الثروة فقد أراد عزَّ وجلَّ أن نستخدم هذه الثروة وننميها ونحافظ عليها . ومن واجبنا أن نبذل كل جهد للاستفادة بها . لقد جلبنا العلم وأقمنا المدارس وشجعنا أولادنا على ارتيادها . وأقمنا المستشفيات المجهزة بالأطباء والآلات الحديثة ووفرنا العلاج المجاني وسهلنا المواصلات . وهدفنا من ذلك هو إيجاد المواطن السليم المتعلم لنعوض ما فاتنا ، حتى إذا ما نضبت الثروة البترولية ، أصبح لدينا الإنسان القادر وهو أثمن ثروة في الوجود» .

وهو ما يذكرنا بقول الفيلسوف الألماني هيردر إن الإنسان هو أسمى مخلوق في هذا العالم ، وبدونه لا يوجد تاريخ على الإطلاق ، فهو الكائن الوحيد الذي يملك هذا الوعي الفطري الذي يساعده على أن يشق طريقه إلى آفاق التقدم الحضاري . يقول هيردر في كتابه «أفكار لتاريخ فلسفي

للإنسان» إن التاريخ هو تحليل لكل العوامل التي تؤثر في الكيان المادي والروحي للإنسان ، ابتداءً بالعوامل الجغرافية والبيئية حتى العوامل الثقافية والحضارية . فالأحداث التاريخية ليست خليطاً من الفوضى والتشويش بحيث ينعدم أي معنى لها ، بل خاضعة لقوانين ضابطة لحركتها مثلها في ذلك مثل الأحداث الطبيعية تماماً . لذلك فالمفتاح الحقيقي لكل موقف تاريخي موجود في الظروف والملابسات التي أحاطت به ، وعندما نتمكن من الوقوف على تلك الظروف والملابسات وإدراك أبعادها ، فإننا نستطيع أن نلم بالعوامل التي أدت إلى حدوث الموقف بالصورة التي نراه عليها . ويرى هيردر أنه لا فرق بين ازدهار الورود في الطبيعة وازدهار الحضارات في التاريخ . فالازدهار الطبيعي والحضاري نتيجة حتمية للعوامل التي أدت إليهما . والوعي بالتاريخ يوضح لنا أنه لم ولن يوجد الشيء أو الحدث الذي يبدأ من فراغ . ولذلك تختم الصحفية الأمريكية فوندا جابلونسكي أسئلتها بقولها :

«أشكركم يا صاحب السمو على هذا الحديث العظيم ، وهذه الفرصة الذهبية التي منحتموني إياها . لقد عركتم الحياة بما فيها من قسوة يا صاحب السمو ولذلك خلقت شخصيتكم القوية ، ولو كانت حياتكم في الماضي سهلة لاختلفت الأمور» .

أي أن إرادة التحدي والصمود والتقدم لدى الشيخ زايد كانت النتيجة الطبيعية لتمرسه بمعركة الحياة القاسية قبل عصر النفط . وعندما منح الله عز وجل بلاده هذه الثروة القومية ، كان وعيه بالتاريخ السابق خير مرشد له حدد به معالم الطريق نحو آفاق العصر الحضارية . . ولذلك يختم حديثه

مع الصحفية الأمريكية بقوله :

«إن العقيدة والإيمان والعمل هي أساس النجاح . والتجرد من الدين وأوامر الخالق لا يمكن أن يوصلنا إلى الطريق الصحيح القديم . . والذي ترعاه عين الخالق لا يمكن أن يضل طريق الهداية والنجاح» .

والثروة النفطية يمكن أن تنضب مع الأيام ، لكن الإنسان هو الثروة التي تتجدد كلما أخذت منها ، فهو الذي يصنع الثروة بجهده وعرقه وفكره وصموده وإرادته . أما البترول فهو مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية الحضارية . ولذلك كان بناء الإنسان هو الهدف الاستراتيجي الذي يسعى إليه الشيخ زايد دائماً . ومن أجل هذا البناء لا بد من توافر شروط معينة حددها في حديثه أمام مجلس الوزراء في ٢٨ ابريل ١٩٧٥ :

«إنه ينبغي علينا أن نتكاتف لتعويض ما فاتنا من تخلف وحرمان ، ونعمل لتوفير متطلبات مجتمعنا في كافة المجالات لتأمين سعادة هذا الشعب الذي آمن وعمل من أجل قيام الاتحاد . إن مهمتنا الآن أن نبدأ في ترسيخ دعائم الدولة الحديثة والاستفادة من تجاربنا السابقة . ولا نتأخر طويلاً في معالجة الأخطاء وسد الثغرات . إن الثروة ليست هي كل شيء بل إن الرجال هم الذين يصنعون الثروة ومهمتنا هي بناء المواطن كأساس لكل تقدم . علينا أن نتلمس احتياجات الشعب ونتعرف على مشاكله ونعمل على حلها بكل السرعة الممكنة . إن كل مسؤول سوف يحاسب عن عمله ، ولا فرق في ذلك بين كبير وصغير ، لأن قَدْر كل مسؤول يقاس بما يؤديه من واجبات وبمدى التزامه وحرصه على أداء مسؤوليته وخدمة أهداف الاتحاد وتحقيق آمال الشعب» .

ولذلك فإن الشخص الذي يرعى المصلحة العامة ويضع نفسه في خدمة المجموع هو الذي يجد من القائد ومن الحكومة كل تشجيع ومساندة . وهو الذي يستحق كل التقدير والاحترام لأنه بالنسبة لإخوانه وأهله ملاذ وملجأ وهمي . فهو- على حد وصف الشيخ زايد له- الميناء الذي يلجأ إليه ربان السفينة ليتقى شر الطوفان أو العاصفة . وكان الشيخ زايد يضرب بنفسه القدوة العملية التي يرى فيها أفضل أساليب الإعلام والدعوة . فقد كرس حياته كلها لخدمة وطنه وتطوره وازدهاره . ساعده على ذلك اتساق فكره ومواقفه التي لا تفصل بين المظهر والجوهر . فهو لا يعرف المناورات السياسية التقليدية ، وليس لديه ما يخفيه . ومن هنا كان الرصيد الضخم الذي يمتلكه من المصداقية التي عرف بها سواء بين أبناء وطنه أو الملوك والرؤساء العرب أو زعماء العالم وقادته . وهو ما يعبر عنه الدكتور مانع سعيد العتيبة في حديثه مع الصحفية عبلة النويس عندما قال :

«في السياسة يفرقون دائماً بين موقف القائد أو الزعيم المعلن وموقفه غير المعلن . وتقضي الدبلوماسية في كثير من الأحيان أن يتخذ الرئيس موقفاً معلناً قد لا يتفق بالضرورة مع موقفه الحقيقي ، أو قد يكون الموقف المعلن الذي يتخذه أقل حدة من موقفه الشخصي . أي أن هناك ازدواجية تظهر في بعض الأحيان لدى القادة والزعماء في المواقف السياسية . ولكن هذه الظاهرة الدبلوماسية لا وجود لها في جميع مواقف صاحب السمو الشيخ زايد المعلنة وغير المعلنة ، فهو دائماً الرجل نفسه ، لا يعلن إلا بما يؤمن به ، ولا يصرح إلا بما يقتنع به ويعتقد أنه الحق ، ولذلك فهو لا يجامل ولا يسلك طريقاً غير طريق الصراحة» .

ويضع الدكتور مانع سعيد العتيبة يده على الملامح المميزة للزعامة التاريخية للشيخ زايد ، فيحددها بأربعة ملامح رئيسية تمثل فكره واستراتيجيته وخططه التنفيذية . يقول :

«أما زايد القائد : فلقد أتاح لي العمل في ظل قيادته أكثر من عشرين عاماً كوزير للبترول والثروة المعدنية وكمستشار شخصي له فيما بعد ، أن أتعرف عن كثب على الصفات القيادية التي تميزه عن غيره من القادة والرؤساء . . من هذه الصفات :

أولاً : وضوح الرؤية سواء للماضي أو الحاضر أو المستقبل ، فلقد كان سموه يفسر تاريخنا القديم ويضع يده على إيجابياته وسلبياته ويرسم بثقة وقوة بصيرة ملامح المستقبل ، ويوجه جميع المسؤولين إلى ما يجب عليهم أن يفعلوه لتحقيق الأماني المنشودة من خلال خطط مدروسة وبرامج تنمية واضحة .

ثانياً : الحسم وعدم التردد في اتخاذ القرار . فعندما يقتنع زايد بأمرٍ ما لا يتردد في تنفيذه وإزاحة كل العقبات والصعوبات أمام تحقيقه . ولقد كان الاتحاد نفسه من الأماني الصعبة والأهداف الكبيرة التي آمن زايد بها فسعى إليها وحطم كل العقبات التي وقفت في طريقه ، ولم يتردد لحظة في بذل أعظم التضحيات من أجل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ومن أجل تقدمها وازدهارها .

ثالثاً : الصراحة : وسموه مثالٌ قلَّ وجوده لدى قادة ورؤساء العالم ، في صراحته وجرأته يقول للمخطىء أنت مخطىء بدون مجاملة أو استخدام

كلمات مخففة أو فضفاضة . ويقف مع المصيب حتى ولو وقف الجميع ضده . ومن أقواله المأثورة في هذا المجال : «احذر من المنافق ، فهو إن قال من الخير ما ليس فيك ، سيقول أيضاً أمام غيرك من الشر ما ليس فيك» .

رابعاً : الشجاعة في المواقف ، ولقد أتيح لي أن أشهد زايد في مواقف كثيرة كانت الأحداث فيها كبيرة وخطيرة ، فكان ذلك الرجل الكبير الذي لا يهتز ولا يضطرب بل يواجهها بكل جرأة ويتخذ القرار الحكيم الصائب الذي يكون بالفعل الوسيلة المثلى للتعامل مع تلك الأحداث .

والحديث عن الزعامة التاريخية للشيخ زايد حديث ذو شجون ، لكن إذا كان لا بد من الانتقال إلى الفصل التالي من هذه الدراسة في فكر الشيخ زايد ، فخير خاتمة لهذا الحديث تتمثل في كلمة هذا الزعيم التاريخي في الاحتفال بالعيد الوطني السادس عشر في ١ ديسمبر ١٩٨٧ عندما قال :

«مثلما يولد الفجر في الظلمة يولد النصر . . ستة عشر عاماً من العمل الدؤوب المتواصل لم يحجب الظلام عنا رؤية الحقيقة ، ولم تَفُت في عزمنا مصاعب وعقبات واجهتنا بل ذللناها بالإيمان الصادق والهدف الواضح والعمل الجاد ، فكان ثمرة ذلك ما تنعمون به الآن من خير ورفاهية وازدهار» .

الفصل الثاني

النظرة الاستراتيجية

النظرة الاستراتيجية

كان الإغريق القدماء أول من استخدم كلمة أو مصطلح «استراتيجي» بمعنى فن أو علم القيادة العامة في الحرب ، أي جميع الإجراءات والخطوات والتدابير اللازمة لتحقيق النصر ، فالاستراتيجية لا تقتصر على كسب معركة في ميدانها بل تشمل الخطة العامة لكسب الحرب فتعمل على كل ما من شأنه القضاء على الروح المعنوية للعدو وضرب اقتصادياته بتخريب مراكز الإنتاج الحربي والمدني على السواء وتعويق خططه العسكرية بتدمير شبكة مواصلاته . وفي الحروب الحديثة كان نجاح الاستراتيجية في الحروب الشاملة يستلزم تعاون جميع القوات المسلحة ، وكان استخدام السلاح الجوي لا سيما قاذفات القنابل ثم الغواصات من العوامل الهامة في تطوير الاستراتيجية العسكرية المعاصرة ، فضلاً عن التهديد بعد ذلك باستخدام الأسلحة النووية .

ويطلق اسم «مواد استراتيجية» على جميع الخامات والمواد التي تدخل في تنفيذ العمليات الحربية وتساعد على كسب الحرب ، وهي اليوم تضم مئات من المواد الخام والمصنوعة . كما يطلق اسم «مراكز استراتيجية» على المواقع ذات الأهمية العسكرية في كسب المعارك سواء في الحرب الدفاعية أو الهجومية . كذلك فإن اختيار مواقع القواعد العسكرية التي تقيمها بعض

النظرة الاستراتيجية

كان الإغريق القدماء أول من استخدم كلمة أو مصطلح «استراتيجي» بمعنى فن أو علم القيادة العامة في الحرب ، أي جميع الإجراءات والخطوات والتدابير اللازمة لتحقيق النصر ، فالاستراتيجية لا تقتصر على كسب معركة في ميدانها بل تشمل الخطة العامة لكسب الحرب فتعمل على كل ما من شأنه القضاء على الروح المعنوية للعدو وضرب اقتصادياته بتخريب مراكز الإنتاج الحربي والمدني على السواء وتعويق خططه العسكرية بتدمير شبكة مواصلاته . وفي الحروب الحديثة كان نجاح الاستراتيجية في الحروب الشاملة يستلزم تعاون جميع القوات المسلحة ، وكان استخدام السلاح الجوي لا سيما قاذفات القنابل ثم الغواصات من العوامل الهامة في تطوير الاستراتيجية العسكرية المعاصرة ، فضلاً عن التهديد بعد ذلك باستخدام الأسلحة النووية .

ويطلق اسم «مواد استراتيجية» على جميع الخامات والمواد التي تدخل في تنفيذ العمليات الحربية وتساعد على كسب الحرب ، وهي اليوم تضم مئات من المواد الخام والمصنوعة . كما يطلق اسم «مراكز استراتيجية» على المواقع ذات الأهمية العسكرية في كسب المعارك سواء في الحرب الدفاعية أو الهجومية . كذلك فإن اختيار مواقع القواعد العسكرية التي تقيمها بعض

يتمتع الكثير من البشر بهما ، وهما الخيال الواعد وعشق العمل العام . فلولا الخيال الواعد لما استطاع أن يحل عشرات المشاكل الجوهرية لسكان المنطقة الشرقية بلا إمكانات مادية تذكر ، وعشقه للعمل العام جعل من مدينة أبوظبي واحدة من مدن الدنيا الجميلة . ولا شك أن القدرة على التخيل والتصور تمنح المفكر الاستراتيجي رؤية ثاقبة تربط بين الإمكانات المتاحة أو المحتملة وبين التطبيقات والمشروعات التي يمكن تنفيذها . يقول وجيه أبو ذكرى :

«في منطقة العين . . كانت أحلام الرجل كبيرة . . وكان يعتمد على تحقيقها بإيمانه الراسخ بالإنتاج . . الإنتاج الزراعي . . التجارة . . الصناعة القليلة . . ولم يكن يعتمد على احتمالات اكتشاف البترول في أبوظبي . . يقول الشيخ زايد في حواره الممتع معي :

«العالم كله كان يجهل البترول ، وتلك الكنوز الموجودة في باطن الأرض والتي يمكن للإنسان أن يستخرجها ويستفيد بها . وفي مجتمعنا كان الوضع هكذا مثلما كان في مصر قبل ٥٠ سنة . . وما كان أحد يحلم بذلك . ولم أعرف عن البترول حتى رأيت الشركات التي تطالب بامتيازات البحث والتنقيب عن البترول . وعرفت أن البترول موجود قبل أن أكون في العين . . ومن خلال معرفتي بوجود البترول حاولت ومعي بعض إخواني أن نقترض من هذه الشركات صاحبة الامتياز للبدء في مشروعات البحث والتنقيب عن البترول في بلادنا . ويمكن أن نقترض الأموال ما دام البترول أصبح موجوداً ولكن بعض الإخوة الأشقاء -رحمهم الله- عارضوا ذلك وقالوا لا نريد أن تتراكم علينا القروض والديون من البداية ، وإذا أصبح لدينا البترول

والعائد منه يمكن أن ننفقه على المشروعات ، في حين كنت وبعض إخواني نلح على أن نقترض لنبدأ في تنفيذ المشروعات قبل أن نحصل من البترول على أي عائد . . فالبترول موجود لكنه لم يكتشف بعد . . وعندما تم اكتشافه لم يكن قد بدأ تصديره بعد . . بل حتى قبل هذا اليوم كنت أخطط لإنشاء طرق لدرجة أن بعض الناس كانوا يضحكون لذلك ومعهم سعيد بن شخبوط رحمه الله» .

هكذا المفكر الاستراتيجي ينظر دائماً إلى المستقبل ويخطط له ، ولذلك فالمستقبل لا يصدمه بمفاجآت لم تكن في الحسبان . أما السياسي التقليدي فيقوم بحل مشكلاته يوماً بيوم ، ولذلك فهو يلهث دائماً مع إيقاع الأيام بدلاً من أن يسبقه وينظم دقاته مع متطلباته . فالعمل السياسي بمفهومه العلمي الحديث هو تنظيم لحياة الإنسان سواء على المستوى التكتيكي أو الاستراتيجي ، أي أنه محاولة علمية ومنهجية للتحكم في حركة الأحداث التاريخية وإيقاعها بحيث تسير في اتجاه يتمشى مع مصالح الإنسان الحيوية وتطلعاته الحضارية .

ولعل الفارق الأساسي بين المفكر الاستراتيجي والسياسي التقليدي ، أن الأول يستخدم كل مهارته وثقافته وخبرته في التحكم في الإيقاع السياسي بحيث يضعه في خدمة أهدافه القومية المستقبلية ، أما السياسي التقليدي فغالباً ما يترك نفسه لتنساق وراء الإيقاع السياسي الجاري بالفعل على أمل أن يستخلص منه أكبر قدر ممكن من المغانم السياسية . والنتيجة أن الزعيم ذا النظرة الاستراتيجية يترك بصماته واضحة على تاريخ أمته من خلال تحكمه في إيقاعها السياسي ، وتصحيح اتجاهه أولاً بأول ، في حين أن دور

السياسي التقليدي ينتهي بخروجه من المسرح السياسي لأن عنصر الإيقاع السياسي العام كان المسيطر على حركاته وتصرفاته ومناوراته ، وليس العكس . أي أن هذا السياسي لا يستطيع أن يكون سيد موقفه مثل الزعيم والمفكر الاستراتيجي الذي يحرص على أن يكون زمام المبادرة في يده . ولكي يمسك بزمام المبادرة في يديه لا بد له أن يدرس الواقع الراهن دراسة موضوعية تحليلية تكشف كل أبعاده وأعماقه وخباياه ، ثم يستخدم كل الإمكانات المتاحة والمحتملة بشرط أن تكون فعالة في الزمان والمكان المناسبين . فعنصر التوقيت لا يقل في أهميته وضرورته عن عنصر الإعداد . وهي الحقيقة التي وضعها الشيخ زايد في اعتباره دائماً . يقول لوجيه أبو ذكرى :

«الحقيقة أن الإنسان في حياته تتولد في رأيه وفكره أشياء كثيرة يرغب في تنفيذها على أرض الواقع ولكنه لا يستطيع لعدم توافر القدرة والإمكانيات المادية لديه . . كالمثل الذي يقول «العين بصيرة . . واليد قصيرة» . ولكن إذا يسر الله سبحانه وتعالى الأمور على عباده . . فسيصبح تنفيذ هذه الأشياء واقعاً ، وإذا ما توافرت للإنسان الرغبة والإصرار على عمل شيء سيكون . . أما إذا لم تتوفر هذه الرغبة وهذا الإصرار لدى أي إنسان فلن يستطيع أن ينفذ أي عمل أو مشروع حتى ولو توافرت لديه القدرة والإمكانية المادية لذلك سواء كان هذا العمل في الزراعة أو السياسة أو أي مجال آخر . . فإذا ما توفرت هذه الرغبة ، يمكن إنجاز أي أمر من الأمور . فمثلاً البخيل لا يستطيع أن يكون كريماً وإذا أصبح كريماً ليوم أو يومين فلا يمكنه الاستمرار في أن يكون كريماً» .

ولذلك يرى الشيخ زايد أن الإرادة والإصرار والرؤية الثاقبة من العوامل التي تحيل النظرة الاستراتيجية إلى واقع فعلي ، حتى في غياب الإمكانات ، إذا أنها كفيلة بانتظار هذه الإمكانات حتى تتحقق أو ابتكارها وحشدها من خلال إعادة صياغة الواقع الراهن . فالنظرة الاستراتيجية تصبح مجرد أوهام وهواجس إذا لم تتخذ من العمل الجاد ، المخلص ، الدؤوب ، المثمر سلاحاً لها . ولا يوجد وطن بلا إمكانات وطاقات مهما بدا حظُّه ضئيلاً في الثروات الطبيعية ، إذ يرى الشيخ زايد أن الإنسان هو الثروة الحقيقية التي إذا ما استغلت على الوجه الأكمل فإنها كفيلة بتفجير كل الطاقات وابتكار كل الإمكانات . وهذه الرؤية الاستراتيجية ضرورة ملحة لأن الإنسان في الحياة مهدد في أية لحظة قادمة بما لا يتوقع سواء في ثروته أو صحته أو حياته بصفة عامة . وما يجري للإنسان على نطاق شخصي يمكن أن يقع للوطن على نطاق قومي . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديثه مع رجال الصحافة العربية والأجنبية عن حاضر ومستقبل منطقة الخليج في ١٧ أبريل ١٩٧٣ :

«إننا يجب أن نعيد النظر في إمكانياتنا وقدراتنا ونعمل من أجل مستوى قومنا ووطننا . فليس هناك شيء أثمن من العمل المخلص . . فالإنسان لا يعرف ما يواجهه بعد ساعة أو ربما غداً . . لهذا يجب أن يعمل كل مواطن لنفسه ولأهله وقومه وأمته . وكل صاحب طاقة عليه أن يعمل بقدر الطاقة التي وهبها الله له وبقدر ما يملك من خيرات وإمكانيات . ولقد واجهتنا صعاب عديدة في الماضي لدرجة أن الكثيرين ظنوا أننا سنحتاج إلى القروض لبناء بلدنا . . ولكن الحمد لله . ها نحن نبني بلدنا دون أن نلجأ إلى أحد . وقد تصرفنا وعملنا بقدر ما في أيدينا ، وبقدر طاقتنا ، ذلك أن

للطاقة حدوداً وللإمكانيات حدوداً . . ورغم هذا عملنا في حدود طاقتنا لكي نقيم أمة قادرة . وها نحن نكتسب العلم ونكتسب الخبرة لبناء حاضرنا ومستقبلنا» .

ويرى الشيخ زايد حدوداً لكل الطاقات والإمكانيات ، لكن العبرة باستغلالها إلى أقصى الحدود الممكنة . أما الإنسان فهو الطاقة أو الإمكانيات التي لا تعرف لنفسها حدوداً ، بل إن طاقاته تتجدد وإمكاناته تتضاعف كلما وظفها واستغلها ، فهي غير قابلة للنفاذ ، بل إنها تتجمد وتضمر إذا لم يتم استغلالها وتوظيفها على كل المستويات . أما البترول -مثلاً- كثروة طبيعية في باطن الأرض ، فإنه قابل للنفاذ ومعرَّض للزوال ، ولذلك فإن فترة وجوده يمكن أن تمنح الإنسان الطاقات والإمكانات التي تدفعه إلى الأمام ، بحيث يمتلك قوة الدفع الذاتي في مجالات أخرى عديدة بعد نفاذه وزواله . ومن هنا كانت نظرة زايد الاستراتيجية مركزة عل بناء الإنسان . يقول في نفس حديثه السابق :

«إن هدفنا الذي نعمل من أجله . . هو دفع مستوى الإنسان . . فهذا هو الأساس لرفع مستوى الأمة . إن ثروة البترول مثل أي ثروة معرضة للزوال . . وإذا لم تستغل ثروة البترول لمواجهة المستقبل فلا قيمة لها . . يجب أن نستغل البترول لإيجاد مصادر أخرى للثروة تحل محل البترول عندما ينفذ أو ينضب . . إننا نفكر كثيراً ونخطط فعلاً لمواجهة احتمالات نضوب البترول . نخطط وندرس ونجلس مع الخبراء . . نبحث عن إيجاد البديل للثروة البترولية . . يجب أن يكون هناك البديل المناسب . . والحمد لله نحن هنا نراقب هذه الأشياء ونستوعبها جيداً وأملنا كبير في أن الله سبحانه وتعالى

سيوفقنا إلى ما نحب ونرضاه لهذه الأمة . . والحمد لله فكل مواطن مقبل على التعليم وكل منهم يعرف واجبه ومسؤوليته والأمل كبير في الشباب» .

من هنا كان حرص الشيخ زايد على انتشار العلم وترسيخ الثقافة بصفتهما من أهم الأسلحة التي يمكن أن يواجه الوطن بها كل احتمالات المستقبل وتوقعاته بل ومفاجآته . فالعلم تطوير لعقل الإنسان ، وطاقة لاكتشاف الطاقات والثروات الطبيعية المحيطة به ، في حين أن الثقافة اكتشاف لقدرات الإنسان العقلية والفكرية والنفسية ، وتدعيم للهوية القومية المميزة للمجتمع في وجه متغيرات العصر وأمواجه المتلاطمة . ومفهوم العلم والثقافة لا يتبلور إلا في زوال المسافة بين النظرة الاستراتيجية والتنفيذ التكتيكي ، أي بين الفكر والعمل . فلم يعد التعليم مسألة مقررات دراسية جامدة تقف مهمة التعليم عند استيعاب الطالب لها ، ولكن أصبح التعليم مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بحركة المجتمع ومتطلباته . ومعنى ذلك أن العلم والثقافة لهما هدفان متلازمان ، الأول : هو إيجاد الفرد المتعلم المستنير ، بحيث يكون أكثر فهماً واتساقاً مع مجتمعه ، وعصره ، ،أكثر قدرة على استيعاب ثمار المعرفة الإنسانية والاستمتاع بها ، وأكثر فهماً للقضايا العامة في بلاده وفي محيطه وبيئته التي يعيش فيها . والثاني : هو تزويده بخبرة متقدمة محددة ، تمكنه من القيام بالدور الذي يتناسب مع هذه الخبرة في شتى مواقع العمل والإنتاج في بلاده .

ولذلك لا توجد نظرة استراتيجية بدون منهج علمي يضع معايير وضوابط لتطبيق العلم على العمل ، ولا شك فإن استمرار العلاقة العضوية بين العلم والعمل هو أكبر ضمان لاطراد التقدم في شتى المجالات ، وعندما يتكلم

الشيخ زايد عن العلم فإنه لا يعني التعقيد الأكاديمي الذي أغرم به العلماء التقليديون ، وهو تعقيد وضع الكثير من الحواجز بين المعاهد العلمية والحياة اليومية ، وأوهم الكثيرين أن طبيعة الدراسة العلمية هي طبيعة معقدة لا يسهل عليهم هضمها أو استيعابها . وأدى هذا بدوره إلى نسيان حقيقة بسيطة لكنها جوهرية وهي أن العلم الإنساني كله قد بدأ بملاحظة الحياة المعاشة في كل ظواهرها المتغيرة ، ثم تقننت هذه الملاحظة في نظريات ومفاهيم محددة ، وهو المنهج الذي طبقه الشيخ زايد منذ شروعه في النهضة القومية الشاملة في بلاده . يقول في زيارة له للمعرض العام الثاني لمدارس أبوظبي في ٢٤/ إبريل ١٩٧٣ :

«إن العلم والثقافة أساس تقدم الأمة وأساس الحضارة وحجر الأساس في بناء الأمم . إنه لولا التقدم العلمي لما كانت هناك حضارات ولا صناعة متقدمة أو زراعة تفي بحاجة المواطنين . إنه بالتعليم الممتاز نستطيع أن نوفر جيلاً من المواطنين يشرف على بناء المصانع ويدير المشروعات التي بدأت تقام في مختلف أنحاء الدولة . إذ لا يمكن أن تقوم صناعة وطنية دائمة وقوية إلا على أكتاف أبناء البلد . وواجبنا لتحقيق هذا الهدف أن نتيح سبل التعلم والثقافة لكل فرد من أبناء هذا البلد» .

والمنهج العلمي لا يفرض من الخارج بقدر ما يتولد من الداخل . صحيح أنه من الضروري الاستفادة من آخر المنجزات العلمية في العالم لكن هذا لا يكفي . فلا بد من استيعاب هذه الإنجازات وسبر غورها وإدراك كنهها واستخراج المنهج الذي أدى إليها ، بالإضافة إلى استيعاب ظروف الواقع المحلّي وملابساته ومتغيراته وثوابته حتى لا يحدث أي تناقض عند تطبيق العلم على العمل ، وعند الاستفادة من الإنجازات التكنولوجية للعصر .

ويقتضي تحقيق مثل هذه الاستفادة إعادة تحديد الأولويات في عملية الإنتاج والتنمية وذلك بإعطاء العلم والبحث العلمي والدعم الثقافي أهمية كبرى . ويفضل في الدول النامية التخصص في عدد محدود من مجالات الإنتاج التي تتبين فيها قررات خاصة على المساهمة في تطويره وتقدمه . ولذلك فالمسألة ليست في حجم القوة أو ضخامة الثروة الطبيعية ولكن في كيفية استخدامها علمياً وتوظيفها منهجياً . وهذا التخصص لا يعني إغفالاً كاملاً لإنتاج العديد من السلع الأخرى ، لكنه يعني الاعتماد في هذه المجالات على الاستفادة من الخبرة العالمية في حين تعمل الدولة النامية على الوصول في مجال تخصصها وتركيزها على مستوى من المعرفة والخبرة يمكن أن تصدرها للخارج . وهذا بدوره يمنح الدولة النامية الاستراتيجية الدائمة ذات المدى البعيد التي تدعم الإنتاج حتى تشارك في الإنجازات العلمية الصناعية ولا تكتفي بمجرد استبدال الواردات وتصدير المنتجات الخام كما هي أو نصف مصنعة . ولذلك فإن الصناعات البتروكيميائية يمكن أن تلعب دوراً حيوياً خطيراً في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تملك كل مقوماتها . ولذلك يطالب الشيخ زايد أبناء وطنه بمعرفة ودراسة كل إمكانات بلادهم ونوعيات المناطق التي يعيشون فيها حتى يسعوا بالمنهج العلمي لاستغلالها أفضل استغلال .

يقول في نفس حديثه السابق :

«يجب أن نعطي أبناءنا اهتماماً خاصاً بمعرفة بلادهم والمناطق التي يعيشون فيها . . يجب أن يعرفوا كل منطقة من مناطق دولة الإمارات العربية المتحدة . . وانطلاقاً من معرفتهم لبلادهم تنطلق معرفتهم إلى الدول العربية والشقيقة» .

والعمل الدؤوب ، المثمر ، المتواصل جزء حيوي في نظرة زايد الاستراتيجية ، وهو الهدف الأسمى من التعليم والتثقيف . أما الوظائف والمناصب ، حتى المرموق منها ، فلا قيمة عملية لها إذا لم تترجم نفسها إلى إنجازات مادية ملموسة . فالعلم ليس مجرد معلومات مخزنة في الرأس ، والتكنولوجيا ليست مجرد شعارات توحي بتحديث المجتمع ، بل هما أسلوب عمل لتحقيق أهداف المجتمع . ولذلك يتحتم وضع الاستراتيجية التي تحدد مجالات البحث العلمي والإنتاج القومي على أسس اقتصادية ، وعلمية ، كما يجب الاقتناع بأنه لا يمكن دخول كل مجالات التكنولوجيا في وقت واحد . واختيار هذه المجالات يعتمد على دراسات الجدوى للإمكانات المتاحة التي تختلف من بلد إلى آخر طبقاً لظروفها الاقتصادية وخصائصها القومية بصفة عامة . وهذا يحتم أيضاً وضع حد لعملية الانفصال بين الاندفاع إلى التعليم والعلم طلباً للوظائف والمناصب المرموقة وبين الخبرة والتجربة العملية التي تقوم بتنفيذ الاستراتيجية الحضارية على أرض الواقع بالفعل . ذلك أن استمرار استيراد الخبرة والتدريب في الخارج واستقدام الخبراء بغير تأصيل للتدريب المحلي في البيئة والظروف الطبيعية التي تقوم فيها الصناعة نفسها ، اتجاه غير علمي لأن استراتيجية الإنتاج الحديث تحتم تطوير الخبرة المكتسبة إلى قدرة ذاتية نابعة من صميم الكيان الحضاري للأمة نفسها . ومن هنا تظهر ضرورة توثيق الصلة بين مراكز الإنتاج الصناعي أو الزراعي ومراكز التعليم والتدريب بكل أنواعها ومستوياتها المختلفة من خلال العمل الدؤوب والمثمر والمتواصل . وهو الاتجاه الذي تجلى في وقائع الحوار بين الشيخ زايد ومانع سعيد العتيبة وزير

البترول والصناعة ومحمد خليفة الكندي حول توفير الخدمات للمواطنين العاملين في قطاع البترول أثناء زيارة له لجزيرة مبرز في ٥يونيو١٩٧٣ حين قال :

«يجب ألا يفهم الخريج بعد أن يتسلم منصبه أنه حقق هدفه بعد أن حصل على الشهادات وأنه وصل إلى المنصب وانتهى الأمر . إذا قال هذا المواطن هذه العبارة فهو الذي انتهى وأنا أعتبره قد انتهى ولا أمل فيه لخدمة بلده وأمته . إن من واجبات هذا المواطن أن يعمل ويتعب ليل نهار لرفع مستواه ما دام حياً . أما إذا عمل لفترة ثم توقف بحجة أنه حقق أمله فقد نسي أمته ونسي شعبه وأهله ولكن عليه أن يعمل ويواصل العمل ما دام متمتعاً بالصحة ويأخذ مقابل وظيفته . يجب إعلام شبابنا بذلك ، إذ ليس الحصول على الشهادة والتعيين في المناصب هو كل شيء ، ليأكل وينام فقط بل يجب أن يواصل عمله من أجل نفسه ، ومن أجل أمته ويؤدي دوره لبناء مستقبل بلده» .

وإذا كانت نظرة زايد الاستراتيجية تجمع بين فهم الظروف المحلية والوطنية وبين استيعاب الإنجازات الحضارية العالمية ، فإنها تجمع أيضاً بين الأصالة والمعاصرة . فإذا كانت النظرة الاستراتيجية تحتم على الباحث ألا يتناول موضوعاً ما بالبحث والتحليل والمعالجة إلا إذا اختبره شخصياً ، فإن هذه النظرة تحتم أيضاً معالجة الواقع دون فرض مقاييس جاهزة أو مبادىء مستوردة . وهناك قانون في علوم البيولوجيا يقول إننا إذا استوردنا نباتاً معيناً من بقعة ما وقمنا بزراعته في التربة الجديدة دون مراعاة للظروف البيئية والبيولوجية والجغرافية الجديدة فلا بد أن يموت هذا النبات الجديد

لعدم قدرته على التأقلم مع الظروف الجديدة أو أن يفسد التربة بالنسبة للنباتات التي يمكن أن تزرع فيها بعده .

وما ينطبق على التربة الزراعية ينطبق على الشخصية القومية لأن القوانين العلمية يمكن أن تطبق على مستويات متعددة وجوانب مختلفة من الحياة الإنسانية . فلا بد أن يوضع في الاعتبار قانون النسبية وقانون الاحتمال والثوابت والمتُغيرات ، ولا بد من الاستعانة بعلم التاريخ والسياسة والاقتصاد والاجتماع والنفس وكل العلوم التي يمكن أن تساهم في تطوير الأمة وتقدمها دون مساس بخصائصها الجوهرية وأصالتها التراثية وشخصيتها القومية .

فهذه هي الثوابت التي يجب رعايتها والمحافظة عليها عن طريق البلورة والتجسيد والترسيخ ، فلا يوجد شعب يستطيع أن يحيا بأصالة دون هذه الثوابت التي يفخر المواطن الحق بالانتماء إليها . وهذا لا ينطبق فقط على شخصية الأمة بل ينطبق أيضاً على شخصية الفرد . وحكم الناس على شخصية فرد معين ينهض على الخصائص الثابتة المميزة لشخصه ، أما إذا فقد هذه الخصائص فإن حكم الآخرين يصدر فوراً بأنه عديم الشخصية . ونحن نعلم جيداً كم يحمل هذا الحكم في طياته من إهانة بالغة . ولنا أن ندرك أيضاً حكم الأمم الأخرى على أمة فقدت خصائص القومية بحكم التبعية أو التقليد أو فقدان الثقة في الذات ! يقول الشيخ زايد في مقابلة صحفية مع ممثل جريدة «ذي تلجراف» الهولندية وممثل دار «الصياد» اللبنانية في ٧ أغسطس ١٩٧٣ .

«إن لدينا آمالاً وخططاً سنحققها بإذن الله خلال السنوات القادمة ، وهي

توفير كل احتياجات المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة وتشمل المسكن المناسب ، وطرق المواصلات الجيدة ، والعلاج الصحي الكامل وغيرها . لقد أنجزنا جانباً من هذه الخطط وسننجز الباقي خلال السنوات القادمة . أما بالنسبة لأسلوب الحياة ، فإن لنا تقاليدنا وعاداتنا ومثلنا التي نحافظ عليها . إننا لا ننقل حياة شعوب أخرى إلى بلادنا . في المجتمع الغربي هناك أساليب للحياة لا تروق لنا . وبالتالي فإننا لا ننقلها إلى بلادنا ، لكن هناك نواحٍ مثل التقدم الصناعي ، فإننا نستفيد منها» .

ذلك أن انعدام الشخصية القومية أو مسخها أو تمييعها لا يعني إلا فقدان كل الضوابط والمقاييس والمعايير والأطر التي يمكن لأية أمة أن تعبر عن نفسها من خلالها ، وبالتالي تصبح مسخاً أو إمعة بين الأمم التي تفخر بأصولها وجذورها وتقاليدها . ومن الواضح أيضاً أن هناك بوناً شاسعاً بين التقليد والتقاليد ، بين المحاكاة والأصالة . فالتقاليد القومية تعني المحافظة على تراث الأمة وحضارتها وثقافتها مع نظرة أصيلة على منجزات العصر والاستفادة من كل ما يمكن أن يضيف جديداً نافعاً إلى هذا التراث ، أي أن التقاليد الحقيقية تعني الأصالة مع المعاصرة ، أما التقليد فيعني المعاصرة فقط ، أي التقليد الأعمى الذي يجعل الأمة لا في العير ولا في النفير وبالتالي تفقد وزنها بين مختلف أمم العالم المعاصر ، وتصبح مجرد مُذَنَّب تائه بين الأفلاك والمجرات .

وهذا التوجه الحضاري الأصيل كان ملازماً للنظرة الاستراتيجية عند الشيخ زايد . فمثلاً قام بجولة في ١٢ أغسطس ١٩٧٣ في القرى القريبة من طريق أبوظبي-العين ، علق فيها على الرسوم الهندسية

للقرى النموذجية قائلاً :

«كل شيء جميل على الورق ولكنه لا يناسب البدوي الذي سيسكن هنا .

أولاً : لا يجب أن توضع المدارس متجاورة كما في المخطط ، بل يجب أن توضع مدرسة البنات في طرف القرية والبنين في الطرف الآخر ، لأن هذا الفصل يجعل ابن البادية الذي لا تلائمه فكرة الاختلاط أكثر قابلية للاقتناع لإرسال بنته إلى المدرسة ، ونحن لا نريد ترك بناتنا بلا تعليم .

ثانياً : المسجد يجب أن يوضع في التخطيط على الطريق العام مباشرة ، وذلك لأن أهل المنطقة متدينون ، ووجود المسجد على الطريق يسهل وقوف السيارات أو العابرين ، لينزلوا للوضوء والصلاة ، لأن المسجد لو وضع بعيداً داخل القرية ، فإن العابر سيصلي على الأرض إذا حان وقت الصلاة .

ثالثاً : يجب أن تقسم بيوت القرية المئة ، على جانبي الطريق العام ، خمسون على كل جانب حتى يتوزع العمران .

رابعاً : يجب أن تنشأ خلف القرية مزارع ، لكل بيت مزرعة مستقلة مساحتها ٥٠٠×٥٠٠ قدم مربع . ويجب ألا تُسلَّم هذه المزارع للسكان إلا بعد أربع سنوات من تسلُّمهم بيوتهم . إن الهدف من هذه القرى هو ربط ابن البادية بالأرض ، وهذا الاستقرار لا يكفي لتأمينه البيت الذي سيأخذه ، ولكن ملكية المزرعة الخاصة ستربطه بالأرض ، سيجد منها النخيل الذي يحبه ، والأشجار المثمرة كالحامض وغيره وهذا يغريه بالتمسك بالاستقرار . ولكن هذه المزروعات تحتاج لجهد ومصرف فوق طاقة البدوي ، ولذلك علينا أن نتولى العناية بها والإنفاق عليها أربع سنوات ليسلَّم النخيل مثمراً ، والأشجار منتجة ، فتعطيه نفعها فوراً فيتمسك بها ويمنحها العناية المطلوبة .

خامساً : القرى متجاورة حسب المخطط ولكن يجب أن تترك مسافة عشرة كيلومتر بين كل قرية وأخرى حتى يكون هناك خمسة كيلومتر لكل قرية لرعاية الإبل والماشية» .

إلى هذا الحد من الدقة التفصيلية بلغت نظرة زايد الاستراتيجية وكأنه يرى هذه القرى رؤية العين على الطبيعة في حين أنها لم تكن في ذلك الوقت سوى رسوم ومخططات على الورق . حتى طريق المطار الدولي نالت نصيباً من هذه النظرة الاستراتيجية عندما قال في الجولة نفسها :

«هذه طريق هامة . إنها تؤدي إلى المطار الدولي ومع تزايد الحركة في البلاد لن تستوعب هذه الطريق كمية السيارات ، وسيحدث عطل للمسافرين والقادمين ، وقد تقع حوادث . لا بد من شق طريق موازية لها تصل بين دوار المطار الدولي ودوار وزارة الدفاع الغربي» .

فالمنهج العلمي -في نظر الشيخ زايد- ليس مجرد عملية رياضية بحتة أو سلسلة ميكانيكية من الأسباب والنتائج ، لكنه يضع العامل البشري والظروف الاجتماعية والبيئية والتراثية والثقافة في الاعتبار . وهي عوامل وظروف تحمل الكثير من شحنات الانفعال ومحاذير اليأس ومتاهات الفكر واحتمالات الضياع والتشتت . وعلى هذا يحتم الشيخ زايد ضرورة دراسة هذه الاحتمالات والتوقعات حتى لا تكون سبباً في إبطال فاعلية الاستراتيجية الشاملة ، لأنها كفيلة بخلق أجواء بالغة الصعوبة والتعقيد . وهذا هو السبب أو السر في نجاح كل الإنجازات والمشروعات التي حققها الشيخ زايد على أرض الواقع . يقول في حديث له للصحفي كلود موريس صاحب مجلة «فوبس» اللندنية في ٢٤ يوليو ١٩٧٤ :

«في الواقع لم تكن لي رغبة في تولي مسؤولية الحكم . ولكن عندما لمست احتياجات شعبنا اضطررت إلى تحمل المسؤولية . ولم أفعل ذلك وأنا جاهل لما أتحمله من صعاب ومشاكل . على العكس فقد كان عندي تصور كامل لما سيكون . والحمد لله فقد نجحنا في مواجهة المسؤولية وتغلبنا على الصعاب . وقد لمست بنفسي المنجزات التي تحققت في كل مكان في دولتنا . ولمست سعادة المواطنين بهذه الإنجازات . وبالإضافة إلى ما حققناه في الداخل ، فقد بدأت دولتنا تلعب دوراً هاماً في الخارج ، وأقامت علاقات وثيقة مع كثيرٍ من الدول» .

هذا التصور الكامل لما سيكون كان الأساس المتين الذي بنى عليه الشيخ زايد نظرته الاستراتيجية لكل جوانب التنمية على أرض بلاده . ولذلك يحتم الربط بين العلم الحديث وبين احتياجات المجتمع ليأخذ الدارسون والباحثون من تلك الاحتياجات مادتهم العلمية ، وليستفيد المجتمع من عائد هذه الأبحاث والدراسات . أي يجب على البحث العلمي والتكنولوجي أن يطوع التكنولوجيا المستوردة للواقع الوطني المحلي ، وأن يكتشف حلولاً أصيلة للمشكلات الإقليمية . ولذلك فإن أبناء الوطن عندما يتمكنون من ناحية العلم والتكنولوجيا ، فإنهم يصبحون أكثر استيعاباً وأعمق فهماً لمشكلات بلادهم من الخبراء الأجانب الذين يعتمدون أساساً في أبحاثهم على الارتباط الميكانيكي بين الأسباب والنتائج دون قدرة على إدراك العوامل البشرية والظروف الاجتماعية والبيئية والتراثية والثقافية . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديثه للصحفي البريطاني «كلود موريس» :

«لقد بدأنا بالفعل تدريب المواطنين في كل المجالات ، لكي يقوموا بتولى

المسؤوليات الملقاة على عاتقهم . ونحن الآن نستعين بالخبرات من أبناء الدول العربية الشقيقة ، لسد حاجتنا . وفي كل عام يتخرج عدد من المواطنين المؤهلين والمدربين على أعلى المستويات . وسوف يأتي اليوم قريباً ، حين يقوم أبناؤنا بسد حاجات البلاد من الخبرات» .

هذا الحديث مع كلود موريس في ٢٤ يوليو ١٩٧٤ ، أما في ٢٤ مارس ١٩٨٣ وهو اليوم التاريخي الذي شهد فيه الشيخ زايد تخريج أبنائه من الجامعة ومن الكلية العسكرية في وقت واحد ، فقد صرح لوكالة أنباء الإمارات أن الرصيد الاستراتيجي لأية أمة متقدمة هو أبناؤها ، وأبناؤها المتعلمون بشكل خاص لأن رُقِي الأمم يقاس بمستوى التعليم وانتشاره فيها . ولذلك توسعت الدولة في تقديم الدعم المادي والمعنوي لزيادة حجم التعليم بفروعه المختلفة ، واتساع رقعته ، إيماناً بأنه الرافد الحقيقي لثروة الأمم والضمان الفعال والأقوى للغد الأفضل بعون الله . كما طالب الشيخ زايد الجامعة بالتفاعل مع قضايا المجتمع التنموية والتربوية ، خاصة بعد أن حققت استراتيجيته التعليمية معدلات عالية في النجاح والتفوق . فالجامعة هي التي توفر الرصيد الحقيقي لبناء الوطن وترسيخ دعائم نهضته وتقدمه وإسعاد شعبه .

وكانت نظرة زايد الاستراتيجية واقعية ومنطقية تماماً لأنها لم تنبع من أحلام قد تُحَقق وقد تظل محصورة في إطار الأماني الحلوة ، بل نهضت على إمكانات طبيعية وبشرية متاحة بالفعل ، وقابلة للاستخدام الأمثل إذا ما توفر المنهج العلمي لذلك . وهو المنهج الذي يستفيد من دروس الماضي وأخطائه حتى لا تشل الإمكانات الطبيعية والبشرية وتفقدها فعاليتها

وطاقتها . ويقول الشيخ زايد في لقائه بالسفراء العرب في نيروبي في ٢٦أبريل١٩٨٤ :

«إن ثروتنا كبيرة ورهطنا كبير . وهذه الثروة وهذا الرهط يخولان لنا الوصول إلى الأهداف العليا . إن آباءنا لم يكونوا يمتلكون من قبل هذه الثروة وهذا الرهط ولكنهم وصلوا إلى المجد الذي لم نصل إليه . ولكن نحن كبشر لا بد لنا من أخطاء وغلطات ولكن عادةً الطالب يتعلم من أخطائه . ولعل ما مر بنا من خطأ نصبح مدركين له ، وأن نستفيد من أخطائنا وأن ندرك الصواب» .

وكان من أهم ركائز نظرة زايد الاستراتيجية العمل الدؤوب على تجنب كل المشكلات والعقبات التي يمكن أن تعرقل مسيرته الحضارية . وفي مقدمة هذه المشكلات ، الخصومات التي يمكن أن تتفجر مع الدول الأخرى لسبب أو لآخر ، لدرجة أن استراتيجية زايد تبدو في كثير من الأحيان وكأنها فن تجنب الخصومات ، وعبور الأزمات ، وتجاوز المشكلات التي لا يمكن أن يعود الخوض فيها بأية نتائج إيجابية . فهي تضييع للوقت وإهدار للطاقة التي يمكن استغلالها في مجالات مثمرة بعيدة عن احتمالات الأزمات . ولذلك يقول في استقباله للوزراء عقب أدائهم اليمين الدستورية في ٩ يوليو١٩٨٣ :

«لا شك أنكم في صورة الوضع الداخلي والتطورات الخارجية والجميع يعلم أن دولة الإمارات منذ أن قامت ليست لها خصومة مع أحد» .

ولذلك كان فكره يتجه دائماً إلى السعي الدؤوب من أجل القضاء على كل بؤر العداء والخصومة التي يمكن أن تتفجر من حين لآخر سواء على

المستوى القومي أو المستوى العالمي . فالخصومة -في نظره- خسارة لكل الأطراف المتورطة فيها . ولو سادت العالم قيم الحب والسلام والحكمة التي ينادي بها الشيخ زايد ، لانطلقت الحضارة الإنسانية إلى آفاق لم تكن لتحلم بها . ولذلك يرى السلام عنصراً حيوياً وضرورياً كي تحقق نظرته الاستراتيجية أهدافها وتصل إلى آفاقها المرجوة من أجل خير أبناء وطنه خاصة ومن أجل صالح الإنسان في كل زمان ومكان . يقول في رسالته إلى مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في يونيو ١٩٨٩ بمناسبة الذكرى المئوية لمولد الزعيم الهندي جواهر لال نهرو :

«إن إقامة الأمن والسلام الدوليين تتطلب استكمال عملية تصفية الاستعمار والقضاء على السيطرة والاحتلال الأجنبي بكافة أشكاله والتعجيل بعملية تمكين الشعوب التي لا زالت ترزح تحت نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية من الحصول على حقها في تقرير المصير والقضاء على سياسة الفصل والتمييز العنصري وتعزيز مبادىء الاستقلال الوطني للدولة وسيادتها وسلامة أراضيها» .

ولا شك أن النظرة الاستراتيجية التي لا تتخلى عن مبدأ السلام العادل والمشرّف أصعب وأشق بمراحل من تلك التي تضع العدوان والحرب في اعتبارها دائماً . ذلك أن النظرة السلمية تحتاج إلى تفكير دؤوب ، وصبر جميل ، وحكمة عميقة حتى تشحن كل الطاقات الإنسانية الإيجابية من أجل تحقيق أهدافها ، أما النظرة العدوانية فتهدف دائماً إلى شعارات التهييج والإثارة ، وتزييف القضايا ، وشحن الناس بمشاعر الغضب والعنف ، والإيحاء إليهم بأنهم يحملون رسالة سامية لا بدَّ أن يفرضوها على الآخرين

قسراً ، وبأن من حقهم توسيع أراضيهم وتعميق نفوذهم حتى يحتلوا المكانة التاريخية التقليدية التي قد تبدو في أول الأمر قوية وكاسحة ، لكن سرعان ما ينتهي بها الأمر إلى الانهيار والسقوط والدمار لأنها كانت تحمل في طياتها بذور فنائها منذ البداية . فالعدوان لا يلد سوى العدوان ، والعنف لا يؤدى إلا إلى عنف أشد منه ، وهكذا يدخل الجميع في دائرة جهنمية قد يستحيل خروجهم منها . والمبدأ الشهير يقول إنك تستطيع أن تبدأ حرباً لكنه من المستحيل أن تحدد كيفية إنهائها أو الخروج منها . ولذلك فإن النظرة الاستراتيجية العدوانية سرعان ما تفقد صفتها الاستراتيجية بدخولها في طرق مسدودة ومتاهات جانبية ، فهي مهددة دائماً بالبتر والتوقف ، لأن الحاكم الذي يظن نفسه الأسد الوحيد في الغابة لا بد أن يقابل من الأسُود من هم أعتى منه ، خاصة إذا تجمعوا عليه وتحالفوا ضده . والشعب هو الذي يدفع ثمن هذه النظرة العدوانية في النهاية .

ويرى الشيخ زايد أن السلام هو القاعدة التي يجب أن تنهض عليها نظرته الاستراتيجية ، لأن المفروض في الحرب أن تكون مجرد استثناء عابر إذا لم يمكن تجنبها من الأصل . خاصة وأن الحرب الحديثة أصبحت كابوساً مرعباً بسبب أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تقضي على الجنس البشري كله إذا ما أطلق لها العنان . والسلام لم يعد قضية تهم شعباً دون آخر . فقد أصبح العالم قرية صغيرة إذا ما اندلعت النيران في طرف منها فإنها سرعان ما تمتد إلى بقية الأطراف ، ولذلك يقول الشيخ زايد في نفس رسالته إلى مؤتمر عدم الانحياز في نيودلهي :

«لا شك أن قضية نزع السلاح الشامل والكامل ولا سيما نزع السلاح

النووي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية الأمن والسلام الدوليين ، ولذلك فإن نزع أسلحة الدمار الشامل يعتبر مطلباً أساسياً لتحقيق السلام والوئام بين سائر شعوب العالم . وقد أصبح هذا المطلب هدفاً أساسياً تسعى إليه البشرية جمعاء» .

ونظرة الشيخ زايد الاستراتيجية للأمن والسلام ليست مجرد شعار جميل يدعو الشعوب والحكام إلى نبذ العدوان والصراع والعيش في هدوء وسلام ، بل هي نظرة علمية تشترط وجود ضمانات اقتصادية وسياسية واجتماعية حتى ينهض السلام على أسس راسخة . فالسلام بلا عدالة اقتصادية وتنمية اجتماعية هو الاستسلام بل الظلم بعينه . ولذلك يقول الشيخ زايد :

«إن صلاح أحوال جميع الشعوب يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق سلام دائم وعادل في العالم ، ولذلك فإنه لا بد من سد الفجوة بين البلدان النامية والمتطورة من خلال إقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة . ولا بد هنا من التأكيد بأن السلام والتنمية صنوان لا يفترقان . وتحقيقاً للمبادىء التي ذكرناها فإنه يتطلب من جميع البلدان إقرار واحترام حق جميع الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسبل التي تنتجها لتحقيق التنمية وممارسة تلك الحقوق دون تهديد أو إجبار أو اعتراض أو تدخلات خارجية» .

والخطوة الإيجابية التالية للسلام في نظرة الشيخ زايد الاستراتيجية تتمثل في التعاون الإيجابي المثمر سواء بين الدول الشقيقة بصفة خاصة أو دول العالم بصفة عامة . فالسلام ليس مجرد استقرار الحال على ما هو عليه ،

ولكنه تعاون وتكاتف وتطور وتقدم مطرد . ولذلك كان الشيخ زايد بكل طاقته وجهده وفكره الاستراتيجي وراء كل كيان ينهض من أجل ترسيخ قيم التعاون . لكن هذا الفكر يؤكد على ضرورة توافر شروط وظروف معينة حتى تحقق كل خطوة قومية الأهداف المرتبطة بها والمرجوة منها . ذلك أن علم الحساب الاستراتيجي يرفض أن يخطو خطوة واحدة دون دراسة احتمالاتها وآمادها ونتائجها القريبة والبعيدة على حد السواء . والنوايا الطيبة وحدها لا تكفي بل إن الطريق إلى الجحيم مغروس بها كما يقول المثل السائر . قد تكون النوايا الطيبة موجودة لكن الأهم منها بمراحل طريقة تحويلها إلى واقع مادي يلمسه كل الناس . وهذا التحويل لا بد أن ينهض على برنامج عمل محدد المراحل المتتابعة ، وهي مراحل قابلة للتعديل والتطوير طبقاً لمعطيات الواقع المستجدة . ولذلك يقول الشيخ زايد في ٢٧مايو ١٩٨١ أمام نحو ١٥٠ صحفياً عربياً وأجنبياً تجمعوا في مؤتمر صحفي عالمي ، عندما سأله أحدهم عن بعض الدول التي كانت قد أعربت عن رغبتها في الانضمام لمجلس التعاون الخليجي مثل الصومال واليمن الشمالي :

«كل شيء له بداية وأساس ، القلعة أو العمارة تبدأ من طابوقة واحدة ، والأشقاء في دول الخليج أراد الله لهم أن يخطوا خطوة التآزر والترابط في ما بينهم حتى تتكامل الخطوات . ولكل شيء ملحقات ، ولا بد أن يكون هناك شيء من الملحقات بعد أن تقوم القاعدة . ولا بد للإنسان أن ينظر إلى أوضاعه في البداية وفي النهاية وستكون هناك أشياء أخرى . وقادة دول مجلس التعاون قاموا لوحدهم بالتعاون ، وهذا يدل على الروابط الأخوية

التي تؤازر بعضها في أية محنة وفي أي مجال ، فلا هي تريد البعد وعزل أي شقيق . . بل إن عقيدة الدول الأعضاء أن يكون هذا التعاون في الخليج دعماً لكل الأشقاء في أي جزء من الدول العربية بعدت أو قربت . ولكن هناك أقاويل سمعناها . . قيل إن هذا المجلس انعزال عن الجامعة العربية ولكن صاحب هذا القول مغرض . . وهو قول (غلط)» .

وبذلك يعرِّي الشيخ زايد المغرضين الذين يخلطون عمداً بين التعاون والتمحور . إن عملية إنشاء المحاور لاستقطاب قوى ضد قوى أخرى من شأنها بذر بذور الشقاق والمواجهة ثم الصراع والعنف . أما التعاون ، حتى لو كان جزئياً ، فمن شأنه أن يصبح خميرة أو بذرة لتعاون أشمل وأعم ، خاصة إذا كانت تجربته ناجحة ويمكن أن تمثل نموذجاً رائداً للسير على نهجه . ومن طبائع الأشياء أن كل ظاهرة لا بد أن تولد ظاهرة من جنسها ونوعها ، فالتعاون يؤدي إلى التعاون ، والصراع لا بد أن ينتج عنه صراع قد يكون أشد وطأة وقسوة منه . يقول الشيخ زايد في نفس المؤتمر الصحفي العالمي :

«إن تعاون دول الخليج هو دعم للأمة العربية بأسرها ، وللجامعة العربية بشكل خاص ، وهو دعم وقوة «ساري المفعول» لهذه الأمة . . كما أنه يعزز ويدعم الروابط مع الأصدقاء وعلى الدول العربية أن تسعى لأن تبني نفسها ، وتقيم تعاوناً في ما بينها ، وتحذو حذو دول الخليج في الترابط والتعاون سواء كان ذلك في الشرق الأوسط أو الغرب . . هذا كله يشكل قواعد لهذه القلعة وتقوية لها . ونحن نبارك التعاون كل التعاون ، بين الأشقاء مرة وعشر مرات . . ونطالب إخواننا بكل إخلاص بالتعاون ، لأنه لا يمكن استرجاع حقوق إخواننا العرب إلا بالتعاون والتآزر» .

لكن يظل التعاون -شأنه شأن أية خطوة إيجابية مثمرة- بالتوقيب المناسب الذي يعتبر من أهم الدعامات التي يعتمد عليها علم الحساب الاستراتيجي ، ذلك أن اختيار اللحظة المناسبة هو في حد ذاته قوة دفع للقرار الاستراتيجي صوب كل الآفاق التي يسعى لبلوغها . فإذا جاءت الخطوة قبل الأوان فإنها قد تبدو مثل قفزة في الظلام أو سباحة ضد التيار أو تقدم في الاتجاه الخطأ ، وإذا جاءت بعد الأوان فإنها تبدو متهافتة أو متعثرة لأن قوة الدفاع تكون قد اضمحلت أو تراجعت أو انحسرت أو تلاشت .

لكن هل يعني هذا أن ننتظر اللحظة المناسبة حتى لو طال انتظارنا وفاتنا موكب الأحداث وجرفتنا أمواج المتغيرات؟ ! إن النظرة الاستراتيجية عند الشيخ زايد تؤكد أن المفكر الاستراتيجي يمكن أن يسعى ويجاهد من أجل تقريب هذه اللحظة التاريخية وذلك بالتوعية الدائمة وحشد الطاقات والإمكانات وضرب المثل الأعلى والقدوة العملية بضرورة ما ينادي به ويدعو إليه . فالزمن عنده عنصر محايد وتحت تصرفه ، وبذلك يمكن أن يجعل منه سلاحاً في يده يحقق به ما يريد إذا ما أحسن استغلاله واستفاد بكل لحظة فيه فكراً وعملاً ، ويمكن أن يجعل منه سلاحاً ضده إذا فقد عنصر المبادرة من يده وترك نفسه نهباً لأمواج المتغيرات . فهناك زعماء يسبقون الزمن وآخرون يسبقهم الزمن . ومن الواضح أن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وإنشاء مجلس التعاون الخليجي وغير ذلك من الإنجازات القومية التاريخية التي قفزت بدولة الإمارات من الحياة البدائية إلى آفاق العصر ، كل هذا يدل على أن الشيخ زايد من الزعماء الذين يسبقون الزمن مستعينين في ذلك بنظرتهم الاستراتيجية التي تستشرف آفاق المستقبل وتضع في اعتبارها

كل الإمكانات المتاحة أو المستجدة ، وكل الاحتمالات التي قد تطرأ من حين لآخر . يقول الشيخ زايد في ٢١ أبريل ١٩٧٩ في حديث أدلى به لمجلة «المستقبل» التي تصدر في باريس :

«الأشياء والظروف لم تعد تسمح بالصبر كما كانت من قبل . . تغيرت الأمور كثيراً . . ما كان موجوداً قبل أربع سنوات لم يعد موجوداً الآن . . الأوضاع انقلبت في المنطقة بشكل جذري . . أنا أقرُّ معك أن الأمور يجب أن تتغير . . بعد ثماني سنوات . . التغيير يجب أن يحدث . . عندما كنت صغيراً كنت أسمع ممن هم أكبر سناً المثل القائل «لكل زمان دولة ورجال» وكنت أتساءل عن معنى هذا المثل ، حتى أدركت أن الرجال هي التي تغير ولا تتغير . . تتغير التيارات المحيطة بها نعم . . الزمان يتغير ومعه الدولة والظروف المحيطة بها . . إنما الرجال هي أداة التغيير ، التغيير الذي أحدثناه أننا أوصلنا الجميع إلى الإيمان بالاتحاد والتضامن . . وأدركنا أن التيارات التي تحيط بنا هي التي توجب هذا التغيير والتي يجب أن تخرج الاتحاد إلى دولة قوية حديثة تقف في وجه المتغيرات في المنطقة» .

بهذا الإيجاز والتكثيف يبلور الشيخ زايد نظرته الاستراتيجية . قد يكون الصبر مطلوباً في بعض الحالات لحين مجيء اللحظة المناسبة أو من أجل العمل على تهيئتها وتقريبها ، لكن مع الإيقاع اللاهث لمتغيرات العصر فإن الصبر كمنهج دائم يصبح تشتيتاً للطاقة والجهد ، وتخلفاً عن موكب الحضارة المعاصرة ، وفقداناً لزمام المبادرة . ولا شك فإن المفكر الاستراتيجي الذي يتمكن من أخذ عنصر المبادرة في يده ، يستطيع التحكم في هذا الإيقاع اللاهث لصالح وطنه إلى حد كبير ، لأنه يملك من وضوح الرؤية ما يؤهله لذلك من خلال استيعابه لمعطيات الواقع الراهن وأبعاده وأعماقه ،

واستخدامه لكل الأسلحة المتاحة والفعالة في الوقت المناسب .

ولعل من أهم هذه الأسلحة عوامل المرونة والمصداقية والانتماء وتوعية أبناء الوطن بأن القضية قضيتهم والمصلحة مصلحتهم . فالنظرة الاستراتيجية الواقعية الفاحصة قادرة دوماً على لمس نبض الجماهير ، وإدراك أن المفاهيم الفكرية ليست قوالب جامدة لا بد من فرضها فرضاً على الآخرين ، بل كلها تقنينات قابلة للتطوير والتعديل والتغيير لكي تساير متغيرات الواقع واحتمالاته المتجددة . بل إن هذه المفاهيم مستقاة أصلاً من الواقع في مراحل سابقة ، ولا يعقل أن تتوقف الاجتهادات الفكرية عند تلك المراحل . يقول الشيخ زايد في نفس حديثه السابق :

«المفاهيم الاتحادية متنوعة ومتفرقة ، وكلها لا تصب في مفهوم واحد . . العمل الاتحادي عمل متشعب الآفاق ، على الناس أن تقتنع أن لها مصلحة في الاتحاد ، كما للتاجر مصلحة في تجارته ، وللفلاح مصلحة في زراعته . أنا أحاول أن أزرع هذه المصلحة بالاتحاد عند المواطن ، ولأن المواطن مستفيد من الاتحاد سيحرص عليه ويدافع عنه . كيف يحرص المزارع على زرعه إذا لم يكن هناك حصاد؟ المصلحة في الاتحاد ليست فقط في الصحة والمعيشة والمسكن والتعليم . . المصلحة في الاتحاد هي أيضاً في التعاون بين القبائل والعشائر وكافة المواطنين في بناء دولة عصرية . إن دوري هو دور الوالد نحو أبنائه ولهذا أنا صابر» .

هكذا تتعدد أبعاد النظرة الاستراتيجية التي تجعل من المصلحة الخاصة للمواطن والمصلحة العامة للوطن وجهين لعملة واحدة هي بناء الدولة العصرية على أسس عملية وعلمية . ذلك أن كثيرين يظنون أن عليهم

تحقيق مصلحتهم الشخصية بأية حال من الأحوال ، أما المصلحة العامة فليست من شأنهم على الإطلاق . وهم بذلك ينسون أو يجهلون أو يتجاهلون أن المصلحة العامة الفعلية للوطن هي جماع المصالح الخاصة للمواطنين ، وأي انهيار أو اندثار للمصلحة العامة لا بد أن يؤثر على المصالح الخاصة التي ستشعر بتآكل القاعدة القومية التي تنهض عليها . وهذه المعادلة الصعبة تفترض في المواطن أن يمتلك نظرة موضوعية أكثر شمولاً وبعداً وعمقاً من نظرته الذاتية تجاه حياته الخاصة . وصعوبتها نابعة من طبيعة الإنسان التي تدفعه إلى إيثار نفسه والحفاظ على مكاسبها بأي ثمن . والشيخ زايد يضع في اعتباره مثل هذه الصعوبة ولذلك يقوم بدور الوالد نحو أبنائه متمسكاً بالصبر والتوعية المستمرة والأسوة الحسنة والتعمير الحضاري ، خاصة وأن المعضلة عنده لا ترتبط بالمصلحة الخاصة للمواطن فحسب ، بل تمتد لتشمل مصلحة القبيلة أو العشيرة ثم المصلحة القومية للوطن في نهاية المطاف . ومثل هذه التناقضات قد تغرز مشكلات صورية أو قضايا شكلية أو حساسيات لا لزوم لها على الإطلاق ، لأنها يمكن أن تشتت الطاقة القومية وتهدر المصلحة العامة لمجرد إشباع هذه الشكليات والحساسيات في وقت يحتاج فيه الوطن إلى كل دقيقة من الزمن وإلى كل جهد من الإنسان حتى يواكب إيقاع العصر اللاهث . ولعل المادة التي في الدستور المؤقت والتي تنص على أن تكون أبوظبي عاصمة مؤقتة للاتحاد ، إلى أن تبني عاصمة جديدة تسمى «الكرامة» على الحدود بين أبوظبي ودبي ، نموذج على هذه الشكليات والحساسيات . وفي هذا يقول الشيخ زايد في حديثه لجريدة «الرأي العام» الكويتية في ١٠ أبريل ١٩٧٩ :

«هل المطلوب منا أن نهدر أموالنا في قضية شكلية؟ وهل من الضروري أن نقيم مدينة جديدة لتكون عاصمة في الوقت الذي يتوفر لدينا عدد من المدن كل منها بما تملكه من مقومات مدينة حضارية ، ووسائل عصرية تصلح لتكون هذه العاصمة المطلوبة . لم لا تكون أبوظبي؟ أو دبي ، أو الشارقة عاصمة للدولة؟ لم لا نوفر الأموال للأجيال القادمة التي لن تغفر لنا عملية بناء مدينة جديدة دون مبرر مقنع وضرورة عملية واضحة؟ أنا أفهم أن تبني الدولة مدينة أو بلدة في قلب الصحراء لتوطين البدو مثلاً ، ونقل خدمات الحضارة إليهم ، أو تبني الدولة بلدة أو قرية وسط منطقة زراعية لضرورات التسويق والإرشاد الزراعي . أما أن نبني عاصمة جديدة بوجود عواصم جيدة في الدولة ، فلا أظن أن الأمر مستقيم مع منطق الأشياء . وأنا إذا قلت «عواصم» فإنما أعنيها فعلاً لا مجازاً . فمن المعروف أن الوزارات الاتحادية موزعة بين أبوظبي ودبي ، حتى الوزارات التي مقرها «أبوظبي» يوجد لها فروع في دبي ، لا تقل عن الأصل أهمية إن لم تزد عنه» .

هذه النظرة الاستراتيجية كانت دائماً السمة المميزة لفكر الشيخ زايد ومنهجه العلمي . ذلك أن عينه دائماً على المستقبل وعلى الأجيال القادمة التي لا بد أن تواصل وترسخ وتدعم التعمير الحضاري الذي حمل شعلة ريادته منذ منتصف الستينيات . لكن هذا لا يعني أن يضع الحاضر في خدمة المستقبل ، لأن ازدهار المستقبل لن يكون إلا امتداداً لازدهار الحاضر ، ولا يمكن لحاضر أعجف مسحوق أن يؤدي إلى مستقبل واعد مشرق . ومع ذلك فإن النظرة الاستراتيجية لا تستكين ولا تنقاد لمعطيات الواقع بحيث تنغمس فيها تماماً وتفقد القدرة على تلمس ملامح المستقبل واحتمالاته

ومخاوفه . قد يكون الحاضر خالياً من أخطار تتهدده ، لكن هذا لا يمنع أن يحمل المستقبل في أحشائه أخطاراً خفية . وهذه مسألة ليست لها علاقة بالتفاؤل أو التشاؤم ، بل هي من الاهتمامات الملحة لعلم الحساب الاستراتيجي الذي يحتم على الزعيم أن يكون مستعداً لكل الاحتمالات والتوقعات حتى يتعامل معها في حالة وقوعها ، ذلك أن النظرة الاستراتيجية تقلل من عنصر المفاجأة حتى تكاد تقضي عليه في أحيان كثيرة ، فمثل هذا الزعيم من الصعب أن يفاجأ ، بل إنه يملك القدرة على أن يفاجىء خصومه في الزمان والمكان المناسبين . يقول الشيخ زايد في نفس حديثه لجريدة «الرأي العام» الكويتية عن ضرورة إنشاء الجيش القوي القادر على الدفاع عن أرض الوطن :

«من حيث المبدأ ما دمنا أقررنا بضرورة وجود جيش فيجب أن يعطى هذا المبدأ احترامه الكامل . وهذا الاحترام يترجم عملياً بتوفير الطاقات الممكنة البشرية والفنية الكفيلة بإنشاء جيش قادر على الدفاع عن أرض الوطن أمام أية أخطار ممكنة ، وإذا كنا الآن في مأمن من أي اعتداء خارجي والحمد لله ، فلا نعلم ما الذي يخبئه لنا الغد؟ ومن سيكون الصديق؟ ومن سيكون العدو؟ والتاريخ يعلمنا أن نضع في حسابنا جميع الاحتمالات ، فهل نترك الأمور لرحمة المفاجآت دون أن نعد لها عدتها من الآن؟ إن استعداد الأمم الواعية دائماً يكون سابقاً لحدوث أية احتمالات قادمة ، وتهيىء نفسها بوعي كامل لمواجهتها» .

والنظرة الاستراتيجية الشاملة عند الشيخ زايد لا تجعله ينظر إلى الجيش كمجرد أداة للدفاع عن الوطن ، بل هناك أبعاد وأعماق أخرى يحرص

الشيخ زايد على إبرازها وتأكيدها حتى يعلم أبناء وطنه كيفية النظر إلى أمور حياتهم ، وإدارة دفتها ، وتجنب النظرة السطحية أو المسطحة أو الأحادية الجانب . يستأنف حديثه فيقول :

«هذا جانب ، أما الجانب الآخر فيتمثل في أن الجيش مدرسة للرجولة والصلابة وعزة الإنسان واعتزازه بكرامته . فليكن الجيش هو المدرسة التي تربي أجيالاً تتميز بالرجولة والعزة» .

وهذه كلها خصائص وصفات مطلوبة في الحياة المدنية أيضاً وليست في الحياة العسكرية فحسب . فالحياة الإنسانية هي في حقيقتها وحدة لا تتجزأ ، وأي عنصر قوي فيها هو قوة لكل العناصر الأخرى . وهذه الطاقة القومية الشاملة ضرورة ملحة لتسيير سفينة الوطن وإدارة دفتها . فالزعيم الاستراتيجي مهموم دائماً بشحن كل الطاقات ، وسد كل الثغرات ، وتدعيم كل الإيجابيات حتى يضمن التأمين المستمر لمسيرة الوطن دون نكسات أو هفوات . فهو يحتاط لكل كبيرة وصغيرة . قد يتطلب منه ذلك تفكيراً وتخطيطاً وجهداً أكثر مما تحتمله الطاقة البشرية في بعض الأحيان ، لكنه عندما يلمس الثمار اليانعة لكفاحه بعد ذلك فإن كل إحساس بالجهد والإرهاق يزول في الحال . يقول في مؤتمر صحفي عالمي عقد في ٧ أغسطس ١٩٧٦ :

«السيارة التي يملكها الإنسان . . إن لم تكن صالحة للسير . . هل يجوز لرب الأسرة أن يضع فيها أولاده وهو واثق من عدم صلاحيتها؟ . . طبعاً لا يجوز . كذلك سفينتنا التي تحمل هذه الأمة ، لا يجوز لها ن تعبر البحر وتواجه العواصف والأمواج دون أن أتأكد تماماً من قدرتها على العبور . ومع

ذلك فقد عبرت البحر بهذه الأمة . وكنت أنا المسؤول عن نجاحها في التغلب على الأخطار التي تحيط بها» .

والزعيم ذو النظرة الاستراتيجية يحرص دائماً على أن يضع بلده في الجانب الآمن ، بمعنى أنه يضع في اعتباره كل الاحتمالات حتى تلك التي تقل نسبة وقوعها إلى أدنى حد ممكن . وهو يفضل أن يضع شعبه وجهاً لوجه مع كل الوقائع والحقائق مهما كانت قاسية حتى يبصّره وينير له الطريق أمامه للقيام بالمهام القومية الصعبة التي تشكل تحدياً لا بدّ من مواجهته . وهو يرفض أن يرسم لشعبه عالماً من الأحلام الوردية التي تؤكد له أن ليس في الإمكان أفضل مما كان ، لأن التحديات الحضارية لا تقف عند حد أبداً ، بل هي سلسلة ذات حلقات لانهائية ، والوقوف عند حلقة منها على أنها نهاية المراد لا يعني سوى كسر لهذه الحلقة وبالتالي انفراط عقد السلسلة كلها . ولذلك يحرص الشيخ زايد دائماً على توافر كل الشروط الضرورية لتأمين المسيرة ، وعلى أن يحتاط لما يجب أن يتحمله من أعباء ، وعلى أن يبصر دائماً بالطريق الذي يقود فيه الأمة لأنه يؤمن بأن التحديات الحضارية في تصاعد مستمر ، والمراحل اللاحقة غالباً ما تكون أشد وعورة وأكثر صعوبة ومشقة من المراحل السابقة ، وذلك على عكس ما يظنه الكثيرون ، لأن قيادة الشعب المتحضر أصعب وأعقد من قيادة الشعب المتخلف . وفي هذا يقول الشيخ زايد في نفس المؤتمر الصحفي :

«إن الوعورة والصعوبة في المرحلة القادمة سيكون مصدرها الشعب نفسه . . فقبل سنوات قلائل لم يكن شعبنا يملك قدراً كبيراً من الوعي والثقافة . وقد أصبح يملك هذا القدر من الوعي والثقافة الآن . أبناء شعبنا

الآن تعلموا وتنوروا وتثقفوا . ومطالبهم الآن أصعب من السابق . وستكون في المرحلة القادمة أكثر صعوبة ومشقة ولا بدَّ من الاستجابة لها وتلبيتها . ولذلك لا بدَّ من وجود الاستعداد الكافي والكامل لمواجهة مطالب الأبناء وكل ما يحتاجون إليه . . وأيضاً الوطن الذي نبنيه وكافة ما تفرضه عملية البناء من جهد ومشقة وإخلاص . وهناك أيضاً الأشقاء وواجباتنا تجاههم . كل ذلك لا بدَّ من الاستعداد له . لذلك أليس من حقي أن أحتاط إذا ما ألحَّ عليَّ الشعب للاستمرار في هذا الطريق؟» .

وإذا قلنا إن التحديات الحضارية سلسلة تبدأ من الماضي وتمر بالحاضر وتنطلق إلى المستقبل ، فإنه يتحتم أن تكون حلقات الماضي من السلسلة قوة دفعٍ وليست عبئاً على كاهل التقدم الحضاري . فالتراث الوطني ليس مجرد حفريات تكمن في كهوف الماضي بل هو عصارة حية تسري في شرايين الأمة ، بشرط تنقيتها من كل الشوائب والرواسب التي تضعف من حيويتها وتعوق تدفقها . والنظرة الاستراتيجية التي تضع عينها باستمرار على المستقبل ، لا تهمل اعتبارات الماضي أيضاً . ولذلك يعتبر الوعي بالتاريخ جزءاً لا يتجزأ من هذه النظرة التي تستشرف آفاق المستقبل اعتماداً على القوانين والمعايير والضوابط التي تستخرجها من دروس الماضي سواء على المستوى القومي أو المستوى العالمي . والسياسي الذي يحاول أن يلغي الماضي حتى يبرز أمجاده الحاضرة وإنجازاته المتوقعة ، يلغي شخصية الأمة ويفقدها ذاكرتها الوطنية . وهو لا يدرك استحالة إلغاء الزمن أو تقطيع سلسلة إلى حلقات منفصلة . فالزمن واحد منذ الأزل وإلى الأبد ، وإن كنا نقسمه إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل ، فهذا على سبيل تقريب مفهومه إلى

أذهاننا البشرية المحدودة . أما الزمن فلا يعرف لنفسه ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً .

من هنا كان حرص الشيخ زايد على رعاية لجنة تراث وتاريخ دولة الإمارات التي يرأس اجتماعاتها بنفسه ، إيماناً منه بأهمية الأعباء الملقاة على عاتق هذه اللجنة ، لأن إحياء تراث وتاريخ الجيل الماضي فيه تعريف لأبناء الجيل الجديد ليتعلم كيف استطاعت تلك الأجيال مواجهة كافة الظروف والتحديات الصعبة التي واجهوها . ففي اجتماع اللجنة الذي ترأسه الشيخ زايد في ٢٥ يوليو١٩٧٦ قال :

«إن إحياء تراث أمتنا وبلدنا لواجبٌ ضروري بل وحتمي حتى يعرف الناس ماضينا وكيف كنا نعيش قبل أن ينعم الله علينا بالخير الوفير . . وعلى الجيل الجديد أن يقدر الدور الذي لعبه جيل الآباء والأجيال الماضية وأن يتخذوا منهم القدوة والمثل الأعلى في الصبر وقوة التحمل والعمل الجاد والتفاني في أداء الواجب . وأن يبذل الجيل الجديد كل ما في وسعه من جهد وخاصة بعد أن توفرت الإمكانيات وتحسنت ظروف المعيشة . . إن التاريخ سلسلة متصلة من الأحداث وما الحاضر إلا امتداد للماضي ، ومن لا يعرف ماضيه لا يستطيع أن يعيش حاضره ومستقبله . فمن الماضي نتعلم ونكسب الخبرة ونستفيد من الدروس والنتائج فنأخذ الأفضل وما يناسب حاجياتنا الحاضرة ونتجنب الأخطاء التي وقع فيها الآباء والأجداد . . . إننا يجب ألا ننسى أجدادنا وما قاموا به من أعمال واكتشافات برغم قلة وضعف الإمكانيات المتاحة لهم ولو توفرت لهم الإمكانيات المتوفرة لنا الآن لاستطاعوا أن يقدموا الكثير والكثير من أعمال عظيمة إلى البشرية . . . إن

العلم والتاريخ يسيران جنباً إلى جنب . فبالعلم يستطيع الإنسان أن يسطر تاريخه ويدونه ويحفظه للأجيال ليطلعوا عليه ويعرفوا ما قام به الأجداد والآباء» .

ولم يكتف ، الشيخ زايد بهذه النظرة الاستراتيجية بل استعرض خلال حديثه لأعضاء اللجنة بعض الذكريات التاريخية لدولة الإمارات ، وحثَّهم على أن يتضمن عملهم كل الحقائق ، وأن يعملوا بدقة وموضوعية ، وأن ينقلوا إلى العالم صورة واضحة حقيقية عن تاريخ وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة . فالإنسان هو الموضوع المفضَّل عند الشيخ زايد الذي يرى فيه كائناً واعياً بوجوده ، عاملاً في المجتمع ، مؤثراً فيه ومتأثراً به . ومن ثم فالنظرة الاستراتيجية هي علم يجمع التاريخ والسياسة والاقتصاد والاجتماع والنفس البشرية بصفة عامة . فهي تدرس العلاقة العضوية بين الفرد والمجتمع ، بين المظهر والجوهر ، بين الاستجابة والدافع ، بين النتيجة والسبب ، بين الأمة والعالم . فهي نظرة تركز الأضواء الموضوعية على الرابطة الروحية بين الوقائع المادية وتفسرها عبر مراحل تاريخ الأمة . والإنسان ليس سوى جزء من الطبيعة بوجه عام ، ومن ثم يمكن ربط قوانين التطور التاريخي بالقوانين الطبيعية والتربة والطقس والثروة والثقافة والحضارة . فمظاهر الطبيعة والبيئة لها تأثير كبير في حياة الإنسان ونشأة الحضارات ، والنظرة الاستراتيجية هي تحليل ونقد وتوجيه لكل هذه العوامل من أجل صالح أبناء الوطن ومستقبلهم ، وهي ضرورة ملحَّة لأي سياسي يرغب ويصر على أن يعيش بلده على مستوى العصر .

وتعريف الفيلسوف العربي ابن خلدون للتاريخ في «مقدمته» الشهيرة

ليس سوى تعريف رائد ومبكر لما نسميه الآن النظرة الاستراتيجية ، خاصة عندما يقول عن التاريخ :

«إذ هو ظاهر لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى تُنَمَّي فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال ، وتطرق بها الأندية إذا خصها الاحتفال ، وتؤدي لنا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال . واتسع للدول فيها النطاق والمجال ، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال ، وحان منهم الزوال ، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات الحية ، ومباديها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق ، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق» .

وهذا المفهوم النظري الذي بلوره ابن خلدون عن العوامل التي تؤدي إلى اتساع الدول في النطاق والمجال وتعميرها للأرض ، يتجسد في نظرة الشيخ زايد الاتحادية الاستراتيجية التي جعلت منه أول الداعين لقيام دولة اتحادية في منطقة الخليج . فقد مكنته هذه النظرة من أن يتصور خريطة جديدة للمنطقة ، وعندما اكتملت ملامح هذا التصور في ذهنه ، سعى للدعوة إليه ثم تطبيقه وتحويله إلى واقع ملموس ينعم به أبناء الوطن كلهم . وهو ما عبر عنه في حديث أدلى به إلى تليفزيون القاهرة في ٢٥ يونيو ١٩٧٦ حين قال :

«كل عمل يقوم به أو يبدأ به الإنسان لا يمكن أن يبقى على حاله ، فلا بد له من أن يتقدم ويسير إلى الأمام . ونحن هنا في دولة الإمارات كانت بدايتنا اتحادية ، وأردنا التوسع في اتحادنا ولكنه بقي هكذا . وهناك كثيرون كانوا يقولون لنا بأن هذا الاتحاد لن يستمر ، ولكننا هنا نؤمن بوحدتنا وتآزرنا ، فإذا بقي الاتحاد فهذا توفيق من الله سبحانه وتعالى . وها أنتم ترون بأنفسكم إلى

أين وصلنا في اتحادنا . وكل سنة تمر علينا نتقدم خطوة إيجابية إلى الأمام ، كما أن هناك الكثيرين لا يعرفون ما هو الاتحاد وما فائدته ، ولا أكون مبالغاً لو قلت بأنني أول الداعين لقيام دولة اتحادية في المنطقة . واستطعنا أن نحقق الكثير لهذا الشعب الذي كان ينقصه الكثير من الضروريات ومتطلبات الحياة الحديثة ، فاستطعنا أن نؤمن له المأكل والملبس والصحة والتعليم وكل ما يحتاج إليه في حياته . ماذا يطلب الشعب أكثر من الصحة والأمان؟ وهذان الشيئان والحمد لله موجودان لدينا بجانب المال ، حتى جيراننا الذين لا يربطنا بهم اتحاد ، نجد أنفسنا اليوم متحدين معهم بالتعاون في كافة المجالات» .

وطبقاً لابن خلدون فإن العوامل التي تحكم حضارة الإنسان تختلف عن تطور الطبيعة الأرضية . فهذه الطبيعة في حركة دائرة مستمرة ومتكررة ، والقانون الذي يحكمها ثابت لا يتغير بتكرار حركتها ، أما الحياة البشرية فإن وقائعها لا تتكرر ولا تعيد نفسها أبداً ، وتتحرك على خلاف حركة الطبيعة الأرضية الدائرية في شكل نمو أو تقدم ، وكل ما يبدو متكرراً هو شيء مختلف عن سابقه بما استحدث من جديد هو نتيجة الخبرات الماضية . ولذلك فإن أي تشابه قد يبدو بين الأحداث التاريخية هو تشابه في المظهر فقط لأنه في الجوهر يتحول إلى اختلاف بيِّن . والمقولة التي تدعي أن التاريخ يكرر نفسه لا تنهض على أي أساس علمي ومنطقي . فلو كرر التاريخ نفسه فإن التطور الحضاري ينتفي تماماً من حياة البشر ، لأن التكرار بطبيعته مضاد للتطور والتقدم ، وإذا بدا في الأفق أي تكرار فهو في «الظاهر» الذي تكلم عنه ابن خلدون ، أما في باطنه فيوجد النظر والتحقيق

والتعليل للكائنات الحية طبقاً لعلم دقيق بكيفيات الواقع وأسبابها العميقة . ولذلك فالزعيم ذو النظرة الاستراتيجية لا يتناول الواقعة في حقيقتها المادية ولكنه يتمثل الحوافز والأفكار التي تدفعها وتحفزها ، ولذلك يمكن إرجاع الواقعة المادية إلى سياقها الصحيح إذا انحرفت لأنها تابعة للفكر ، وهذا يجعلها سلسة القياد طالما أن الفكر واضح ومتبلور . وهذا يحتم النظر والتحقيق والتعليل والمراجعة عند تبلور مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني . وهو ما عبَّر عنه الشيخ زايد في ٢١أكتوبر١٩٧٥ في حديث شامل مع ممثلي الصحافة وأجهزة الإعلام المحلية حين قال :

«الاتحاد ينتقل من مرحلة إلى مرحلة . . ولا بد في كل مرحلة أن نراجع ما تحقق لإعادة ترتيب الأوضاع حتى نواصل المسيرة ونسرع الخطى بمعدلات أكبر لتحقيق آمال المواطنين . وهذه مسؤوليتنا كحكام قبل أن تكون مسؤولية المواطن لأن أمتنا تنتظر منا الشيء الذي يسعدها وتنتظر منا أن ننتقل بها إلى ما هو أفضل . وإخواني الحكام يتفقون معي على ضرورة إسعاد مواطنيهم . وندعو الله أن يرينا الطريق الصحيح الذي يوفر الخير ويحقق الرفاهية لأمتنا في الحاضر والمستقبل ويضمن السعادة للأجيال القادمة» .

والنظرة الاستراتيجية عند الشيخ زايد لا تركز على تنمية عنصر أو عنصرين من عناصر التقدم الحضاري وتؤجل العناصر الأخرى ، بل ترى في هذا التقدم منظومة لا بد أن تتكامل عناصرها حتى تثمر في النهاية ثمارها المرجوة ، منظومة تنهض على مجموعة من الشروط الموضوعية والملابسات المتكاملة كي ندرك كل أبعادها ونضع أيدينا على قوة الدفع الكامنة فيها فنحركها تجاه الهدف الاستراتيجي الشامل . وتوافر هذه

الشروط والملابسات يلغي وجود عنصر الصدفة أو الارتجال أو العفوية تماماً . فالتسليم بهذه العناصر يعني تفتيت أو تجزئة المنظومة أو البنية الاجتماعية والقومية إلى أجزاء منفصلة وغير متزامنة . وبذلك يفقد التقدم الحضاري قوته ومعناه لأن ينهض أساساً على مبدأ العلّية والعلاقة العضوية التي تشترط وجود التفاعل الدائم من خلال التأثير والتأثر على المستوى الإيجابي العلمي . والنظرة الاستراتيجية لا تعترف بعنصر الصدفة أو الارتجال أو العفوية لأنه لا يستند إلى أي تفسير علمي أو منطقي ، وبديهي ألا يكون له تفسير ، لأنه لو أمكن تفسيره فلن تصبح الصدفة صدفة على الإطلاق . ولهذا يظل القول بالصدفة ممكناً دائماً في غياب التفسير العلمي للأسباب والنتائج وهذا يحدث فقط عندما لا نرى سوى ظاهر الأمور . ولكن إذا اكتسبنا النظرة الاستراتيجية سنجد أن هناك مجموعة من العوامل المتشابكة ، والأسباب المتسلسلة ، والدوافع المترابطة ، والنتائج المتداعية هي التي أدت -طبقاً لمبدأ العلّية- إلى ما نطلق عليه- ظاهرياً فقط- اصطلاح الصدفة . من هنا كانت ضرورة الرؤية الشاملة والعميقة لكي يمكن التحكم في كل جوانب وعناصر التقدم الحضاري دون حدوث ثغرات أو نكسات في الطريق . ولا شك أن تحديد الأولويات ورصد المراحل والربط بين الأسباب والنتائج من شأنه أن يؤدي إلى الاتساق واطراد التقدم . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديث له لأعضاء المجلس الاستشاري الوطني في ٢ يوليو ١٩٧٥ :

«إن رفع مستوى المواطن والدولة ككل هو رائدنا فوق كل شيء . . والدولة مثل الشجرة التي يجب أن تحظى بعناية مواطنيها وحرصهم على

تنميتها . . وكل مواطن عليه أن يخدم وطنه . . وبتعاون الحكومة والمجلس يمكن أن يتحقق الكثير . . وكل مواطن يجب أن يجند نفسه لمصلحة الآخرين . . وعلينا أن نعرف الأولويات . . وننظر إلى متطلبات شعبنا ككل ، إذا أننا لا نستطيع أن نقول إن الصحة أفضل من التعليم ، أو أن التعليم أفضل من الصحة . ولا يمكن أن نهمل قطاع الصحة على حساب الاهتمام بقطاع التعليم . علينا أن نسعى إلى إقامة المستشفى وإقامة المدرسة . . فلمن تُبنى المدارس إذا كان الشخص عليلاً» .

هذه هي النظرة الاستراتيجية التكاملية التي تؤكد أن أية ثغرة ضعف في البنيان ، مهما كانت ضئيلة ، هي ضعف للبنيان كله مهما بدا قوياً وشامخاً ومتماسكاً ، لأنه من المحال بقاء الحال على ما هو عليه ، ونقطة الضعف إذا ما تركت فإنها يمكن أن تنخر كالسوس في البنيان ثم تستفحل لتقضي عليه . من هنا كان حرص الشيخ زايد على عوامل التناغم والتكامل والالتحام بين مختلف عناصر البناء الحضاري من خلال القضاء على كل ثغرات الضعف والتدعيم المستمر والمتنامي لكل عوامل القوة . فالوجود الإنساني وحدة عضوية حية متفاعلة لا تعترف بوجود خلايا مريضة أو ميتة أو أعضاء لا وظيفة لها . وكل أعضائها يخضع لمبدأ التأثير والتأثر المتبادلين باستمرار ، ولمبدأ السبب والنتيجة ، فلا توجد نتيجة بلا سبب يسبقها ويؤدي إليها ، ولا يوجد سبب لا يؤدي إلى نتيجة وإلا انتفت عنه صفة السببية أساساً . فإذا أردنا أن نحقق نتيجة معينة لا بد أن نوفر الأسباب المؤدية إليها . وفي هذا يتساءل الشيخ زايد :

«هل يجوز أن نبني المسكن إذا لم تُوفر قبلاً مستلزمات هذا المسكن؟

وكيف يمكن أن تتوفر هذه المستلزمات إذا كان رب هذا البيت بلا عمل؟ إن كل شيء يرتبط بالآخر. فمتطلبات الحياة مثل جسم الإنسان، هل يستطيع إنسان أن يستغني عن عضو من أعضائه؟ الجواب بالطبع لا. لذلك يجب أن ننظر إلى المسائل نظرة شمولية.. إن مجلسكم لا يفكر عن أبوظبي فقط، إنما مجلسكم هو عون للمجلس الوطني الاتحادي حتى تكون المسيرة صحيحة ومتناسقة مع بعضها، لأن أبوظبي هي واحدة من الإمارات التي يتكون منها الاتحاد.. وما يصلح في أبوظبي يصلح لباقي الإمارات. وإذا صحّ العضو وقوي، صحّ وقوي باقي الجسم. وإذا لحق ضرر بأحد الأعضاء، فإن هذا الضرر يصيب باقي الأعضاء».

والمفكر الاستراتيجي يدرك جيداً أن الأسباب لا تتوافر دائماً، فهي ليست في متناوله بصفة دائمة. ولذلك عليه أن يسعى إلى إيجادها وتوفيرها، وإذا عجز في مرحلة من المراحل عن القيام بهذه المهمة فإنه لا يقف حائراً في انتظار الفرج بل يخطط فوراً لإيجاد أسباب بديلة، إذ أن عينه دائماً على البدائل حتى لا يجد نفسه فجأة في طريق مسدودة أو دائرة مفرغة قد يصعب الخروج منها. ونظراً لأن الحياة في تغير مستمر ولا يبقى شيء على حاله، فإن النظرة المستقبلية تخترق حدود الواقع الراهن لتضع الاحتمالات القادمة في اعتبارها. وقد تبدو الثروات الأرضية- وفي مقدمتها البترول- في بعض الأحيان، وكأنها دائمة وغير قابلة للنفاذ، خاصة إذا كانت وفيرة وتفيض عن حاجة البلاد، لكن الاستهلاك المستمر لا بد أن يؤثر على مخزونها في باطن الأرض، شأنها في ذلك شأن أية مادة أخرى. ولذلك يبدو البحث عن مصادر بديلة هو الشغل الشاغل للزعيم الاستراتيجي.

وهو ما يعبر عنه الشيخ زايد في مؤتمره الصحفي الذي عقد في ١٢ مايو ١٩٧٥ :

«إن أبناء دولة الإمارات العربية لم يقصروا في أداء واجبهم . والمطلوب منهم في المرحلة القادمة أن يكرسوا الجهود والوفاء بكل ما تحتاج إليه الدولة من تضامن وأن يكونوا أهلاً للأعمال المنوطة بهم . واكتساب الخبرات والمهارات لتحمل المسؤولية ليكونوا في مقدمة ركب البناء والتقدم في هذا الوطن . إن البترول هو عماد الثروة في هذا البلد . والواجب أن تكون هناك مصادر أخرى بديلة لدخلنا إذا تأثر لأي سبب . وذلك لن يتحقق إلا باكتساب الخبرة والعلم والثقافة ، وأن يجند أبناء هذا الوطن أنفسهم لذلك ولا يتركوا أي فرصة لبناء مستقبلهم بالعلم والثقافة لأننا في عصر العلم ونحن على ثقة أنهم سيكونون دائماً عند حسن ظننا بهم» .

ولذلك يشكل المواطن أو الإنسان حجر الزاوية في النظرة الاستراتيجية للشيخ زايد . فهو في نظره صانع الحضارة على أرض بلده ، وبالتالي فهو الثروة الحقيقية التي تأتي في المقدمة قبل كل الثروات المادية الأخرى التي تعد مجرد وسائل لغايات ، أما هو فيعتبر الوسيلة والغاية في آن واحد . وأهم أسلحته في هذا المجال المصيري والحيوي تتمثل في الخبرة والعلم والثقافة بالإضافة طبعاً إلى قيم الصدق والإخلاص والعمل لمصلحة الشعب والبلاد . أما تقسيم البشر أو المواطنين إلى رجعي وتقدمي ، إلى يميني ويساري ، فهذا في نظر الشيخ زايد عبث أو هزل أو محاولة خبيثة لتغطية الأهداف الشخصية التي يسعى إليها هؤلاء المنادون بهذه التسميات . فالعبرة ليست بانتماء المواطن إلى هذا الاتجاه أو ذاك ، وإنما بالعمل الدؤوب

والمخلص لمصلحة الوطن . ولم يحدث أن أعار الشيخ زايد أي التفات إلى الشعارات و «المسميات» ، بل كانت رؤيته مركزة دائماً على النتائج العملية والثمار الناضجة التي تترتب على هذا المسلك أو ذاك . فلا يوجد فكر بدون سلوك يترجمه ويجسده أمام الناس . والتبعية الفكرية بما تحمله من عقد ومركبات نقص أخطر بكثير من التبعية السياسية ، فهي خطر متجدد يتهدد النظرة الاستراتيجية ، والفكر الموضوعي ، والمنهج القومي المستقل ، والملاحظة العميقة ، والذاكرة الصافية ، والقدرة على الحكم الحاسم . وفي هذا يقول الشيخ زايد في حديثه مع الصحفي البريطاني كلود موريس في ٢٤ يوليو ١٩٧٤ :

«إن الأساس في النظام هو الصدق والإخلاص والعمل لمصلحة الشعب والبلاد . وهناك اصطلاحات تستخدم بلا معنى حقيقي . اليوم نجد البعض يسمي البعض الآخر رجعياً أو تقدمياً أو اشتراكياً . والكثيرون يستخدمون هذه الاصطلاحات لمآرب أو مصلحة في نفوسهم . ومن النادر حقاً أن نجد شخصاً يقول الحق ويطبقه بغض النظر عن المصلحة أو المنفعة . وعندما يقول شخص ما لشخص أنه رجعي فماذا يعني؟! رجعية تعني بالعربية من ارتد عن الإسلام ورجع عنه ، ولكن التعبير يستخدم الآن بمعانٍ أخرى» .

أي أن الأعمال المادية الملموسة ، وليست الأقوال المعسولة البراقة هي المعيار الدقيق المضمون عندما يشرع المفكر الاستراتيجي في تحليل المواقف وإصدار الأحكام سواء في ما يتصل بالفكر أو السلوك . وهذا المعيار يجنبه التعرض للشكوك والهواجس وتضييع الوقت في تخمين النتائج التي يمكن أن تترتب على الأقوال والشعارات والنظريات التي لم توضع في محك

الاختبار العملي . وبالتالي يمكن تحديد الأصدقاء والأعداء دون تردد أو الوقوع في لبس أو سوء تفاهم . ونظراً لعدم وجود صداقات دائمة وترديد الأقوال المعسولة عن الصداقة والتعاون والاتحاد هو في حقيقة أمره عدو وإن كان سلبياً في عداوته ، أما العدو الذي يكتشف أن الخصومة خسارة مشتركة للطرفين ، ويشرع في إثبات حسن نيته بأساليب عملية ، فإنه من السهل بل من الواجب ضمه إلى سلسلة الأصدقاء . يقول الشيخ زايد في حديثه إلى بعثة التلفزيون الألماني في ١٤ نوفمبر ١٩٧٣ :

«من طبيعة الحياة أن لا صديق يبقى ، ولا عدو يدوم ، ونحن لا يجب أن نتخذ مواقفنا وأفعالنا على أساس الشكوك ودون براهين ، لأن الشكوك في هذه الحالة سوف تشغلنا كثيراً عن البناء . ومن الأفضل في هذه الحالة أن نعمل ونعمل لنستفيد ولا نشغل بالنا بالشكوك . إننا لا نرى أسباباً لهذه الشكوك الآن ، والأمة العربية ليست في حاجة إلى المزيد من الصدام أو الصراع ، خاصة وأنها تتطلع إلى تحقيق التقدم والازدهار» .

ولا يعرف الشيخ زايد في استراتيجيته الانحياز إلى هذا المعسكر أو ضد ذلك التجمع . خاصة وأن هذه المعسكرات أو التجمعات أو التحالفات هي كيانات مؤقتة لأنها مرتهنة بالمصالح المادية للأعضاء المنتمين إليها ، ومتى انفرط عقد هذه المصالح أو تخلخل الأساس الاقتصادي لها فإن الشعارات المرفوعة لن تنقذها من الانهيار ، وقد لا يستطيع البعض الوقوف في وجه الطوفان فيجد نفسه منجرفاً بلا حول ولا قوة ، وهو ما وقع لكل الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفيتي عندما انهار وتفتت وأصبح من حفريات التاريخ . وهو ما عبر عنه الشيخ زايد قبل وقوعه بعشرين عاماً عندما قال في

حديث له لمجلة «روز اليوسف» في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢ :

«إذا كان العالم ينقسم إلى معسكرين أو أكثر ، فإننا نحاول أن نكون بدولتنا بعيدين عن ذلك ، فنحن لسنا طرفاً في أي معسكر . لسنا ضد معسكر ، ولسنا مع معسكر ضد آخر . . نحن نحاول أن نبني بلدنا ، ونستفيد بمنجزات العلم في العالم . أما الصراعات والمسائل المذهبية فإن بلادنا بعيدة عنها» .

وهو نفس المفهوم أو التوجه الذي عبر عنه الشيخ زايد بعد ذلك في ٢ يونيو ١٩٨١ إلى مجلة «المستقبل» ، مما يدل على اتساق نظرته الاستراتيجية التي لا تترك نفسها نهباً للمتغيرات الدولية فتصبح بلا بصيرة ثاقبة في مهب الريح . فإذا كان يرفض الأحلاف والقواعد العسكرية فلأنها تعني عدم قدرة أبناء الوطن على تسيير دفته وحمايته ، في حين أنه لا يوجد أقدر من أبناء الوطن في الدفاع عنه طالما أنهم نذروا أنفسهم لهذا الهدف النبيل ، أما الصداقات فيرحب بها ويفتح لها قلبه لأنها من اختياره ولم يفرضها أحد عليه ، وهي في الوقت نفسه قوة للطرفين . ولذلك يتساءل الشيخ زايد في حديثه هذا قائلاً :

«لماذا تريدني أن انضم إلى أي حلف من الأحلاف أو أن أقيم قواعد في بلادي؟ أنا أعرف أن لي مصالح وصداقات مع الغرب ، وهي صداقات اخترتها أنا ولا يستطيع أحد أن يفرضها عليّ فرضاً . . فلا صداقة بالإكراه . أبيعه نفطي وأشتري منه بضائعه . أعطيه التسهيلات اللازمة وأعامله معاملة الصديق الأفضل والأحسن . أما أن يقيم عندي قواعد ، وأن يعود ليستعمرني فهذا أمر لا أقبله ولا أرضاه . عندما أحتاجه أستدعيه ، وإذا كان صديقاً يأتي

لنجدتي . أما أن يقيم عندي فلا . وإلا فما معنى كل هذا السلاح الذي نشتريه والبيت الذي نبنيه والمطارات والموانىء والمعسكرات؟ ماذا أقول لشعبي؟ هل أقول له إني وكل رهط رجالي لا نساوي شيئاً . لا .» .

يقول الشيخ زايد هذا الكلام لإيمانه بأن مصادر القوة لم تعد حكراً على أحد . فالعلم مثلاً لا ينتمي إلى جنسية أو معسكر أو تحالف معيَّن بل إنه ملك لمن يشاء أن يطبقه في بلده . ولذلك أصبح التقدم العلمي أهم شرط من شروط الاستقلال القومي . والعلم لا يعرف تقسيمات اليمين واليسار ، الرجعية والتقدمية لأن منهجه واحد بصرف النظر عن اختلاف الزمان أو المكان . وهو منهج يسير بخطى حثيثة واثقة نحو أهداف محددة سواء أكانت قريبة أو بعيدة ، وبالتالي يجنب البلاد التخلف بكل نكساته وتقهقراته إلى الوراء . وهو ما عبَّر عنه الشيخ زايد في زيارته يوم ١٨أكتوبر١٩٧٩ لمدارس غياثي في نطاق جولته التفقدية في المنطقة الغربية للتعرف بنفسه على احتياجاتها من المرافق والخدمات . فقد أكد في حديثه إلى الطلاب على أن العلم هو الذي يرفع من قيمة الإنسان ونوعيته ، وبدونه لا تقوم له قائمة في عصرنا هذا ، وليست هناك قيمة للمال بدون العلم والمعرفة ، لأن العلم هو أساس البناء والتقدم والقوة . فالمتعلم هو الذي يبصر ويرى أما الجاهل فيعيش في ظلام دائم . والعلم ليس له نهاية وأية خطوة بلا علم هي متاهة في المجهول ، والعمل بلا علم مجرد تخبط في الظلام . ولذلك فإن العلم والعمل -عند الشيخ زايد- وجهان لعملة واحدة هي التقدم العلمي والحضارة الإنسانية . فالأمم لا تقاس بثرواتها المادية وحدها ، وإنما تقاس بأصالتها الحضارية وإنجازها الإنساني في شتى

المجالات . والمنهج العلمي هو الأداة التي تفتح الآفاق أمام النظرة الاستراتيجية مما يجعل الزعيم على دراية مسبقة بمواقع أقدامه نحو المستقبل .

وطموحات الشيخ زايد العلمية والحضارية لا تقتصر على دولة الإمارات بل تمتد لتشمل كل أرجاء العالم العربي . ففي خطابه في افتتاح المؤتمر الإقليمي الرابع لوزراء التربية والمسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية والذي شهدته وفود ٥٨ دولة ومنظمة عربية وعالمية جاءت إلى الإمارات ، قال :

«إننا نعلق أهمية كبيرة على توسيع آفاق التعاون بين الحكومات العربية والمنظمات الدولية والإقليمية التي تعمل في مجال التربية الثقافية والعلوم لوضع استراتيجيات جديدة للتعليم ، تساير متطلبات التنمية الشاملة ، وتواجه تحديات العصر الذي نعيش فيه ، وتسهم في تحقيق التقدم العلمي وبلوغ الأهداف التي تتطلع إليها شعوبنا» .

والمشاكل -عند الشيخ زايد- لا تحل بالاجتهاد اللحظي حتى لو كانت عاجلة ، بل هناك استراتيجية علمية تعرف كيف تتعامل مع الثوابت والمتغيرات على حد السواء ، وكيف تحدد الأولويات سواء على المستوى الوطني أو المستوى العربي أو المستوى العالمي . وهو كمفكر استراتيجي لا يعني أن يكون ملماً بكل الأبعاد العلمية والعملية للمشاكل المطروحة ، لكنه يعتمد في هذا على جهد العلماء والخبراء والمتخصصين الذين يقومون بدراسة كل الأبعاد وتحليلها ثم يقدمون التقارير المفصلة عنها والتي على أساسها يتخذ قراره الاستراتيجي . يقول الشيخ زايد في حديث له إلى إذاعة

مونت كارلو في ٦ يناير ١٩٧٥ :

«المشاكل تختلف من حيث الأهمية . . هناك مشاكل عاجلة . . وهناك مشاكل متأنية ، بالنسبة للنوع الأول الذي لا يسمح بالدراسة فإنني أواجهها مباشرة ويمكن أن أوفد أحد رجال الحكومة لبحثها ولعله ينجح في حلها . أما إذا كانت المشكلة غير ذلك فإنني أطلب من المتخصصين والأكفاء دراستها وتقديم تقرير عنها حتى أستطيع أن أبت فيها» .

هكذا تتسع آفاق النظرة الاستراتيجية وأبعادها عند الشيخ زايد لتشمل كل التوجهات التنموية والاحتمالات المتوقعة والخطوات المستقبلية ، وهي نظرة يمكن تتبع أصولها الحضارية الأولى في شباب زايد المبكر ، لكنها تبلورت مع توليه السلطة في إمارة أبوظبي في ٦ أغسطس ١٩٦٦ ، وبلغت قمتها في ٢ ديسمبر ١٩٧١ مع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة . ففي حديثه إلى تليفزيون دولة الكويت في ٥ يناير ١٩٧٢ رسم معالم الطريق الذي ستشقه الدولة الجديدة وكأنه يراها مرأى العين . يقول :

«في الوقت الحاضر سيظل اعتمادنا مقصوراً على مصدر واحد من مصادر الثروة وهو النفط ، ولكن هذه الثروة تستخدم الآن وتسخَّر لتقيم وتنشىء عدة مصادر للثروة ، وفي مقدمة هذه المصادر الثقافة والعلم لأبناء أبوظبي وأبناء الإمارات القريبة ينهلون منها نهلاً سريعاً ليرووا عطش بلادهم إلى هذه الثقافة ، وهو العلم ، وثاني هذه المصادر ، وهو الزراعة ، ولقد قمنا ببذل كل الجهود للعناية بها والتوسع في مشاريعها خصوصاً وأن التربة هنا تتمتع بخصوبة عالية . وثالث هذه المصادر – هو الصناعة التي سوف تبدأ صغيرة تسد الحاجة المحلية ثم تتوسع بعون الله حتى تصبح لدينا مصانع

متعددة الأحجام من خفيفة إلى متوسطة إلى ثقيلة . وأرى أننا سوف ننجح في إقامة مشاريع زراعية وصناعية بالقدر الذي سيتسنى لأبنائنا إدراكه من العلم والمعرفة . . فعلى أكتافهم ستقوم صناعتنا بدلاً من الاعتماد على خبرات فنية وعلمية من الخارج . . وهذا في رأيي هو المصدر الدائم للثروة ، والذي يمكن أن يدوم أكثر من أي مصدر آخر للثروة» .

ولذلك يرى الشيخ زايد أن التفاعل الإيجابي المثمر بين الإنسان والوطن ، بين الزعيم والمواطن هو الأساس المتين الذي يمكن أن تنهض عليه أية استراتيجية سواء أكانت قريبة أو بعيدة المدى . إن شعور المواطن وثقته بأنه يشارك الزعيم في حمل المسؤولية القومية يفجر كل طاقاته وإبداعاته ، ذلك أن الإحساس بأن الجميع يشاركون في صنع مستقبل الوطن إحساس رائع يسري بينهم بروح الأسرة . ومن الملاحظ أن الشيخ زايد يؤكد دائماً أنه رب هذه الأسرة وأب للجميع قبل أن يكون حاكماً أو زعيماً أو قائداً ، وإذا كان الأب مسؤولاً عن أبنائه ، فالأبناء أيضاً عليهم مسؤولية مصيرية تجاه أبيهم . ولذلك يقول الشيخ زايد في خطابه في افتتاح الدور العادي الأول من الفصل التشريعي السادس للمجلس الوطني الاتحادي في ١٤ يناير ١٩٨٤ :

«علينا أن نعمل كذلك على تعميق الإحساس بالمسؤولية وأن يؤدي كل مواطن واجبه بإخلاص في خدمة الوطن ، وأن يسهم بدوره في النهوض بالمجتمع والمحافظة على منجزاته ، من أجل تأمين مستقبل الأجيال القادمة ، وتأكيد حرية الإنسان وكرامته وأمنه وآماله» .

وإذا كانت النظرة الاستراتيجية تهتم دائماً باحتمالات المستقبل فإنها لا تهمل تقييم إنجازات الماضي حتى تخرج من المقارنة بمعيار لقياس سرعة

الإنجاز وحجمه ، بحيث يمكن التخلص من السلبيات السابقة والاستفادة من الدروس الماضية بهدف زيادة سرعة الإيقاع ومضاعفة حجم الإنجاز .

يقول الشيخ زايد في الخطاب نفسه :

«إننا نحصد اليوم ثمار ما زرعناه بالأمس ، إذا يرى كل مواطن رأى العين ما تحقق من إنجازات كبيرة وسريعة في ربوع البلاد ، وعلى الأخص في مجالات التربية والتعليم ، والخدمات الصحية ، وشبكات الطرق المرصوفة والكهرباء والماء ، والإسكان والتشييد ، والزراعة والرعاية الاجتماعية والثقافية ، وغيرها من سائر المشروعات والخدمات التي تسهم إلى حد كبير في تحسين ظروف المعيشة وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين ، وأن ذلك كله يتطلب منا جميعاً أن نحمد الله على نعمائه ، وأن نبذل قصارى جهدنا للمحافظة على ما حققناه من إنجازات ، ومواصلة العمل بجد وإخلاص ودون تبذير أو تفريط ، حتى يستمر العطاء ، ويتحقق الرجاء في بناء مجتمع فاضل وكريم ترفرف عليه رايات الحرية والأمن والاستقرار» .

الفصل

الثالث

العمق الروحي

العمق الروحي

يشكل العمق الروحي عند الشيخ زايد أصلاً حيوياً وضرورياً من أصول الريادة الحضارية عنده . فهو نظرة شاملة وعميقة ، ليس فقط إلى قيم الدين الحنيف ومثله العليا بل أيضاً إلى تقلبات الدنيا ومتغيرات المجتمع المتجددة . أي أنه يرصد التفاعل الحي بين الواقع المادي للإنسان والكيان الميتافيزيقي له ، إذ لا يمكن الفصل بينهما لأن الفصل بين الجسم والروح لا يعني سوى الموت ، وليس بالضرورة أن يكون موتاً جسدياً ، لأن الموت الروحي يمكن أن يكون أكثر مأسوية من الموت الجسدي وذلك عندما يفقد الإنسان القدرة على الإيمان الذي ينير كهوف نفسه المظلمة . والمعرفة الإنسانية لا تتكامل من الناحية المادية فحسب بل لا بد من اكتمال الجانب الروحي فيها ، وذلك لعجز التحليل العلمي البحت عن تفسير وتحليل القوى الروحية التي لا تقف عند أية حدود مادية .

وإذا استطاع الإنسان أن يدرك آماد العمق الروحي داخل كيانه فإنَّ في إمكانه أن ينعم بعلاقة الحب الصافي والنقي بين الخالق والمخلوق ، وهي العلاقة التي تحرص دائماً على تخليص الإنسان من إسار الحدود المادية الضيقة التي تجبره على البقاء في دنيا الحيوان بكل ما تحويه من غرائز بدائية وانفعالات بربرية وشطحات وحشية . ولا شك فإن فعالية هذا العمق

الروحي تختلف من شخص إلى آخر ومن طرف إلى آخر ، فإذا كان للجسد الكثير من المتطلبات فالروح أيضاً لها من المتطلبات ما هو أكثر حيوية بالنسبة لنمو الإنسان المتكامل . ولكن الجسد ينتصر في كثير من الأحيان لأن ضغوط الحياة المادية وإلحاح الغرائز وصراع الغابة الذي يحكم حياة الأفراد كما يحكم العلاقات بين الدول ، كل هذه العوامل تشوش على العمق الروحي داخل النفس البشرية ، ويفقد الإنسان البوصلة التي يمكن أن تهديه سواء السبيل .

من هنا كان إصرار الشيخ زايد على بلورة هذا العمق الروحي وتأكيده حتى يتجنب الإنسان سلوك الحيوان في الغابة والذي لا يقيم وزناً لوجود الحيوانات الأخرى لأن غرائزه التي تحكم كيانه تجبره على اتباع مبدأ : «أنا ومن بعدي الطوفان» ، لأن كل وجوده يتركز في الوفاء بمتطلباته المادية ، أما الإنسان فعليه أن يكبح جماح غرائزه من أجل صالح المجموع . فلا تقوم قائمة لأي مجتمع بغير قيم مشتركة يستمدها من تاريخه وعقيدته الدينية ومثله الأخلاقية ، ويتعاهد أبناؤه على رعايتها ، وينشئون عليها الأجيال الجديدة ، ويحمونها بما يسنونه من تشريعات وقوانين . لكن المجتمع ليس في الحقيقة إلا مجموعة من الأفراد ، أي مجموعة من المطالب والعقول والأهواء والاجتهادات الخاصة والمختلفة . وبالتالي فإنّ المجتمع الذي تؤلف بين أبنائه القيم والمعتقدات الدينية والمصالح المشتركة هو ذاته المجتمع الذي يتكون من أفراد مختلفين . فإذا اقتصرت العلاقات بينهم على المستوى المادي فلا بد أن يصبحوا حيوانات هائمة ومتصارعة في الغابة ، أما إذا التقوا على المستوى الروحي فإن صورة المجتمع لا بد أن تتغير إلى كيان إنساني أفضل وأرقى .

ولذلك فحرية الإنسان لا يمكن أن تكون مطلقة . فالحرية المطلقة ليست إلا وجهاً آخر للعبودية المطلقة ، فإذا لم تكن للحرية حدود فكل شيء جائز إذا توافرت القدرة . والنتيجة هي أن يلتهم الذئب الحمل ويستبد القوي بالضعيف . ولهذا لا توجد الحرية المطلقة إلا في الغابة التي لا تخضع إلا لقوانين الطبيعة الدينية . فالدين ليس مجرد مثل عليا نستمتع بالحديث عنها ونعجز عن تطبيقها ، لكنه منهج دقيق لتهذيب النفس البشرية والارتفاع بها بعيداً عن عالم الحيوان بكل غرائزه وشهواته وصراعاته وآفاقه المادية المحدودة الضيقة . وكلما ابتعد الإنسان عن الدين فقد سيطرته على نفسه وتحول إلى ريشة في مهب الرياح . وليس هذا من باب البلاغة الإنشائية أو الفصاحة اللغوية ، بل حقيقة علمية أثبتتها العلوم الإنسانية المعاصرة سواء على مستوى الأفراد أو الشعوب . يكفي أن ندلل على ذلك -على سبيل المثال- بانهيار الاتحاد السوفيتي الذي نهضت دعائمه على فلسفة الإلحاد المادي الذي لا يعترف بأية أعماق أو قيم روحية ، وكانت في نظره مجرد أفيون للشعوب . هذا البناء الضخم العملاق المخيف الذي عرف بأنه أحد القوتين العظمين في عالم اليوم انهار من داخله وتفتت كعشّ من القش في وجه هبة ريح خفيفة ، بل انقصم ظهر البعير حتى بدون قشة . فقد كان يحمل بذور فنائه حين قرر منذ اللحظة الأولى لقيامه ، نفي القيم الروحية والمعتقدات الدينية من الأرض التي استسلمت له .

والإيمان هو السلاح الذي وهبه الله للإنسان لكي يميز بين الحق والباطل ، بين الفضيلة والرذيلة ، بين الخير والشر ، بين الموضوع والذات ، بين المجتمع والفرد وهكذا في مختلف تناقضات الحياة . بل إن الأمر لا يتوقف عند هذا

الحد ، لأن الإيمان هو الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى معرفة حقيقية لا تقوم على الخوف من العقاب أو الطمع في الثواب ، بل تنهض على الاستيعاب الشامل والحب الناضج بين الخالق والمخلوق . وهذا كله يتأتى عن طريق التجاوب الفعال بين التنظيم العقلي والعمق الروحي . ومن خلال هذا التجاوب يدرك الإنسان أنه يعيش في كون معقول لأنه يتبع في كلياته وجزئياته قوانين ثابتة وواضحة . وفي هذا يقول الشيخ زايد في حديثه إلى طلبة وطالبات مدارس رأس الخيمة أثناء زيارته لها في ٧ مارس ١٩٧٣ :

«إن معنى الإيمان باليوم الآخر هو الإيمان بعظمة الله وقدرته وواجب على الإنسان أن يعمل لآخرته بالعمل الصالح وخدمة المجتمع ونصرة الإسلام وما يعز أمته ، وأن يكد كل منا في الدنيا ويسعى إلى عمله بكل اجتهاد . وبجهود الجميع وتضافرهم يتحقق الخير للوطن ويتقدم» .

فالإيمان هو إدراك للنهج الذي تسير عليه الحياة من الأزل وإلى الأبد ، فهي لا تحير عقل المؤمن بالمفاجآت أو بالتحولات ، ولا تلتبس على فهمه ولا تعصى على منطقه . فقد منح الله عزّ وجلّ الإنسان روحاً وعقلاً كي يدرك بهما القوانين الإلهية التي تحكم كل شيء ، من أكبر كلٍ إلى أصغر جزء في الوجود ، وتربط كل الموجودات برباط محكم . وهذه القوانين إلى جانب أنها ثابتة وواضحة لكل المؤمنين فهي مطلقة وقاطعة . فالعالم تحكمه المطلقات ولا مجال فيه للعبث بهذه المطلقات . والإيمان بالله عزّ وجلّ هو الذي يعلمنا أن الخير خير في كل زمان ومكان ، كان خيراً عند الله قبل أن يأتي آدم إلى الوجود ، وهو اليوم خير وسوف يكون خيراً حتى نهاية العالم . وهو خير على الأرض وهو خير على المريخ . كذلك الشر شرٌ في

كل زمان ومكان . كذلك الفضيلة فضيلة ، والرذيلة رذيلة ولن يلتقي الإثنان . وفي هذا يقول الشيخ زايد في حديث لصحيفة البلاد السعودية في ٣٠يونيو١٩٧٨ :

«إنه يتوجب علينا عدم النزول إلى مستوى الخصم في حملاته المضللة والرد الحاسم عليه هو العمل الجاد وبصمت لبناء قوتنا الذاتية وتعميق مفاهيمنا والالتفاف حول عقيدتنا السمحاء وأن ننصر دعوة الحق . . ولدينا وعد من الله سبحانه وتعالى (إن تنصروا الله ينصركم . . ويثبت أقدامكم) . فمعارك الحق مستمرة مع الباطل منذ أن خلق الله الأرض وما عليها . . وبقدر تمسكنا بديننا وشريعتنا بقدر ما سيتحقق لنا النصر بإذن الله» .

فالحق دائماً قادر على إزهاق الباطل مهما تسلح بكل الأسلحة الخبيثة والمسمومة . قد يطول أمد المعركة في بعض الأحيان لكن الغلبة في النهاية للحق . وهذه من المطلقات الصادرة عن العقل الأكبر ، فإذا عجز عقل فرد عن فهم عمقها وجوهرها فلا غبار عليها وإنما الغبار على عقل الفرد الذي فقد قدرته الإيمانية على استيعاب قوانين العناية الإلهية التي تحكم هذا الكون . والدين للعمران الدنيوي وليس فقط للحياة الآخرة . وكان يمكن أن يطول الزمن على الإنسان حتى يعقل هذه القوانين المطلقة لولا لطف الله به عندما بادر فبلورها في كتبه السماوية التي رسمت للإنسان طريقين واضحين لا ثالث لهما : طريق الغي وطريق الرشاد ، وكل منهما يفضي إلى نتيجته الحتمية وهي الجحيم للخطاة والنعيم للمتقين .

وبما أن القوانين الدينية -والقوانين الدنيوية مبنية عليها- معقولة ، وبما أن الإنسان مخلوق عاقل ، فقد تحددت مسؤوليته عن أعماله وأفكاره ونواياه

جميعاً . فالمسؤولية كاملة لأن الإنسان مخيَّر وهو مخيَّر لأنه مميَّز ، وهو مميَّز لأن الله لطف به . ومن هنا كانت حتمية الإيمان بالله والعمل بما أنزله في كتبه السماوية . ولما كان الإيمان هبة من عند الله كان الإنسان هو المخلوق الوحيد المسلح بأسلحة تمكنه من منازلة الشيطان ومحقه برغم كل حيله التي تتجسم أمام الإنسان آناً في زي المال وآناً في زي المرأة وآناً في زي رفيق السوء ، وهكذا إلى آخره من مغريات الحياة الدنيا . ولذلك يؤكد الشيخ زايد دائماً على أن الإنسان الحقيقي بما له من إيمان راسخ وعقل مميز وروح مفطورة على الخير ، يستطيع أن ينازل هذه الأخطار المحيطة به ويمنعها من أن تتغلغل فيه وتفسد نفسه وعمله وفكره . قد يخسر الفارس المحارب جولة أو جولات ، لكنه في النهاية فائز ومنصور إن هو اتخذ من العقل درعه ومن الدين الحنيف سيفه البتار . وفي هذا يرى الشيخ زايد مهمة ملقاة على عاتق المسلم لا بد أن ينهض بها . يقول في لقائه بالسفراء العرب في نيروبي في ٢٦أبريل١٩٨٤ :

«من واجب المسلم أن يرى العباد ما لديه من دين وخلق . والإسلام ليس دين عنف وقسر ولكنه دين العقل والمنطق . وخلق الله الناس أحراراً بالعقل . وقال الله عزّ وجلّ «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» . فعلى المسلم إذن وضع قاعدة الخلق الحسن والناس أحرار إذا اتبعوا القدوة فإنهم لا شك سيأخذون بها» .

والمسلم المؤمن فرد مطمئن ، وكذلك المجتمع المؤمن ، فإن الطمأنينة لا بد أن تسوده لأن العلاقات الإنسانية القائمة على المطلقات الإيمانية هي التي تربط بين أفراده . كل من فيه مطمئن إلى عدالة السماء وإلى أن هناك قوة

إلهية أزلية وأبدية تنظر إلى المؤمنين بعين الحب والرعاية . فإن حدث خطأ بشري ونضبت عدالة الأرض فعدالة السماء لا ينضب لها معين ، وهي تملك من قوى التصحيح على الأرض ما يثبت فعاليته الحاسمة في الوقت المناسب الذي قد لا يخطر على بال بشر .

لقد خلق الله الإيمان في قلب الإنسان من أجل تهذيب النفس الطائشة وتنظيم المجتمع البشري . والإيمان هو الوسيلة الوحيدة التي تجنب الإنسان فقدان مدلوله الإنساني والاجتماعي حتى لا يتساوى وجوده مع عدمه . فإذا كنا نقول إن للإنسان وجوداً ذاتياً نابعاً من كيانه الشخصي فإننا لا بد أن نضيف البعد الاجتماعي الموضوعي إلى بعده الشخصي الذاتي حتى تتوافر شروط وجوده كإنسان متكامل ، فالواقع أن الإنسان لا يوجد في فراغ بل إن وجوده مرتهن بوجود الآخرين . ولذلك لا يقوم الإيمان ببلورة علاقة الإنسان بربه فحسب ، بل ينظم علاقته بالآخرين في المجتمع . فالعلاقة الإنسانية نسيج حساس لا يعتمد فقط على الحاجة المتبادلة ولكنه يمتد ليشمل كل المثل والقيم والأخلاق والمشاعر والمعاني التي عاشت الإنسانية على هديها . والإيمان خير ما يمد الإنسان بالإحساس المرهف الذي يمكنه من وضع العلاقات الإنسانية في إطارها الصحيح ، فلا ينظر إلى الحياة في ضوء قانون الغاب بل يسمو إلى الآفاق التي جعلت منه أعظم وأروع مخلوق على ظهر هذه الأرض . وبالتالي فإن الإيمان شرط ضروري للازدهار الحضاري الحقيقي ، وهو ما ورد في حديث الشيخ زايد إلى صحيفة «لوموند» في ١٢ مارس ١٩٧٩ حين قال :

«إنني أتساءل هل الإسلام ضد العمران والتقدم والعلمي؟ وهل هو ضد

الازدهار والرفاهية ورفع مستوى معيشة المجتمع؟ بالطبع لا . . بل على العكس من ذلك تماماً . . إذ أن المبادىء الإسلامية هي التي تطالب بكل هذا وتحث على تحقيقه . . ونحن في دولتنا ملتزمون بمبادىء ديننا الإسلامي الحنيف ، لا نحيد عنها قيد أنملة . ولا نتخلى عن تراثنا وعاداتنا وتقاليدنا ، وهكذا فنحن نأخذ من الحضارة الغربية ما هو خير لأمتنا وننبذ ما هو شر لها . . فديننا الإسلامي ينهانا عن كل ما يتنافى مع ديننا وتقاليدنا» .

ويمتد هذا الفكر الديني العريق حتى يصل إلى الفلاسفة العرب الكلاسيكيين من أمثال محيي الدين بن عربي الذي يؤكد على أن المؤمن الحق هو الذي يجمع بين العبادة والعمل ، العبادة التي تطهر النفس من أدرانها وشوائبها حتى تصفو وتتخلص من الشوائب التي تطمس البصيرة . حيئنذ تتجلى الأسرار المستورة وراء الحجب ، ومن ثم ينبغي على المؤمن أن يعمل على ترويض نفسه ، حتى ترتقي وتبلغ هذه الدرجة من الرؤية والكشف ، كما ينبغي أن يتصدى لوقائع الحياة وأحداثها ، فيناضل من أجل الحق ونصرته . ومن أجل هذا تصدي محيى الدين بن عربي للغزاة الصليبين ، وعمل على دحرهم مستخدماً في ذلك علمه ونصحه وفكره وفلسفته .

ويذهب الفيلسوف العربي ابن باجة في كتابه «تدبير المتوحد» إلى أن السعادة الإنسانية الحقة لا تتحقق إلا إذا استحالت الأشياء المادية إلى أفكار مجردة لكي يدرك جوهرها الحقيقي وسط هذا العالم المادي الشائه ، المليء بالغبش ، والذي يحول دون رؤية الحقيقة . ويفرق ابن باجة بين البصر والبصيرة . فالناس ينعمون بحاسة البصر التي يبصرون بها الأشياء ،

يبصرون صورها وأشكالها وألوانها ، لكنهم مع هذا ، لا يفطنون إلى عجز أبصارهم ، إنهم لا يرون من الأشياء إلا ظلالها ، وهم لا يدركون أن أجسادهم نفسها -مثل هذه الظلال- تزول كما يزول الظلام . إن قلة قليلة هي التي تمتاز بقوة البصيرة والقدرة على الاستبصار . إنهم وحدهم القادرون على إدراك حقائق الأشياء ، فهم لا يتعثرون في ظلام المادة الذي يطمس البصيرة ويحول دون الكشف والحدس والإبداع . ومن ثم ، كانت الموضوعية عند ابن باجة ، هي وسيلة للوصول إلى الكشف الإلهي حين يتجرد المؤمن من كل عناصر الفناء ويتحول إلى قبس من نور . وفي مقدور كل إنسان أن يرقى بنفسه حتى يبلغ هذه الدرجة العالية من المعرفة اليقينية ، وذلك حين يتخلص من حدود ذاته الضيقة ، ويعمل على تنمية قواه العقلية ، ويحرص على توسيع نظرته الموضوعية بحيث تصبح أفعاله غير مرهونة بكل ما يعود عليه بالنفع الشخصي ، وإنما عليه أن تصدر أفعاله عن نظرة إنسانية خالصة . فمثلاً إذا اصطدم بحجر في الطريق فإنه يسارع إلى إزاحته بعيدا حتى لا يكون حجر عثرة في طريق الآخرين ، فإن هذا الفعل ينطوي على قصد إنساني ، وبالتالي فهو عمل موضوعي لأنه يحمل الرغبة في عدم إيذاء الناس جميعاً ، فهو أشبه بالمفهوم الكلي الذي لا يقتصر على فرد بعينه . ولن يتأتى هذا الخير الكلي إلا عن طريق الإيمان . وهو ما يؤكده الشيخ زايد في حديثه لمجلة «بتروليم انتلجنس» في ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ حين يقول :

«نحن بشر ونواجه في الحياة الشر والخير ، ولكن إيماننا بكتاب الله هو أكبر عاصم من الخطيئة . وإذا رجعنا إلى كتاب الله نجده قد احتوى على كل ما

ينفع الناس وينظم العلاقة بين العبد وربه ، والعلاقة بين الإنسان وأهله وجيرانه وأصدقائه وزملائه . وإذا كان الله قد أعطانا الثروة فقد أراد عز وجل أن نستخدم هذه الثروة وننميها ونحافظ عليها . ومن واجبنا أن نبذل كل جهد للاستفادة بها» .

ويرى ابن باجة أنه من أجل بلوغ هذه الدرجة من الموضوعية والإنسانية الراقية ، لا بد من تنمية قوانا العقلية والذهنية والفكرية والروحية حتى تتحكم في قوانا النفسية التي تتمثل في شطحات الغضب والشهوة والغريزة والانفعال الجامح بلا ضوابط . ولذلك فالأفعال الحيوانية صادرة عن الغريزة في حين تصدر الأفعال الإنسانية عن الإيمان بشفافية الروح ومقدرة العقل . والإيمان الحقيقي يترجم نفسه دائماً إلى عمل مادي ملموس كي يقدم القدوة الحسنة للآخرين الذين يمكن أن يسيروا على هديه .

ولذلك يختم الشيخ زايد حديثه لنفس المجلة بقوله :

«إن العقيدة والإيمان والعمل هي أساس النجاح . والتجرد من الدين وأوامر الخالق لا يمكن أن يوصلنا إلى الطريق الصحيح القويم ، والذي ترعاه عين الخالق لا يمكن أن يضل طريق الهداية والنجاح» .

وهذا الإيمان والتفاؤل والثقة المطلقة في الرعاية الإلهية مهما كانت التحديات الدنيوية ، من الأسلحة التي يتشبث بها الشيخ زايد دائماً ، مما يذكرنا بموقف الفيلسوف الأخلاقي الكبير جلال الدين الرومي أيام غزوات المغول للعالم الإسلامي . كان ينظر إلى الحياة نظرة متفائلة مستبشرة برغم أنه عاش في فترة مشحونة بالغزوات والقلاقل والاضطرابات . ففي القرن

الثالث عشر الميلادي تعرض العالم لأبشع غارات المغول ، حيث انطلقت جحافلهم تدك الحضارة وتبيد صروح المدينة بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل . وإزاء هذه المأساة الحضارية لم يسع جلال الدين الرومي إلا أن يلوذ بالحياة الروحية ، وأن يدعو أبناء وطنه إلى شحن قلوبهم بكل الطاقات الروحية اللازمة للجهاد المقدس ، وهي وحدها التي تخلصهم من ذلك الخلط والارتباك والتشتيت وانعدام الرؤية . ولذلك يقول الرومي مبينا قيمة الإدراك الروحي في تحديد خط سير الأمة كلها :

«لقد اختلطت القيم أمام الناس ، وظهر الصحيح منها والفاسد على حد سواء ، لهذا فالإنسان في حاجة إلى مقياس صادق للتميز بين الصالح والطالح . . تماماً كما يميز الذهب الخالص من الزائف وعندي أن المقياس الصحيح إنما هو الذي ينبثق من الإدراك الروحي» .

والإسلام -عند الشيخ زايد- خير مقياس صادق للتميز بين الحقيقي والمزيف ، بين الصحيح والفاسد ، ولذلك يقول للصحفي الإنجليزي كلود موريس في ٢٤ يوليو١٩٧٤ :

«الإسلام هو الأساس ، لكل ما نؤمن به أو نفعله أو نقوله . إن العرب بعد أن نبذوا الجاهلية واعتنقوا الإسلام أحرزوا المجد والفخار . والدين الإسلامي الحنيف يطلب من كل مسلم أن يخدم أخاه ويتعاون معه ، مهما كانت جنسيته أو عقيدته . وإننا فخورون بتعاليم الدين الإسلامي التي تنادي بالعدل والمساواة والمحبة» .

وهذا المفهوم الإسلامي العريق النابع من أصول الدين الحنيف كان في

أعماق الفيلسوف والطبيب أبو بكر الرازي عندما ألّف كتابه الشهير «الطب الروحاني» منذ عدة قرون مضت ، وفيه أوضح ضرورة أن يكون طبيب الجسم ، طبيباً للنفس أيضاً ، لأن الإثنين لا يمكن أن ينفصلا عن بعضهما البعض ولا فائدة من إصرار الطبيب على معالجة مريض الجسم ، في حين توحي نفس المريض الأمّارة بالسوء ، بأن روح الشر لن تساعده على الشفاء . ولذلك يرى الشيخ زايد أن المؤمن لا بد أن يتمتع بالصحة النفسية . ولذلك يرى الشيخ زايد أن المؤمن لا بد أن يتمتع بالصحة النفسية التي تجلب له الصحة الجسدية نتيجة لمشاعر الطمأنينة والتفاؤل والسلام الروحي التي تسري في كيانه بالتناغم بين حياته الخاصة وموحيات الضمير وآيات الكون . يقول في حديث لصحيفة «لوموند» الفرنسية في ١٢ مارس ١٩٧٩ :

«أنا متفائل وليس لديَّ مخاوف . . كما أني لست قلقاً على مستقبل هذه المنطقة ، كي أبرهن لك على ذلك أقول إنني أثناء أحداث إيران كنت في الصحراء ما بين الهند وباكستان . . وقد بقيت هناك على الرغم من تطور الأحداث لأني واثق بنفسي وشعبي وبقدرة هذا البلد ، والأهم من ذلك واثق بالله . إنني متفائل وهو موقف يجب أن يقفه كل من يعمل وفق ما يوحيه إليه فكره وضميره دون تعارض ما بين موحيات الضمير وأنواع التصرف . أما الذي يجب أن يقلق فهو ذلك الذي يعمل متعارضاً مع موحيات الضمير . والمهم هو أن يعمل الإنسان من أجل بلده ، فالذين يعملون بصدق من أجل بلادهم لا يخافون ولا يقلقون» .

ولذلك يرى الشيخ زايد أن الإيمان الفعلي هو علم وعمل . وهي حقيقة

يؤكدها دائماً لكل رجال التربية والتعليم في بلده . فالعلم والإيمان هما الطريق للوصول إلى التقدم والإزدهار وإدراك المأرب الأسمى وتحقيق النهضة الشاملة ، وهو يصر دائماً على أن تعطى الدولة الأولوية في الاهتمام لبناء الإنسان باعتباره أغلى إمكانيات الوطن ، كما أنه لن تكون هناك ثروة بشرية حقيقية ومؤهلة وقادرة على بناء الوطن ، بدون التمسك بمبادىء الدين الحنيف وشريعة الإسلام السمحاء لأن القرآن الكريم هو أساس الإيمان وجوهر الحياة والتقدم عبر الأجيال . فلا بد من تنشئة الجيل الجديد متسلحاً بالإيمان والعلم ، ومتحلياً برجاحة العقل والفكر ، ومستزيداً من كل مناهل المعرفة ، ومتمسكاً بآداب السلوك ، وقادراً على المساهمة في نهضة بلده ، ومعتزاً بجوهره الحضاري الأصيل الذي يشكل القاعدة الراسخة التي يمكن أن ينطلق منها إلى آفاق العصر . وهذا الجوهر كان دائماً نصب عيني الشيخ زايد الذي يقول في حديثه مع أحمد الجار الله رئيس تحرير جريدة «السياسة» الكويتية في ١٤ أكتوبر ١٩٧٧ :

«الملابس والمظاهر لا تعني الإنسان ، الإنسان إنسان مهما كان وهو جوهر وليس مظهراً . الملابس يجري تغييرها بين وقت وآخر والإنسان يبقى» .

والتسليم المطلق بالإرادة الإلهية لا يعني التواكل والكسل على أساس أن الإنسان مهما صال وجال فإنه عاجز عن أن يغير من الأمور شيئاً لأنه لا يملك إرادة التغيير ، إذ يؤمن الشيخ زايد بأن الاعتماد على الإرادة الإلهية هو في حقيقة أمره سعي دؤوب وحاد ومثمر من أجل الفوز بمرضاة الله . يقول في حديث إلى مجلة «المجالس المصورة» الكويتية في ٢٢ أبريل ١٩٧٧ :

«فلسفتي في الحياة هي أنني مؤمن بأن الأمور كلها بيد الله سبحانه

وتعالى . وأن على الإنسان أن يعمل من وحي إيمانه بالله في جد واجتهاد ، فإذا وفقت في السعي حمدت الله على توفيقه ، وإذا أخطأت في الاجتهاد ، عدت عن الخطأ إلى الصواب . إن كل شيء في هذه الحياة هو بإرادة الله سبحانه وتعالى ، يسيرها ويدبرها ، وعلى العبد أن يسعى في مرضاة ربه ، وأن يفعل ويتوكل ، وعلى الله التوفيق . ومتى كان إيمان الإنسان بربه قوياً فإن الله يهبه راحة الضمير وتلك هي السعادة القصوى» .

تلك هي المنابع التي يستمد منها الشيخ زايد تفاؤله وثقته في المستقبل واطمئنانه لقدرات أبناء وطنه على العمل المثمر والعطاء المتجدد . نجده مثلاً يختم خطابه في افتتاح الفصل التشريعي الخامس في ٢٨ ديسمبر ١٩٨١ بقوله :

«إننا نتطلع إلى غد مشرق ، دعامته القوة ، وسنده الحق ، ومضمونه التكاتف والتآزر ، وأساسه الأخوة والتضامن وشعاره فعل الخير وتحقيق السلام . ونسأل الله العزيز الحكيم أن يلهمنا سبل الرشاد ، وأن يوفقنا جميعاً لصالح الأعمال» .

ثم يرصع نهاية خطابه -كعادته- بالآية الكريمة :

«وقلْ اعملوا فسيرى الله عملكُم ورسولُهُ والمؤمنونَ» .

فالعمل هو الجانب التطبيقي للإيمان الذي يشكل أو يمثل البوصلة التي تساعد المؤمن على الالتزام بالطريق السوي . فهو يسترشد بها دائماً في كل خطوة عملية يشرع في اتخاذها ، ولذلك لا يقع المؤمن نهباً للمتغيرات الدنيوية التي تقع حوله . وفي هذا يقول الشيخ زايد للكاتب البريطاني كلود موريس :

«على الرغم من صحة القول بأن البلد مر في فترة تغير كبيرة إلا أنني أشعر كفرد بأنني لم أتغير أبداً . أجل إنني لا أريد أن أتغير كفرد . أتفهم قصدي؟ إنني لا أريد لشخصيتي أنا أن تتغير . ولا أريد أن أغير شخصيتي بأي مجهود إرادي والسبب في ذلك يعود إلى إيماني بالإسلام وإلى القوة التي أستمدها من إيماني في إدارة الشؤون الوطنية» .

وقد تعلم الشيخ زايد من الإسلام احترام الإنسان كقيمة في حد ذاته بصرف النظر عن أية اعتبارات شخصية مرتبطة بهذا الإنسان . فإذا كان الله عز وجل قد كرم الإنسان فليس أقل من أن يكرمه أخوه الإنسان . ذلك أن الكرامة الإنسانية كلٌّ لا يتجزأ ، فمن كرَّم الآخرين يكرم نفسه في ذات الوقت . وهو ما يعبر عنه الشيخ زايد في نفس الحديث السابق بقوله :

«إن الإسلام ، على سبيل المثال ، هو الذي يطلب من كل مسلم أن يحترم كل شخص وليس ، بالتأكيد ، أشخاصاً معينين بل كل شخص . وباختصار فإن الإسلام يقضي بمعاملة كل شخص كنفس مهما يكن معتقده . إن نقطة كهذه ، بالضبط تجسدها المبادىء الإنسانية في الإسلام وهي ما تجعلنا نعتز بالإسلام ، هذه المبادىء التي تقضي بأن نكون معاً وأن نثق ببعضنا كبشر ، وأن نتساوى في سلوكنا . أليس هذا كل ما نبتغيه؟» .

ولذلك يؤكد الشيخ زايد دائماً **«أنه بالإمكان العودة بالناس إلى الله من خلال الناس أنفسهم . والبعد عن الله لا يورث سوى الفوضى والتدهور والانحلال ، في حين أنه في إمكان العرب أن يتحدوا ويكونوا فاعلين وذلك عن طريق واحد فقط ، هو أن يقوم العربي بخدمة الله من خلال خدمة أخيه العربي وأخيه الإنسان . فإذا فقدنا الصلة بالعربي المعذب والإنسان المعذب**

نكون قد فقدنا صلتنا بالله ، وإنه لأمر سهل على كل واحد منا أن يفعل ذلك . إننا لا نستطيع أن نغير شيئاً إذا لم نتصرف نحن أنفسنا تصرفاً صحيحاً أولاً» .

أي أن الإسلام هو القاعدة الراسخة التي ينهض عليها العمران والتقدم والعلم والازدهار والرفاهية . ومبادىء الإسلام هي التي تطالب بتنمية المجتمع ورفع مستوى معيشته وتحث على تحقيق ذلك بكل الوسائل الممكنة والمتاحة . ومن الطبيعي والمنطقي أن يلتزم الشيخ زايد بكل مبادىء الدين الإسلامي الحنيف ، ولا يتخلى عن تراثه وعاداته وتقاليده ، وهو يأخذ من الحضارة الغربية ما هو خير لأمته وينبذ ما هو شرٌّ لها وكل ما يتنافى مع تعاليم الإسلام وتقاليده العريقة . وعلى هذا كرَّس كلّ ثروات الامة في سبيل رفع مستوى معيشتها وتقدمها وازدهارها وذلك تطبيقاً لمُثُل الإسلام وقيمه السامية . فأخلاقيات الإسلام هي الضمان الأكيد ضد كل انحراف وانتهازية وحقد وخداع وصراع وانشقاق وغرور وجنون عظمة وطموح وحقد وغدر وعداء . . . الخ . ويرى الشيخ زايد أن أخلاقيات الإسلام كانت الحصن الحصين لعرب الخليج ضد كل محاولات الغزو والقهر والفرقة والخلاف والشقاق . يقول في حديث له أثناء زيارته لمنطقة الآثار بالمليحة في ٦ مارس ١٩٧٣ :

«إن الغزوات التي كانت تواجه المنطقة كانت دائماً تقصد الخليج ثم عمان . إن السبب في انتصار العرب دائماً وفي تحديهم للصعاب هو ارتباطهم بالإسلام وبتعاليم كتاب الله . الإسلام لم يترك فرصة للأحزاب والفرقة والانشقاق والضرر ، فمبادىء الإسلام معروفة وصريحة وإن كان

المسلمون لا يتبعون قائداً واحداً أو زعيماً واحداً منهم ، تحكمهم مبادىء واحدة وإن حصل خلاف بينهم لجأوا للقرآن فكان الحكم بينهم . إذاً فأعداء المسلمين لا تجمعهم عقيدة واحدة ، سورٌ أو مبدأ واحدٌ . والنصر دائماً لأصحاب رأي الخالق سبحانه وتعالى . وبهذا أصبح المسلمون سوراً منيعاً ، وصمدوا لكل الغزوات والمؤامرات . إنما يؤلمني اليوم هو أن بعضاً من الناس اتبع قشور المدينة وأصابهم نوع من الغرور الهدام بسبب الخلاف والشقاق . واستغل الأعداء هذا الغرور . إن الله خلق الإنسان وأعطاه العقل وأعطاه الطريق فكلٌ يعرف طريقه» .

ويرى الشيخ زايد في آفة الغرور كارثة يمكن أن تجعل التواصل بين أبناء الوطن الواحد شيئاً مستحيلاً فينهار البنيان القومي من أساسه . ولذلك لا بد لحكماء القوم أن يكونوا بالمرصاد لآفة الغرور حتى لا تسري في عروق الوطن كالسم الزعاف ، كما يتحتم عليهم أن يدافعوا عن الخير بصفة مستمرة لأنه في حاجة متجددة لمن يحميه ، فعلى الرغم من وجود بشر على مر العصور أدركوا قيمة الخير ، إلا أنهم لم ينجحوا تماماً في تغيير نمط السلوك الإنساني والارتقاء به إلى المستويات المنشودة . من هنا كان تطبيق الأخلاق على السياسة أمراً شاقاً محفوفاً بصعوبات شتى ، سواء أكانت متوقعة أو غير متوقعة . ومع هذا فقد وصلنا في التاريخ الإنساني عند عصر قلق أصبح فيه استمرار الوجود الإنساني نفسه مرهوناً بالمدى الذي يلتزم فيه الإنسان المعاصر بالمعايير الأخلاقية . فإذا استمر في الانقياد وراء الانفعالات المدمرة فإن مهاراته التي تتزايد بتقدم العلم ستنقلب وبالاً عليه . وفي هذا يقول الشيخ زايد :

«المهم أننا دائماً نسأل الله ألا يصيب أمتنا الغرور . فالغرور سبب الهزيمة والضياع والتفرقة . فكلنا سواسية أمام الخالق . إن الغِني هو غِنى النفس والروح . إنني أحيي الرجال العاملين المخلصين المجتهدين الذين هم عماد الدولة وسبب تقدم وازدهار بلادهم وأؤكد لكم أن الالتحام في ما بيننا والتمسك بكتاب الله هو الذي يوصلنا إلى قمة المجد» .

ولا شك أن الشيخ زايد يؤكد دائماً على هذه المثل العليا والقيم الرفيعة ، ويضرب القدوة الحسنة بنفسه أولاً ، وذلك لوعيه بوعورة العصر الحديث الذي أوشكت فيه مشاعر الإنسان أن تصبح مسدودة النوافذ على قيم المحبة والتعاون والوفاء ، مع رسوخ الحقد الذي يقسم الناس إلى أهل وأعداء ، بالإضافة إلى التطاحن البدائي المقنَّع بأقنعة الحضارة الحديثة والذي يمنع المجتمع البشري من أن ينعم بمستقبل مستقر مطمئن . خاصة وأن تضخّم القدرة العلمية للإنسان دون أن تتناسب مع ارتقاء إرادته لصنع الخير ، وسمو عاطفته تجاه الإنسانية جمعاء ، قد يقضي على البشرية جمعاء كما فعل الديناصور بنفسه منذ ملايين السنين . والغرور العلمي يمكن أن يؤدي بالبشرية إلى عكس ما كانت تتمناه من ثمار الإنجازات العلمية . فالعلم سلاح هذا الحد الهدام المدمّر . ولذلك ؛ يقول الشيخ زايد في حديثه لكلود موريس في ٢٤ يوليو ١٩٧٤ :

«إنني أعتقد بأن أسوأ الصفات هي التكبر والتعالي وهي صفات منبوذة في القرآن . التكبر يعني احتقار الآخرين . المتكبرون والمتعالون مصيرهم النار ، ويجب أن يكون الإنسان متواضعاً محباً لإخوانه ، متعاوناً معهم» .

ومن يقرأ كتاب الفيلسوف الإنجليزي برتراند راسل «المجتمع الإنساني في

الأخلاق والسياسة» يكتشف تطابقاً عجيباً بين آرائه في التعاطف والحب والتعاون المثمر وبين المنهج العلمي والعملي الذي يتبعه الشيخ زايد في النهوض ببلده . يقول راسل إنه آن الأوان لكي تعهد الشعوب بمقاليد أمرها إلى رجال يحملون لها كل تعاطف وكل وفاء ، وكل معرفة ، وكل فكر . فقد أدركت الشعوب فظاعة أولئك الساسة الذين ليس لديهم ما يوصون به إلى شعوبهم إلا الكراهية ، والحقد ، والفرقة ، والتشتت ، والقسوة الزائدة ، ولا هَمَّ لهم سوى العمل على إهدار كيان شعوبهم دون أن يفطنوا بوعي موضوعي خال من النرجسية إلى طبيعة الأعمال التي يقومون بها . فمن الواضح أن هؤلاء الساسة لم يفكروا لحظة واحدة في أن الإنسان يمثل جنساً واحداً ذا إمكانات مشتركة ، وإنه لا بد لهم من المساهمة في تحقيق تلك الإمكانات ، بدلاً من العمل على قمعها . وهي النظرة الإنسانية الشاملة والعميقة التي يحرص عليها الشيخ زايد عندما يقول في نفس حديثه لكلود موريس :

«إن الإسلام يدعو لجمع الصفوف والالتحام والوحدة التي تعد من ركائز الدين الإسلامي الحنيف . وهذا لا يعني أن التحام الدول الإسلامية يوجب ابتعادها عن الدول والديانات الأخرى . العكس هو الصحيح . إننا جميعاً على هذه الأرض قد خلقنا الله سبحانه وتعالى ، وساوى بيننا ، وكانت مشيئته أن يخلقنا أجناساً وديانات مختلفة . إن تعاليم ديننا تنادي بالتعاون مع كل إنسان مهما كانت ديانته» .

وهذه القيم الرفيعة والمثل العليا لا بد أن تجد من القوة ما يساندها وإلا أصبحت فكرة مجردة لا وجود لها في صراعات عالمنا المعاصر . ومن أجل

ترسيخ هذه القيم والمثل ، والقضاء على كل عوامل التحلل والفساد المتربصة بها ، لا بد من العمل على كل المستويات والبذل دون لبس أو سوء فهم أو سوء نية . وقد يتفق الجميع على أن الحق حق ، وأنه لا يصح إلا الصحيح ، ومع ذلك تظل اللغة العالمية المسموعة والوحيدة متمثلة في القوة المادية . ولكي يعلو صوت الحق لا بد من توظيف القوة المادية في الزمان والمكان المناسبين ، وبأعلى درجات الكفاءة والقدرة الفعالة . أما إحقاق الحق عن طريق الخطب الرنانة ، والشعارات الطنانة ، والحناجر المدوية ، والهتافات المتشنجة ، والمناورات السياسية ، فمن شأنه أن يجعل صوت الحق الفعلي يخفت تدريجياً إلى درجة التلاشي ، وأقل ما يمكن أن يقال إنه تنفيس عن الشحنات العاطفية المكبوتة مما يشتت قوة الدفاع النفسي للأمة إذا ما حانت ساعة العمل المصيري . ولذلك يعتقد الشيخ زايد أن المقياس الأخلاقي في الكفاح يتمثل في العمل الفعال المثمر لأنه الشيء الوحيد الملموس الذي يمكن الحكم عليه . وإذا لم تكن القوة جوهر الحق فهي على الأقل مقياسه . وإذا لم يمتلك الحق القوة اللازمة لاقتلاع الفساد من جذوره ، فإن هذه الجذور سرعان ما تضرب وتتشعب في تربة الوطن التي لا بد أن يصيبها العفن أو البوار . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديثه إلى ممثلي الصحافة وأجهزة الإعلام المحلية في ٢١أكتوبر١٩٧٥ :

«إن الفساد هو الفاحشة الكبرى . الفساد لا يفلح أمة . وهو مرض يجب استئصاله وبتره لأنه مرض مُعْدٍ لا يجوز السكوت عليه . وعلينا أن نعالج الفساد ومنعه لأننا لا نريد أن يكون بيننا مريض بهذا الوباء الذي يلطخ الدولة ككل ويلوثها . . وعلينا أن نحاسب المفسد الحساب العسير دون مراعاة أو

خجل سواء كان هذا المفسد من أبناء الإمارات أو ممن يعملون لدينا من أي دولة . . إن المفسد يجب أن يحاسب بكل شدة وقسوة حتى يكون مثلاً لغيره وممن يفكرون في الانحراف . ونحن حين نقوم بذلك فإننا نحمي أولادنا ونحمي كل صغير وكبير يعيش بيننا لأن الجزاء والحساب هو الرادع ، وهو الذي يدفع الغير إلى تجنب الفساد . والله لا يرضى عن المفسدين والمرتشين لأن حرمة المال العام يجب صيانتها» .

ولذلك يشكل العقاب أو الردع عنصراً ضرورياً في المفهوم الأخلاقي عند الشيخ زايد . صحيح أنه يحرص دائماً على أن يكون أباً للجميع ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني الحب والحنان والرأفة والتسامح والتوجيه والإرشاد ، لكن هناك من المواقف ما يحتم العقاب والردع . بل إنه يرى في العقاب وسيلة حاسمة لوضع الحدود بين الخير والشر وبين الصواب والخطأ . يقول في كلمة له أثناء تفقده للمعسكر الكشفي الأول الذي اشتركت فيه مدارس العين وأبوظبي في ٢٢فبراير١٩٧٣ :

«إن العقاب ينفع الكبير والصغير ويساعدهم على معرفة الصواب والخطأ . ومن لا يعلم الفرق بين الخطأ والصواب يرتكب الخطأ الكبير والصغير على السواء . ومن يعاقب يجب ألا يحزن لأن العقاب يعلم الإنسان . . وكذلك النظام أساس الحياة والتقدم» .

والشيخ زايد في مجال التحركات والمناورات والمفاوضات السياسية يملك الكثير من الصبر والمرونة التجاوب ، لكنه في الحق لا يخشى لومة لائم وليس على استعداد أن يلتقي في منتصف الطريق أبداً . فالحق كلٌ لا يتجزأ ، وأي تفريط في أي جانب منه هو إهدار له ككل ، وأي اعتداء على

رمز من رموزه هو إدانة ليس فقط للمعتدي بل لكل الذين تركوا له الحبل على الغارب كي يرتكب فعلته الشنعاء . ولذلك تخلى الشيخ زايد عن وداعته ورقته المعهودة ، ونضحت كلماته وتصريحاته بغضب عارم بعد حادث الاغتيال الذي استشهد فيه المغفورله سيف بن غباش . ففي ٥نوفمبر١٩٧٧ أدلى بحديث إلى جلال كشك مندوب مجلة «الحوادث» اللبنانية قال فيه عن نتائج الحادث الأليم :

«إنها خسارة مضاعفة . . ثلاث خسارات . . خسارتنا في رجل مؤمن بوطنه ، خدم هذا الوطن بإخلاص ، رجل لم يقل كلمة تافهة في حق أي بلد عربي ، ولا أساء لأي طرف عربي ، بل قضى حياته يعمل بجد وإخلاص في خدمة وطنه ، وخدمة الأمة العربية والمسلمين . وخسارة رجل من هذا النوع ، هي خدمة للعدو ، وإضرار بالصديق فلماذا؟ . . لماذا نضر أنفسنا ونفيد العدو؟ وخسرنا حرمة هذه البلاد . لقد اعتُدي على حرمة هذا الوطن ، الذي لم يقدم إلا كل خير ، وفتح صدره وتحمل . . . فإذا به يشهد مالم يشهد من قبل وجرَّبه . . إذا بنا نفتقد الأمان في بلادنا . . هذا وضع جديد لابد أن يضطرنا لتغيير الكثير في أسلوب حياتنا وتعاملنا ، ونظرتنا للأمور . وخسرنا على المستوى العربي ، ليس فقط بخسارة رجل له خدماته ومواقفه المعروفة في مصلحة العرب ، بل فقدنا النبل العربي ، خسرنا علامة الشرف والثقة في التعامل العربي . لم يعد العربي يأمن على نفسه في داره وبين أهله» .

هكذا يضع الشيخ زايد يده على جوهر المأساة . إنها ليست مجرد مسألة اغتيال رجل وطني نذر حياته وجهده لوطنه ، بل هي اغتيال لكل المثل

العليا والقيم الأخلاقية التي تتمثل في الوفاء والاخلاص والوطنية والقومية والنبل والسمو والصداقة والخير والأمن والأمان . . . الخ . فهذا الشهيد لم يكن سوى رمز لكل هذه المثل والقيم ، وكان جزاؤه في النهاية هذا الغدر البشع به والذي لم تعرفه أخلاقيات العرب سواء قبل الإسلام أو بعده . يقول الشيخ زايد في نفس الحديث المتأجج بالغضب :

«الغدر ليس من شيم العرب ولا هو من أخلاقهم . . فحتى أهل القبائل التي توصف بالبداوة ، والتي لم تدرس أو تتعلم . . هذه القبائل منذ أيام الجاهلية ، وحتى قبل أن تهتدي بالإسلام ، كانت أخلاقها العربية تنهى عن الغدر ، وتصدها عن مثل هذا العمل . كان الرجل إذا عثر على غريمه ، الذي يبحث عنه للثأر منه ، إذا وجده غافلاً أو غير مستعد للقتال يحذره ، ويقول له انتبه . . استعد . . لأنه يرفض أن يطعن غريمه أو عدوه ، من الخلف أو وهو آمن» .

وفي مجال الحتميات الأخلاقية لا يعرف الشيخ زايد معنى للصبر أو للمجاملة أو تجنب إحراج الغير ، بل لا بد من المواجهة الحاسمة ، ووضع النقاط على الحروف ، وتعرية الحقائق ، وتمزيق الشعارات الزائفة ، وتسمية الأشياء بأسمائها الفعلية . وإذا حاول أحدهم الاعتداء على حرمة البلد تحت أي شعار أو مسمًّى فلابد من إيقافه عند حده فوراً . فلا أحد يملك الحق في الاعتداء على حياة الآخرين وحرمة الأوطان ، وإلا تحولت الحياة إلى غابة يفتك فيها المسلح الغادر بالأعزل الآمن . وأية قضية فكرية أو قومية تفقد مصداقيتها إذا ما لجأ أصحابها إلى انتهاك الحرمات وحصد الأرواح . فهناك فارق كبير بين المجاهدين الوطنيين والسفاحين القتلة . وهذه تقاليد عرفها

العرب في الجاهلية وأكدها الإسلام عندما ترسخت قِيمُه ومثُله بينهم . يقول الشيخ زايد :

«وحتى قبل الإسلام ، في أيام الجاهلية ، كان للعرب حرمات ، لا يعتدون عليها ، ولا يستهينون بها ، يعرفها الجميع ، ويطمئنون إلى حرمتها ، ويعرفون أنه ما من أحد يعتدي عليها أو يفرقها . فكانت هذه القبائل التي نقول عنها بدوية ، لا تقتل خصمها إذا كان ضيفاً على قبيلة صديقة ، أو استجار بقبيلة أخرى ، أو كان مجرد عابر في جوارها ، فيحترم أعداؤه هذا الجوار ، ولا يخرقوه ، ويتركوه آمناً سالماً . . وإذا اعتدى عليه بعض الجهال أو الشواذ ، اعتبروه أكبر عار وتبرأ الجميع من فاعله . . فهل أصبحنا أكثر سوءاً من الجاهلية . . لماذا يستهين البعض بحرمة بلد ، لماذا تدخله في مشاكلك وخلافاتك؟ وهذه لا أخلاق عربية ، ولا سلوك إسلامي ، ولا حتى تخدم أية قضية» .

والجانب الأخلاقي والروحي الإنساني ضرورة ملحة لأية قضية قومية أو وطنية أو فكرية كي تكتسب المؤيدين والمتحمسين والمساندين والأعوان . وليست هناك ثمة بطولة في اغتيال رجل مؤمن بوطنه ، خدمه بإخلاص ، لم يمس أي طرف عربي بكلمة سوء من بعيد أو قريب بل هو الغدر بعينه ، الغدر في القضاء على حياته وانتهاك حرمة وطنه . قد نختلف في ما بيننا ما شاء لنا الاختلاف ، فالخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية ، لكن أن نستغني عن كلمات الفكر والرأي لطلقات الرصاص والغدر ، فهذا لا يعني سوى ضياع القيم الأخلاقية والمثل الروحية ، ومعه ضياع القضية التي أهدرها أصحابها بعد أن أهدروا حياة الآخرين وحرمة الأوطان . يقول الشيخ زايد بصراحة لا تحتمل أي لبس :

«نحن على استعداد لتحمل كل تضحية ، وتقديم كل عون لمن يدافع عن قضية ويضحي من أجلها . . ولكننا لسنا على استعداد لقبول وكلاء للقتل . هذا الاستبسال وهذا الاستعداد ضد من وفي سبيل ماذا؟ لماذا جاء إلى بلادنا؟ هل جاء للدفاع عن قضية أو أهل أو كيان أو وطن؟ أبداً . . هذا الاستعداد يجب أن يوجه للعدو . ولكن للأسف أصبح العدو آمناً ، والعرب يقتلون بعضهم . . أصبح العربي غير آمن في وطنه وبين أهله . . لا يدري من أين تأتيه الطعنة؟ بينما العدو لا سبيل للوصول إليه . . العدو يعرف عدوه ، ويعرف من يواجه ، وضد من يجب أن يأخذ الحذر . . ولكننا لا نعرف من هو العدو ومن هو الصديق؟ ولا نعرف من نتقي ولمن نأمن؟ ! أخلاق العرب القديمة كانت تأبى الغدر ، وتحترم حرمة الجار ، ثم جاء الإسلام فهدانا وعلمنا أن المؤمنين يجب أن يكونوا رحماء في ما بينهم أشدَّاء على العدو ، ولكننا نفعل العكس . . بأسنا في ما بيننا شديد . . وهذا ليس سلوك الرجال ولا هو السبيل لإظهار الحق ، وهزيمة الباطل» .

لكن نظرة الشيخ زايد الاستراتيجية تجعله يرى القضية في شمولها سواء على المستوى المكاني أو الزماني . فالتهمة لا تقع على عاتق شخص أو فئة أو جماعة بعينها ، بل تُوجَّه إلى كل العرب الذين سمحوا لعناصر الغدر والخيانة ولبؤر الفساد والعفن أن تترعرع بينهم حتى انفجرت في النهاية بصديدها وقيحها ، ليدفع ثمنها الوطنيون الشرفاء من حياتهم ودمائهم . فليس من الأخلاق في شيء أن يتغاضى العرب عن إهدار القيم والمثل والحرمات بحجة أنهم لا يشاركون بصفة شخصية أو بصفة اعتبارية في هذا الإهدار . مثل هذه السلبية الأخلاقية لا تقل في خطورتها عن التواطؤ في

ارتكاب الجريمة ذاتها ، ذلك أن الإيجابية الأخلاقية كفيلة بجعل المجرم يفكر أكثر من مرة قبل ارتكاب جريمته ، وقد يعدل عنها كُلِّيَّةً عندما يجد المناخ الأخلاقي والروحي والإنساني معبأ ضده . يقول الشيخ زايد :

«أنا لا أخص الفلسطينين باللوم بل أحمّله للعرب كل العرب ونحن منهم والفسطينيون جزء من العرب ، يخصهم ما يخص العرب . . وهذا الذي جرى يسيء للعرب جميعاً وليس للفلسطينيين أو دولة الإمارات وحدها . . يجب على العرب أن يترفعوا عن هذه الأمور التي لا تحقق مجداً ولا شرفاً ولا تخدم قضية ، بل تهدم المجد والشرف وتشمت بنا الأعداء . . وتفقد العرب خيرة رجالهم ، وهذا في حد ذاته خسارة تعود على الفلسطينيين . فقد كان رحمه الله من أخلص العاملين وأفهمهم لقضية فلسطين . وكل قضية تحتاج وتعتمد على جهد الرجال في الحرب والسلم ، فإذا قتل العرب رجالهم فماذا تركوا للعدو؟ وبمن ينصرون قضاياهم . . هل انقلبت الآية وأصبحنا نحن الذين وصفهم القرآن بأنهم يخربون بيوتهم بأيديهم؟ إن ما جرى هو خطأ يتحمله العرب جميعاً ونحن في مقدمتهم وأنا لا أخص الفلسطينين باللوم» .

وتصل المفارقة المأسوية قمتها عندما ينذر رجل وطني مخلص مثل سيف بن غباش حياته من أجل القضية الفلسطينية ، ثم يفقد حياته نفسها لا على أيدي أعدائها بل على أيدي المتشدقين بها ليل نهار والمدعين بأنهم أبناؤها المخلصون الذين وضعوا أورواحهم على أكفهم من أجل نصرتها . وهي المفارقة المأسوية التي يشجبها الشيخ زايد بكل قوة ، ذلك أن العبرة عنده دائماً بالأفعال والنتائج المادية الملموسة وليست بالشعارات البراقة الجوفاء

التي يرفعها الانتهازيون كي يخفي بريقها صدأ أفكارهم وعفن نفوسهم . فحقائق الحياة عنده هي حقائق علمية في جوهرها وليست في حاجة إلى شعارات تزكيها أو تشجبها . ولذلك فإن من يلجأ إلى رفع الشعارات لا بد أن في نفسه ما يريد أن يخفيه لأنه لا يتشرف به . وهذه الشعارات عند الشيخ زايد ليست سوى ألفاظ جوفاء في أحسن الأحوال ، لكنها في أحوال أخرى يمكن أن تتحول إلى دوي إعلامي يصم الآذان أو ضوء مبهر يُغْشِي الأبصار عن رؤية الحقائق التي يمكن أن تتحول إلى كوارث قد يصعب تداركها في الوقت المناسب . فالسياسة أو الدبلوماسية لا يمكن أن تعنى الخداع والغدر والطعن في الخلق .

وفي هذا يستشهد وجيه أبو ذكرى في كتابه «زايد عن قرب» بتحليل كلود موريس لفكر الشيخ زايد في مجال العلاقة بين الأخلاق والسياسة عندما يقول :

«هل تهم الألفاظ بعد اليوم؟ بعض الناس يصفون الآخرين بالرجعية أو الليبرالية أو غيرها . إن هذه الألفاظ ليس لها معنى كبير» . وهكذا يرى الشيخ زايد أنه من السهل الاختباء وراء الألفاظ والالتزام باللفظية التزاماً جنونياً . من الواضح أن الألفاظ أو الشعارات إنما تعني القليل بالنسبة إليه . وتساءل :

«هل يمكن أن تصف الطبيب بالرجعية؟ أم العالم «بالمحافظة» أو عالم ميكانيكا بالراديكالية؟» ثم نظرت إلى عينيه المترقبتين في ذكاء ثم نظر إليّ قائلاً : **«الحقيقة ، كما تعلم ، هي أن الناس يتكلمون حسب المصلحة التي يسعون وراءها . وبالفعل فإنه ، نادراً ، ما ترى شخصاً يقول ما هو صحيح .**

ويتضح هذا وضوحاً أكبر في التطبيق . هذه في نظري هي الميزة الكبرى في الحياة» .

ويواصل كلود موريس تحليله لفكر الشيخ زايد فيقول إنه يشعر في قوة ، بأن الناس مثل الحرباء يتلونون بحسب الألوان المحيطة بهم . إن عبادة فكرة أو «شعار» إنما هي أمر هدام عادة . وإن الذين يتبنون الشعارات هم في الواقع متحجرون غير خلاّقين ، وقد توقفوا عن التفكير . وأضاف :

«إن الانتهازيين من الناس هم الذين يريدون تطبيق الأشياء . وإن عندهم شعاراً لكل شيء . والشعارات تعني القليل أو لا شيء . ومادمنا أشرنا إلى كلمة «رجعي» فلنأخذها مثالاً . هذه الكلمة تعني في الإسلام مرتداً عن الدين الإسلامي إلى الماضي ، إلا أن معناها الحديث مختلف . أتفهم قصدي؟» .

والشيخ زايد لا يرى في الألفاظ المنمقة أو الشعارات البراقة سوى نوع خبيث من المراوغة وفرض الوصاية على الآخرين تحت لافتات من المثاليات المزيفة . ويرغم خوضه في بحار السياسة المضطربة الزاخرة بالأنواء والعواصف التي تحتاج إلى المناورة والمراوغة لتجنبها ، فإن المراوغة كانت من الخصائص أو الصفات التي يمقتها أشد المقت . يقول الدكتور مانع سعيد العتيبة لوجيه أبو ذكرى في حديثه عن الشيخ زايد :

«زايد رجل عركته الأيام وجعلت منه التجارب ذلك العارف العالم بمعادن الرجال وأستطيع القول إنه يستطيع فهم قدرات الرجل من أول لقاء . فإذا كان صالحاً قرَّبه وعهد إليه بالمسؤولية . وإن كان غير ذلك عمل على

توجيهه وإصلاحه ، وهو دائماً حريص على صفات أساسية إن لم تكن موجودة في الرجل سقط من عينه ، مثل الصدق ، فزايد لا يحب ذلك المرواغ الذي يلف ويدور ، بل يحب الرجل الصادق الذي يقول الحق ولو كان ضد نفسه . كما يحب زايد ذلك الشجاع الذي لا يتردد في اتخاذ الموقف المناسب تجاه الحدث المفاجيء والصعب» .

ولذلك يؤكد الشيخ زايد في كل السياسات التي اتخذها أن الخط المستقيم هو أقصر خط بين نقطتين . قد يحتاج هذا الخط إلى بعض الصبر والتفكير المتأني والتصور الاستراتيجي لكنه يظل دائماً نصب عينيه لا يحيد عنه حتى يصل إلى هدفه المنشود . ولذلك فهو يرفض التعامل مع الأشقاء العرب بالطرق الدبلوماسية التقليدية التي تسعى في كثير من الأحيان إلى الفصل بين المظهر والجوهر ، بين ما تنطقه الألسنة وبين ما يدور في العقول ، وذلك نظراً للتناقض بينهما . وهو تناقض يحرص الدبلوماسيون على إخفائه ، وهو تناقض قد يكون مقبولاً في العلاقات الدبلوماسية الطارئة أو العارضة التي تسعى إلى تحقيق مغنم سريع مع طرف غير حميم . لكنه تناقض مرفوض عندما يطل برأسه على شركاء أسرة واحدة ، فإنه لا يعقل أن يتعامل الأهل في ما بينهم بالوسائل الدبلوماسية وحيلها التقليدية التي تلجأ إلى المناورة والمراوغة والمجاملة العابرة على حساب المصلحة الدائمة . يقول في حديثه لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي في ٢٩ أبريل ١٩٧٥ :

«إن المجاملة لا تجوز على حساب المصلحة العامة . ولا يمكن أن يقال إن المجاملة هي الدبلوماسية . لأن الدبلوماسية يتعامل بها الذين لا يربطهم المصير المشترك . إن الدبلوماسية لا يجب أن يكون لها وجود بين أهل المصير

الواحد وأظنكم توافقونني على ذلك» .

من هنا كانت مناشدة الشيخ زايد المستمرة لكل من يتعامل معه حتى يلتزموا الصراحة الكاملة التي يجب أن تكون منهجاً لكل مواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة . فإذا كان الإنسان يصارح نفسه ، فإنه يريد هذه الصراحة على مستوى الأمة . يريد أن تكون الصراحة رائد الشعب كله دون تردد ابتداءً من رئيس الدولة إلى أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد إلى أعضاء الحكومة ، إلى أعضاء المجلس الوطني ، إلى كل ابن من أبناء الوطن جميعاً .

وهذه الصراحة الكاملة هي القاعدة الراسخة التي تنهض عليها التجربة الديمقراطية عند الشيخ زايد ، وهي التي توفر الشروط الملائمة والظروف المناسبة للأخذ بالنظرة الأخلاقية وتدعيم القيم الروحية . وهذه الشروط تتمثل في ممارسة الحرية والالتزام بالمسؤولية في الوقت نفسه ، أي سيادة القانون التي تعتبر الجوهر الأصيل للتجربة الديمقراطية الحقيقية . وليس القانون سوى التقنين للتجربة الديمقراطية الحقيقية . وليس القانون سوى التقنين المكثف والمركز والملموس للقيم الروحية والأخلاقية ، لأنه يحدد دائرة الحرية التي يتحرك داخلها الإنسان مع المسؤوليات المحيطة بها . لذلك فإن الإدارة التي تدين للقانون وتخضع له هي الإرادة الحرة ، فهي في طاعتها للقانون إنما تطيع ذاتها وتحقق حريتها ، وبسيادة القانون تتوارى الفروق بين الحرية والضرورة ، وتتسق في ظلها الإرادة العامة والإرادة الخاصة . فليس الإنسان حراً بطبيعته حرية مطلقة لا تحدها عوائق أو تقوم دونها سدود . فالتاريخ لا يعرف تلك الحرية المطلقة حتى في حياة البداوة ، فإن ما تتسم به تلك الحياة البدائية من العنف والضراوة ما يحد من حرية الإنسان . أما

سيادة القانون فهي تنظيم للحرية في إطار أخلاقي واجتماعي يكبح نوازع الشر ، وطغيان الهوى ، وضراوة الغرائز . فالقانون والآداب العامة هي قوام المثل الأعلى للحرية ، ولا يناقض الحرية أن تكبح النوازع الشريرة فإن في كبحها وقمعها سياجاً ووفاءً للحرية التي تتحقق في ظل التجربة الديمقراطية الحقة التي تفرض القانون على الفرد تماماً كي تفرضه على الدولة . فالجميع سواسية أمام القانون ، ومن أصغر مواطن إلى أكبر رأس في الدولة . ولذلك يطالب الشيخ زايد أن تكون الصراحة رائداً لكل الشعب فالتجربة الديمقراطية بدون هذه الصراحة لا بد أن تدخل في طرق مسدودة ومتاهات جانبية ودوائر مفرغة تقضي عليها في النهاية .

من هنا كانت العلاقة العضوية بين التجربة الديمقراطية والقيم الروحية والأخلاقية التي ينهض عليها المجتمع الإنساني الحق . ومن هنا كان إصرار الشيخ زايد على الممارسة الديمقراطية التي يعتبرها في جوهرها نظاماً اجتماعياً أخلاقياً قوامه قيم الدين الحنيف كما تتمثل في الحق والخير والعدل والحرية والمساواة . ويعتقد الشيخ زايد أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي يحدد إطار العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، لأن مجالها في الممارسة أوسع من هذا بكثير ، فهي على المستوى الاجتماعي العام أو المستوى الفردي الخاص أسلوب لممارسة الحياة اليومية ، وطريقة للنظر إلى الأشياء ، والإحساس سواء بالمجتمع المحلي أو بالإنسانية جمعاء . إنها أسلوب لسلوك الإنسان سواء حيال أسرته أو حيال وطنه أو حيال بني جنسه ، ولذلك فهي تتركز حول الاعتراف بالكرامة الإنسانية في مجتمع ينهض بنيانه على الاحترام المتبادل ، وهي تؤثر بطريقة شعورية أو غير شعورية في تشكيل

شخصية الفرد وتحديد مسلكه بصفة عامة ، ابتداءً من تصرفاته اليومية في حياته الخاصة ، مثل معاملته لمن هم أقل منه مرتبة في المجتمع حتى الأهداف الكبرى التي يريد تحقيقها سواء لنفسه أو لوطنه .

والشيخ زايد لا يرى في الديمقراطية مجرد منهج سياسي للحكم يسعى إلى تطبيقه من أجل بناء جسر بين الحاكم والمحكوم ، بل هي في نظره أشمل من هذا بكثير . فهي تستند إلى أسس عملية وأخلاقية تجعل من كرامة الإنسان مبدأ ، وتضمن المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات . وهي تعترف بالطاقات المتفردة للمواطن وتعمل في الوقت نفسه على إقامة مجتمع يتيح للجماهير شتى الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تبرز كل الإمكانات المتاحة . ولا شك فإنه لا توجد أسس روحية وأخلاقية أوروع من تلك التي تعمل للنهوض بالإنسان إلى مستويات من الوجود أسمى وأرقى ، وتمنحه الاحترام والعدالة والأمان والحرية والمساواة .

هذا عن الجانب الروحي والأخلاقي للديمقراطية ، أما جانبها العملي التطبيقي فيتمثل في توفيرها الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولذلك فالتقدم الحضاري المرتبط بها بالضرورة غير معرَّض للنكسات أو التراجع أو التشتيت . وبالتالي كلما انتعشت التجربة الديمقراطية اضطرد التقدم الحضاري . وبرغم الهجوم الشديد الذي واجهته الديمقراطية على أيدي دعاة الديكتاتورية والفاشية بحجة أن الديمقراطية لا تعني سوى الفوضى وحكم الدهماء ، فقد أثبت التاريخ أن النكسات وأعمال العنف المنافية للقيم الإنسانية والمبادىء الأخلاقية لا تقع إلا في البلاد التي تخنق الممارسة الديمقراطية داخل حدودها . ولذلك فالدول الديكتاتورية والفاشية

لا تتمتع بعنصري الاستقرار والاستمرار برغم أهميتهما المطلقة في التطور الحضاري ، لأنه بزوال شخصية الديكتاتورية ينهار النظام وتبدأ القلاقل والاضطرابات . أي أن الديكتاتورية نظام ظاهره النظام وجوهره الفوضى ، في حين تبدو الديمقراطية على العكس من ذلك تماماً .

والديمقراطية في فكر الشيخ زايد هي تحويل القيم الروحية والأخلاقية إلى ممارسة عملية ويومية ، فهي ليست مقصورة على مجال السياسة بل تسعى إلى ترسيخ أرقى أنواع المعاملات الأخلاقية بين الناس وتفاعلهم الحي المثمر مع معتقداتهم في ما يختص بالدين والسلوك والمشاعر . ونظراً للعلاقة العضوية بين الأبعاد الروحية والأخلاقية وبين التجربة الديمقراطية في فكر الشيخ زايد ، فقد رأينا أن يكون الفصل التالي عن مفهوم «التجربة الديمقراطية» كأصل من أصول الريادة الحضارية عنده .

الفصل الرابع

التجربة الديمقراطية

التجربة الديمقراطية

تُعد التجربة الديمقراطية من أهم أصول الريادة الحضارية عند الشيخ زايد . وهي نابعة من احترامه للإنسان وتقييمه موضوعياً مهما كان الاختلاف حول وجهات النظر . ولذلك يتميز منهجه التطبيقي لهذه التجربة بالصبر مع الذين يصعب إقناعهم ، والاحترام لمن لم يتعودوا على الديمقراطية ومازالوا يهابونها ، والاعتدال مع المتزمتين الذين لا يرون في تناقضات الحياة سوى الأبيض والأسود . فالديمقراطية بطبيعتها تعتمد على القانون والإقناع والمنطق الإنساني الشامل ، أما القوة المتعسفة فلا حساب لها بالمرة في التجربة الديمقراطية الحقيقية .

وما من شك في أن سيادة القانون ، وموضوعية الإقناع وقوة المنطق ، والحرص على الصالح العام ، والتناغم بين الفرد والمجموع ، هذه كلها عناصر مضادة بطبيعتها للغرائز الحيوانية العشوائية التي تتحكم في الكيان البيولوجي للإنسان . ولذلك تتزايد صعوبات التجربة الديمقراطية تتزايد طغيان تلك الغرائز . ومع هذا يؤمن الشيخ زايد أن الممارسة الديمقراطية هي من أنبل الأفكار الاجتماعية والمفاهيم السياسية التي اهتدى إليها العقل البشري ، وأنه لا بديل لها ، إذا أراد الإنسان المتحضر تجنب الفوضى والعنف والقسوة والاضطراب والإرهاب والخوف وعدم الاستقرار ، بل إن

الصعوبات التي تعترض طريقها تمثل تحدياً للتقدم الحضاري بصفة عامة .

ولعل من أهم أسباب حماس الشيخ زايد للديمقراطية هو إيمانه العميق بمبدأ الشورى في الإسلام . ذلك أن جوهر الديمقراطية أو الشورى يتمثل في الحرية التي يختار بها المواطنون حكامهم ، والحرية أيضاً في الرقابة الدائمة عليهم في أثناء ممارستهم للسلطة . وهذا الكيان الإنساني الراقي الذي يتحقق للمواطن في ظل الديمقراطية أو الشورى ، يتمثل في تساويه مع باقي المواطنين -دون استثناء- أمام القانون ، وفي الاقتراع ، وفي انتخاب ممثليه النيابيين دورياً . ولا يطبق عليه تشريع إلا بعد موافقة الأغلبية ، وأيضاً فإن له من حرية العمل السياسي ما يكفل له استغلال مواهبه وقدراته في حدود المسؤولية تجاه الصالح العام للوطن . وتوافر المساواة والحرية ، في ظل الديمقراطية ، يتطلب ألا يؤذى الإنسان غيره سواء في حياته أو صحبته أو حريته أو ممتلكاته . وما دام الناس كلهم من خلق الله فهم ملكه وهو وحده الذي يحدد مصيرهم . وما دمنا جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات ونعيش في جو من المشاركة الطبيعية فلا يمكن أن نفترض وجود فوارق بيننا تسمح لنا بأن يحطم بعضنا بعضاً .

ويرى الشيخ زايد أن النظام الاجتماعي السليم هو الذي يكفل الحق ، ويلزم بالواجب . ويتحتم على أبناء الوطن تنظيم وتجميع وتوجيه القوى الموجودة في مجتمعهم بالفعل ، فليس أمامهم سوى الاتحاد والعمل في تفاهم ووفاق وحب . ولكن هذا ليس بالأمر السهل . فالطبيعة البشرية بكل غرائزها وشطحاتها وطاقاتها البيولوجية تقف عقبة في سبيل إيجاد شكل من أشكال الاتحاد يتكفل بالاشتراك مع باقي الأفراد في حماية شخص

وممتلكات كل فرد . ومع هذا يظل الإنسان في حاجة ملحَّة إلى مثل هذا الاتحاد إذا أراد أن يكون سيد نفسه وأن يبقى حراً كما كان يوم أن ولد .

ويتفق الشيخ زايد مع الفيلسوف العربي الفارابي في ما أسماه «بالمدينة الفاضلة» وهو الإسم الذي أطلقه الفارابي على المثل الأعلى للحكم . فهي المدينة التي ينال مواطنوها السعادة القصوى في الدنيا والآخرة ، وهي أشبه بالجسم الواحد لا يستقيم أمره إلا بالتضامن والتعاون وتوزيع الأعمال على أساس القدرات والمواهب . ويرى الفارابي أن الإنسان لا يقدر على العيش معزولاً عن غيره . فهو محتاج إلى أشياء كثيرة لا يستطيع القيام بها وحده ، وإنما لا بد أن تساعده الجماعة ، ولا بد أن يرتبط بأعضائها بعلاقات وروابط قوامها الحرية والمساواة والمحبة . والتجربة الديمقراطية السليمة تتمثل في كفالة الحرية للمواطن بما لا يتعارض وحرية الآخرين . فالحرية المطلقة لا تعني سوى الفوضى التي تؤدي إلى تقويض بناء المجتمع وتضليل أفراده . وأيضاً فإن سيادة القانون تجعل أبناء الوطن يحسون بكرامتهم وإنسانيتهم واطمئنانهم إلى التعبير عن أنفسهم بحرية دون خوف من بطش أو عقاب . ولا شك فإن الإحساس بالمساواة والعدالة يدفعهم إلى التفاني في خدمة الأمة والتضحية في سبيلها . وكما أن للديمقراطية جانبها المثالي المجرد كذلك لها جانبها الواقعي المادي ، فهي تعني توفير العمل والعيش الكريم لكل مواطن ، كما أنها تدربه على تحمل المسؤولية ، والمشاركة في الحكم ، وبذلك تذوب الحدود بين الحاكم والمحكوم ، ويتحول الوطن كله إلى أسرة متحابة تنهض على «قواعد العقل ، والوفاء ، والحب ، لا على أساس الحسد ، والقوة والخصام» على حد قول الفارابي .

وتبدو ريادة الشيخ زايد في تجربته الديمقراطية في إيمانه بالحوار المستمر وإقامة الحياة النيابية على أسس سليمة . يقول في تصريح له إلى إذاعة صنعاء في ٢٩ مارس ١٩٧٢ :

«أولاً حققنا الاتحاد ، وهذا وحده عمل استغرق أربع سنوات من الجهد والحوار المستمر . وأنشأنا أول مجلس اتحادي ، وترى فيه وزراء من خريجي الجامعات من أبناء شعب الخليج . . ثم أنشأنا أول مجلس نيابي في تاريخ المنطقة ، وهو يضم ممثلين عن كل إمارة من الإمارات السبع . وبدأ كل جهاز من هذه الأجهزة يمارس عمله بنشاط وإخلاص لهذا الشعب وهذا الاتحاد . ونحن الآن مستمرون في استكمال أجهزة الدولة الخارجية والداخلية على السواء» .

وكانت روح التفاؤل تحدو الشيخ زايد دائماً في مجال التطبيقات الديمقراطية . ذلك أن ثقته في أبناء وطنه لا حدود لها ، فهو يلمس فيهم دائماً الأمانة والإخلاص والوفاء والأخوة ، وهذه كلها خصائص تمهد الطريق للديمقراطية كي تصبح سلوكاً تلقائياً في الحياة اليومية ، ليس فقط بين الحاكم والمحكوم ولكن بين أبناء الوطن أنفسهم . وهذا يدل على الوعي العميق للشيخ زايد بالشخصية القومية التي تميز أبناء وطنه وتراثهم وتقاليدهم وأخلاقياتهم المتوارثة جيلاً بعد جيل . يقول في حديث إلى صحيفة «العمل» التونسية في ٦ يونيو ١٩٧٢ :

«إننا بدأنا الديمقراطية والعدالة فأنشأنا أول مجلس استشاري حديث في تاريخ البلاد . وأعتقد أن من يبدأ بشيء وجب عليه أن يتمه ، وقد نجحنا في

ذلك كثيراً لأننا اعتمدنا على أبناء وإخوة لنا ، وهؤلاء الأبناء والإخوة لم نجد منهم إلا الأمانة والإخلاص والوفاء والأخوة مما يساعدنا على إعطاء المزيد من المسؤوليات وتسليمهم جزءاً كبيراً من مسؤووليات الدولة ليشاركوا في تسيير الأمور في هذا الوطن الغالي» .

هنا نستطيع أن نلمس نظرة زايد الاستراتيجية في مجال الممارسة الديمقراطية التي تحتاج دائماً إلى عنصر الاستمرارية والتنمية والترسيخ في وعي أبناء الوطن سواء على مستوى النظرية أو مستوى التطبيق . فالتجربة الديمقراطية ليست مجرد ظاهرة طبيعية مفروغ منها كالهواء والماء ، بل هي تجربة بشرية تحتاج دائماً إلى وعي ورعاية حتى لا تدخل في طرق مسدودة ومتاهات جانبية ودوائر مفرغة . وهذه الاستمرارية الديمقراطية كفيلة بنقل المسؤوليات القومية من جيل إلى جيل دون ثغرات أو تقلبات أو نكسات . ذلك أن التجربة الديمقراطية تضع كل الأمور أمام الجميع تحت أضواء فاحصة دون التواء ودون حساسيات ، كي تدرس وتحلل موضوعياً ، وبالتالي فليس هناك مجال للمفاجآت أو الهزات التي قد تطرأ على المسيرة الوطنية ، فليست هناك أوراق يخفيها الساسة تحت المائدة . فالجميع يعملون في النور مدركين أن الصراحة تلعب دائماً صمام الأمن لكل الاختلافات التي قد تقع أثناء التطبيقات الديمقراطية . من هنا كان تأكيد الشيخ زايد باستمرار على قيمة الصراحة في المناقشات والحوارات والمعاملات سواء بين الحاكم والمحكوم أو بين أبناء الوطن في حياتهم اليومية . فالديمقراطية سلوك إنساني شامل بين كل المستويات فبل أن تكون مجرد صلة تعامل بين السلطة والشعب . ولذلك يقول في كلمته إلى أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في ١٩يوليو١٩٧٢ :

«إنني أطالبكم أن تقولوا رأيكم بصراحة في كافة القضايا التي تعرض عليكم . ولا يهمكم شخص كبير أو صغير لأنكم لا تمثلون أنفسكم . فأنتم تمثلون أمة بكاملها . ومجلسكم هو مجلس أمة . وعليكم أن تبحثوا الأمور التي تحقق الصالح العام دون تراخ . فأنتم الحامية المخلصة لآمال هذا الشعب . وأنتم الحامية الحريصة على مستقبل هذا الوطن . وإذا حدث أي تراخ ، فإنكم بذلك تتحملون المسؤولية . إن المجلس ليس عليه أي رقيب أو وصاية من أي فرد أو جهة من الجهات . ولقد كفل لكم الدستور الحقوق الكاملة ، وهذا يعطيكم الاطمئنان للتعبير ونحن نرحب بكل اقتراحاتكم البناءة ونعمل دائماً على الاستجابة لها . وأنتم حينما تبنون . . لا تبنون لأنفسكم ، بل تبنون للأجيال القادمة من بعدنا . كما بنى الأسلاف من قبلنا . الحمد لله فإن البناء يزداد قوة فوق قوة . . وقد تابعت مناقشتكم ووقفت على إداراتكم العميقة لكافة الأمور الصغيرة والكبيرة ومتابعتها بنفس الاهتمام ، وبروح أخوية . وأنا أقول لكم إن هذه التجربة التي مررتم بها تثري العمل الوطني ونحن لا ينقصنا شيء لأننا أهل . وروح الأخوة موجودة بيننا . والثقة فيكم كبيرة ، ومن هنا لا يجب أن يتقاعس أي فرد فينا ، لأن وطننا يحتاج منًّا إلى بذل كل جهد ، والحياة ثروتها العمل . وكل شيء في هذه الدنيا زائل وستبقى أعمالكم هي الخالدة» .

وإذا كانت الديمقراطية في نظر الشيخ زايد تعني الحرية ، فإنها تعني في الوقت نفسه المسؤولية حتى تتوازن كفتا ميزان العدالة التي يؤكدها في كل أحاديثه . فهذا الميزان لا يستقيم إلا بتعادل كفتي الحرية والمسؤولية . فإذا كان عضو المجلس الوطني الاتحادي يملك من الحرية ما يجعله ينطلق في أفكاره

وآرائه وتحركاته وخطواته ، فإنه في الوقت نفسه يتحمل مسؤولية كل خطوة يتخذها في الاتجاه الذي يراه صحيحاً . وإذا كان الدستور قد كفل له الحقوق الكاملة لمثل هذه الممارسة الديمقراطية ، وجنَّبه أية وصاية من أي فرد أو جهة من الجهات ، فإن المعيار النهائي لتحديد مسؤوليته إن سلباً أو إيجاباً ، يتمثل في مدى تحقيقه للصالح العام للوطن ، فهو لا يمثل نفسه وإنما يمثل أمة بأكملها . وفي هذا المناخ الزاخر بالحرية والعدالة والطمأنينة لا بد أن تبزغ الاقتراحات البناءة التي يرحب بها الشيخ زايد ويعمل دائماً على الاستجابة لها . أي أنه أزال من طريق التجربة الديمقراطية كل المعوقات الفعلية والمحتملة بحيث لم تعد هناك ذريعة لأي عضو من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي يمكن أن يتذرع بها ليبرر عجزه أو تراخيه أو سلبيته في أية خطوة من الخطوات التي يتحتم عليه أن يتخذها .

وتتجلى الروح الديمقراطية عند الشيخ زايد من خلال متابعته للمناقشات الدائرة بين أعضاء المجلس الوطني الاتحادي . فهو لا يسعى إلى فرض رأيه بقدر ما يتابع المناقشات بطريقة أبوية وديمقراطية . وهذه المتابعة تعتمد على التحليل الموضوعي والدراسة المتأنية التي تسعى إلى الإقناع بالأدلة والشواهد والبراهين ، ويمكن أن تكتفي بالإنصات في سعادة إذا ما تبلور الإدراك العميق -لأعضاء المجلس- لكافة الأمور الصغيرة والكبيرة ، ذلك أن الحاكم الديمقراطي يسعد عندما يجد أن العجلة قد دارت نتيجة لنشاط المسؤولين في الدولة بحيث لا يضطر هو إلى مواصلة دفعها بنفسه بطريقة مباشرة ، فهو يدرك أن عملية التسيير الذاتي في غاية الأهمية كي يزداد البناء الوطني قوة فوق قوة لأنه سيصبح مرتهناً بإرادة شعب وأمة ، وليس بجهد

فرد واحد مهما كانت عظمة إنجازه في هذا البناء . فالأشخاص زائلون أما الشعوب فتبقى لتحصد ثمار إنجازاتهم . والتجربة الديمقراطية عند الشيخ زايد هي إنجاز مادي ملموس لغالبية الشعب ، وبدون العدالة تصبح الديمقراطية مجرد شعار أجوف لا معنى له . فهي ليست حكراً على فئة دون أخرى ، خاصة وأن الجميع يتمسّحون بها ويدّعون رفع لوائها في حين أن كثيرين منهم يطمرون العدالة تحت طبقات كثيفة من الظلم والعدوان والإرهاب ثم يخرجون إلى العالم ملتحفين بأردية الشورى والديمقراطية وحرية الرأي وحقوق الإنسان . ولذلك يصارح الشيخ زايد عدداً من الصحفيين الأجانب في لقائه بهم في ١٠يونيو ١٩٧٣ :

«هناك من يدّعي الأخذ بالنظام الديمقراطي ، وهم يكتفون بمجرد الكلام . إننا نرى تحقيق العدالة هو الطريق إلى الديمقراطية ، وأي انتقاص من العدالة هو ضد الديمقراطية . وطبعاً العدالة لن ترضي كل الناس ولكنها ترضي الغالبية» .

والعدالة والديمقراطية والشورى والصراحة قيم نابعة من جوهر الإسلام نفسه ، ولذلك يرى فيها الشيخ زايد تأصيلاً فعلياً لقيم الدين الحنيف . فهو لا يرى في التجربة الديمقراطية استيراد مبدأ من الدول الغربية التي تتيه فخراً بتطبيقاتها الديمقراطية ، بل هي تجربة أصيلة نابعة من التراث الإسلامي العريق والتقاليد والأخلاق العربية . والديمقراطية عنده ليست ضرورة ملحّة لأبناء وطنه أو لأبناء العروبة فحسب بل لكل المسلمين حتى يستطيعوا الصمود لتحديات العصر . يقول في حديثه إلى وفد رابطة العالم الإسلامي في ٢٦ يونيو ١٩٧٣ :

«إن حرية الرأي ضرورة حتمية لتقدم المسلمين . وبتبادل الرأي الحر وبالإقناع والحجة الأقوى والأرجح نستطيع دائماً أن نصل إلى الصواب وإلى ما فيه خير وعزة أمتنا الإسلامية ، وإن الله عز وجل قد أمرنا في كتابه العزيز بالتشاور لخير ديننا ورفعة شأننا وإعلاء كلمة الله . إن الشباب في حاجة دائمة إلى الحوار البنَّاء . . وفي حاجة إلى قناعة بالرأي الصائب والتوجيه السليم وليس بالإرهاب . ولا بد للحق دائماً أن ينتصر . إن من واجب المسلم المقتدر أن يقدم العون لأخيه المسلم . هكذا أمرنا الله . وبهذا يتماسك العالم الإسلامي وتقوى الروابط بين المسلمين .»

كذلك يؤمن الشيخ زايد بأن الصراحة جزء لا يتجزأ من الإيمان القويم . فالمؤمن الحقيقي لا يعرف الكذب أو الخداع أو المناورة أو الاغتياب أو المغالطة أو الطعن في الظهر ، بل هو يملك من القوة الروحية ما يجعله يقول رأيه بصراحة دون خوف أو مواربة ، ولذلك فالتعامل معه تعامل مثمر وبنَّاء لأنه لا يعرف التشتت أو إضاعة الوقت والجهد في ما لا يفيد . يقول الشيخ زايد في حديثه إلى أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في ٢٧ يونيو١٩٧٣ :

«أريدكم أن تقولوا رأيكم بصراحة . فالصراحة واجبة بين الأهل وهي من الإيمان . فالمؤمن لا يغالط ومن يغالط يكون قد غالط نفسه وأهله . والنقد مفيد ، وفيه المنفعة الكاملة . إن أبناءنا الشباب يحظون بالرعاية ويجدون صدوراً رحبة من آبائهم ومن إخوانهم المسؤولين لمناقشتهم ومبادلتهم الرأي . وهذا يخلق الانسجام بين أفراد الأمة . إن البلاد بحاجة إلى أبنائها لأن عليهم يعتمد الحاضر والمستقبل ، وإن علينا أن نورثهم ما ورثناه من الآباء والأجداد من العادات الطيبة» .

هنا يضع الشيخ زايد يده على أهم عناصر الديمقراطية الحقة . إنه النقد الذي يرى فيه المنفعة الكاملة . فالديمقراطية ليست مجرد الرأي والرأي الآخر ، بل هي تفاعل بين الرأيين كي تتولد منهما آراء جديدة تدعم الانطلاقة الحضارية . ولا يمكن أن تتم هذه العملية دون ممارسة النقد دون حرج أو حساسيات . والنقد هو الجانب العلمي والتحليلي لعملية المصارحة . وإذا كانت الحرية والطمأنينة والديمقراطية تشكل المناخ السياسي والاجتماعي العام للوطن ، فليست هناك حجة أو ذريعة لأحد كي يخاف النقد أو يتجنب الصراحة إلا إذا كان ملتوياً وخبيثاً بطبعه . والزعيم القوي الواثق بأبناء وطنه لا يمكن أن يخاف من النقد أو الصراحة ، بل إنه يتخذ من النقد الموضوعي البنَّاء مؤشرات يمكن أن يحدد بها معالم الطريق صوب المستقبل المشرق . أما الزعيم الضعيف فيعشق التملق والمديح والتفريط ، ويعصف بأية بوادر لنقده ، وبذلك يسد الطريق نحو المستقبل ويدخل في دائرة مفرغة يكون هو مركزها . لكن موكب الحضارة العالمية المعاصرة لا يعترف بالدوائر المفرغة ، فهو لا يملك وقتاً لها وهو يواصل زحفه ذا الإيقاع اللاهث صوب المستقبل . ولا يمكن أن تظل الأمور على ما هي عليه ، ولا يعقل أن تظل الدائرة المفرغة في دورانها إلى ما لانهاية ، فهي سرعان ما تفقد القدرة على الحركة ، وتتفاقم الأمور لتنفجر بعد ذلك . لكن المأساة أن الشعب هو الذي يدفع الثمن . وهو ثمن فادح جداً في زمن سريع لاهث يقيس قيمة الوقت بالساعات والدقائق . ولذلك يرى الشيخ زايد في النقد الموضوعي البنَّاء صمام أمن يمكن أن يجنب الوطن كل هذه الويلات ، فهو ضوء هادٍ يحدد المسار الصحيح للأمة كلها . يقول في ختام جولة له بإمارة

الفجيرة في ٢٠ أبريل ١٩٧٤ :

«أنا مع النقد البنَّاء ، وكل مجاملة على حساب المصلحة العامة أرفضها رفضاً باتاً . فالذين يربطهم مصير واحد لا تجوز بينهم المجاملة غير الحقة . مطلوب الصدق لا التصديق . مطلوب الصراحة وعدم المجاملة مع الابتعاد عن التجريح لأن الإنسان في بداية الطريق لا بد له أن يخطىء . والتجربة والخطأ هما أساس النجاح . وكل مسؤول يجب عليه أن يرحّب بالنقد ولا ينزعج منه . وعلى الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى أن تستمع إلى كل وجهة نظر» .

ومفهوم النقد البنَّاء الموضوعي عند الشيخ زايد يرفض المجاملة والتجريح في الوقت نفسه . فالمجاملة غير الحقة تفتح الباب على مصراعيه للنفاق والتملق والرياء والتسلق والانتهازية ، وتشجيع الطفيليين على التحكم بطريقة غير مباشرة في مقاليد الأمور ، وتسحب البساط من تحت أقدام المخلصين والشرفاء والمؤمنين بضرورة النقد الموضوعي البنَّاء . أما التجريح باسم النقد فمن شأنه أن يوغر الصدور ، ويشعل الصراعات ، ويخرج الأحقاد من مكامنها ، ويقضي على النظرة الموضوعية لتحل محلها المواجهات الشخصية وسرعان ما تتحول الساحة السياسية إلى غابة يتربص فيها كل واحد بالآخر ، وتحين الفرصة تلو الأخرى كي يقضي على غريمه . فالكل غرماء وأعداء وخصوم . ووسط هذا الخضم من الخصومات والعداوات الشخصية تضيع ملامح الطريق الذي يجب على الوطن أن يشقه صوب المستقبل . وفي تراث الفكر العربي مثل رائع يقول : إن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية ، طبعاً بشرط أن يكون هذا الخلاف

أو الاختلاف موضوعياً بنـّاءً ويسعى إلى الصالح العام للوطن في النهاية .

بل إن هذا الخلاف ضرورة ملحَّة لتوليد أفكار جديدة وبلوغ آفاق بعيدة . وإذا تصورنا أو تخيلنا وجود أمة اتفق أبناؤها على كل القضايا والمفاهيم بحيث أصبحت نوعاً من القوالب الجديدة التي لا يمكن الخروج عليها ، فإن مثل هذه الأمة لا بد أن تقع في براثن التحجر والجمود والعجز التام عن مواكبة متغيرات العصر بفكر يقظ ونظرة ثاقبة مما يهددها بالتدهور والاندثار بطريقة أو أخرى .

وتبادل الآراء والاقتناع بها لا يعني سوى توزيع المسؤوليات والواجبات والالتزام بها . فهذه الآراء لا بد أن تُقنن في قرارات ثم تتحول إلى قوانين ملزمة إذا كانت في حاجة إلى شمولية التطبيق النابع من معطيات الواقع الفعلي . والجانب التطبيقي للديمقراطية يحتم مشاركة الشعب في تحمل المسؤولية لدرجة أن المواطن قد يشعر أن الفرق الوحيد بينه وبين الزعيم هو اختلاف فقط في موقع المسؤولية الوطنية ، فهو مسؤول مثله تماماً وإن كان في موقع آخر مختلف . وهذا الإحساس بالمسؤولية يحول كل المواطنين إلى طاقات متفجرة بالحيوية والنشاط والإنتاج والإبداع ، وبالتالي تصبح قوة الدفع القومي متبادلة بين الزعيم والمواطنين ، بحيث لا يضطر الزعيم إلى دفع العجلة القومية بمفرده في حين يقنع المواطنون بموقف المتفرجين أو المصفقين . يقول الشيخ زايد في حديثه إلى كلود موريس في ٢٤ يوليو ١٩٧٤ :

«أؤمن بضرورة مشاركة الشعب في تحمل المسؤولية وفي الشورى وفي

الحكم . إن هدفنا في الحياة هو تحقيق العدالة والحق ومناصرة الضعيف على القوي . وليس هناك ما نتحرزه من مشاركة أبنائنا مسؤولية الحكم ، طالما أن أهدافنا هي هذه . ونحن نرى أن من واجبنا توزيع المسؤوليات على أبناء الوطن . وقد عملنا هذا بالفعل . والإسلام ينادي بالديمقراطية الحقة والعدالة» .

والديمقراطية ممارسة وتربية من الطراز الأول . وإذا تربّى الشباب عليها ومارسوها منذ حداثتهم فإنها تنمو معهم بكل قيمها الإنسانية ، وفي مقدمتها مناصرة الضعيف على القوي حتى لا يتحول المجتمع إلى غابة يفتك فيها القوي بالضعيف . وكان الشيخ زايد في هذا قدوة لكل الشباب . فالقدوة عنده خير وسيلة عملية للتعليم والدرس . ولذلك يرفض رفع الشعارات وممارسة الخطابة المنمقة ، بل يخاطب أبناءه دائماً من منطلق الواقع وملابساته وكيفية تطويره . وهو يسعد دائماً عندما يلتقي بهم ، بل ويحرص على هذا اللقاء لتلبية كافة ما يحتاجون إليه . فالديمقراطية الحقة تلغي الحواجز سواء بين الزعيم وأبناء وطنه أو في ما بين المواطنين أنفسهم .

ولعل هذه التجربة الديمقراطية كانت إحدى الدوافع وراء تأليف وجيه أبو ذكرى لكتابه «زايد عن قرب» الذي يقول في مقدمته :

«لماذا كتاب عن زايد؟ لأنني لم أسمع أنه فتح السجون لمواطنيه ، بل فتح أبوابه ليستمع إلى آراء الجميع دون خوف من هذه الآراء ، ولقد حضرت في السبعينات مجلس زايد ، وعشت أحد الأشكال الديمقراطية لمجتمع صغير كمجتمع الإمارات ، حيث يقف المواطن ويقول :

- يا زايد . .

وبعد ذلك يبدى رأيه في كل شيء ، ويستمع زايد بانتباه شديد إلى كلام المواطن ، ثم يرد عليه ، ويبدأ حوار إيجابي بين المواطن ورئيس الدولة» .

كذلك يورد وجيه أبو ذكرى في كتابه موقفاً عمليا مبهراً للشيخ زايد ، تتجلى فيه الديمقراطية الفعلية في أروع صورها . ففي بداية السبعينات كان وجيه أبو ذكرى يعمل مديراً لتحرير جريدة «الاتحاد» . وكانت إمارة أبوظبي تقيم أسبوعاً للمرور ، ينتشر خلاله بعض طلاب المدارس ، مع رجال المرور ، يفتشون السيارات القليلة التي تسير في الشوارع القليلة الموجودة في أبوظبي . وكان قد كلف أحد الصحفيين الشبان بتغطية أسبوع المرور . وفي الساعة الرابعة مساء جاءه المحرر وهو في حالة دوار كامل ، فسأله :

- ماذا بك؟

وروى الصحفي الشاب ما شاهده قائلاً :

«الشيخ زايد يقود سيارته بنفسه وسط شوارع العاصمة بلا حراسة ، فهو ليس في حاجة إليها ، وبجواره صديق قديم ، وأشار له أحد تلاميذ المدارس المشتركين في أسبوع المرور بأن يقف ، فوقف وطلب التلميذ من الشيخ زايد إبراز رخصة القيادة . لم يكن لدى الشيخ زايد هذه الرخصة ، فقال الصديق الذي يجلس بجوار رئيس دولة الإمارات :

- هذا يا بُني الشيخ زايد رئيس هذه الدولة .

فرد التلميذ الصغير :

- أعلم ذلك . . وهو الذي علمنا تطبيق القانون .

وابتسم الشيخ زايد سعيداً بردّ هذا التلميذ الصغير . وكان ضباط المرور قد تجمعوا ، وحاولوا نهر التلميذ الصغير ، فقال الشيخ زايد لضباط المرور :

- هذا تلميذ عظيم . . لن يعرف الفساد طريقاً إلى وجدانه . . ثم التفت إلى الشاب وقال له :

- أنت تستحق مكافأة . . وأعدك أنني سأحصل على رخصة قيادة . . وإذا أوقفتني غداً . . ستجد معي رخصة قيادة . .»

كتب الصحفي القصة ونشرها وجيه أبو ذكرى لا دليل تواضع فحسب ، بل ليكون زايد قدوة . وفي اليوم التالي لنشر القصة أرسلت وزارة الداخلية ، إلى الجريدة ، صورة من رخصة قيادة رئيس دولة الإمارات . وكان لوجيه أبو ذكرى حظ حضور مجلس الشيخ زايد أكثر من مرة وهو مجلس مفتوح لكل المواطنين . ويحكي أنه ذات مرة دخل رجل بدوي يحمل العصا ، ووقف له الشيخ زايد وصافحه ، ثم جلس الشيخ زايد ، وارتكز المواطن على عصاه أمام الشيخ زايد وقال بصوت مرتفع وكأنه يخطب في مجلس زايد :

- يا زايد . . أنا فلان . . وجئت لك للحصول على قطعة أرض لأبنى عليها بيتاً لي ولأولادي .

وبعد نقاش قصير ، أمر له رئيس الدولة بقطعة أرض . ثم قال الرجل :

- وأريد مالاً . . أبني به البيت .

فأمر بإعطاء المواطن ما يحتاجه من مال من حساب خصصه زايد في أحد البنوك لهذا الغرض . وخرج الرجل بعد أن حصل على كل ما يريد في دقائق» .

وبذلك كان الشيخ زايد يقترب كثيراً من الديمقراطية الأثينية التي اعتبرها المفكرون والفلاسفة والمؤرخون المثل الأعلى للديمقراطية التي تؤكد العلاقة المباشرة بين الحاكم والمحكوم دون أن نوع من الحواجز أو العقبات . وهذا الاتجاه لم يستحدثه الشيخ زايد عندما تولى رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة ، بل يمكن تتبع جذوره إلى ما قبل تلسمه مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في أغسطس ١٩٦٦ ، وخلال فترة حكمه للمنطقة الشرقية «العين» . يقول الدكتور مانع سعيد العتيبة مستشار الشيخ زايد :

«كان على صلة وثيقة بجميع أبناء شعبه وكان يقول : أنا رب أسرة هي الشعب . . جميع أفراد الشعب كانوا بمثابة أبنائه وبناته يرعى صغيرهم وكبيرهم ويقوم بحل مشاكلهم كلهم بالإمكانات المتاحة له وبالمحبة التي تجمعهم به . وصفة رب الأسرة الكبيرة هذه هي أهم الصفات التي عرفت عن الشيخ زايد . فلم تكن هناك حواجز بينه وبين أفراد الشعب . وكانوا جميعاً يجدون بابه مفتوحاً وكذلك قلبه ، فيحضرون إليه في مجلسه ويحدثونه عن مشاكلهم فيجدون الأذن صاغية والحل المناسب لأي مشكلة يعانون منها . ولقد حرص سموه على هذه العلاقة المميزة بينه وبين أفراد شعبه مما جعله دائم الترحال في أنحاء الوطن للالتقاء بجميع أبنائه حتى أولئك الذين اختاروا البقاء في أعماق الصحراء بعيداً عن العاصمة أو المدن الحديثة . فكان سُموّه يزورهم ويطمئن على أحوالهم ويأمر ببناء جميع المرافق الضرورية لهم مثل المدارس والمستشفيات والشوارع والبيوت المزودة بالماء والكهرباء . ويتابع بنفسه -وعلى الطبيعة- تنفيذ المشروعات العمرانية لهم متحملاً في سبيل ذلك الجهد الشاق والحر الشديد مما جعل ظاهرة

الأسرة الكبيرة تتأصل فتوحد الشعب كله خلف خطى القائد الوالد» .

ويواصل مانع سعيد العتيبة حديثه عن الخصائص الفكرية والسلوكية والإنسانية التي تميز شخصية الشيخ زايد فيقول :

«هو ذلك الرجل الذي يشارك أبناء شعبه أفراحهم وأتراحهم ، يزورهم ويزورونه . . يستمع إلى مشاكلهم ويساعدهم على حلها . . وأصدقاء زايد كثيرون ومعظمهم لا يتقلدون المناصب الحكومية ، يدخلون عليه بدون استئذان ويتحدثون إليه حديث الصديق للصديق ، فإذا تأخر أحدهم عنه بادر هو بالسؤال ومعرفة ما ألمَّ به بشعور الصديق المحب المخلص . ولا أتصور أن هناك مشهداً يفوق بروعته وإنسانيته ذلك المشهد الذي يجمع زايد بأصدقائه في جلسات بعيدة عن الرسميات . ما سلَّم عليه أحد إلا نهض ، وما حدّثه مواطن إلا أصغى إليه بكل اهتمام لا يتكبر ولا يترفع ولا يجعل بينه وبين الناس حاجزاً أو حاجباً» .

ويرى الدكتور العتيبة في رحلات القنص التي يقوم بها الشيخ زايد نموذجاً عملياً للسلوك الديمقراطي المتواضع . فهو لا يفتعل التواضع بل هو حقيقة يشعر أنه قطعة من شعبه وأن شعبه قطعة من قلبه . الجميع أولاده وهو يحنو عليهم بشعور الأب المحب . وهو يشاركهم في رحلة القنص وجميع المشاق فلا يقعد . وهم يسيرون خلفه وهو في المقدمة ، مقدماً لهم مثلاً حياً على النشاط الذي يجب أن يتحلى به الإنسان والجهد الذي يجب عليه أن يبذله . فالتقاعس والكسل والتواكل كلمات ليس لها وجود في قاموس الشيخ زايد الذي يجد في القنص ممارسة ديمقراطية حقيقية وفترة هدوء نفسي

تساعده على تحمل المشاق القادمة . يقول في لقاء له مع عدد من الصحفيين الأجانب في ١٠ يونيو١٩٧٣ :

«القنص لا راحة فيه . إنه يعلّم الجلّد والصبر وليس فيه رفاهية أو ترفيه . وأنا أحب القنص لأنه يجمع بين الصغير والكبير . وفي رحلة القنص نمرُّ بأراضٍ وصحاري شاسعة فيها من البشر ما لم نرهم ، نسمع كلامهم ببساطة ونختلط بهم ، نعيش حياتهم ونستفيد منها . نستفيد من حياة هؤلاء الذين عاشوا على الطبيعة . إنني أجد في القنص ما يشغل الفكر عما نعيشه طوال العام من مسؤوليات ومهمات وصعوبات . وفي رحلات الصيد نعيش حياة بسيطة . ما يشغلنا فيها هو الإعداد للصيد ، ومعرفة مَن فاز بصيد أكبر . وهذا يجعل الإنسان يعيش فترة هدوء نفسي يعود بعدها إلى العمل بشوق وحماس أكبر» .

ويسرد وجيه أبو ذكرى قصة لقائه بشاب من الذين تحمسوا لمشروع الشيخ زايد الوحدوي حين كان يدعو حكام اتحاد الإمارات التسع . فقد اجتمع الشباب ، واستقر الرأي على كتابة مذكرة توضح عدم وجود تكافؤ بين الإمارات السبع وبين إمارتي البحرين وقطر . ولم يتردد الشباب في نقل هذه المذكرة إلى الشيخ زايد لعلمهم أنه يؤمن بالشورى في الرأي ويؤمن بالديمقراطية الحوار والقرار . يقول الشاب لوجيه أبو ذكرى :

«جاء يوم الخامس من مايو عام ١٩٦٨ ، ووصل حكام إمارات الاتحاد العربي ، وذهبت بالبيان إلى الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر ، وقابلته ، وقرأت عليه البيان وهاج وثار ثورة عارمة ، وطلب مقابلة الشيخ

زايد على الفور وعرض عليه بيان الشباب ، وقال له إن المسألة تخص الحكام فقط ، وليس أن يقول لأحد الحق في إبداء الرأي . فقال له الشيخ زايد إن من حق المحكوم أن يقول رأيه للحاكم ، ومن واجب الحاكم أن يستمع إلى رأي المحكوم إليهم ، وتضايق الشيخ أحمد من هذا الحوار» .

وكلّ مواقف الشيخ زايد تؤكد على أن حرية الرأي ضرورية وحيوية بالنسبة للتقدم الحضاري لأية أمة ، فمن خلال ممارستها يستطيع القائمون على الأمر التعرف على مواطن الضعف في التجربة الوطنية وبالتالي يمكن تلافيها قبل أن تتضخم وتستفحل . فحرّية الرأي هي التعرف على الداء عن أقصر طريق والقضاء عليه بأسرع السبل . ولذلك فالتجربة الديمقراطية عند زايد لا تؤمن بالمسكنات المؤقتة أو الوسائل الإعلامية التي من شأنها صرف الرأي العام من المشكلات الحيوية لأن سلوك النعامة هذا لن يحلها بل سينتج عنه مضاعفات ورواسب قد يصعب التخلص منها فيما بعد . ولذلك يجب أن تكون حرية الرأي على كل المستويات بين الحاكم والمحكوم لأنها لا تتجزأ ، فإذا منحت حرية الرأي لفئة معينة وحرمت منها فئة أخرى ، فإن حرية الرأي ذاتها ستنتفي من أساسها ، لأنه يستحيل أن يكون الإنسان حراً في رأيه لدرجة أن يحرم غيره من ممارسة الحرية نفسها . وهذا المفهوم الديمقراطي عند الشيخ زايد ينطبق على المحكوم كما ينطبق على الحاكم نفسه . ولذلك يقول بمنتهى البساطة في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع مندوبي الصحف العربية والأجنبية حول قراره بقطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠أكتوبر١٩٧٣ عندما سأله أحد الصحفيين طالباً تحديد أعظم انتصاراته :

«أنا لا أعرف ما الذي انتصرت فيه وربما أعرف ماذا أخطأت فيه . . وربما لا يقول لي أحدٌ أخطائي . . ولكنني على كل حال لا أعرف ما هي انتصاراتي» .

إن الديمقراطية الحقة هي أعظم ضمان ضد النرجسية وتضخم الذات . فعلى الرغم من كل الإنجازات التاريخية والانتصارات المبهرة التي أحرزها الشيخ زايد والتي وضعت بلاده على خريطة العالم المتحضر ، فإنه بتواضع شديد يتحدث عن أخطائه بل ويتمنى أن يحدثه الآخرون عن أخطائه . فهو يرى في المديح تحصيل حاصل وربما انحرف إلى النفاق والتملق ، أما النقد الموضوعي البنَّاء فهو خير علاج للأخطاء الواقعة أو المتوقعة ، وهذا ما يطلبه الشيخ زايد من الصحافة على وجه التحديد حتى تكون صمام الأمن للمسيرة الوطنية بعيداً عن التفريط أو التجريح . يقول في مؤتمر صحفي في ١٢ مايو ١٩٧٥ :

«على الصحفي أن يجند نفسه وأن يكون جندياً مع أمته . . وأن يتبع الأسلوب السليم للإقناع دون تجريح ، لأن أسلوب التجريح يجب أن تتجنبه الصحافة العربية بأسرها ، لأن التجريح يخلق الحساسيات ويوسع شقة الخلاف» .

والصحافة الوطنية ، الناضجة ، الموضوعية ، تلعب دوراً مصيرياً في الحياة الديمقراطية ، فهي قادرة على قياس الرأي العام وتوجيهه في الوقت نفسه . وعلى هذا الرأي العام يعتمد رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد والأخلاق والثقافة في التخطيط للمجتمع الديمقراطي الذي يعتمد بطبيعته

على حرية تكوين الرأي ، وحرية التعبير عنه . وبدون دراسة الرأي العام يمكن أن تفشل خطط المستقبل ، لأن البرامج والمناهج التي لا تنبع من أرض الواقع ، بل تفرض عليه فرضاً لا بد أن تتعثر بسبب المقاومة المباشرة أو غير المباشرة التي ستجابهها ، وغالباً ما يكون الإخفاق هو المحصلة النهائية ثم الاستغناء عن مثل هذه البرامج بعد أن يكون قد ضاع من الوقت والجهد والمال ما يمكن الاستفادة منه في تطبيقات واقعية أخرى . وبدون شك فإن أصلح أنواع الرأي العام هو ذلك الذي ينشأ في حماية الديمقراطية التي تحيط المواطن بكل الحقائق الضرورية ، المشرقة منها والقائمة على حد السواء ، دون مواربة أو تغطية . وعلى قدر إحاطة المواطن بالحقائق الضرورية وحريته في تكوين آرائه الشخصية والتعبير عنها بحرية ، يستطيع الرأي العام أن يقوم بوظيفته على خير وجه من خلال الممارسة الحرة للنقاش والحوار والفكر .

وهذه الممارسة ضرورة لوجود الديمقراطية ذاتها . فحتى مع تطبيق النظام الديمقراطي نفسه يفقد الناس حريتهم إذا لم يمارسوها . فالحرية ممارسة لا بد أن تدعم وترسخ وتتطور وليست مجرد ظاهرة طبيعية كالهواء والماء . وبذلك نستطيع القول بأنه لا توجد ديمقراطية بدون ديمقراطيين . فإذا أهمل الناس الحوار الحر القائم على الحقائق الرئيسية حول أية قضية عامة فإن ديمقراطيتهم يمكن أن تتلاشى بالتدريج بفعل الدعاية وحذف الأخبار والقرارات التي قد يتخذها الجهاز البيروقراطي في الحكومة . فإذا لم يمارس الناس بوجه عام حق المناقشة الحرة فإنهم بذلك يبددون حقهم في إبداء الرأي ، وبالتالي فهم يقضون على جوهر الديمقراطية .

ويؤمن الشيخ زايد بأنه كشرط مسبق وأساسي لا بد أن تكون السلطة أمانة

بين يدي الذين يؤمنون بأنها خدمة عامة للجماهير وليست أداة للتحكم والغطرسة . فهناك فرق شاسع بين السلطة بمفهومها الإنساني الشامل ، والتسلط بتعريفه المتغطرس الضيق . وبذلك يشعر كل مواطن أنه مسؤول عن أقدار بلاده بقدر مسؤولية سواه ، وأن قضاياه الأساسية تناقش أمامه علانية ، وأنه لا توجد وصاية تمارس عليه في الخفاء فيزول الخوف ، وتختفي بذور الشك ، وتتلاشى الحساسيات والحزازات . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديثه لأعضاء المجلس الاستشاري الوطني في ٢ يوليو ١٩٧٥ :

«إن أسلوب الحوار يؤدي إلى التوصل إلى أنسب الحلول المجدية ، ولا يجوز للحكومة أن تستعمل جبروتها . ولا يجب لأعضاء المجلس أن يستعملوا جبروتهم ، ولا جبروت لأي جهة من الجهات على جهة أخرى ، لأننا أهل وإخوان وأصحاب مصلحة واحدة ومصير واحد . وعلينا أن نتحرى الحقيقة ونلم بكل التفاصيل والوقائع من مصادرها لا أن نعتمد على ما ينقل من هنا أو هناك . . والحوار المباشر هو الأسلوب الأمثل لأنه يعمق التفاهم . . علينا أن نجلس سوياً ونقلب الأمور ونناقشها بهدوء . . وسوف نصل بهذه اللقاءات إلى أفضل النتائج لأن الهدف رفع مستوى المواطن وتقدمه» .

وبذلك يرسخ الشيخ زايد في ضمير الأمة ووجدانها الوعي والوضوح بأنه لا توجد سلطة شرعية بدون إرادتها ومشيئتها . ومن هنا كانت حتمية خلق الرأي العام الشجاع الذي يستطيع أن يعارض السلطة إذا تجبرت أو انحازت أو انحرفت . فالدولة خاضعة للقانون ، كما يخضع له الأفراد . والسلطة

ترتبط بالمسؤولية ، ويجب ألا يكون هناك قرار أو إجراء أياً كانت الجهة المصدرة له بمنأى عن رقابة القضاء ، أو لا يحول أي حائل مادي أو غير مادي دون أن يلجأ أي فرد إلى القضاء . وهذا هو ما عبر عنه الشيخ زايد في لقائه بأعضاء المحكمة الاتحادية العليا والنائب العام في ٨ أكتوبر ١٩٧٥ حين قال :

«إن الكرامة والحرية التي ندعو إليها إلى أبعد الحدود هي الحرية الصحيحة . . والكرامة الحقيقية التي لا تشوبها شائبة من الشوائب التي تشوب الحريات والحقوق عند الآخرين لأنها عندنا ليست مؤيدة فقط بوازع القانون وإنما هي مؤيدة بوازع الدين وما وراء الدين من عذاب الآخرة . ومثل هذه المؤيدات لا تتمتع بها النصوص القانونية عند الآخرين . والأمر البديهي أن هذه الحريات والحقوق ينعم بها من هم مؤهلون لممارستها فلا يمكن لمن يحاول الإساءة للغير والتجني عليه أو الإضرار بالمجتمع أن ندعه تحت ستار الحرية يعبث ويلهو بإيذائه الآخرين في تصرفاتهم ، وواجب الحكومة في هذه الحالة أن تتدخل لحماية المجتمع من شروره» .

ولذلك فالإنسان الحر المسؤول يرحب بالنقد البنَّاء الذي يدعم الإيجابيات ويكشف السلبيات التي قد تضر بالمجتمع تحت ستار الحرية التي لا بد أن يكون لها حدود متعارف عليها وإلا انقلبت إلى فوضى . فالحرية الحقة هي مشاركة في الرأي والتخطيط والإعداد والتنفيذ ولذلك فكل المواطنين أحرار في بناء وطنهم ومسؤولون في الوقت نفسه عن نتيجة هذه المشاركة . فالحرية هي دائماً حرية الحركة داخل وضع محدد ولا يمكن تجاوزها . ومع ذلك تظل حرية النقد متاحة للجميع بشرط أن تضع النقط على الحروف سواء بالنسبة للمحسن فتقول له : أحسنت أو بالنسبة

للمسيء فتقول له : قف عند حدك ، ويرى الشيخ زايد أن هذه هي المهمة القومية التي يجب أن تنهض بها الصحافة والإعلام . يقول في حديث له مع ممثلي الصحافة وأجهزة الإعلام المحلية في ٢١أكتوبر١٩٧٥ :

«واجب الصحافة هو إبراز الإيجابيات لنزيد منها . . كما أن واجب الصحافة ومن حقها أن تنقد . . ونحن نرحب بالنقد البنَّاء لأننا نريد أن نبني بلدنا ونحن نؤمن في هذا المجتمع بحرية المواطن وكرامته . . كما نؤمن بحرية الصحافة . ونحن جميعاً شركاء في الرأي وفي السياسة وفي التخطيط وفي الإعداد وفي التنفيذ . وبدون هذه المشاركة لا يكون للعمل الوطني معنى أو محتوى لأن هدفنا كما قلت هو رفع مستوى كل مواطن وتحقيق الازدهار والتقدم لهذا الوطن . ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتآزر الحكومة مع الشعب ، ولا يمكن أن تنحصر الواجبات على الحكومة فقط ، لأن الشعب هو العضو الفعال . من هنا فإننا نؤمن بأن الشعب يجب أن يكون له مطلق الحرية في إبداء رأيه . والصحافة هي جزء من هذا الشعب» .

ولذلك فالديمقراطية عند الشيخ زايد ليست كلمة تقال في الخُطَب ، بل هي تطبيق عملي لروح المساواة والإخاء وحرية الفكر المكفولة للجميع . وأية طعنة تصيب كتلة الوطن تحت ستار الحرية فتحللها إلى عناصر أو طوائف إنما هي طعنة مسمومة تصل مباشرة إلى قلب الأمة وصميم الديمقراطية وجوهر الحرية . وخصومة المبدأ ليس معناها القضاء المبرم على الأشخاص بكل الأسلحة ، وتعطيل كل أدوات المنفعة التي ترجى منهم في وقت من الأوقات . فالحرية لا تمنح أي مواطن الحق في القضاء على مواطن آخر قضاء يخرجه إلى الأبد من ميدان النفع العام وإنما الغرض الذي يسعى

إليه الجميع هو خدمة الوطن وحده . فإذا كانت الخصومة مباحة ففي حدود التنافس على القيام بخدمة المجموع بحيث يعتقد كل مواطن في خصمه أن عجزه يوماً عن خدمة بلاده على الوجه المرجو لا يمنع من استطاعته ذلك في يوم آخر . فليس من مصلحة الوطن أن تفرش أرضه بصرعي الخصومات لخدمة البلاد . وفي هذا يقول زايد في حديثه للبرلمانيين العرب في ٢١ديسمبر١٩٧٥ :

«لقد تحدثت عن التضامن . ولكنَّ هناك شيئاً هاماً يجب أن نحرص على تلافيه وهو ضرورة تجنب إثارة الحساسيات . إن إثارة الحساسيات والخلافات بين الإخوة يجب أن تزول ، وإثارة الحساسيات تحدث الصدع في الأساس المتين لوحدتنا وتضامننا . ونحن كبشر نخطىء ونصيب . وإذا كان الإنسان قد خالف الرب ، فكيف لا يختلف الشقيقان . إن واجبنا أن نغض النظر عن الخطأ ، وأن يواجه الشقيق شقيقه ونبحث قضايانا ونحل مشاكلنا ونقرب وجهات النظر بيننا . إن بعض الناس يكابرون ويحجمون عن الرجوع إلى الطريق الصحيح ، وهذا خطأ فادح . وبالحوار بين الإخوة يمكننا أن نزيل كل خلاف ونقرب كل بعيد» .

والتجربة الديمقراطية عند الشيخ زايد لا تتجزأ ، فهي تنطبق على المستوى الوطني المحلي كما تنطبق على المستوى العربي القومي . فحتى مشاكل الحدود التي كانت من بقايا الاستعمار القديم الذي مزق الوطن العربي تطبيقاً لمبدأه الشهير : فرِّق تَسُدْ ، يرى الشيخ زايد أن الممارسة ، الديمقراطية الناضجة يمكن أن تحلها في إطار المصلحة القومية المشتركة . يقول في حديث أدلى به إلى صحيفة «السياسة» الكويتية في ٢٣أبريل١٩٧٧ :

«نحن نقوم بالواجب من موقع مسؤوليتنا تجاه هذه الأمة . . أجرينا العديد من الاتصالات في نطاق التشاور حتى نخرج دائماً إلى رأي واحد وهدف واحد لأننا نؤمن أن اللقاءات بين الإخوة يجب أن تكون مستمرة . ففيها وحدها الفائدة والمصلحة للجميع . وكيف نستطيع أن نحقق آمال أمتنا ، ونحن متباعدون أو مختلفون . . وكيف نحقق أهدافنا إن لم يجتمع الرؤساء لكي يروا الأفضل والأحسن؟ ولو اختلف الإخوان في يوم من الأيام حول رأي من الآراء فلا يجب أن يدبّ اليأس في النفوس . والخلاف بين الإخوان لا يظهر إلا عندما لا نلتقي . فإذا تضرر الأخ الأول مثلاً فعلى الأخ الثاني أن يحس بضرر أخيه . . وهذا هو مفهوم الأخوة الصادقة» .

وبنفس الروح الديمقراطية يناقش الشيخ زايد قضايا الحدود فيقول في نفس الحديث :

«ليست الحدود مشكلة دائمة إنما قرب المصالح وقرب المدن خلق بعض الحساسيات والمشاكل . . ولكننا لا نستغرب أن تكون هناك بعض المشاكل بين الإخوة . . فليس مستهجناً أن يشتكي الأخ من أخيه ولكن المهم ألا نسمح لهذه المشاكل بأن تطول وتكبر . . والتفاهم واجب بين الأصدقاء فكيف يكون الحال بين الأشقاء؟» .

فالديمقراطية الحقة تسمح بالخلاف أو الاختلاف ، لكنها لا تسمح له بأن يتحول إلى صراع وعداء ، لأنها بهذا تنتقل من مرحلة البناء والتعمير إلى مرحلة الهدم والتدمير . وإذا كانت الديمقراطية تسعى دائماً إلى بناء الإنسان فكراً وشعوراً ومنطقاً وعقلاً وسلوكاً ، فإن بناء الإنسان هو بناء للمجتمع

والأمة والوطن . وهذه هي مأساة الوطن العربي الذي يعاني من التمزق والتشرذم والتفتت والانهيار نتيجة لغياب الديمقراطية ، غياب أهدر كل طاقات الإنسان العربي وأضاع حقوقه . فقد أصبح على استعداد أن يتجنب الصواب وأن يتقبل الخطأ حفاظاً على أمنه وكيانه . ولم تعد التجارب التي يمر بها بمثابة دروس مستفادة من أجل التطور والتقدم الحضاري لوطنه ، بل أصبحت مجرد مؤشرات يهتدي بها في سبيل الحصول على مصلحته الشخصية فقط . وبرغم كل إمكانات وطاقات التقدم الحضاري التي يمتلكها الوطن العربي ، فإن الإنسان العربي الذي يتحتم عليه أن يستثمر هذه الإمكانات ويوظف هذه الطاقات غائب أو مشتت أو ضائع أو مغيَّب أو مهدَّد ، في حين أن الديمقراطية تعتبر الإنسان الثروة الحقيقية لأي وطن . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديثه لصحيفة «الرأي العام» الكويتية في ٢٣ أبريل ١٩٧٨ :

«بشكل عام وصل العالم العربي الآن إلى مرحلة يجب أن يكون معها في حالة أفضل . وما حدث ، وما يحدث من تيارات متعارضة أو مواقف ، إنما هو من أجل أن تتحقق نتيجة أفضل . وطبيعي أن يكون هناك قليل من متناقضات بين مجموعة من البشر ، لا يستطيعون أن يعرفوا الخطأ من الصواب إذا لم يمروا في التجربة . وبعد التجربة يعرف الإنسان إذا كان مصيباً أو مخطئاً . ولذلك فهو لا بد له من أن يستفيد من تجربته ، ولا بد له من أن يسرع في العمل في تجنب الخطأ ، والسير في طريق الصواب . والخلاف الآن في العالم العربي وصل إلى مرحلة مؤلمة . والحقيقة أنها مرحلة مؤثرة في كافة أنحاء العالم العربي وكذلك العالم الإسلامي» .

وفي الحديث نفسه يؤكد الشيخ زايد على أن الخلافات والقيل والقال والكلام لمجرد الكلام وغير ذلك من تشتيت الجهد والطاقة ، والوقت ليس سوى خسارة متجددة لعالمنا العربي وجولات متوالية يكسبها ضدنا أعداؤنا . وغياب الوعي الديمقراطي الفعلي والحقيقي في العالم العربي يجعل العرب يظنون أن الديمقراطية هي مجرد كلام ، فإذا امتلكوا حرية الكلام ولو بقدر محدود فهم ديمقراطيون ، وهم بهذا لا يدركون أن الديمقراطية هي حرية الإنسان حتى ينتج ويثمر ويتطور ويتقدم لا أن يتكلم لمجرد التنفيس . وعندما يتمثل هدف الأمة في الإنتاج والتطور والتقدم فلا خوف من الخلافات لأنها تدور حول الأساليب المتعددة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي ، أي أن كل الطرق ، مهما اختلفت ، لا بد أن تؤدي إليه . والإنتاج المثمر هو الاختبار العملي الذي لا بد أن تنجح فيه الديمقراطية الحقة ، فهو الفيصل بين الأقوال المعسولة والأعمال الملموسة . أما الكلام مجرد الكلام فيتحول إلى ميدان يختلط فيه الحابل بالنابل ، وغالباً ما ينتصر فيه صاحب الحجة الأقوى والصوت الأعلى حتى ولو لم يكن منتجاً على الإطلاق ، وتكون النتيجة الخصومات والصراعات بين حملة الشعارات المتضادة ، لغياب المعيار المادي الملموس الذي يتمثل في الإنتاج والرخاء والتقدم الذي يشعر به أبناء الوطن . ولذلك فهناك بونٌ شاسع بين ديمقراطية الإنتاج وديمقراطية السفسطة . يقول الشيخ زايد في حديث شامل أدلى به لجريدة «الصياد» في ٣مايو١٩٧٨ :

«من الطبيعي أن تكون هناك خلافات في وجهات النظر ، وليس من الطبيعي أن يكون الجميع برأي واحد وموقف واحد وبأسلوب واحد في

التفكير والعمل . على كل حال نحن نشدد على الشورى والاحتكام للحق والصواب والمصلحة العامة ، وبالإرادة الطيبة نصل إلى حلول لجميع الإشكالات التي تعترضنا» .

وإذا كانت الديمقراطية تتيح للمواطن الحرية في التعبير عن رأيه ، فإنها تحتم أيضاً ضرورة الحرية في الحصول على المعلومات التي يمكن أن ينهض عليها هذا الرأي الذي يصعب تكوينه حول قضية معينة دون إتاحة كل المعلومات الممكنة حول هذه القضية . فكيف يبدى المواطن رأيه في قضية لا يعلم عنها سوى القشور؟ ولذلك يصر الشيخ زايد على ضرورة إطلاع المواطنين على كل الأمور . يقول في حديث إلى عدد من المواطنين ذهبوا إلى قصر المشرف مجددين مطلب الشعب في الوحدة ، عقب اجتماع المجلس الأعلى في ٢٦مارس١٩٧٩ :

«اسألوا ونطلعكم على كل ما هو موجود ، فلا يمكن أن نخفي شيئاً . إن كل ما نعلمه نبينه . وكل ما نتوصل إليه نخبركم به بكل الوسائل . فمن يقابلنا يسمع منا ، ومن يحول بينه وبين مقابلتنا أمرٌ ما ، يقرأ عن كل ما نعمل ، ونحن نسجل كل ما نعمل وأنتم تسمعون بذلك وترون» .

وكان الشيخ زايد رحب الصدر دائماً لأية خلافات تبرز بين أعضاء المجلس الأعلى ، فهو يعلّم الشعب أن الخلاف يصبح ظاهرة رائعة ومرغوبة عندما يكون من أجل المصلحة العامة وليس ضدها . وهذا النوع من الخلاف يمكن أن يعلن على الشعب حتى يشارك بدوره وبرأيه وبخبرته في تنوير كل أبعاد القضية المطروحة للحوار . فالعبرة النهائية بالنوايا الحسنة تجاه المصلحة

العامة . ولذلك يقول الشيخ زايد في الحديث نفسه :

«في الحقيقة أنا أؤمن أن كلاً منهم مجتهد وساهر ، وهو يريد المصلحة كما أريدها أنا . وإذا اختلفنا في بعض الأمور فإن اختلافنا هذا ليس بعداً أو جفاء عن المصلحة العامة ، لا ، فأنا أرى أن هذا الطريق أفضل بينما أخي الآخر يرى أن ذلك الطريق أفضل ونحن حين نلتقي ونجتمع إنما نكون في الحقيقة مجتمعين على جوهر العمل وجوهر المصلحة العامة في كل أرجاء الدولة ، وهذا ما نقصده في اجتماعاتنا وفي مشاوراتنا» .

وختم الشيخ زايد حديثه بالتأكيد على ديمقراطية الإعلام حتى تظل قنوات الإرسال والاستقبال مفتوحة في كل الاتجاهات ، وقادرة على التقاط كل الموجات والاجتهادات التي يمكن أن تثري التجربة القومية الوحدوية . يقول :

«نحن معكم وسنطلعكم على كل ما عملنا أو نتطلع إلى عمله . ولا نخفي عنكم صغيرة أو كبيرة أبداً . ولا تظنوا في يوم من الأيام أننا نتراخى أو نختلف أبداً . وسيستعين بعضنا ببعض في كل ما يفيد المواطن وأجيالنا القادمة ووطننا ، ويرفع مستوانا» .

وهذه الحرية التي يتمتع بها الإعلام في ظل الديمقراطية لا تعني تعرّض أجهزته بالسوء لأية شخصية في الدولة ، فهناك فرق بين التحليل والتجريح ، بين النقد والتشويه ، بين إبداء الرأي وإعلان الخصومة . وقد تعرضت وزارة الإعلام لعمليات تجريح في أحيان كثيرة من جانب بعض الصحف المغرضة ، وكانت الوزارة تملك حق مصادرة هذه الصحف وعدم

السماح لها بمساس أية شخصية ، ومع ذلك لم تستخدم هذا الحق . فالشيخ زايد يثق تماماً في وعي المواطن القادر على التمييز بين الحقيقة والزيف . فهو يرى أن فرض الوصاية على فكره وتوجهه هو نوع من القضاء على الديمقراطية في مهدها ، وأن الممارسة الديمقراطية هي تربية مستمرة قد تكون زاخرة بالمحاولة والخطأ لكنها في النهاية تمكن المواطن من تكوين رأيه الناضج الواعي النابع من قناعته الشخصية . فالديمقراطية لا تفرض من القمة بل تنبع وتزدهر من القاعدة . يقول الشيخ زايد في حديثه إلى جريدة «الرأي العام» الكويتية في ١٠ إبريل ١٩٧٩ :

«نحن نرفض تعبير أن تكون هناك صحف عربية محسوبة على إعلامنا الاتحادي ، فوزارة الإعلام عندما تكسب صداقة شخصية إعلامية بارزة فإنما تفعل ذلك لمصلحة الدولة ، وفي مطلق الأحوال لا نسمح بأن تكون لنا علاقة مع صحف تتعرض بالسوء لأي شخصية في هذه الدولة انطلاقاً من قناعاتنا الثابتة بأن ما يمس أية شخصية حاكماً كان أو مسؤولاً إنما يمس شعبنا بأجمعه . ولا نظن أن جهة ما في الدولة وزارة كانت أم غير ذلك ترضى بأن تتعرض صحيفةٌ ما بالسوء لإحدى شخصيات بلادنا ، ونصمت إزاء ذلك . غير أن علينا أن نذكر بأن وزارة الإعلام ليست هي مالكة صحف العالم ، وليست هي المسيطرة على سياستها وليست الموجهة لكتّابها . فإذا كتبت إحدى هذه الصحف ما لا يليق بشخصية من شخصيات بلادنا أو شوهت حقيقةً ما فليس بيد وزارة الإعلام ما تفعله إزاءها . . وأكثر من ذلك فنحن نعلم أن وزارة الإعلام تعرضت لعمليات تجريح في أحيان كثيرة من جانب بعض الصحف المغرضة . وكانت الوزارة تملك مصادرة هذه الصحف

وعدم السماح لها بمساس أي شخصية لكنها سمحت لها بالتوزيع . . وأن وعي المواطن في بلادنا قادر على التمييز بين الحقيقة والزيف ، ومطّلع على الواقع ولم يعد معزولاً عن التيارات الإعلامية في العالم» .

والديمقراطية تسعى لإرضاء كل الأطراف المعنية بقدر الإمكان ، ذلك أن المواطن يجد في ظلها معظم صور الإشباع الممكنة التي لا يحلم بها تحت وطأة الديكتاتورية . لكن هذا الإشباع أو الإرضاء له حدود لا يمكن تجاوزها مثل أي شيء آخر في هذه الحياة . فالديمقراطية الحقة تزدهر مع تبلور الحدود الفاصلة بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة ، بين الحقوق والواجبات . ولذلك فإن إرضاء المواطن لا يمكن أن يكون على حساب رفع مستوى الوطن ، خاصة وأن مصلحة المواطن ومصلحة الوطن هما وجهان لعملة واحدة هي الديمقراطية . يقول الشيخ زايد في حديث أدلى به لمجلة «المستقبل» التي تصدر في باريس في ٢١ ابريل ١٩٧٩ :

«نحن على استعداد أن نرضي كل من هو غير راضٍ . . زعلان أو مكدر الخاطر ، إلا أن هذا لن يكون على حساب سعادة المواطن ورفع مستوى الوطن . . وزن هذه الدولة أصبح كبيراً وله قيمة كبيرة يجب ألا يستهان به . . ولا يسمح لنا أن نرهنه رخيصاً . . الواجب يفرض علينا أن نمد أيدينا إلى كل من يريد الخير والمصالحة والأخوة معنا . لكنني لا أفرض من جانبي أي شيء . من يريدنا سيجد أبوابنا وقلوبنا مفتوحة . لقد قدمت من جانبي كل ما هو مطلوب . . إن أبرك الساعات والأوقات هي ساعة يعمل فيها الكل من أجل الصالح العام» .

وتتجلى الديمقراطية الفعلية عند الشيخ زايد في لقائه بأبنائه وبناته من طلبة وطالبات جامعة الإمارات في ١٨فبراير ١٩٨٠ كوالد ومعلم وقائد. فقد أوضح لهم أن الفكر الواضح والرأي المدروس يبتعدان بالديمقراطية عن الارتجال الذي يمكن أن يؤدى إلى قرارات غير موضوعية وغير مثمرة. وأسلوب الحوار الذي دار بينه وبين الطلبة والطالبات دليل عملي على إيمانه بالممارسة الفعلية للديمقراطية التي تحمل في طياتها كل معاني الحرية والتفاهم المشترك وتبادل الآراء والأفكار بهدف تحقيق الأسلوب الأمثل لدفع المسيرة الحضارية نحو آفاق المستقبل المرجو. فالأب والزعيم والقائد يتحدث بخبرته العريضة وحكمته العميقة ونصائحه القائمة على الصبر والدراسة والتأني، والأبناء يتحدثون بحماسهم وتلهفهم على تحقيق الآمال المرجوة. ومن خلال التفاعل بين الحكمة والحماس، بين الخبرة واللهفة، تتولد آفاق جديدة تصل بين أصول الريادة الحضارية التي أرسى دعائمها الشيخ زايد وبين الأجيال الشابة المتوثبة نحو خطوات أو طفرات متتابعة على طريق هذه الريادة الحضارية. وكان طلبة الجامعة قد قاموا بمسيرة إلى قصر «المقام» قطعت عشرين كيلومتراً سيراً على الأقدام، ولحقت بها مسيرة للطالبات، والتقى بهم الشيخ زايد مرحباً وهو يقول:

«أنا مستعد لأن أقدم كل ما يسركم وما يرفع من مستواكم وهناك شيء واحد، وهو أن أي طارىء يطرأ للمواطن، عليه أن يبديه بصورة جيدة، حيث أنه يبديه لأهله وإخوانه وليس لأعدائه، ونحن ندرس مطالبكم ونتابعها، فلو استجبنا إليها بارتجال فمن سيكون المسؤول عنها؟»

ففي ظل الديمقراطية الحقة يستطيع المواطن أن يبدى رأيه في ما يطرأ على

حياته من أحداث ومواقف قد تكون سلبية من وجهة نظره . ونظراً لأن الديمقراطية هي علاقات متبادلة بين أهل وإخوان وأصدقاء أو على الأقل بن أناس ناضجين متفاهمين ، ففي إمكان صاحب الرأي أن يبديه بلا خوف أو حرج أو خجل أو حساسية . وما دام الأمر بهذه الموضوعية فلا مكان للارتجال في المجتمع الديمقراطي ، إذ أن الارتجال يمكن أن يؤدي إلى قرارات غير موضوعية وغير صائبة ويمكن أن تؤدي بدورها إلى ردة إلى الوراء بدلاً من أن تكون دفعة إلى الأمام .

ويرى الشيخ زايد أن هذه الموضوعية الديمقراطية لا تتأتى إلا مع انتشار التعليم والثقافة . فمن المتعذر على الأميين والجهلاء أن يستوعبوا الديمقراطية فكراً ومسلكاً . ومن هنا كان إصراره على القضاء على الأمية ونشر التعليم والثقافة على كل المستويات لإيمانه بأن التجانس الفكري والثقافي والاجتماعي بين المواطنين شرط أساسي لإقامة المجتمع الديمقراطي . بل إن الوجود الحقيقي والفعلي للمواطن في نظره لا يتحقق إلا مع عملية التنوير التي يكتسبها من التعليم والثقافة . ولذلك يقول الشيخ زايد في نفس حديثه السابق :

«إن الشباب اليوم مثقف ومتعلم . تعلّم ما لم يكن يتعلمه قبل الاتحاد ، وأصبح فقيهاً في ما كان لا يفقه فيه شيئاً قبل الاتحاد ، هذه الأشياء التي اكتسبت والتي يقدرها شبابنا وأبناؤنا ، ووصلنا إلى كل ما نتمنى أن نصل إليه . وإذا عددتها فإني لن أعدها على غرباء ، ولكني أعدها على ابن الوطن الذي كان لا وجود له قبل الاتحاد ، لا مَن بالداخل يراه ولا مَن بالخارج» .

والمواطن المتعلم المثقف ذو صدر رحب في تقبل أخطاء الآخرين ، أو ما يرى أنه أخطاء من وجهة نظره ، طالما أن هذه الأخطاء لم ترتكب بسوء نية . كذلك فهو يتحلى بالصبر إذا أدرك أن الوقت لم يحن بعد لتحقيق ما تصبو إليه نفسه . فالنظرة العلمية الموضوعية التي تميز المنهج الديمقراطي توضح لنا ضرورة تجمع الظروف المواتية لتحقيق هدف ما ، ومن العبث الإصرار على تحقيقه دون توافر مثل هذه الظروف كشرط مسبق ، خاصة وأن الإقناع هو المنهج الأساسي للديمقراطية وهو بطبيعته يحتاج إلى وقت حتى يؤتى ثماره ، وذلك على النقيض من الديكتاتورية التي تعتمد على إصدار الأوامر بصرف النظر عن إمكانات تنفيذها . يشرح الشيخ زايد هذه القضية لأبنائه وبناته من طلبة وطالبات جامعة الإمارات فيقول :

«نحن نجتهد للصواب ونخطىء ، ونقصد عوناً ونخطيء . . مرة أخرى أقول لكم إن كل ما تطلبونه هو حق ، وكلنا رغبة في تحقيقه ولكن أقول لكم التأني والصبر لأن الصبر وراءه النجاح ، ونحن إذا صبرنا لا نصبر على عدو ، بل نصبر على إخوة وشركاء لنا في السراء والضراء ، ويجب أن نواصل مسيرتنا هذه . وقد يمر علينا وقت كما مَرّ حتى نحصل على ما نريد ، ليس كل ما يطلب ويقنعني يقنع الآخرين ، عليَّ أن أقنعهم بأن مصير الشعب واحد في السراء والضراء» .

وفي المجتمع الديمقراطي تتوافر النوايا الحسنة . فالمواطن الذي يشعر بأن كرامته في الحفظ والصون لأنها شيء مقدس في نظر وطنه ، لا يمكن أن يسمح لنفسه بأن يمس وطنه من قريب أو بعيد أو يعمل ضد أخيه في هذا الوطن أما المواطن الذي يسعى إلى خرق هذه القيم والتقاليد الرفيعة ، فهو

إنسان غير سوي ، بل إن الشيخ زايد ينعته بالجنون :

«أنا أؤكد لكم أننا في هذا الوطن إخوة وأبناء ، وأي شيء يعمله الآخرون خطأ غير متعمد ، حيث لا يمكن أن يعمل الأخ ضد أخيه ، والأب ضد ابنه وحتى الجار ضد جاره ، فمن يعمل شيئاً ناقصاً ضد أخيه فهو غير متعمد . . وإن كان متعمداً فهو مجنون» .

وفي لقاء الشيخ زايد بطلبة وطالبات جامعة الإمارات تتجلى الممارسة الديمقراطية في أروع صورها . فقد طلب الشيخ زايد من الطالبات إبداء مطالبهن فسألته إحداهن بمنتهى الحرية والانطلاق :

- نريد أن نعرف هل نحن دولة واحدة أم لا؟

فرد الشيخ زايد مستفسراً :

- **ما هو شعوركن؟**

فأجابت الطالبة بلا أي حرج أو حساسية وهي في حضرة رئيس الدولة :

- الشعور يختلف عن الواقع . .

فما كان من الشيخ زايد سوى أن قال بكل الأبوة التي يحملها بين جوانحه :

«وأنا أقول هي دولة واحدة . . ولكن كل شيء يحتاج إلى صبر وتأنٍ ومناقشة . . فهي تؤدي إلى إقناع من لم يقتنع في البداية . . وما لا يقتنع به اليوم ، يقتنع به غداً ، حتى نصل إلى ما نؤمن بأنه سيوصلنا إلى الوحدة . . والاتحاد طريق الوحدة . . ولقد مضى هذا الوقت (٨سنوات) إلى ما وصلنا إليه ، ومصلحة المواطن يجب أن تكون فوق كل شيء هي مصلحة الجميع .»

عندئذ تساءلت طالبة أخرى عن المذكرة المشتركة لمجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي (فبراير ١٩٨٠) فأجابها :

- قُدّمتْ للأخوة أعضاء المجلس الأعلى ، ولكنهم لم ينتهوا من مناقشتها ، ونحن سنقنع من لم يقتنع أو يرضى بها .

لكن رد طالبة أخرى كان كالآتي :

- أنت رئيس المجلس الأعلى .

فإذا بالشيخ زايد يشرح لها كيف أن الرئاسة لا تعني الاستبداد والتعسف في فرض الرأي بل هي إقناع يرضي كل الأطراف المعنية بقدر الإمكان :

- أنا الرئيس ولكني لا أستبد . .

لكن الإقناع له حدود لا بد أن يتوقف عندها إذا فقد جدواه وإلا تحول إلى عبث في عبث . فما جدوى الإقناع مع مسؤول لا يعبأ بخدمة مواطنيه؟ ولذلك يقول الشيخ زايد بمنتهى الحسم والوضوح :

«أؤكد لك بأن أي مسؤول لا يخدم مواطنيه فأنا أحاربه ، لأن مثل هذا لا يصلح لأن يكون مسؤولاً» .

فالديمقراطية لا تعني التسيب لأنها تحمل في داخلها آليات وضوابط تجعل منها نظاماً إنسانياً متسقاً يتميز بالمرونة والسلاسة وفي الوقت نفسه لا يعرف التفكك فينقلب إلى فوضى . ففي كثير من الأحيان تبدو الديمقراطية وكأنها تعاني من أزمة طاحنة لكنها سرعان ما تتجاوزها بفضل صمامات الأمن التي تملكها والتي تتمثل في المصارحة ، ووضع النقاط على الحروف ، والنظرة الموضوعية التي تركز على الصالح العام للأمة . ولذلك كانت

النكسات والمحن القومية نتيجة للديكتاتورية التي لا تعرف سوى الخط أو النهج الواحد الذي يفرضه الديكتاتور على الجميع أو القطيع الذي يسير ولا يفكر . وحتى إذا فكر فإنه ممنوع تماماً من التعبير عن فكره . أما الزعيم الديمقراطي فيرحب بكل مظاهر التنوع والاختلاف في الرأي لأنه يراها ظاهرة طبيعية للغاية . يقول الشيخ زايد في حديث أدلى به إلى مجلة «المستقبل» في ٥ يونيو ١٩٨١ :

«من الضروري الإقرار والاعتراف بأي خلاف بيننا ، لأن أي خلاف في وجهات النظر يجب أن يطرح على بساط البحث ويناقش بصراحة تامة من غير مجاملات ودون دبلوماسية حتى نوفر على أنفسنا خيبات الأمل في المستقبل . فلا خسارة في المصارحة . بل إن المصارحة تساعدنا على الحفاظ على مكاسب ما اتفقنا عليه . يجب أن نخرج من المجاملات التي مرت علينا في مؤتمرات سابقة ، فالذي يشعر أن مصيره واحد بل مرتبط ارتباطاً أساسياً في الآخر ، لماذا يجامل؟»

وبهذا يضع الشيخ زايد يده على آفة المجاملة التي تنخر في صميم الشخصية العربية كالسوس في العظام . فيبدو أن العربي لم يعتادوا إبداء الرأي بطريقة مباشرة خوفاً من إثارة حساسيات قد تكون حقيقية وقد تكون وهمية . وهذه الظاهرة لا تنطبق على طرف دون آخر ، بل تجد كل الأطراف المعنية تحاول تجنب المواجهة الصريحة المباشرة بالألفاظ الدبلوماسية الناعمة التي توحي بأكثر من معنى أو قد لا تعني أي شيء على الإطلاق وبذلك تهدر النتيجة العملية للحوار ، وتظل الأمور في حالة شديدة من السيولة والتميع دون أمل في الوصول إلى قرار حاسم يضع رؤية واضحة لمعالم

الطريق نحو المستقبل . والمثل العربي الذي يقول : صديقك من صدقك ، ينطبق أيضاً على هذا الوضع الوطني أو القومي . فالصراحة لا تغضب سوى الجاهل أو المغرض أو ضيِّق الأفق أو المعقّد نفسياً . ولذلك يؤكد الشيخ زايد لدى استقباله لسعادة هلال لوتاه رئيس المجلس الوطني الاتحادي في ٢٨ ديسمبر ١٩٨١ :

«أن ما يربطنا هو مصير واحد وأن صراحتي قد تغضب الجاهل ولكنها لا يمكن أن تغضب العاقل الذي يقدِّر النصح ويعود إلى مضمون صراحتي بعد ذلك» .

والتضامن العربي لا يمكن أن يتحقق مع وجود هذه الحساسيات التي تسد قنوات الاستقبال والإرسال بين الإخوة والأصدقاء ، ولذلك تبدو البلاد العربية -في مواجهة تحديات العصر المتدفقة من خارج الحدود- جزراً منعزلة عن بعضها البعض بحيث يمكن للقوى الخارجية الطامعة فيها أن تنفرد بها الواحدة بعد الأخرى . فالديمقراطية ليست ضرورة ملحة على المستوى الوطني المحلي فحسب بل على المستوى القومي العربي أيضاً ، فهي التي تقيم التضامن والتآزر على أساس قومي راسخ ومتين . يقول الشيخ زايد في لقائه بالسفراء العرب في بنجلاديش في ١١مايو١٩٨٤ :

«لن يقف هذا التحدي والجشع من الأمم إلا بالتآزر بيننا ، ولن يتوقفوا هم عن الاستمرار في مطامعهم إلا إذا جابهناهم بالتآزر والتضامن وسد الثغرات بيننا لأن الطمع والجشع شيء طبيعي . فلن يتوقف الإنسان أمام المطامع التي تعود عليه بالفائدة إلا إذا جابهه الطرف الآخر بالتآزر . وإذا بقينا على ما نحن

عليه فستظل الأمم تطمع فينا وتنهب في خيراتنا . وما دمنا نسكت على خطأ الأخ ولا نريه الصواب من الخطأ بالحسنى ، ما لم يتم ذلك لن نصل إلى التآزر الذي يدفع عنا مطامع الآخرين . فإذا أتتنا مصائب الدهر وجدتنا متكاتفين ليس بيننا ثغرة لأن الاستعمار سياسته معروفة وهي فرِّق تَسُد . والآن الاستعمار لا يفرق بيننا لأننا متفرقون بالفعل ، ليس لنا علاج لعودة القوة إلينا إلا بالتآزر وتضافر عملنا مع بعضنا البعض» .

ويتفق الشيخ زايد مع صول ك .باروفر في كتابه «معنى الديمقراطية» على أن محاولة تجربة الديمقراطية بأسلوب غير علمي وغير عملي في الأمم الناشئة غير المتمرسة بها قد تودي إلى عواقب وخيمة . ذلك أن التطبيق الديمقراطي الشامل يتطلب صبراً مع من يتعذر تدريبهم على الممارسة الجديدة ، واحتراماً لمن يتحمسون لها ، واعتدالاً مع المتعصبين ضدها . أما التعقيد والصعوبة والتشعب وغير ذلك من العوامل المستحدثة والمستجدة فتعتبر نتيجة مباشرة للاعتماد على قوة الإقناع وسيادة القانون ، ورفض قانون القوة الغشوم . لكن طالما أن الوسائل لا تنفصل عن الغايات في المفهوم الديمقراطي فلا بد من اللجوء إلى الإقناع والمنطق والقانون ، وهي مهمة لا يقوم بها إلا من بلغوا أقصى درجات النضج الفكري عامة والسياسي خاصة ، وآمنوا بأنَّها من أنبل المفاهيم الإنسانية التي اهتدى إليها البشر ، وأنه لا بديل عنها ، إذا أراد الإنسان تجنب الظلم والاستبداد والقسوة والاضطراب كذلك فإن تعقيدها يمثل تحدياً جديراً بالمتحضرين من البشر الذين أثبتوا وجودهم الإنساني بمواجهة التحديات المتتابعة . من هنا كان إصرار الشيخ زايد على ضرورة التدرج في التربية الديمقراطية . يقول في

حديثه إلى إذاعة مونت كارلو في ٦ يناير ١٩٧٥ :

«الحقيقية أنا ليس عندي مانع أن يختار المواطنون ممثليهم . . ولكن تعرفين أن تجربتنا في هذا المجال حديثة . . ولا بد من التروي . . وأن نترك للمواطنين مجالاً للتروي والدراسة قبل الإقدام على خطوة جديدة حتى تكون هذه الخطوة ناضجة وصحيحة» .

وفي حديثه مع ممثلي الصحافة وأجهزة الإعلام المحلية في ٢١أكتوبر ١٩٧٥ يقول الشيخ زايد :

«نحن نستوعب الأشياء شيئاً فشيئاً وننتقل من أحسن إلى أحسن ، وأبناء الإمارات هم في الحقيقة رجال ، وأنا مقتنع بكل آرائهم ونرحب بالاستماع إليهم . . ولا نريد أن نتعجل الأمور . . والعجلة فيها بعض الخطر . . نريد أن نتأنى ونريد أن نصبر . . ونسير بخطوات حكيمة إلى ما نصبو إليه . . ولا نسير بخطوات متعجلة وغير صائبة . . نسير بخطوات حكيمة تضمن لنا المصلحة التي يرضاها الجميع ، ونحن نؤمن بإخلاص أبناء الإمارات العربية المتحدة ولا نريد أن نصل إلى أشياء نأسف عليها فيما بعد . . نحن نبني ونقيم المرافق والخدمات . . ونريد أن نعالج المساوىء . . ونتحكم في طريقنا حتى نصل إلى السعادة» .

ويلجأ الشيخ زايد إلى التأني والروّية والصبر والدراسة لوعيه بصعوبة المنهج الديمقراطي . وهي صعوبة لا تكمن في مجال التطبيق الديمقراطي فحسب ، بل تمتد لتشمل الجانب الفكري والنظري أيضاً . فقد كان من الصعب الوصول إلى تعريف جامع مانع للديمقراطية . ومع ذلك فإن

افتقارها إلى مذهب جامد شامل أو شكل دقيق محدد المعالم ، يعد إحدى مميزاتها البارزة ، ذلك أنها تنبع من داخل الإنسان ولا تفرض عليه من الخارج . أي أن الديمقراطية -بصفة عامة- مضمون وجوهر وروح ، وليست مجرد شكل أو أسلوب أو وسيلة . أما جوهرها فيتمثل في الكرم والرحمة والخير ، بمعنى أنها تستمد أيديولوجيتها من الأخلاق والعدل ، ولا تقتصر على الجانب العقلاني في الإنسان بل تتعامل أيضاً مع المشاعر والعواطف . وهذا الجانب يتضح عند عشاق الديمقراطية الذين لا يستطيعون تفسير سر عشقهم لها تفسيراً جامعاً مانعاً .

وهذه المشاعر والعواطف تتجلى على حقيقتها في رحلات القنص التي يحرص الشيخ زايد على القيام بها لأسباب يسردها في حديث لجريدة «الشرق الأوسط» في ٢٠ مايو ١٩٨٠ حين يقول :

«إننا نفضل رياضة الصيد بالصقور لأنها رياضة توارثناها من الأجداد ، وبالتالي فإنها تعتبر رمزاً من رموز هذه المنطقة ، ومن ناحية أخرى فإن الخروج إلى القنص هو بمثابة اختبار جديد للحاكم حيث أنه يخرج مع أناس كثيرين وينقطع معهم مدة من الزمن لا تقل عن أسبوع تظهر سجايا الناس خلالها على حقيقتها ، فيعرف الحاكم الناس على حقيقتهم دون زيف ، ويتلمس مشاكلهم . وفي القنص وفي ليالي السمر التي تنعقد خلاله يبوح الناس بهمومهم وبأشياء يصعب البوح بها أثناء الحياة العادية في المدن والقرى . إن القنص هواية اجتماعية تتسم بالصراحة ولا مجال فيها لفروق بين الراعي والرعية ، وهي بعيدة عن الدبلوماسيات اليومية ، أثناءها يسمع الإنسان من المجموعة التي حوله أو برفقته ما لم يسمعه في المدينة أو القرية ،

لأن الاحتكاك الذي يحدث بين هذه المجموعة كثر عددها أو قل ، لا يترك شيئاً في نفوسهم أو صدورهم محصوراً أم مكتوماً ، إذ تتاح أمامهم الفرص لطرح كل ما واجهوه في الماضي أوالحاضر ، ويتداولونه في ما بينهم ، ومن خلال هذه الأشياء يدرك الإنسان أو قائد هذه المسيرة ما يرضى هذه المجموعة وآخرين غيرهم ، ولا يدرك ما يضرهم أو يمسهم بأذى إلا في الأوقات التي تعطي لهؤلاء الناس مطلق الحرية للتعبير عما في نفوسهم إن كان فرداً أو مجموعة . . ولذلك يصبح لديَّ كثير من الفوائد بعد العودة من هذه الهواية وتفهم الأشياء التي لم أكن على علم بها . وراحتي التي أشعر بها شخصياً ويشعر بها كل فرد من رفاقي تكون في البعد عن المجاملات في تصرفاتنا وعن عدم الصراحة . هذه الأشياء هي التي تكسب هذه الهواية عندي أهميتها ، وأحس أنني أقبل بعدها على العمل بلهفة ونشاط» .

وبذلك نجد على المستوى السلوكي الفردي مجالاً أوسع لتطبيق مفاهيم الديمقراطية ، لأنها ليست قاصرة على السياسة ، بل هذه أسلوب للحياة على حد قول جون ديوى . إنها أسلوب للتعامل مع الأحداث والمواقف الشخصية ، والشعور إزاء الإنسانية والمجتمع في الحياة اليومية ، كما هي منهج للسلوك السياسي وأيضاً مجتمع ينهض على تبادل الاحترام والاعتراف بالكرامة الإنسانية . والواقع أن الإيمان بالديمقراطية وممارستها يؤثران على نحوٍ شعوري أو غير شعوري -في مسلك الإنسان بصفة عامة- ابتداءً من تصرفاته اليومية التي تتمثل في معاملته لمن هم أقل منه مرتبة في المجتمع ، أو في معاملته لأبنائه وأسرته ، وحتى الأهدف السياسية والاجتماعية والاقتصادية القومية التي يريد تحقيقها لمجتمعه وأمته .

ومدى نجاح التطبيق الديمقراطي في أي بلد رهن بالتيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تجتاحه . وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد إنه إذا توافرت أوضاع معينة غير متناقضة كالزعامة ، والتعليم العام ، والوعي الإنساني ، والعدالة الاقتصادية ، والمناخ الثقافي ، فإن ذلك يتيح لجذور الديمقراطية أن تنمو حتى في تربة قد لا تبدو في ظاهرها خصبة . وهي الأوضاع التي يحرص الشيخ زايد دائماً على ترسيخها إذ يقول في خطابه في افتتاح الفصل التشريعي الخامس في ٢٨ ديسمبر ١٩٨١ :

«وعلينا كذلك تعميق مفهوم الديمقراطية السليمة ، وتشجيع الحوار البنّاء ، وإفساح المجال أمام الشباب للإسهام بدورهم الخلاق في تجديد الطاقات ومشاركتهم الفعالة في تحمل المسؤولية في إطار من الالتزام بقيم المجتمع وتراثه الخالد ، والعمل على الاستفادة من تجارب الماضي ودروسه المستفادة» .

ولذلك تفترض الديمقراطية أن للفرد مكاناً محورياً في المجتمع الحر الذي ينهض بطبيعته على الإنسان الحر الذي يتحمل مسؤولياته ويؤدي واجباته ويحصل على حقوقه بصرف النظر عن مركزه الاجتماعي ودخله الاقتصادي ، بل يعد ذلك عنصراً رئيسياً في النظام القانوني . ذلك أن القوانين وضعت ، والمحاكم أنشئت لحماية الفرد وصيانة حقوقه . والفكرة الأساسية في النظرية الديمقراطية تنهض على وجود المجتمع الحر لضمان حماية الفرد وتقدمه . فلا بد أن يسخر كل شيء من أجل خير الإنسان ورفاهيته ، واستقرار النظام الديمقراطي يكفل القضاء على أي ظلم يلحق بالفرد .

كما تنهض الديمقراطية على فرض آخر يؤمن بأن البشر قادرون على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، وأنهم بالإضافة إلى ذلك يحبون المشاركة بطريقة فعالة في إدارة شؤونهم الخاصة . وهذا الفرض جوهري ولا يمكن تجاهله بأية حال من الأحوال . لكن المشكلة تكمن في أن المجتمعات لا تتفق تماماً في رغبتها في حكم نفسها بنفسها . فهناك مجتمعات حريصة ومصرة على المشاركة في السلطة الحاكمة من حيث اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة . وهناك مجتمعات تتصرف في حياتها اليومية وكأنها في وادٍ والسلطة الحاكمة في وادٍ آخر . فالأمر لا يعنيها في كثير أو قليل . ومع ذلك لا بدَّ من التأكيد على أن نظرية المشاركة في الحكم هي أساس فكر الديمقراطيين وسلوكهم ، وأنه إذا انعدمت هذه المشاركة فإن الحرية تفقد معناها ، ويصبح بقاء النظام الديمقراطي مستحيلاً . يقول الشيخ زايد في افتتاح الفصل التشريعي الثالث في ٣٠نوفمبر١٩٧٨ :

«إن لهذا البلد حقوقاً على أبنائه . . وكما قدم لهم من خدمات . وكما أتاح لهم من فرص الحياة الكريمة ، فكذلك عليهم أن يشعروا بالمسؤولية نحوه ، وعلى كل مواطن أن يؤدي واجبه ، وأن يأخذ دوره في معركة الحياة الجادة والعمل المنتج الكريم . . كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» .

ففي النظام الديمقراطي يشعر المواطن بأن الحكومة حكومته ، وأنها جهاز تابع له ويعمل في خدمته وليس العكس . فالقوانين الديمقراطية تنص على اشتراك أفراد الشعب في الحكم ، وعلى تولي الأغلبية للحكم ، وعلى التزام الأقلية بقرارات الأغلبية . ولا يعني هذا إهداراً لحقوق الأقلية بل احتراماً لحقوق الأغلبية ، ذلك أن الكم والكيف لا ينفصلان في القيم الإنسانية .

وطالما أن النظام الديمقراطي يضع نفسه في خدمة هذه القيم ، فلا بد أن يكون نظاماً أخلاقياً بطبيعته . وإذا تمثل هذا النظام في جهاز للحكم فإنه يصبح أكثر من مجرد أداة تنفيذية ، ذلك أنه يرتبط بالفكر الاستراتيجي الذي يرى في الوسيلة والغاية شيئاً واحداً . ومن الواضح أن النظام الديمقراطي من نظم الحكم النادرة التي تسعى إلى التقليل من الأنانية والانتهازية والقسوة ، ومساعدة الإنسان العادي البسيط على تحقيق آماله بقدر الإمكان . وهو الإنسان الذي يحمل الشيخ زايد همه باستمرار ، ويسعى بكل طاقته كي يرتقي به .

وهذه القيم الإنسانية والأخلاقية هي صمام الأمن الذي يمنع أي خلاف من التحول إلى صراع وخصومة وعداء . بل إن الشيخ زايد يجد في الخلاف حافزاً على البحث والحوار والنقاش وغير ذلك من سبل التواصل التي تضع الحدود الفاصلة بين ما يفيد وما يضر .

يقول في حديثه مع وفد الإعلام المصري في ١٩ أكتوبر ١٩٧٥ :

«إن الخلاف في الرأي يقودنا إلى الحوار والبحث الذي يوصلنا في النهاية إلى ما هو أفضل لأمتنا . . إنني لا أخشى من أي خلاف يقع بين الأشقاء ، بل إنني أتفاءل لأن هذا الخلاف يهدف في الواقع إلى الوصول إلى ما هو أصلح لأمتنا . . إنه خلاف في الأسلوب وليس خلاف في الهدف» .

وحتى عندما يضطر الشيخ زايد إلى الحزم الشديد في موقف من المواقف فإنه يؤكد في الوقت نفسه أنه ما يزال يفتح قلبه لمعالجة أية مسألة بالحوار والشورى والمنطق والعدل ، وأنه يمد يديه بالمساعدة دون أي تردد . فهذه هي

القاعدة الديمقراطية التي يعتمد عليها دائماً في حين يبدو الحزم الشديد في نظره مجرد استثناء .

وإذا كانت الديمقراطية تنشد الكمال ، فإنها في الوقت نفسه نظام واقعي لا يلهث وراء شطحات الخيال والأحلام المستحيلة . فهي تدرك أنه لا توجد عصا سحرية لحل كل المشكلات والعلل البشرية ، وتعترف بأنها هي نفسها نظام لم يبلغ الكمال ، وقد لا يبلغه ، ومع ذلك فهي ماضية في محاولاتها المستمرة لتمهيد الطريق التي تسير فيها مع الإصرار على تجنب أي ضرر قد يلحق بالمواطنين . ومن هنا كان نفاذ صبر البعض حيالها ، ذلك أنها تعمل أحياناً في بطء يدعو إلى الغيظ عن طريق التجربة والخطأ ، ساعية إلى إيجاد حلول ترضي الأطراف المتعارضة بقدر الإمكان ، وبقدر ما تسمح به ظروف الصالح العام . فهي أسلوب يبدو متردداً وغير مذهبي أو أيديولوجي ، لكنه أسلوب إنساني في الوسائل التي يستخدمها في الوصول إلى غايته . وهي تنجح في تحقيق هذه الغايات في نهاية الأمر بطريقة أو بأخرى .

من هنا كان حرص الشيخ زايد وإصراره على ترسيخ التجربة الديمقراطية التي يرتادها في دولة الإمارات . فالديمقراطية تحرص على توفير كل عناصر الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي . وكانت التجربة العالمية للديمقراطية أبلغ رد على نقّادها الأوائل الذين ظلوا طيلة قرون عديدة ، يؤكدون أن الديمقراطية لا تعني سوى الفوضى والتسيب والاضطراب وحكم الدهماء . لكن التجربة العملية أثبتت خطأ هذه الانتقادات والادعاءات ، ذلك أن الاضطرابات والانقلابات وأعمال العنف لا تقع إلا في البلاد غير الديمقراطية لسبب رئيسي هو أنها غير ديمقراطية . ومن

الواضح أن الدول الديمقراطية تتمتع باستقرار اجتماعي وازدهار اقتصادي ، في الوقت الذي تدخل فيه الحكومات الديكتاتورية ، والدول الاستبدادية في دوائر مفرغة من العنف والعنف المضاد ، قد تقضي عليها في نهاية الأمر . ولذلك كانت التجربة الديمقراطية تشكل أحد العناصر الهامة والحيوية في الريادة الحضارية عند الشيخ زايد .

ونظراً لأن كرامة الإنسان وتطوره وتقدمه ورقيّه ورفاهيته من أهم الأهداف التي تسعى التجربة الديمقراطية لتحقيقها ، فقد آثرنا أن يكون موضوع الفصل التالي هو القيمة الإنسانية في مفهوم الشيخ زايد .

الفصل الخامس

القيمة الإنسانية

القيمة الإنسانية

يقول الشيخ زايد في حديثه إلى صحيفة «الأضواء» البحرينية في ٢٤ يونيو١٩٧٣ إن «الإنسان هو أساس أية عملية حضارية» ، وهذه المقولة تشكل أحد المداخل الهامة إلى أصول الريادة الحضارية عند الشيخ زايد . فالإنسان هو الكائن الوحيد الذي يعتبر الوسيلة والغاية -في آن واحد- من التعمير الحضاري الذي سعت إليه البشرية منذ فجر تاريخها . والقيمة الإنسانية تتبلور عندما تجبر الظروف قبيلة ما أو أمة ما على بذل جهد صادق لتحويل مَواطِن إقامتها التقليدية والتي تعتبر غير ملائمة للحياة على الإطلاق إلى أرض خصبة ومدن عامرة ووجود حضاري . ويرجع مفهوم القيمة الإنسانية ودورها في الازدهار الحضاري إلى العلاقة الوثيقة بين الإنسان ووطنه الذي يعيش فيه ويتفاعل معه ، وهو مفهوم يكاد يكون متبلوراً ومحدداً برغم أنه قد يختلف من عصر إلى آخر ، ومن مجتمع إلى آخر . وهذه القيمة ضرورة لا مناص منها ، لأنها الروح التي تمنح الإنسان الهوية الجديرة به والجدير بها ، والتي تمكننا من التعرف عليه ككائن رفعه الله عز وجل فوق كل المخلوقات الأخرى . من هنا كان تأكيد الشيخ زايد على أن :

«الإنسان هو أساس أية عملية حضارية . . اهتمامنا بالإنسان ضروري لأنه

محور كل تقدم حقيقي مستمر . مهما أقمنا من مبانٍ ومنشآت ومدارس ومستشفيات . . ومهما مددنا من جسور وأقمنا من زينات فإن ذلك كله يظل كياناً مادياً لا روح فيه . . وغير قادر على الاستمرار . . إن روح كل ذلك الإنسان . . الإنسان القادر بفكره ، القادر بفنه وإمكانياته على صيانة كل هذه المنشآت والتقدم بها والنمو معها» .

والإنسان هو المخلوق الوحيد القادر على تطوير وتغيير وجه الحياة على هذه الأرض ، أما المخلوقات والكائنات الأخرى فهي تستعمل الأرض كما هي وتتركها كما هي دون تغيير . ولذلك يرفض الشيخ زايد المفهوم الذي يوحي بأن الثروة القومية لأي بلد تكمن أساساً في المصادر الطبيعية سواء في باطن الأرض أو في البحار والمحيطات . فلولا الإنسان بعقله وفكره وجهده لما وصلت البشرية إلى ما هي عليه الآن ، ولما استطاع أحد استغلال تلك الثروات الطبيعية المدفونة وتحويلها إلى منتجات تكنولوجية وإلكترونية لم تكن لتخطر على بال بشر من قبل ، بل إن الإنسان المبتكر يستطيع بما منحه الله إياه من علم وفكر أن يوجد الثروات القومية من جهده وعرقه وطاقته حتى لو كانت الطبيعة قد ضنت عليه بثرواتها . وأكبر دليل معاصر على ذلك : اليابان التي استطاعت غزو جميع الأسواق العالمية سواء بالنسبة لسوق المبتكرات الإلكترونية أو الأجهزة الكهربائية أو السيارات أو الساعات أو الأقمشة أو الحاسبات أو الكمبيوترات . . . .الخ . كل هذا بدون أن تملك اليابان ثروات أو مصادر طبيعية باستثناء ثروتها السمكية التقليدية . ولذلك كان الإنسان هو ثروتها الحقيقة والفعلية والقومية ، فأعدته خير إعداد لتخرج من بين يديه كل المبتكرات التي بهرت العالم كله . وقد اعتمدت في

ذلك على تراثها القومي العريق الذي وضع النظام والدقة والإخلاص في مرتبة المقدسات التي لا تقبل الجدل ، ثم أضافوا إلى هذا التراث الخصب العريق كل إمكانات المنهج العلمي الحديث ، مع إتاحة الفرصة لكل مواطن ياباني لكي يستغل كل مواهبه وملكاته وإمكاناته . وكانت النتيجة أن تحولت اليابان إلى خلية من النحل المنتج لا تهدأ ليلاً أو نهاراً .

ولذلك كان الشيخ زايد دائم الإلحاح على أن الثروات الطبيعية إذا لم يستوعبها التطور الحضاري ، فإنها قد تنتهي أو تتبدد وتعود الأمور إلى أسوأ ما كانت عليه قبل اكتشافها . فالتطور الحضاري لا وجود له بدون فكر الإنسان وجهده . والتراث القديم للأمة يمكن أن يشكل دفعة حضارية قوية ومتجددة بشرط استخدام المنهج العلمي ، والتخلص من رواسب الماضي ومعوقاته لإتاحة كل الفرص والإمكانات للإنسان حتى يستغل فكره وجهده وطاقته أحسن استغلال . وفي هذا يقول الشيخ زايد في نفس حديثه السابق ذكره :

«عندما بدأنا في بناء دولتنا جلبنا الخبرات المختلفة من الخارج وراعينا في هذه الخبرات أن تكون عربية اللسان والوجدان والشعور بقدر الإمكان . . ووضعنا في اعتبارنا تربية كوادر من الشباب مسلحين بالعلم والفكر والثقافة حتى يمكننا الاعتماد عليهم في المستقبل . أقمنا المستشفيات والمدارس وشيدنا الأندية . . وأعتقد أننا قطعنا شوطاً على هذا الطريق نستطيع أن نفخر به دوماً . لم تكن عملية التطوير والبناء -خاصة بناء الإنسان- عملية سهلة ، بل كانت مهمة شاقة اقتضت وتقتضي منا مزيداً من الصبر والحكمة . عندنا حوالي ثلثي المواطنين من البدو الرحل . . وكان السؤال الذي واجهناه في

البداية هو هل نستطيع توطين هؤلاء البدو ونقلهم إلى روح العصر داخل المدن الحديثة التي تشيد وتقام؟ ووجدنا أن نقل البدوي من حياة الصحراء إلى حياة المدن دفعة واحدة ليس أمراً سهلاً . . لذلك فقد عملت على أن ننقل إلى هؤلاء أساليب الحياة الضرورية حيث هم . . نقلنا إليهم الماء والغذاء والسيارات ومضخات لرفع المياه . . بنينا لهم المساكن ومراكز صحية ومدارس . . وهكذا . . عن هذا الطريق نَعِم معظمُ البدو الرحل الآن بالاستقرار» .

ولعل من أهم مقومات التقدم الإنساني عند الزعيم القومي وعيه بتاريخ وطنه ومقوماته الحضارية بصفة خاصة ، وبتاريخ الإنسانية بصفة عامة . كذلك فهو يؤمن أن التقدم الإنساني تطور طبيعي لا بد وأن يمر بمراحله المتتابعة حتى يبلغ مرحلة النضج والتفوق . ومن المستحيل ضغط هذه المراحل أو اختصارها أو القفز من فوقها . ولذلك فإن تشييد المستشفيات والمدارس والأندية والمساكن يمكن أن يكون سهلاً ومرتبطاً بخطة زمنية محددة مسبقاً ، كذلك فإن وجود الثروات الطبيعية في باطن الأرض أو في أعماق البحار قد يكون شيئاً مفروغاً منه ، لكن عملية بناء الإنسان لا يمكن أن تكون سهلة أو مفروغاً منها . . فهي تحتاج إلى دراسات جدوى تعتمد على علوم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة والحضارة والثقافة والفكر والتاريخ والجغرافيا والإعلام . . الخ . وهذه المنظومة المعقدة المتشابكة التي تتعامل مع عقول وتوجهات وتقاليد وأعراف ورواسب وتراكمات بل وعُقُد نفسية في حاجة إلى وقت كاف لتمهيد التربة وإصلاحها لبذر البذور الحضارية الجديدة . ولذلك يقولُ الشيخ زايد في حديث أدلى به لجريدة

«السياسة» الكويتية في ١٤ أكتوبر ١٩٧٧ :

«كل مجرب في الحياة يعرف أنه من السهل إشادة البناء المعماري أو الزراعي . . الأمر لا يحتاج لأكثر من مهندسين ومواد بناء . لكن التعامل مع الأنفس يختلف تماماً . فليس من السهل إقناع هذه الأنفس بين يوم وليلة . وحتى تصل إلى قناعات الناس تحتاج إلى وقت . كذلك ما يمكن أن يقتنع به شخص يمكن أن يرفضه آخر . . في هذه الحالة تحتاج إلى نوع من التعديل والإلحاح والوقت . . إن تحويل البشر من عادات إلى أخرى ليس بالتصور السهل . . ونحن في ظل تعاملنا مع هذه الأنفس نحرص كثيراً على وحدتنا وتآزرنا وعلى كيان اتحادنا . . كما قلت لك . . لو كان العمل هو إقامة مبنى أو زراعة ، لضاعفنا المال واختصرنا الوقت ، لكن العمل هو قيام تعاون أفضل بين أنفس متعددة تحتاج إلى وقت للإقناع . . لقد سمعنا عن قيام اتحادات في العالم ، التاريخ تحدث كثيراً عنها ، بعضها قام على المصلحة ، وبعضها قام على القناعة ، وبعضها قام بعد معارك دامية وبالشدة . ثم إن أكثر الاتحادات في التاريخ كانت تقوم على القوة ، لكننا تجنبنا ذلك كله ، وأنا شخصياً أؤمن بطول النفس والصبر والتأني» .

ذلك أن طول النفس والصبر والتأني يمكن أن يستغرق زمناً أقصر من الارتجال والعجلة والشدة التي من شأنها أن تؤدي إلى نكسات قد تستغرق وقتاً طويلاً لتلافي آثارها وتداعياتها ، وذلك في زمن يحسب فيه الوقت بالساعات والدقائق وليس بالأعوام والشهور . ولا بد أن يؤتي التطوير ثماره إذا ما سار في مجراه الطبيعي دون عسف أو إجبار أو التواء . ولذلك فإن بناء الإنسان لا بد أن يكون الاستراتيجية الثابتة والدائمة والمتجددة في حين أن

كل الوسائل والسبل المؤدية إلى تحقيق هذه الاستراتيجية هي من باب التكتيكات القابلة للتغيير والتبديل طبقاً للظروف الراهنة أو الطارئة .
والاستراتيجية الثابتة بطبيعتها شاقة وصعبة لأنها تهتم دائماً بالمستقبل البعيد الذي لم تتضح معالمه كاملة بعد . لكنها تستحق كل الجهد والمعاناة والصبر بل والألم والقلق لأنها الطريق الوحيد الذي يتحتم على الوطن أن يشقه صوب المستقبل المزدهر . يقول الشيخ زايد في الاحتفال الذي أقيم في ٢٨فبراير ١٩٨٢ بمناسبة تخريج الدفعة الأولى من طلبة الجامعة :

«إن بناء الإنسان هو بناء صعب . . بناء الإنسان هو بناء وعر وشديد . وهو الثروة الحقيقية . وكنا نتطلع أن نرى ونقطف ثمار ما قطفناه في هذه الساعة وفي هذا اليوم . وهذا حصد عظيم وكنز عظيم . وليس من الغريب أن إخواناً لنا من بلاد شقيقة يقومون بمجهود ودور مثل هذا الدور الذي هو ثروة لا حدَّ لها أبداً . وأنا أؤمن كل الإيمان أن الثروة ليست ثروة المال بل هي ثروة الرجال والأجيال والأبناء الذين هم كنوز للثروة ، وامتداد للأجيال القادمة ، وعون لأشقائنا في كل الأراضي العربية ، ودعم وقوة لهم ولنا وغنى عن كل أجنبي وكل إنسان يمنُّ علينا بأي شيء يقدمه لنا» .

والشيخ زايد له استراتيجية محددة لبناء الإنسان ، ويعتقد أن من أهم المهام الملقاة على عاتق الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة هو وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ المتجدد النابع من ظروف البيئة المحلية حتى لا يتبنى الإنسان مناهج دول أخرى لا تتمشى مع واقع بلاده . وهذا يدل على فلسفة زايد الشاملة والعميقة في مجال بناء الإنسان . ذلك أن التكنولوجيا المعاصرة توضح لنا أن بناء المساكن والمدارس والمستشفيات وغير ذلك من

المنشآت علم له قواعد عالمية يمكن تطبيقها في أي مكان من العالم ، لكن مجال بناء الإنسان له خصوصية شديدة تختلف اختلاف بصمات الأصابع عنه في أماكن وبقاع أخرى . ولذلك يقول الشيخ زايد للوزراء الجدد عقب أدائهم اليمين الدستورية في ٩يوليو١٩٨٣ :

«إن هناك ثلاث طرق أساسية لبناء هذا الإنسان هي : العلم المدني والعلم العسكري والسياسة . . ولا بد أن يتعلم الإنسان هذه الأشياء جميعاً ويفهمها بطرقها الصحيحة ووفق ما هو موجود في بيئته ، وأنه لا يجوز أن يتبنى الإنسان مناهج دول أخرى لا تتمشى مع واقع بلاده . . إن لدينا نظاماً قائماً لا بدَّ أن يطبق حتى يستفيد ويتعلم شبابنا والأجيال القادمة وحتى يكون لنا بذلك طريق واحد يسير فيه الجميع . فنحن نعرف واقعنا ونؤمن بقدرنا وشبابنا . وهذا الشباب يحتاج إلى توجيه وتعبئة صحيحة ونافعة» .

من هنا كان اهتمام الشيخ زايد البالغ بتنشئة الشباب . فكل الإنجازات التي قام بها ، وكل الصعاب التي قهرها ، وكل البناء الذي شيده لا يمكن أن يستمر وينمو في المستقبل إذا لم يُعَد الشباب لتحمل تبعته ومواصلة المسيرة الحضارية . فليس من قبيل العبارات الإنشائية البلاغية أن نقول إن الشباب هو المستقبل ، فبدون إعداد الشباب لتحمل أمانة المستقبل لن يكون هناك مستقبل على الإطلاق ، وكان افتتاح الدورة الرابعة لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في ١٤مارس ١٩٨١ مناسبة طيبة كي يعلن فيها الشيخ زايد ستة مبادىء ودعائم للنهوض بالشباب العربي حضارياً وتربوياً وثقافياً وفكرياً من خلال كلمته التي ألقاها نيابة عنه سعيد سليمان وزير التربية والتعليم والشباب . وقد تمثلت هذه المبادىء والدعائم في :

«١- أن يكون الإنسان محور أهداف النهضة ، مع الأخذ في الاعتبار أن الناشئة هم أول الغرس . . وأن الشباب هو أحسن مراحل العمر أخذاً وعطاء وتفاعلاً .

٢- الاهتمام بقطاع الشباب بأبعاده الثقافية والعلمية والرياضية ، وإعطاؤه الأولوية عند وضع السياسات أو الخطط أو النظم .

٣- شمولية السياسات الشبابية وتنفيذها ، يعبر عن الوظيفة الحقيقية للدولة .

٤- أن حركة الشباب العربي تتجه إلى القضايا الرياضية البحتة ، والواجب أن تعتمد الأولوية للفكر والثقافة ، فهما السبيل إلى الوفاق والتضامن المنشود .

٥- التطلع إلى جامعة الدول العربية لتحقيق هذا الهدف على مستوى العالم العربي .

٦- الاهتمام بالإنسان من أعلى . . من عقله وفكره . . فبهما كرَّم الخالق ابن آدم» .

وكان هدف الشيخ زايد من كلمته أن يقف عند قضية بناء الإنسان بصفة عامة وتنشئة الشباب بصفة خاصة ، وقفة حضارية وتربوية .

وهو يستشهد بالعبر والمُثُل التي يقدمها تاريخ البشر ، فمثلاً اعتمد تاريخ النهضة في أوروبا ، أول ما اعتمد على السياسات التربوية والثقافية وغيرها من السياسات التي تولي العناية بالشباب . ولذلك لا بد أن تكون الأولوية المطلقة من حيث رصانة السياسات ، أو دقة الخطط ، أو حسن التنظيم ، أو

رصد الأموال ، لإعداد الشباب تربوياً وفكريا ودينياً وثقافياً وعلمياً ورياضياً . وهي التوجهات التي أنشىء من أجلها المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وكذلك تعتبر جميع الأجهزة التنفيذية الأخرى معنية بهذه التوجهات التي تتمثل في ترسيخ مجالات الفكر والخلق والإبداع ، وشمولية المعرفة والثقافة ذات الهوية المتميزة ، بحيث تنهض الاستراتيجية السياسية للبلاد في المستقبل على مسلّمات علمية وقومية وحضارية ، وهذه القضية تعتبر قضية حضارية بالدرجة الأولى .

ولم تكن نظرة الشيخ زايد الاستراتيجية مقصورة فقط على شباب الإمارات بل احتوت بشمولها كل شباب العرب . ولذلك فهو يضع جزءا حيوياً من هذه المسؤوليات الحضارية على كاهل الجامعة العربية والمؤسسات التابعة لها ، وبطبيعة الأمر الدول المشاركة في عضويتها . كذلك يدعو الشيخ زايد إلى تجنيب شبابنا العربي التيارات التي يمكن أن تجرفه بعيداً عن الانتماء لوطنه ، وفي مقدمة هذه التيارات ، الخلافات المفتعلة التي يراها مجرد وهم وقبض الريح وباطل الأباطيل ، في حين أن أسباب الوفاق هي الأسباب الحقيقية والحضارية الأصيلة .

ونظرة الشيخ زايد الاستراتيجية تمتد إلى مرحلة ما قبل الشباب أيضاً ، أي إلى الطفل باعتباره نقطة الارتكاز الأولى للانطلاق في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولذلك نجده يقول في كلمة وجهها بمناسبة افتتاح الندوة الخاصة بدور الإعلام في التنمية الاجتماعية ورعاية الطفولة التي بدأت في أبوظبي يوم ١٠ديسمبر١٩٨٣ :

«إن موضوع رعاية الطفولة ضمن خطط التنمية الشاملة وتجهيز الطاقات البشرية القادرة على النهوض بالمهمات الجسام التي تنتظر أمتنا ، تعد من أهم موضوعات الساعة وأعظمها أثراً على تطور حياة شعوبنا ومستقبل أبنائنا وأحفادنا . . . إن التنمية وسيلة وليست غاية في حد ذاتها ، وإنها وسيلة لضمان كرامة الإنسان وتوفير متطلبات الحياة له من طعام ومسكن وتعليم ورعاية صحية واجتماعية وفرص عمل وإنتاج» .

ونظراً لرسوخ القيمة الإنسانية في فكر الشيخ زايد ، فإن روحه الأبوية تمتد لتشمل آلام الأطفال في كل أرجاء الأرض . فقد أشار إلى ما تضمنه التقرير السنوي لمنظمة اليونيسيف عن حالة أطفال العالم عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ وقال إن هذا التقرير شهادة أليمة لهذا العالم الذي مازال يعامل أطفاله وكأنهم ليسوا منه . . . فملايين الأطفال يموتون جوعاً وعطشاً وبرداً ، ويذهبون نهباً للأمراض ، ويصابون بأنواع الإعاقة . ولا يعرفون المسكن والكساء ، ولم يسمعوا بالدواء والكتاب ، ولم يحلموا بلمسة حب وحنان ، في حين أنه بالإرادة الصلبة والقليل من التضحية يمكن إنقاذ هؤلاء الأطفال وإتاحة الفرصة لهم ليصبحوا أفراداً منتجين نافعين في المجتمع الإنساني ويضيف قائلاً :

«نحن أبناء دول الخليج الذين فتحوا قلوبهم وصدورهم وبيوتهم لمئات الآلاف من إخواننا في الإنسانية بفضل ما أنعم الله عز وجل علينا من نعمه وخيراته في هذه الأرض الطاهرة ، يجب أن نوجه عناية خاصة وفائقة إلى أطفالنا . . إن المسؤولين عن خطط التنمية أبدوا اهتماماً كبيراً بالطفل حيث تم توفير المدارس والمستوصفات ودور الحضانة والملاعب والأطباء والمدرسين

والعاملين الاجتماعيين . وإن على المواطن أن يدرك قيمة هذه النعم وكيفية الاستفادة منها ، وأن يزيد من إدراكه لكيفية تربية ورعاية وتحصين أعزّ ثروة يملكها ألا وهي أطفاله» .

وخبرة الشيخ زايد العريضة والعميقة في مجال التنمية الزراعية شكلت منظوره تجاه تربية النشء . ففي كلا المجالين لا بد من استخدام كل أسلحة العلم والخبرة . وهو المفهوم الذي عبَّر عنه في ٢٦ أبريل ١٩٨٣ عند لقائه بأبنائه الطلاب خلال المهرجان الختامي للنشاط المدرسي . فقد أشاد بالإنجازات العلمية التي حققها الطلاب ، والأجهزة التي ابتكروها لاستغلال الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر وغيرها من الأغراض . ودار حوار بينه وبين أبنائه الطلاب عن كيفية إعداد هذه الأجهزة وأعرب عن اغتباطه لاستغلال الطلاب لأدوات البيئة في إعداداها قائلاً :

«إن هذه الأعمال تنبيء بمستقبل علمي سليم لأبنائنا الطلاب حيث يبدأ النشء صغيراً ثم يكبر بفضل الرعاية والتوجيه السليم . إن الإنسان يضع حبة في الأرض ومع رعايتها تصبح شجرة مثمرة يستفيد منها الإنسان» .

بهذا يبلور الشيخ زايد أحد قوانين الكون ، فالنتائج لا بد أن تكون من جنس الأسباب ، والمستقبل نتيجة لكفاح أجيال الماضي والحاضر . والمثل العربي يقول : من يزرع يحصد ، وكلما كانت الزراعة نامية ووفيرة في ظل رعاية متكاملة منذ بدايتها كان الحصاد وفيراً وقوياً . وهو ما ينطبق على تربية النشء وإعداده . وحرص الشيخ زايد على دور النشء جزء من حرصه على أن ترتبط حلقات تاريخ الوطن في سلسلة متينة توصل التقدم

الحضاري دون نكسات أو سقطات ، فلا يستطيع أحد أبداً أن يكسر حلقة أو أن يعود بالوطن إلى الوراء أو يدخل به في متاهات . يقول في حديثه لأعضاء المجلس الاستشاري الوطني في ٢ يوليو ١٩٧٥ :

«إن الذي أرجوه منكم . . والذي ترجوه الحكومة ، والذي ترجوه الأمة منكم ، هو أن تبذلوا المزيد من الجهد وتظلوا المثل الذي يحتذى لأبنائكم وللأجيال القادمة من بعدكم . إننا نتطلع إلى بناء جيل جديد مثقف . . ولكن العلم ليس كل شيء . إن العلم يزيد القوي قوة . وإذا كان لأي فرد القوة في التفكير والعقل ، فإن هذا العقل يزداد قوة وانطلاقاً بتأثير العلم والتجربة . . ومواجهة المواقف تكسب الإنسان مزيداً من الخبرة التي لا يجدها في الكتب . . وإذا استطاع الإنسان أن يجمع بين العلم وتجارب الحياة ، فإنه يستطيع أن ينفع نفسه وأن ينفع أمته» .

هنا يضع الشيخ زايد يده على عنصر جوهري في تربية الأجيال الجديدة . وهذا العنصر يتمثل في المثل والقدوة . فالنصح والوعظ والإرشاد والتوجيه لا يمكن أن يحل محل القدوة العملية في صياغة فكر الشباب وسلوكه . ذلك أن القدوة هي درس عملي متجدد ، وإذا وجد الشاب فيمن هم أكبر منه سناً وخبرة نموذجاً طيباً للفكر الموضوعي المتزن والسلوك الإنساني القويم ، فلا بد أنه سيجد حرجاً بالغاً في الانحراف بعيداً عن نهجهم . ولذلك فإن أي تناقض بين الأقوال والأعمال عند الكبار لا بد أن يؤدي بالشباب إلى دوامة من الحيرة والضياع وفقدان الثقة في كل ما يقال من شعارات براقة ، دوامة قد تغرق الجيل الجديد ومعه مستقبل الوطن كله ، مما قد يؤدي إلى اندثار التراث الطيب الأصيل الذي تركه الآباء والأجداد .

يقول الشيخ زايد في نفس الحديث :

«إنني أدعوكم إلى أن تستجيبوا إلى هذا الحديث ، ونحن والحمد لله لدينا التراث الطيب الذي ورثناه عن الآباء ونستطيع أن نسير على هداه . أنتم أحفاد الأجداد الذين تركوا لنا تراثاً مجيداً ومواقف فاضلة . . ولهذا فنحن نعلق عليكم الآمال . . وسوف يأتي التاريخ من بعدنا ليسجل مواقفنا . . وستأتي الأجيال من بعدنا وتستعرض ما مر بنا وتختار طريقها . . ونريد من الأجيال القادمة أن تفخر بنا مثلما نفخر الآن بالأجداد ، الذين كتب لهم المجد والخلود . . ولهذا علينا أن نتابع المسيرة ونكافح ولن يبقى لنا إلا العمل الصالح . إن الثروة تفنى . . والكنوز تذهب . . وعلينا أن نكون على حذر . . يجب أن يكون طموحنا إلى ما ينفع . . ونفكر التفكير الصحيح» .

إن الزعيم القومي يضع في اعتباره دائماً حكم الأجيال التالية عليه ، فهو حكم التاريخ . ولا شك أن الزعيم التاريخي الذي يشكل عهده نقطة انطلاق حضاري لوطنه ، لا يمكن أن يتحول بعد ذلك إلى مجرد مرحلة تاريخية تنتهي دلالتها بانتهاء فترتها الزمنية ، بل يصبح جزءاً حياً ومتجدداً وملهماً لانطلاقات حضارية تالية تنهض بها الأجيال الجديدة ، ذلك أن قوة الدفع الكامنة في فكره الحضاري ونظرته الاستراتيجية ليست قوة آنية مؤقتة بل متفاعلة باستمرار مع آفاق المستقبل . قد تقوم الأجيال الجديدة بتطوير قوة الدفع هذه طبقاً لحتمية المتغيرات المتجددة ، وقد تختار طريقاً يلائم نوعية هذه المتغيرات ، لكن يظل عهد الزعيم القومي والتاريخي يشكل بؤرة ضوء ساطع ، وقدوة هادية لحياة العلم والخبرة . والعمل القومي المثمر ، ومصدر فخر وإلهام للأجيال المتتابعة . يقول الشيخ زايد في ختام حديثه السابق :

«إخواني إنني أرجو لكم كل توفيق . . وأرجو لنا جميعاً السداد لخدمة شعبنا وأمتنا . وأدعو الله أن يساعدنا على تحمل المسؤولية . وأرجو من شبابنا الذي يوشك أن يتحمل المسؤولية وهو الآن كثير . . أن يجد الطريق المضيء الذي يقنع به حتى تستمر المسيرة على هذا الطريق . . ويضيف إلى تاريخنا جديداً نفخر به ونحظى بالسعادة» .

ويرجع اهتمام الشيخ زايد البالغ بالشباب إلى وعيه العميق بحركة التاريخ التي تحمل في طياتها فكراً يلعب دور العمود الفقري لها أو التداخل بين حلقات السلسلة . ولا يمكن لأي مفكر أن يستوعب صورتها الخارجية التي تمثلها وقائع الإنسان وأحداثه ما لم يدرك الأفكار التي تكمن وراءها ، فإذا عنّ له أن يدون تاريخ حلقة متميزة من حلقات هذه السلسلة ، فإن عليه أن يتبين نوعية الفكر الذي شكل ملامحها . فالتاريخ هو في جوهره تاريخ للفكر الذي هو بدوره عمل من أعمال الإرادة الإنسانية ، التي هي تفكير الإنسان متجسداً في أعمال ووقائع . والتفكير لا يدور في فراغ وإنما تفكير في موقف معين . وما من زعيم قومي إلا ويتخذ أو يتبنى تفكيراً في موقف معينٍ في موقف معين على هدى الفكر الأصيل والمعاصر في الوقت نفسه .

ونظراً للارتباط العضوي بين التاريخ والفكر ، فإن التاريخ بدوره مرتبط بالمنطق . فالانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى ما هو إلا انتقال من مرحلة منطقية إلى أخرى تطَّرد في سياق الزمن ، وما أحداث التاريخ إلا نسق منطقي تتسق في ترتيبها وتسلسلها مع ما سبق منها وما لحق مع السياق الزمني في حتمية لا تستند إلى الواقع المادي بقدر ما تستند إلى الاستدلال الفكري . ومن هنا كان قولنا بأن عهد الزعيم والرائد الحضاري يظل بؤرة

ضوء ساطع ، وقدوة هادية ، ومصدر فخر وإلهام للأجيال المتابعة التي قد تضيف إنجازات حضارية أشمل من تلك التي نهض بها في فترة ريادته ، لكن يظل فكره قوة دفع أساسية في حركة التاريخ على مر الزمن . وهي حركة تنهض بطبيعتها على الفكر المتسق والمجرد والعقلاني ، والتاريخ نفسه ما هو إلا وقائع تؤلف الإطار الخارجي للتفكير ، أما الأفكار التي تكمن وراءها -وليست الوقائع المادية ذاتها- فهي التي تؤلف نسقاً من المدلولات المجردة في منطق محكم سديد . فإذا نظرنا إلى الوقائع المادية وحدها دون الأفكار المجردة التي تكمن وراءها فلن نجد أثراً للحتمية المنطقية العقلانية التي تربط بين واقعة وأخرى ، فهي في إطارها الخارجي مجرد وقائع ترتبط بالزمان والمكان ولا شيء سواهما ، ولكنها في ذاتها وجوهرها أفكار تتسق مع بعضها في علاقة منطقية محكمة ، وهذه العلاقة هي التي تجعل من السياق الزمني وحدة لا انفصال فيها بين ماضٍ وحاضر ومستقبل . وهي العلاقة التي حرص عليها الشيخ زايد دائماً سواء على مستوى الفكر أو السلوك لأنها تجنب الإنسان التشتيت والضياع والتكرار والتشويه . ومن هنا كانت ثقته البالغة وتفاؤله العميق بمستقبل الاتحاد الذي أخرج إلى الوجود «دولة الإمارات العربية المتحدة» ، لأن هذا الاتحاد لم يكن مفروضاً على السياق المنطقي لتاريخ منطقة الخليج بل كان نابعاً من حتمياته ومتطلباته الحضارية العاجلة أو الآجلة على حد السواء ، فهو قوة دفع إلى آفاق المستقبل وممارسة للشباب على حمل المسؤوليات القومية الكبيرة .

ففي ختام جولة له في إمارة «الفجيرة» في ٢٠ إبريل ١٩٧٤ تحدث الشيخ زايد عن الاتحاد فقال إن أبناء المنطقة تعلقوا به قبل أن يلمسوه ، وأحبوه

ونادوا به قبل أن يجنوا ثماره ، وازدادت محبتهم له وإيمانهم به بعد أن رأوا بأعينهم الإنجازات في طول البلاد وعرضها . وعن تصوره للمستقبل قال إن الممارسة والتجربة في الفترة الماضية قد خلقت للاتحاد رجالاً يقودون وطنهم وأمتهم ، وسوف يستفيد الجيل الجديد من تجربة الآباء ، ومؤشرات المستقبل تؤكد أن شبابنا سوف يشقون طريقهم بالمزيد من العمل والإنتاج وبفضل الإمكانيات المتاحة والموارد التي تزخر بها دولة الإمارات العربية المتحدة .

وحِرْصُ الشيخ زايد على تنمية الشباب وإعداده لحمل مسؤوليات المستَقبل ، هو جزء من حرصه على تدعيم الاتحاد وتطويره إلى الأفضل والأرقى دائماً . فالشباب ليسوا قوة مستقلة عن كيان الاتحاد ، ولا ينبغي أن تنفصل بمصالحها وحركتها عن مصالح الاتحاد وأهدافه الاستراتيجية . فالاتحاد قضية مصيرية لا يجوز التهاون في المحافظة عليها . وعلى الشباب أن يجسدوا في حركتهم روح الاتحاد وجوهره وأن يجعلوا من أنفسهم حراساً عليه ، فلا بديل الآن للاتحاد سوى الفرقة والتشتت والضياع .

وإذا كانت هذه هي مسؤولية الشباب ، فإن مسؤولية الرواد أن يوضحوا للشباب باستمرار أن النظرة الموضوعية الملتزمة ليست وهماً من الأوهام ، وإنما هي فكرة حيوية وقوة دافعة للغايات الحضارية العليا في التاريخ الإنساني . ومهمة الرواد أن يعمقوا وعيهم بمسيرة التاريخ وخطته وغايته من خلال الفكر الذي يقوده ويحدده . وقد لا يدرك الشباب حقيقة الأشياء فيتذمرون ، فإذا تقدمت بهم السن غلب عليهم الاعتدال ، وليس هذا مصدره الرضا والقناعة ، ولكن مصدره النضج والخبرة وصحة الحكم على الأشياء . فمن خلال الخبرة والتجربة يتعلم الإنسان مع تقدم السن كيف

يفرق بين ما هو عارض وما هو جوهري . ومع ذلك يتحتم على الرواد ألا ينتظروا الشباب حتى تتقدم به السن لكي يحصل على النضج والخبرة وصحة الحكم على الأشياء . فواجب هؤلاء الرواد الإسراع في تقديم الوسائل والدراسات والإنجازات والكتب التي تساعد الشباب على النضج السريع ، وبذلك يتم اختصار عنصر الزمن ، وتزدهر الرجولة المبكرة عند الشباب فلا يخشون أو يترددون في القيام بمسئولياتهم القومية . وهو المفهوم الذي قام الشيخ زايد بتأكيده لأبنائه الذين يدرسون في مركز التدريب بالدوحة بقطر في ٣ سبتمبر ١٩٧٣ :

«أيها الشباب . أنتم أمل المستقبل الذي نتطلع إليه . إنكم تتعلمون الآن ما يعود عليكم بالفائدة والخير على بلدكم وأهلكم ومستقبلكم . إن ظروفنا تختلف عن ظروف أي بلد آخر . نحن في حاجة إلى طلب العلم بأقصى ما نستطيع من جهد . إننا في أشد حاجة إلى طلب هذا العلم . وهذه الجدية تتطلب من كل شباب يطلب العلم أن يتحلى بصفات الرجولة الحقة . إن الرجولة المبكرة من أعظم الصفات التي يمكن أن يتحلى بها أي شاب في بداية الطريق إلى المستقبل الذي يأمله . فهذه بالذات تدفعه للإقدام على عمل كل ما يجعله يفخر بذاته كرجل حقيقي ، وهي أيضاً تبعده عن كل ما يمكن أن يخجله أمام نفسه أو أمام الناس . فمن الرجولة الحقة أن يُقبل الشاب على تعليمه بجدية ، ومن الرجولة الحقة أيضاً أن يعمل من أجل أمته ورفعتها وتقدمها وتحقيق آمالها . وأريد هنا أن أقول لكم إن الإنسان يفنى ويبقى عمله فقط ، وإن كان عمله صالحاً حفظت له أمته هذا العمل وإذا عاش خاملاً كسولاً فإنه يموت وينتهي دون أن يذكره أحد ، حتى أهله ينسون بعد قليل .

إننا نطلب منكم أن تعملوا واجبكم كاملاً ، ونقول لكم أيضاً إننا على أتم استعداد لأداء واجبنا كاملاً تجاهكم ، وكما قلت لكم في البداية : أنتم الأمل في المستقبل وأرجو لكم التوفيق» .

هكذا يبث الشيخ زايد في أبنائه الوعي العميق بالتاريخ الذي لا يرحم في حكمه ولا يقبل الاستئناف ، فمتى أصدر حكمه النهائي فإنه إلى الأبد . وأقوى ذاكرة عرفتها البشرية هي ذاكرة التاريخ التي ترصد كل التفاصيل الدقيقة وتسجل كل حدث في مكانه الحقيقي من السياق التاريخي . والمنهج التاريخي يلتزم بسياسة الصبر والنَفَس الطويل الذي لا يعرف الاندفاع أو التهور أو الهياج أو التشويه ، ويترك الأمور تجري في أعنّتها إلى نهاية المدى ، بعد ذلك يصدر حكمه الذي لا يقبل أي استئناف أو نقص أو إبرام . ولا يريد الشيخ زايد من أبنائه مجرد الانفعال بالتاريخ بل يطلب منهم استيعاب أبعاده حتى يمكن استشراف آفاق المستقبل على أساس صلب من التاريخ والحضارة والأصالة والمعاصرة . فالانفعال العاطفي لا بد أن يتبع بالمنهج العلمي في التفكير وإلا تبدد هباء ، وبذلك ينتقل الشاب من مرحلة الانفعال التلقائي العفوي إلى مرحلة النضج المبكر ، التي تتشبث بالمنهج العلمي والتفكير العملي والاتجاه العقلاني .

وتتجلى نظرة الشيخ زايد الموضوعية إلى الشباب في تركيزه على القيمة الإنسانية كما تتمثل فيهم في حد ذاتها . فعلى الرغم من الحياة البدوية التي تنهض على العزوة القبلية ، فإنه لا ينظر إلى الشباب على أساس أن هذا ابن فلان أو قريب فلان ، بل ينظر إليهم على أساس ما يقدمونه من جهد لوطنهم . ومع تلاشي هذه الحساسيات القبيلة والطبقية والاجتماعية فإن

كل الحواجز تزول وكل الطاقات العقلية والفكرية والعلمية والحضارية تتفجر . يقول الشيخ زايد في حديث إلى شباب دولة الإمارات المشتركين في دورة فلسطين لكرة القدم في طرابلس في ٨أغسطس ١٩٧٣ :

«إننا نطلب من الشباب دائماً أن يكونوا قدوة ، وأن يعملوا بجد لأن العمل هو الذي يقودنا إلى التقدم . إننا لا ننظر إلى الشباب على أساس أن هذا إبن فلان أو قريب فلان ، لكننا ننظر إليهم على أساس ما يقدمونه من جهد لوطنهم . ونحن من جانبنا سنقدم للشباب كل احتياجاته ليحقق آمالنا فيه» .

ونظرة الشيخ زايد الاستراتيجية لا تلقى المسؤولية على طرف دون الآخر ، بل توزع أثقالها تبعاً لإمكانات كل طرف في حملها . فبعد أن حدد مسؤولية الشباب التفت إلى المسؤولين بوزارة الشباب ليقول لهم :

«إن مسؤوليتكم كبيرة ، إن واجبكم توجيه الشباب الوجهة الصحيحة . وبالنسبة للإمكانيات التي تحتاجون إليها سنوفرها لكم على الفور ، لأن اهتمامنا بالشباب لا بد أن تكون له المكانة الأولى . فهؤلاء الشباب هم الجند ، وهم الموظفون ، وهم أمل المستقبل» .

والاهتمام بالقيمة الإنسانية في حد ذاتها من شأنه أن يخلق الانسجام والتآلف والتضامن بين أبناء الوطن . فعندما يشعر كل مواطن ، كبيراً كان أم صغيراً ، غنياً أم فقيراً ، أن الدولة تنظر إليه كقيمة في حد ذاتها ولا بد من المحافظة عليها ، فلا بد أن يترسخ شعور الانتماء في أعماقه . وهو شعور لا بد أن يتحول إلى سلوك عملي في خدمة الوطن دون أن يطلب أحد منه أداء مثل هذه الخدمات الوطنية . ولا شك أن انتماء الشباب إلى وطنهم يعد من

الركائز الأساسية التي تنهض عليه رفعة الأمة وتفوقها .

يقول الشيخ زايد في حديث إلى أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في ٢٧يونيو١٩٧٣ :

«إن أبناءنا الشباب يحظون بالرعاية ويجدون صدوراً رحبة من آبائهم ومن إخوانهم المسؤولين لمناقشتهم ومبادلتهم الرأي . وهذا يخلق الانسجام بين أفراد الأمة . إن البلاد بحاجة إلى أبنائها لأن عليهم يعتمد الحاضر والمستقبل ، وإن علينا أن نورثهم ما ورثناه من الآباء والأجداد من العادات الطيبة . إن علينا رعاية أبنائنا كما أن على أبنائنا التجاوب وعدم الإهمال . إنه يجب أن يكون هناك اجتماعات مستمرة للشباب في النوادي والمجالس لمشاركتهم آراءهم وتحقيق التفاهم المثمر معهم . إن علينا أن نستفيد من خبرة وتجارب الذين سبقونا حتى نتجنب الخطأ ما أمكن» .

ولذلك يجب على الشباب ألا يكرر خبرات وتجارب وأخطاء الأجيال السابقة ، بل عليه أن يستفيد منها حتى يتجنب إهدار الوقت والجهد ، فالدروس المستفادة من التاريخ هي أروع المؤشرات الإيجابية التي يقدمها الماضي من أجل تحديد معالم الطريق الواسع الرحب نحو المستقبل . ولا بد من استيعاب هذه الدروس قبل حمل المسؤولية حتى تقل احتمالات الخطأ إلى أقل قدر ممكن ، وهذا الاستيعاب لا يتأتى إلا من خلال المصارحة والحوار وتبادل الرأي الحر حول التطبيقات المناسبة لهذه الدروس في ضوء المتغيرات المستجدة في العصر الراهن . ولذلك يحرص الشيخ زايد على تكرار لقاءاته مع الشباب لطرح كل القضايا للحوار والبحث . يقول في أثناء جولته

التفقدية لإمارة أم القيوين في ٢٩ مايو ١٩٧٣ :

«إن أملنا كبير في شبابنا شباب دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يعرف مسؤولياته ويفهمها ، ويعمل بجد وإخلاص لمستقبل هذا الوطن ، ومن لم يتحمل المسؤولية اليوم ، ولم يسند له دور في قيادة عجلة التقدم فهو يتابع هذا التقدم عن كثب . وأنا أريد كل شاب في هذه الدولة أن يقول رأيه صريحاً وذلك من أجل نهضة دولة الاتحاد التي قامت من أجله هو . ولقاءاتي هذه بكم والتي أرجو أن تتكرر باستمرار ما هي إلا تأكيد لحرصنا على العمل السليم والمتابعة المخلصة لعملية البناء» .

ونظرة الشيخ زايد للقيمة الإنسانية نظرة ديناميكية مرنة وليست استاتيكية ثابتة . فمن حق الإنسان أن يغير رأيه عندما يجد من الأفضل أن يتبنى رأياً آخر ، ولا يعني هذا تقلباً أو عدم ثبات على المبدأ ، وإنما يعني قدرة الإنسان على استيعاب متغيرات الحياة والتعامل معها بموضوعية وديناميكية . وإذا استعرض الإنسان مراحل حياته ابتداء بالصبا ثم الشباب والرجولة والكهولة والشيخوخة سيجد أنه بدَّل وغيَّر في أفكاره وتوجهاته ، بل إنه قد يتعجب في مراحل النضج من الآراء أو على الأقل بعض الآراء التي كان يعتنقها في مراحل الحماس والعفوية . يقول الشيخ زايد في حديث أدلى به إلى صحيفة «جانك» الباكستانية في ١٧ مايو ١٩٧٢ :

«إن الإنسان وهو شاب في مطلع حياته قد يتبنى أفكاراً كثيرة ، وعندما يتقدم به العمر ينتقد هو نفسه هذه الأفكار لأنه يكون قد اكتسب سنوات طويلة من الخبرة وعرف من التجارب الكثيرة التي مر بها الخطأ من

الصواب . وأنا أتكلم عن التجربة في الحياة ذاتها . ولقد مررت بكل هذه التجارب وكثيراً ما صادفت أصدقاء أصبحوا فيما بعد أعداء . وكثيراً أيضاً ما عاديت أشخاصاً وانفصلت عنهم ثم أثبتت التجارب لي أن الخير في تلاقينا وأصبحنا أصدقاء» .

لكن هذه المرونة لا تعني الانحراف أو الانجراف بلا هدف مع متغيرات الحياة ، بل تعني القدرة على الاختيار والنظرة الفاحصة ، والثاقبة ، والموضوعية التي لا تفقد الاتجاه أبداً . فليس كل ما تقدمه المدنية الحديثة يصلح للتطبيق ، ولذلك لا بد من معرفة الأهداف القومية الاستراتيجية وتحديدها كما يفعل الشيخ زايد في حديثه مع رئيسة تحرير مجلة «بتروليم انتلجنس» الأمريكية في ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ :

«أنا لا أقول إننا يجب أن نبتعد عن المدنية الحديثة . فنحن نريد منها أشياء ونريد أن نبتعد عن الأشياء الأخرى . . أريد أن نستفيد بما فيها من منافع ، وننبذ المساوىء ونبتعد عنها . . نريد العلم . . نريد الثقافة . . نريد الخبرة التي نحتاج إليها من كل مكان لمعاونتنا في تحقيق النهضة لبلادنا ، وهدفنا بناء الجيل الجديد الذي يستطيع أن يتحمل مسؤولياته في بناء بلده . . نريد جيلاً يحتفظ بعاداته وتقاليده الأصيلة» .

ولا يتكلم الشيخ زايد عن مبدأ إلا ويكون قد طبقه على أرض الواقع . فقد وضع منذ اللحظة الأولى أسلوباً يتناسب مع الحياة داخل البلاد بعد أن منّ الله عليها بالثروة . إن مئات من الخبراء والعمال يأتون إلى البلاد من الشرق والغرب على حد سواء وهم بالطبع من أجناس مختلفة ذات تقاليد

وأعراف وأخلاقيات خاصة بهم . وحتى لا يختلط أبناء البلاد بهم فقد أقيمت الأحياء الخاصة لأبناء البلاد ، والأحياء الخاصة بالوافدين ، وذلك من أجل الحفاظ على الوشائج الأصيلة بين أبناء البلاد وتجنب تفتيت الروابط العائلية التي تعاني منها المجتمعات الحديثة .

ولقاء الأجيال يشكل عنصراً حيوياً في مفهوم الشيخ زايد للقيمة الإنسانية . فلا يوجد الجيل الذي يمكن أن يتحرك في فراغ بل لا بد أن يتواصل سواء مع الأجيال السابقة أو اللاحقة ، فالوطن واحد والمستقبل واحد ، والغاية واحدة . يقول في كلمة له إلى شباب المخيم الكشفي الأول في ٣ مارس ١٩٧٣ :

«إننا أبناء وطن واحد . . وكلنا لنا الحق في هذا الخير الذي أعطانا إياه الخالق . . وزايد لم يتصرف بأموال الشعب لأجل مصالحه الشخصية . . إنه يعمل للمستقبل . . وينظر إلى الجميع نظرة العائلة الواحدة ، الكبير منهم والصغير . . إنني بمثابة الوالد لكم ، ومن هو في مثل سني فهو بمثابة الأخ . . ومن هو أصغر مني فهو ابني ، ونحن نكون جميعاً أسرة واحدة تعمل من أجل المستقبل السعيد . إنني أرجوكم أن تلاحظوا وتلمسوا بأنفسكم أين تذهب أموال البترول في هذا البلد . إنها تكرس من أجل تعبيد الطرق . . وإنشاء المستشفيات . . ولكي تفيض نعمة الماء والكهرباء والمدارس على كل مواطن . . وتوفر السعادة والهناء للأمة . وتبني المستقبل لهذا الشعب» .

هكذا يضع الشيخ زايد كل الإمكانات والطاقات في خدمة استراتيجيته لبناء الإنسان في كل مراحل حياته ، خاصة مرحلة الشباب . فليس له هدف

سوى إسعاد المواطن . والشيخ زايد من الزعماء والقادة النادرين الذين لا يهدفون فقط إلى رفع مستوى المعيشة ومضاعفة الدخل القومي ، بل إنه يتجاوز كل هذه الأهداف الآنية إلى إيجاد عالم إنساني راقٍ ينعم فيه الإنسان بالسعادة . ولذلك نجد أن كلمة «السعادة» تتردد بين جنبات فكره الإنساني الرحب كنغمة رئيسية ، وفي خُطَبه وأحاديثه وتصريحاته كهدف قومي لا بد من تحقيقه . والإنسان السعيد لا يعني سوى الإنسان الذي بلغ أسمى درجات الرضاء النفسي والروحي والمادي ، أي أن طموح الشيخ زايد بلغ أسوار المدينة الفاضلة التي حلم بها أفلاطون والفارابي وتوماس مور . نجده يضيف في نفس كلمته السابقة :

«إنني سعيد بزيارة هذا المخيم الكشفي . والسعادة تغمرني بهذا اللقاء مع الشباب الذي يكرس جهده من أجل الوطن . وينهج في ذلك نهج الآباء الذين سهروا لخدمته والحفاظ عليه وقتاً طويلاً . وأنا أتطلع إلى هذا الشباب الذي سيساعدنا على تحقيق ما نصبو إليه . وتحقيق السعادة لكل مواطن . . ورفع مستوى الصغار والكبار . . والشيء الوحيد الذي أرجوه منكم ، هو أن تواصلوا الجد وتحصيل العلم ، والمواظبة على الدراسة . وهذا هو أيضاً ما يتطلع إليه أهلكم ووطنكم الذي يقدم إليكم كل الإمكانيات والقدرات ، لكسب الخبرة وتحمل المسؤولية» .

وبالطبع إذا كانت كل الإمكانيات والقدرات متاحة للشباب خاصة والمواطنين عامة ، فإنه لا يتبقى أمامهم سوى حمل المسؤولية وأداء الواجب على أفضل وجه . خاصة وأن الشيخ زايد يصر دائماً على أن العمل الذي يؤديه الإنسان بجلد وإخلاص هو الثروة الحقيقية التي كلما وزعت على

أكبر عدد ممكن من المواطنين فإنها تتضاعف ، وذلك على النقيض من الثروة الكامنة في بطن الأرض والتي تتناقص مع الاستهلاك المستمر . بل إن قيمة الإنسان الحقيقية لا تتبلور إلا بما يصنعه وينتجه ويبتكره ويبدعه ، أما التواكل والاتكال على الثروة الطبيعية في باطن الأرض ، والتي لا فضل للإنسان في تواجدها ، فإن هذا التواكل لا يعني سوى إهدار النعمة التي أسبغها الله على الإنسان كي تدفعه إلى السعي في الأرض والإثمار حيثما وُجد ، وليس لكي يغوص في الأحلام الوردية عن حياة الدعة والخمول والكسل والملل .

ولذلك فإن التجسيد الحي للسعادة عند الشيخ زايد يتمثل في العمل الإيجابي المثمر والمشاركة بكل الحب والحماس في حمل المسؤولية وأداء الواجب وغير ذلك من العوامل التي تمنح لوجود الإنسان معنى حقيقياً .

يقول الشيخ زايد في ختام كلمته السابقة :

«إن مسؤوليتنا جميعاً تزداد يوماً بعد يوم . وأنتم تشاركوننا هذه المسؤولية . وننتظر منكم أداء الواجب . ونحن نسهر ويسهر معنا كافة المسؤولين في الدولة لبناء الوطن . . كلٌّ يقوم بواجبه وسوف يبقى العمل دائماً خالداً ، فالإنسان لا يبقى مخلداً . والعمل هو أكبر من الثروة . والثروة هي التي تساعدنا على إنجاز العمل . وإذا أدى كلٌّ منا واجبه فسوف يعتز به الأهل والعشيرة ، وعليكم أن تعرفوا مَنْ الذي يعمل مِنْ أجل الوطن . ومَنْ هم الحريصون على سمعته . وأناشدكم أن تهبّوا لمساعدة العاملين من أبناء هذا الوطن . وقد عاصرت الآباء والأجداد وعرفت فيهم الصدق والوفاء والقدرة على العمل ، رغم أنهم كانوا يفتقرون إلى الإمكانيات . كما عرفت الصفات التي تؤهلنا لجلب الخير لهذا الشعب . وقد أتيح لجيلكم أن

يحظى بالعلم وهو سلاح كل تقدم . وحظيتم باهتمام الدولة التي توفر كل الخدمات التي يحتاجها المواطن ، وإن شاء الله سوف نرى ثمرة هذا الغرس الطيب فيكم . وأرجو لكم التوفيق وأدعو الله أن يحفظ أمتنا وشبابنا» .

وسعادة الشيخ زايد تتضاعف كلما التقى بأبنائه وسمع منهم بقلب واسع حديث المصارحة حول كل القضايا والمشكلات والعقبات ، خاصة وأنه تأكد مما يتحلون به من روح عالية ونبيلة من خلال حوارهم معه ، فهم يحبون معرفة كل أوضاعهم والاطلاع عليها . وهذا التفاؤل كان نتيجة لزياراته الميدانية وجولاته بطول الإمارات وعرضها والتي يحرص عليها حتى يبني استراتيجيته على أسس واقعية وعملية يلمسها بنفسه . ففي لقاءاته مع الشباب والمواطنين والمسؤولين يتبع دائماً سياسة الباب المفتوح والمصارحة التامة ، وهو يجد في هذه السياسة امتداداً لتراث الآباء والأجداد الذين ملكوا من الشجاعة الأدبية ما جعل الصدق والصراحة منهجاً لحياتهم . كما يرى فيها ضرورة ملحة لإيجاد الوعي والإدراك والالتزام والانتماء لدى الشباب الذين بالعلم والثقافة ، يستطيعون حمل أثقل المسؤوليات من أجل المستقبل المزدهر لكل الوطن . يقول الشيخ زايد في حديث إلى مندوب الإذاعة والتليفزيون بالإمارات في ١٦ مارس ١٩٧٣ بعد جولة في البلاد استمرت عشرين يوماً :

«إن اللقاء بين القائد والشعب هو في مفهومي لقاء بين الأب وأبنائه ، وأي بعد من القائد عن الشعب يبعد عنه الصورة الواقعية لاحتياجات شعبه ، وكذلك يحصل النفور والابتعاد من قبل الشعب تجاه القائد المغرور . إن القائد الحقيقي هو الذي ينظر إلى شعبه نظرته إلى أفراد أسرته ، يلاحظها

دائماً ويتابعها ويسأل عنها . ومن البراهين الواضحة لالتقاء القائد بالشعب هو الحوار المفتوح الذي أدعو دائماً إليه ، وإنني أكرر أني رب أسرة واحدة تكوّن دولة الاتحاد . وإنني أهيب بكل مسؤول أن يعرف حدود مسؤوليته وأن يتابع عمله ويبذل بإخلاص ووفاء ، وعلى كل مسؤول في موقع عمله أن يدرس احتياجات واهتمامات مَنْ حوله ، ويوفر لهم كل متطلباتهم . إن هذا مبدأنا وسنبقى عليه وسنورثه وإنني على استعداد دائماً للالتقاء بأبناء شعبي» .

وحتى في زيارات الشيخ زايد للدول التي يدرس في جامعاتها مبعوثو دولة الإمارات ، كان يحرص على لقاء أبنائه المبعوثين وبحث مشاكلهم وحلها ، وذلك برغم جدول أعماله المزدحم باللقاءات السياسية والاقتصادية مع كبار المسؤولين في تلك الدول . وكان يشدد دائماً على أهمية المحافظة على الأخلاق والعادات والتقاليد العربية الأصيلة ، وكذلك السمعة الطيبة والكبرياء القومي . فهو يحمل على كاهله هموم الشباب أينما ذهب وأينما حل . حتى هموم الشباب التي قد تبدو شخصية أو عابرة مثل المهور التي شكلت عبئاً على كاهل الشباب ، أصدر بشأنها قانوناً يعبر عما يجيش بصدور الجماهير . فهو دائماً في صف الشباب ضد كل المعوقات أو السلبيات التي يمكن أن تستنزف قوامهم وقدراتهم وطاقاتهم .

وهو نادراً ما يلجأ إلى الشدة في تقويم الشباب ، بل يتخذ من القدوة والنصح والتنوير والتوعية والحنان الأبوي منهجاً للتعامل معهم . فمثلاً يعتبر القلة التي يمكن أن تقع فريسة للمخدرات أو الخمر ضحايا للجهل والتخبط وغياب الوعي . فإذا كانت الضحية قد أهدرت كيانها بيدها ، فإن

الشدة والقسوة عليها كعقاب يمكن أن تقضي على كيانها تماماً . يقول في تعليقه على إجراءات وزارة الداخلية في ٦ أبريل ١٩٧٣ :

«نحن نستطيع أن نقسو عليهم ونأخذهم بالشدة ولكننا لا نؤمن بهذه الوسيلة لعلاجهم . نريد من كل مواطن أن يشرح لإخوانه مضارها ، وأن تتولى الأجهزة المعنية تنظيم حملات التوعية والمحاضرات لإبراز هذه المضار وإرشاد المواطنين والشباب إلى ما ينفعهم . فالإنسان الذي لا يتعلم لا يعرف ، ولذلك فإن التوعية المستمرة مفيدة لكل مواطن يحرص على وطنه وأمته . . ورسالة كلّ منا هي أن ينقل الأشياء المفيدة التي يتعلمها إلى ذويه وإخوانه ويرددها في مجالسه وفي بيته . . إنه بدون البحث والحوار والنقاش لا يمكن أن نعرف الأشياء التي تفيدنا أو التي تضرنا» .

ويحرص الشيخ زايد على أن يتجنب الشباب أمراض الرفاهية التي يمكن أن تكون أخطر من أمراض الفقر والحرمان ، ولذلك يذكرهم دائماً بالمعاناة التي قاسى منها الآباء والأجداد في كفاحهم وصمودهم ، معتمدين في ذلك على إمكانات ضعيفة وسط لهيب الصحراء أو صقيعها على حد سواء . وهذه كلها دروس وعبر لجيل الشباب الذي نشأ في مناخ الرفاهية التي يمكن أن تؤدي به إلى الدعة والطرواة والتواكل والكسل ، في حين أن الرفاهية هي تحدّ يتطلب جهاد النفس ، وهو جهاد أشق وأصعب وأخطر من الجهاد ضد الفقر والحرمان والتخلف كأعداء خارجيين يمكن منازلتهم والانتصار عليهم ، أما العدو الداخلي الذي يكمن في أعماق الإنسان ويغريه بالمال والثروة ثم الانحراف والانجراف إلى طريق الضياع ، هذا العدو يحتاج إلى وعي حاد وإرادة صلبة للتحكم في شحطات النفس الأمارة

بالسوء . ولعل دروس الآباء والأجداد خير عبرٍ هادية لأجيال الشباب حتى تسير على نهج بطولاتهم . يقول الشيخ زايد في حديثه إلى السفراء الجدد في ٢٩ مارس ١٩٧٢ :

«لا قيمة للمال إلا بالرجال أيضاً . ونحن والحمد لله لدينا المال ولدينا الرجال أيضاً . وإذا عدنا إلى الماضي وجدنا دائماً أن الآباء والأجداد قد فعلوا الكثير . ولم تكن لديهم الإمكانيات التي تتوفر لدينا الآن . وذلك بالإيمان وحب الوطن والإخلاص والتفاني لخدمته . وقد أنعم الله علينا بالثروة . وهذا يزيدنا قوة فوق قوة . إن الجيل الجديد يجب أن يعرف كم قاسى الجيل الذي سبقه لأن ذلك يزيده صلابة وصبراً وجهاداً لمواصلة المسيرة التي بدأها الآباء والأجداد ، وهي المسيرة التي جسدت في النهاية الأماني القومية بعد فترة طويلة من المعاناة ضد التجزئة والتخلف والحرمان . لقد أنجزنا كما أنجز الآباء والأجداد المهمات الكثيرة بالمثابرة وليس بالمال أو الثروة أو الإمكانيات التي نملكها الآن . وعلينا جميعاً أن نحرص على الحديث إلى أولادنا عن الفترات التي عانينا وقاسينا خلالها ، وحينئذ سوف يفخر الجيل القادم بجيلنا الحاضر الذي يبني دولة الإمارات العربية المتحدة على أسس راسخة ودعائم متينة . إن تفكيرنا الدائم في الماضي وعظاته . . وتفكيرنا في الحاضر وآماله ، وتفكيرنا في المستقبل المشرق وتطلعاته ، هو الذي سيقودنا دائماً إلى بناء وطننا وتقدمه ونهضته» .

وإذا كانت نظرية الشيخ زايد في بناء الإنسان تهتم بالمواطن في كل مراحل عمره وأجياله المختلفة ، فإنه من الطبيعي أن توجّه اهتمامها البالغ إلى المرأة أيضاً ، إذ أن القيمة الإنسانية لا تتجزأ داخل الأسرة الواحدة التي يفخر

الشيخ زايد بأنه كبيرها الذي لا يفضل أحد أعضائها على الأخرى إلا بعمله وإنتاجه وجهده . فمن نافلة القول أن نؤكد على أن المرأة هي نصف المجتمع ، ودور المرأة العربية بصفة خاصة ، والمسلمة بصفة عامة ، في بناء الحضارة العربية واضح كالشمس لا يمكن إنكاره ، لدرجة أن المستشرقين لم يستطيعوا طمس ملامحه وهم الذين حاولوا إظهار الشرق العربي -في كثير من الأحيان- بأنه لن يستطيع الخروج من عصر الحريم بكل تقاليده الرجعية ومقوماته المتخلفة وأفقه الضيّق . وفي هذا تقول المستشرقة الألمانية المعاصرة آنا ماري شميل في مجلة «فكر وفن» الألمانية في عددها العشرين الصادر عام ١٩٧٢ ، إن الرجل العربي المسلم -قبل عصر الاضمحلال الفكري- كان يكنُّ لشريكة حياته كل احترام وحب وإعزاز وتقدير ، بل كان يستشيرها في معظم ما يتخذه من قرارات للاستعانة برجاحة فكرها . حتى التصوّف في الإسلام لعبت فيه المرأة دوراً لا يقل بحال من الأحوال عن دور الرجل ، يكفي أن نذكر في هذا المجال رابعة العدوية . وتستشهد آنا ماري شميل بشخصية فاطمة النيسابورية فتقول :

«تعتبر فاطمة النيسابورية (توفيت عام ٨٤٩) بين الزوجات المتصوفات ، أبرز شخصيات عصر تشكيل الإسلام الأول ، وهي زوجة أحمد خضرويه . لقد زاملت هذه المرأة كلاً من ذي النون المصري وبايزيد البسطامي . كما يبدو أنها هي التي أرشدت زوجها في حياته الدينية والعلمية . ويروي أنها قالت مرة لذي النون ، حين رفض قبول هدية بحجة أنها من امرأة : إن الصوفي الحق لا ينظر إلى العلة الثانوية ، وإنما ينظر إلى العلة السرمدية» .

وتختم آن ماري شميل دراستها مستشهدة بأبيات من المتنبي تحمل من

المصداقية الفكرية والحضارية ما ينسحب على المرأة في كل مجال وزمان ، يقول المتنبي :

ولو كان النساء كما ذكرنا لفُضّلت النساء على الرجال

فلا التأنيث لاسم الشمس عيب ولا التذكير فخر للهلال

ولذلك فإن الشيخ زايد عندما يعلن ثقته الوطيدة في قيمة الدور الحضاري الذي يتحتم على المرأة أن تقوم به ، فإنه يجدد تراثاً عربياً وإسلامياً عريقاً ، ويمنح جذوره القدرة على النمو والازدهار في عصرنا هذا . يقول في كلمة له في أكتوبر ١٩٧٥ ، بمناسبة الذكرى الثانية لحرب السادس من أكتوبر المجيد :

«إنني أتطلع بكل ثقة إلى أن تقوم المرأة في بلادنا بدورها في النهوض بالمجتمع كما عملت إخوات لها بالعالم العربي . وأن تكرس جهودها في بناء الوطن والمواطن في إطار تعاليم ديننا الحنيف والتمسك بأحكامه ، والمحافظة على تقاليدنا ، والاعتزاز بتراثنا الذي يجب أن نحميه من أي تشويه لأنه التراث الأصيل الذي يوصلنا إلى التقدم والمجد» .

وخطورة دور المرأة لا يتمثل فقط في أنها شريكة للرجال ، ولكنه يتمثل بصورة أخطر في أنها الأم التي تلد وتربّي الأجيال القادمة . أي أن مستقبل الأمة كله أمانة في عنقها . ونحن نعلم إلى أي مدى يتشكل الطفل طبقاً للأسلوب الذي تتبعه الأم في تربيته ورعايته . فقد كان من الطبيعي أن يظفر دور المرأة بالصدارة من بين مراحل التربية ، خاصة وأن المدرسة لم تحاول أن تفقدها دورها ، أو أن تغضّ من قيمتها ، أو كما يقول المفكر الفرنسي

لامينيه : «إن التعاليم المتلقاة على ركبتي الأم لا تنمحي أبداً» . وإذا كان التعليم في الصغر كالنقش على الحجر ، فإن تعقيدات الحياة التي يواجهها الطفل عندما يشب لا يمكن أن تقضي على ما تلقّاه في صغره . والتاريخ الإنساني زاخر بالأمثلة التي تضيق عن الحصر والتي توضح الدور الخطير الذي تلعبه المرأة في تحديد مصير الأمة . من هنا كان تأكيد الشيخ زايد المستمر على أهمية مشاركة المرأة في نهضة المجتمع . . ففي ٢٠ مايو ١٩٨٠ زار فرع جمعية نهضة المرأة الظبيانية بالبطين حيث قال للدارسات والعضوات :

«إن الجهد الذي تقوم به المرأة في الإمارات ، جهد كبير ومشرّف ويستحق كل التقدير انطلاقاً من أهمية مشاركة المرأة في نهضة المجتمع ، خاصة أن الإسلام شجع المرأة على العمل والمشاركة في البناء . فالإسلام كرَّم المرأة واحترمها وأعطاها مكانتها اللائقة ، وعليها أن تتخذ من أمهات المؤمنين أسوة لها في كل ما تأتيه في حياتها من أعمال وتصرفات . . وإنني أشجع عمل المرأة في المواقع التي تتناسب مع طبيعتها ، وبما يحفظ لها احترامها وكرامتها كأم وصانعة أجيال . ولا بد أن تمثل المرأة بلادها في المؤتمرات النسائية بالخارج ، لتعبر عن نهضة البلاد ، وتكون صورة مشرفة لنا ولمجتمعنا الذي أعطاها كافة هذه الحقوق» .

فالمرأة هي وحدها القادرة على أن تصنع جيلاً يملك إرادة التغيير والتطوير والتعمير والانطلاق إلى المستقبل ، وأيضاً يتمتع بالقدرة الذاتية على صنع المستقبل وتشكيله . وهي وحدها القادرة على أن تجعل من الأسرة بوتقة تنصهر فيها الشخصية القومية وتتبلور ملامحها الأصيلة ، ثم تنطلق لمسايرة

موكب الحضارة . وهي وحدها القادرة على تلقين الأجيال الجديدة قيم الإيمان والأخلاق والديمقراطية والاتحاد والعطاء والبذل . ولذلك يوضح الشيخ زايد أن المرأة ليست فقط نصف المجتمع من الناحية العددية بل هي كذلك من حيث مشاركتها في مسؤولية تهيئة الأجيال الصاعدة وتربيتها تربية سليمة متكاملة ، وذلك على حد قوله في ١١ أبريل ١٩٨٣ ، عندما افتتح المقر الجديد لجمعية نهضة المرأة الظبيانية فرع البطين ، وأضاف أن وظيفتها الأساسية تتركز في توجيه أطفالها وتنشئتهم التنشئة الصحيحة التي تستند إلى الخلق القويم وتهتدي بمبادىء وتعاليم الدين الحنيف والعادات والتقاليد الأصيلة . وإذا كان دور الأم الحضاري الأساسي يتمثل في تنشئة الأبناء وتربيتهم فإنه لا يجوز انشغال الأم عن أبنائها واعتمادها على الغير في إعدادهم للمستقبل .

وكان الشيخ زايد في أول يناير ١٩٨٣ قد زار مدرسة المرفأ للبنات بالمنطقة الغربية وحثّ بناته الطالبات على التمسك بالدين والتزود بالعلم وضرورة مواصلتهن التحصيل ، فدور المرأة لا يقل عن دور الرجل لأن الطالبات هن أمهات المستقبل . وقارن الشيخ زايد في حديثه إليهن بين الماضي والحاضر قائلاً إن منطقة المرفأ كانت قبل ثلاث سنوات منطقة صحراوية لا حياة فيها ، أما الآن فقد أصبحت مدينة تزخر بالمدارس والمستشفيات والمساكن الشعبية وكافة الخدمات اللازمة لتوفير الحياة الكريمة للمواطن الذي يرى فيه الشيخ زايد أفضل استثمار ، فالثروات الطبيعية لا تثمر إلا من خلال القدرات البشرية . يقول في الندوة التي عقدت بثانوية أبوظبي في ٧ أبريل ١٩٧٧ :

«الحقيقة أنني زرت الفتيات وتتبعت تعليمهن . ونحن نوجههن إلى

التعليم ، وليس الحصول على التعليم سهلاً . والحقيقة أن لهن أهميتهن في الأشياء التي ستوكل إليهن مع إخوانهن في الوطن . ويليق بفتيات دولة الإمارات ما يليق بشقيقاتهن في أرجاء العالم العربي والإسلامي . ونحن في دولة الإمارات العربية لسنا في غنى عن خدمة الفتاة وما تستطيع أن تقدمه وتؤديه في حق الوطن وحق الدولة» .

وبذلك يكون الشيخ زايد قد أزال كل العقبات التي يمكن أن تقف في طريق استكمال المرأة لكيانها الإنساني . وعليها أن تعي بنفسها القيم والمثل والتقاليد والأسباب المادية والنفسية والفكرية والاجتماعية التي تكفل لها الضوابط المرنة لحمل مسؤولياتها القومية ، والتي تمكنها من صنع المستقبل مع الرجل الذي لا بد أن يكون راضي النفس عندما يشعر أن العبء قد أصبح خفيفاً وبذلك يكون الانطلاق الحضاري أكثر سرعة وحيوية . وهذا يدحض أقوال الكتَّاب المغرضين الذي يكررون أن المرأة العربية مازالت تعيش عصر الحريم في حين انطلقت أختها الغربية تشارك الرجل في صنع الحضارة الإنسانية .

وكانت جهود الشيخ زايد في هذا المجال مضنية ، لكنه لم يتراجع خطوة واحدة إلى الوراء في سبيل تحقيق هدفه الحضاري . وفي كتاب «زايد عن قرب» يرسم لنا وجيه أبو ذكرى صورة دقيقة ورائعة لفكر زايد وسلوكه في هذا الميدان فيقول :

«مطلق الحرية للمرأة في الإمارات . . تعيش في أمان مظلة زايد ، فللمرأة مكانة خاصة عند زايد . . في البداية . . فتح مدارس للبنات . . ولم تقبل

عليها الفتيات . . وقرر أن يخوض معركة تشجيع تعليم المرأة بنفسه ، لإيمانه أن الدور الأكبر في تربية الأبناء يقع على عاتق المرأة . . والمرأة المتعلمة خير من المرأة الجاهلة . . وقرر اقتحام هذه المعركة . . قام بزيارة الأسر لإقناع أولياء أمور الفتيات بإلحاق بناتهن في المدارس . . قام بصرف مكافآت شهرية لمن تذهب إلى المدرسة . . قام بحملة إعلامية في كافة أجهزة إعلام أبوظبي لشرح أهمية إلحاق الفتيات في المدارس . . قام بتعيين كل فتاة متعملة في دواوين الحكومة بمرتبات مغرية . . أقام جميعة المرأة الظبيانية لتشجيع المرأة على اقتحام التعليم والحياة العامة .

واليوم أثمرت جهود زايد . . لقد أصبح مألوفاً أن ترى فتاة الإمارات في الجامعة . . في ديوان الوزارة . . في شركة خاصة . ولا ينكر أحد المعاونة الكبيرة التي قامت بها الشيخة فاطمة حرم الشيخ زايد في هذه القضية الهامة والشائكة . لقد كان لدورها أثر فعال في القضاء التام على إحجام فتاة الإمارات عن التعليم وعدم المشاركة في الحياة العامة وبناء المجتمع» .

ويؤكد وجيه أبو ذكرى على أن هذا التوجه الحضاري للشيخ زايد قد أعطى الفرصة للجيل الجديد من الفتيات والنساء كي يشاركن في نهضة البلاد وحمل عبء التقدم فيها ، كما كان لشخصية قرينته سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رائدة الحركة النسائية في دولة الإمارات الفضل في إرساء قواعد نهضة المرأة وتقدمها . وكانت البداية تأسيس جمعية نهضة المرأة الظبيانية في ٨فبراير١٩٧٣ ، وقد أنشأت الجمعية لها أربعة فروع في إمارة أبوظبي . وتعتبر هذه الجمعية أول تجمع نسائي في دولة الإمارات .

ثم يصف وجيه أبو ذكرى انتشار النهضة النسائية في كل أنحاء الإمارات فيقول إنه سرعان ما تأسست في أنحاء الدولة وفي نفس العام والعام الذي يليه جمعيات مماثلة ، جمعية النهضة النسائية ومقرها دبي ، وجمعية الاتحاد النسائي ومقرها الشارقة وجمعية أم القيوين النسائية ومقرها أم القيوين ، وجمعية أم المؤمنين النسائية ومقرها عجمان ، وجمعية النهضة النسائية في رأس الخيمة . وكان من الطبيعي ودولة الإمارات تأخذ مكانتها العالية بين الدول أن ينشأ اتحاد نسائي عام ليمثل الحركة النسائية في البلاد في الخارج وفي الداخل ، وليضم نشاط هذه الجمعيات النسائية في أنحاء الإمارات جميعاً . وفعلاً تم تأسيس هذا الاتحاد في ٢٧ أغسطس ١٩٧٥ ، وتم انتخاب سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة لهذا الاتحاد ، وأصبح مقر الاتحاد النسائي مدينة أبوظبي عاصمة الدولة .

ويواصل وجيه أبو ذكرى تحديد ملامح الصورة المشرقة فيوضح أن تعليم المرأة قد أدى إلى حصول فتيات كثيرات من بنات الإمارات على درجات علمية عالية ، وأصبح منهن اليوم أستاذات في جامعة الإمارات بالعين ، كما نجدهن يشغلن وظائف ومسؤوليات هامة في وزارات الدولة ومؤسساتها . وفي الوقت نفسه واكب التشريع تطور وضع المرأة في الدولة فصدرت القوانين التي تحافظ على حقوقها وتزيل العقبات من طريق انطلاقها ، مثل القانون الاتحادي الصادر عام ١٩٧٣ بشأن تحديد المهر في عقد الزواج ، وقرار مجلس الوزراء عام ١٩٧٥ بشأن نظام العلاوة الاجتماعية للمرأة الموظفة وذلك رعاية للأسرة والطفولة . كما أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة عام ١٩٧٧ مراكز اجتماعية في أنحاء

الدولة لرعاية الأمومة والطفولة ودُوراً للحضانة . كذلك نصت قوانين العمل على حصول المرأة على إجازة وضع بأجر كامل ، ومنح المرأة الأجر المماثل لأجر الرجل إذا كانت تقوم بنفس العمل . ويعتبر القانون الضمان الاجتماعي الصادر عام ١٩٧٧ إنجازاً قومياً للاتحاد النسائي في دولة الإمارات .

ونتيجة لتشجيع الشيخة فاطمة بنت مبارك تكونت أولى فرق المرشدات والزهرات عام ١٩٧٣ وشاركت في معسكر الحمرية في فبراير ١٩٧٤ ، وتأسست جمعية المرشدات بدولة الإمارات عام ١٩٧٥ ، وحصلت الجمعية على عضوية المكتب العالمي للمرشدات عام ١٩٨٤ ، وكان آخر مخيم عربي اشتركن فيه هو المخيم العربي العاشر في المغرب عام ١٩٨٨ . كما تم إنشاء جهاز الشرطة النسائية لتشارك خريجاته الرجال في تحمل التبعات في مختلف المجالات الحيوية والحساسة . أما في مجال الثقافة والأدب والصحافة فقد أثبتت المرأة وجودها الذي يدل على ما وصلت إليه من نضج ووعي وثقافة . فعلى سبيل المثال صدرت في عام ١٩٨٦ مجموعة قصص قصيرة بعنوان «كلنا نحب البحر» اشترك فيها ستة وعشرون قاصاً وقاصة (سبعة عشر قاصاً وتسع قاصات) . وقد صدرت المجموعة عن اتحاد كتاب وأدباء الإمارات .

وفي دراسة بعنوان «زايد القائد ابن الصحراء» للدكتور محمد مرسي عبدالله مدير مركز الوثائق والدراسات في أبوظبي ، تتركز أضواء كاشفة على نهضة المرأة في الإمارات نتيجة لاستراتيجية الشيخ زايد الحضارية . يقول الكاتب :

«اهتم سمو الشيخ زايد بن سلطان وجميع حكام الإمارات بتعليم البنات مثلما اهتم بتعليم الأولاد . هكذا قامت نهضة المرأة على أساس متين من العلم بدينها وتراثها والعلم بفنون الحياة العصرية وخاصة ما يلائم طبيعة المرأة . وتتميز نهضة المرأة في الإمارات بالمحافظة على العادات الأصيلة المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي ، ويقول سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان :

«إننى أؤيد عمل المرأة ، إن ديننا الإسلامي الحنيف قد أيد ذلك . فما أيده الإسلام والرسول نؤيده . إنني أوافق على عمل المرأة في أي مكان تجد فيه احترامها ووقارها وكل موقع عمل تجده مناسباً لها . عليها ألا تتوانى عن العمل به . وكما قلت فإنني أؤيد ما يؤيده الإسلام وأعارض ما يعارضه الإسلام» .

والواقع أن الدور الذي تقوم به المرأة اليوم في دولة الإمارات له جذوره التاريخية في مجتمع الصحراء وفي مجتمع الغوص أيضاً ، إذ كانت المرأة تقوم عند غياب زوجها أشهر طويلة في البحر أيام الغوص على تدبير معيشة بيتها . وكانت تقوم بالدور الرئيسي في تربية الصغار ، كما كان الكثير من النساء يذهبن في موسم الصيف إلى واحات ليوا لجمع التمور أثناء غياب الرجال في الغوص ، وكانت فضليات من النساء في كل الإمارات يقمن بدور المعلمة في الكُتَّاب حيث يعلمن الأطفال القرآن ومبادىء القراءة والكتابة .

ولذلك فإن حرص الشيخ زايد على أهمية دور المرأة في بناء المجتمع ،

يرجع إلى الأيام الخوالي عندما كان طفلاً صغيراً يحفظ القرآن الكريم ويفهم معانيه بعقل واع وقلب متفتح . فهو يشبّه الرجل بالشجرة والمرأة بالماء ، فبدون الماء لا يمكن أن تنمو الشجرة ، كذلك الرجل لا يمكن أن يبني حياته بدون عمل المرأة سواء في المنزل أو خارجه كالصحة والإعلام والتعليم والتربية وغير ذلك من المجالات . كما يحفز الشيخ زايد بناته في كل أنحاء البلاد على تمثيل وطنهن في المؤتمرات النسائية بالخارج ليعبرنَّ عن نهضة الأمة ، من خلال صورتهن المشرقة المشرفة لمجتمعهن ودينهن الذي أعطاهن كافة الحقوق . والمرأة هي أخت الرجل وليس هناك فرق بينهما إلا في العمل . . العمل الطيب والعمل السيىء . . هنا يكمن الفرق . والمرأة هي المسؤولة الأولى عن الأسرة وتعليمها أسس الحياة ، وتثقيفها هو من أهم الأشياء التي يقوم عليها العمل النسائي في الدولة .

وهذه الرؤية الحضارية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة عند الشيخ زايد تحتم على المرأة ألا تلجأ إلى محاكاة المرأة الغربية ، لأن المحاكاة ستجعلها تقوم دائماً بدور التابعة الذليلة ، وهي التبعية التي تعد الشكل الجديد للاستعمار الفكري الذي لا تشعر به بطريقة مباشرة مثل أشكال الاستعمار القديم ، ذلك أن استعمار النفوس والعقول أخطر بكثير من استعمار الأراضي والممتلكات . ولا يعني هذا أن ترفض المرأة الحضارة الغربية برمتها ، ولكن عليها أن تأخذ منها ما يتمشى مع نسيج حضارتها وتراثها وشخصيتها القومية الأصيلة ثم تضيف إليها من فكرها وأصالتها .

هكذا يتمثل مفهوم القيمة الإنسانية عند الشيخ زايد في استراتيجيته الحضارية التي ترعى المواطن وتعمل على تنميته سواء أكان طفلاً أم صبياً أم

شاباً أم رجلاً أم امرأة ، وبالتالي فإن هذا المواطن هو وسيلة هذه الاستراتيجية وغايتها في الوقت نفسه . وقد أوضح هذه الاستراتيجية منذ خطابه في افتتاح الفصل التشريعي الأول (دور الانعقاد الأول) في ١٣فبراير١٩٧٢ حين قال إن دستور البلاد نصَّ على :

«مبادىء المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين والتضامن والتراحم واعتبار الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، ورعاية الطفولة والأمومة وحماية القُصَّر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم وإلزامية التعليم في مرحلته الابتدائية ، ومجانيته في كل مراحله ، والرعاية الصحية ، وتوفير العمل للمواطنين وتأهيلهم له ، وصون الملكية الخاصة وحرمة الأموال العامة ، واعتبار الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة وتشجيع التعاون والادخار .

أما الاقتصاد الوطني فقوامه التعاون بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين . وفي مجال الحريات والحقوق والواجبات العامة أوضح الدستور أن جميع الأفراد لدى القانون سواء ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي ، وكفل الدستور لجميع المواطنين مختلف أنواع الحريات سواء الحريات الشخصية أو الحريات الاجتماعية والاقتصادية» .

ولا تقتصر القيمة الإنسانية عند الشيخ زايد على المواطنين في بلده أو على

أبناء الوطن العربي أو العالم الإسلامي فحسب بل تمتد لتشمل الإنسانية جمعاء ، فهي قيمة أو منظومة شاملة لا يمكن أن تتجزأ . يقول في زيارة له لباكستان في ٢٨مايو١٩٧٢ :

«أما الخط الآخر لسياستنا مع الدول غير الإسلامية ، فهو خط إنساني بحت ، فعلى اعتبار أننا جزء من هذا العالم الكبير ، فعلينا واجب نحو البشرية ، نتعاون معها ، ونتعامل معها كبشر . نحترمهم كبشر ، ويحترموننا كبشر ، ونكن لهم بقدر ما يكنون لنا من صداقة وود» .

من هنا كان موقف دولة الإمارات الحاسم ضد كل أشكال التمييز العنصري الذي يشكل انتهاكاً صريحاً لكل القيم الإنسانية ، ومساندة الإمارات لكل حركات التحرير والاستقلال . وهو الموقف الذي بلوره الشيخ زايد في خطابه إلى مؤتمر القمة الرابع للدول غير المنحازة في الجزائر في ٨ سبتمبر١٩٧٣ :

«إننا ندين التمييز العنصري بكافة أنواعه وأشكاله ونساند حركات التحرر في العالم مساندة كاملة وعلى الأخص في أفريقيا ، ونحن على استعداد لبذل كل ما نستطيعه من مساعدة من أجل انتصار هذه الحركات ، واستعادة حقوق شعوبها في الحرية والاستقلال . إننا نحيي نضال الشعوب الأفريقية في زيمبابوي وموزمبيق وأنغولا وغينيا بيساو وناميبيا ، وسوف نساهم مادياً في نطاق إمكاناتنا لدعم هذه الحركات الوطنية عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية» .

ونفس المفهوم يؤكده الشيخ زايد في ١٢فبراير١٩٧٦ عند استقباله لوفد

رواد الفضاء الأمريكيين برفقة الدكتور فاروق الباز مدير المتحف الأمريكي الوطني لرحلات الفضاء والذين كانوا في زيارة للإمارات . قال الشيخ زايد :

«إن الله سبحانه وتعالى قد أعطى الإنسان كل ما يريد ويرغب ، وعلى الإنسان بدوره أن يحمد الله ويشكره على ما وهبه من نعم ، وأن يراعي الإنسان الإنسانية في كل ما يقوم به من عمل ، كما عليه أن ينظر إلى البشر كافة بعين واحدة ، عين المحبة والأخوة» .

هذا هو مفهوم الشيخ زايد للقيمة الإنسانية على المستوى المثالي ، أما على المستوى العملي فإن الوعي بجوانبها المتعددة ، يمنح المفكر أو القائد أو الزعيم نظرة ثاقبة إلى الطبيعة البشرية بكل متناقضاتها بحيث لا يطمس المظهر البرَّاق كهوفها المظلمة ، وبحيث لا يظن في لحظة من اللحظات أن التطبع الذي قد يلجأ إليه بعض البشر هو طبعهم الحقيقي والجوهري . يقول في حديث إلى إذاعة مونت كارلو في ٦ يناير ١٩٧٥ :

«الإنسان يستطيع أن يكتسب صفات ولكنها لا تكون ملتصقة به لأنها لا تكون من طباعه . وقديماً قالوا : غلب الطبع التطبع . . فالطبع هو الشيء الوحيد الذي يلازم الإنسان طوال حياته ولا يفارقه أبداً . . والأشياء التي تعترضني فإنني أفحصها جيداً . . فإن وجدت فيها فائدة لي أو للمجتمع فإنني أقبلها . . وإن وجدتها غير ذلك فإنني أرفضها . . ولا أعتقد أن الإنسان يتحمس لأشياء إلا إذا كانت جزءاً من طباعه . . التطبع يمر على حياة الإنسان مروراً عابراً ولكنه لا يستطيع أن يلازم الإنسان لفترة طويلة» .

وهذه الحنكة أو الحكمة التي يتميز بها فكر الشيخ زايد هي التي دعت السيدة سناء منصور مندوبة إذاعة مونت كارلو إلى الاستفسار عن المنهج الذي يتبعه الشيخ زايد في إدارة شؤون البلاد والذي جعلها تشعر بمدى حب المواطنين له ، فهم يرون فيه زعيماً للبلاد وأباً لهم في الوقت نفسه ، فكانت إجابته :

«الرجل المسؤول يستطيع أن يحوز على حب أبنائه إذا شعروا أنه موضع ثقتهم وأنه يقف منهم موقف الأب من أبنائه يرعى شؤونهم . . ويهتم بمشاكلهم . . لا يميز بينهم . . وأي مسؤول يتجاهل هذه العناصر فإنه لا يكون صالحاً لتولي المسؤولية» .

ولذلك اتخذ الشيخ زايد من الحب والحنان والأبوة منهجاً له ، وحرص على التأني في استخدام الشدة في العقاب . فهو يرى في المواطن ثروته وأداته الأساسية في تطبيق استراتيجيته الحضارية ، وعليه أن يحافظ عليه بالتوعية والنصح والقدرة العملية ، وحتى إذا أخطأ فلتكن الأخطاء دروساً وعبراً مستفادة وليست خطايا يستحق عليها العقاب الأليم . يقول الشيخ زايد في حديثه إلى جريدة «السياسة» الكويتية في ١٤ أكتوبر ١٩٧٧ :

«نعم فيه تأنٍّ في العقاب ، بل وفيه تغاضٍ وفيه عفو أكثر من اللزوم ، ولذلك أسباب كثيرة . . إن الإنسان إذا كان ينظر إلي حاجة أهم فإن عليه أن يتغاضى عن غير المهم ، ثم إن التأني في نظري قد يكون له نتيجة إرشادية للجميع ، لكن الآن إذا ما دعت الحاجة الماسة للعقاب بشدة فإننا سنطبق ذلك مع الأمل أن لا نحتاج لهذا» .

ولذلك كان منهج الشيخ زايد متمثلاً في الحفاظ على هذه القيمة الإنسانية عند كل المواطنين حتى لو وقع بعضهم أو قلة منهم في خطأ تشويهها أو طمسها في حياتهم . فلم يفقد الأمل أبداً في إعادة الإبن الضال إلى بيت أبيه ، خاصة أن إغراءات الشباب لا حدود لها ، وكان الهدف الاستراتيجي للشيخ زايد دائماً أن يحصن الشباب ضد هذه الإغراءات وذلك بتوعيته وتنميته دينياً وفكرياً وثقافياً وعلمياً . فهو يريد للمواطن أن ينبع وعيه من داخله ومن إرادته الحُرّة ، لا أن يفرض عليه الفكر والوعي والمسلك من الآخرين .

وقد لا يعلم الكثيرون أن ما نادى به الشيخ زايد منذ أكثر من ربع قرن في مجال تثبيت القيمة الإنسانية وتنشئة المواطن الصالح ، المتميز ، القادر على الفكر الراقي والإنتاج الرفيع والانطلاق الحضاري لبلاده ، قد عبر عنه في عام ١٩٩٣ روبرت ريش وزير العمل في إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في كتاب بعنوان «عمل الأمم» وفيه أكد أن القرن الحادي والعشرين لن يكون قرن التقدم العلمي المذهل في كافة المجالات والصناعات المتفوقة والإنتاج المتميز فحسب بل سيكون قرن المواطنين القادرين على مواجهة كل هذا التقدم الذي سيفوق كل خيال . ولذلك فقد أطلق ريش على هذا القرن اسم قرن «المواطنين المهرة» الذين يستمدون تلك المهارات من العلم والتدريب .

ويرى ريش أنه لن يكون هناك تقدم بدون هؤلاء المواطنين الأكفاء القادرين على الأخذ بأسباب العلم ، والتعامل مع أوجه التقدم ، والتعايش مع مظاهر الحياة الجديدة . ولن يتحقق هذا الهدف دون إعادة النظر في التعليم

والتدريب الذي هو قلب الاقتصاد الناجح لأن التعليم الحديث والناجح هو الذي يجعل الثروة البشرية التي تمتلكها أية أمة ثروة تستثمر على أعلى مستوى وتصبح عوائدها عظيمة القيمة سواء على المدى القريب أو البعيد .

ولذلك يتحتم على خبراء التعليم أنه يسدوا ثغرات النقص في العملية التعليمية والتربوية وفي مقدمتها نقص الكفاءة التعليمية والخبرة للمدرسين ، عن طريق وضع برامج تدريبية حديثة لهؤلاء المدرسين ، وتطوير وتحديث مناهج التعليم ، وإعطاء مجال أكبر للتدريب ، واكتساب الخبرات جنباً إلى جنب مع التعليم النظري والأكاديمي ، وتنقيح المقررات والمناهج وقصرها على المفيد والعملي كي تصبح الاستفادة كبيرة وفعالة عندما يصبح استخدام العقل وتنميته وحثّه على الابتكار والاختراع هو محور التعليم وهدفه .

ويعني ذلك أن تتكاتف كل أطراف العملية التعليمية من أجل إعداد مواطن القرن الحادي والعشرين ، قرن القوى الكبرى الذي لن يعتمد على صناعات متطورة وتكنولوجيا مذهلة تخص دولة دون أخرى ، بل مواطنين من ذوي المهارات العالية تعليماً وتدريباً ، قادرين على مواجهة التحدي الكبير ، ومسلحين بأكفأ أنواع التعليم والتدريب ، وذلك تمهيداً لجعلهم على مستوى المنافسة التي ستدخلها أمم القرن القادم .

ويستخدم روبرت ريش في عام ١٩٩٣ نفس المصطلحات والمفاهيم التي نادي بها الشيخ زايد منذ الستينات ، فيقول ريش إن استثمار البشر خلال القرن القادم هو شغل المهتمين بالاقتصاد الحديث لأنه الاستثمار المضمون

والأكثر دواماً ، وعليه تقوم الحضارات الحقيقية لأن البشر هم الفاعلون للتقدم والمتأثرون به والقادرون بسببه على فتح آفاق الغد . ولذلك فلا بد من إعطاء الأولوية لتحويل برامج التعليم الحديث وابتكار وسائل إيضاح لمختلف مقررات سنوات التعليم المختلفة ، وبالتأكيد فإن هذا الاهتمام إن أحسن تصويبه فإن النجاح سيكون في صالح الاقتصاد الذي سيعيد توازنه بين طرفيه : التقدم العلمي والإنسان المتميز ذي الكفاءة .

وهذا الاستشهاد من كتاب روبرت ريش «عمل الأمم» أكبر دليل عملي ملموس على النظرة الثاقبة التي تتمتع بها الريادة الحضارية عند الشيخ زايد الذي استشرف آفاق المستقبل منذ أكثر من ربع قرن ورأى في الإنسان ثروته الحقيقية التي يمكن استثمارها في شتى المجالات ، ومنذ ذلك الحين وهو يخطو خطواته الواسعة ، المتوثبة الواثقة نحو بناء الإنسان الذي سينطلق ببلاده في سباق الحضارة الإنسانية المعاصرة نحو غد أكثر إشراقاً .

❑ الفصل

السادس

الوعي الوحدوي

الوعي الوحدوي

يعد الوعي الوحدوي من أبرز أصول الريادة الحضارية عند الشيخ زايد . وهو وعي ينهض على منهج عملي ، علمي ، واقعي بعيداً عن الإثارات العاطفية الهوجاء والشعارات الطنانة المؤقتة . ونحن لا ننكر أن العاطفة الوطنية -عندما تتحول إلى عاطفة قومية- يمكن أن تتحول بالتالي إلى طاقة متدفقة تفعل الأعاجيب في حياة الأمم . لكن العاطفة القومية لا يمكن أن تظل مجرد مادة خام أو فورات تلقائية ، ذلك أنه من الصعب التنبؤ بالمسار الذي تسلكه تلك الفورات أو الطفرات العاطفية ، بل إنها يمكن أن تكون سلبية بنفس القدر الذي يمكن أن تكون به إيجابية . فهي سلاح ذو حدين ، فعال للغاية في مجال البناء والتعمير كما هو فعال في عمليات الانقسام والتدمير .

من هنا كان إصرار الشيخ زايد على بناء الإنسان العربي المتميز بفكره العقلاني ورؤيته الحضارية ونظرته العلمية الموضوعية . فالقومية العربية -شأنها في ذلك شأن أية قومية أخرى- ليست ظاهرة طبيعية محضة كالجبال والمحيطات والصحاري والغابات ، بل هي ظاهرة تلعب فيها إرادة الإنسان دوراً أساسياً وريادياً . وكلما كانت هذه الظاهرة أصيلة وراسخة ، فإن مهمة الإنسان تصبح سهلة وميسَّرة وحاسمة وسريعة المفعول إلى حد

كبير . وهذا ينطبق تماماً على مفهوم القومية العربية التي كان لها نصيب ضخم من الدراسات النظرية والاجتهادات الفكرية على مرٍّ ما يزيد على قرن من الزمان ، لكن هذه القومية نفسها لم يكن لها سوى نصيب هزيل من الإرادة الإنسانية والتطبيق العملي في شتى مجالات حياتنا نتيجة لعوامل التمزق والتشتت والإحباط والضياع التي يعاني منها الإنسان العربي الذي يرى الشيخ زايد فيه الأداة الأساسية لأية نهضة عربية محتملة .

فنحن -كعرب- لازلنا نجد راحة كبيرة في مجال النظريات والأقوال فهو مجال سهل أقصى ما يكلفنا به هو إعمال التفكير والقيام بمقارنة قوميتنا بالقوميات الأخرى وتحليل أصولها وعواملها الإيجابية والسلبية . أما ميدان التطبيقات والأعمال والإنجازات الحاسمة ، فإن أول عقبة تقابلنا فيه كفيلة بأن نعود القهقري إلى مجال الجدل العقيم الذي لا يجد في الحياة سوى حجة تقارعها حجة أخرى . ومن ثم ظل الواقع العربي على ما هو عليه من التناقضات والصراعات التي مزقت نسيجه ، وأفقدته تناغمه ، وجعلت العالم المعاصر ينكر وجود ما يسمى بالقومية العربية ، ذلك أنه عالم لا يؤمن إلا بالنتائج المادية الملموسة . أما النظريات والمثاليات والشعارات -في نظره- فلا وجود لها إذا لم تخرج إلى حيز التنفيذ الفعلي .

وإذا ما تتبعنا هذا المفهوم في فكر الشيخ زايد سنجد أنه لا يقنع بالشعارات لأن العبرة عنده دائماً بالإنجازات الفعلية والضرورات العملية . وكانت إقامة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً لتطبيق النظرية على أرض الواقع لتطويره إلى الأفضل . فالناس قد يبهرون بالشعار البراق لكن وجوده الفعلي يظل قاصراً على أسماعهم ، وسرعان ما ينصرفون عنه عندما

يدركون غياب العلاقة بينه وبين الواقع . ولعل الوحدة العربية هي المجال الذي شهد من الشعارات ما لم يشهده شعار آخر ، ولذلك عندما كافح الشيخ زايد من أجل إقامة الاتحاد لم يلجأ إلى رفع الشعارات بل اعتمد على التخطيط العلمي والعملي والصبور والدؤوب الذي يهدف إلى ربط الشمل وجمع الكلمة دون ضجيج أو صخب حتى رأى الناس الاتحاد وقد أصبح حقيقة واقعة يعيشونها بالفعل . يقول في حديثه إلى تلفزيون الكويت في ٥ يناير ١٩٧٢ :

«الحقيقة أن الاتحاد قام لأنه كان ضرورة يتطلبها أكثر من ظرف وأكثر من سبب أهمها الرغبة الملحة في ربط الشمل ، وجمع الكلمة في المنطقة باعتبار أن التماسك وجمع الصف وتوحيد النوايا ، كان الطريق الوحيد للوصول إلى القوة التي كنا ولا زلنا في أمسّ الحاجة إليها لنؤدي الرسالة الملقاة على عاتقنا . ولهذا كله كان الاتحاد مطلباً ضرورياً من كل الجوانب سواء من أمراء الخليج أو من شعوب الخليج . ولهذا السبب نحن صبرنا وقتاً طويلاً ، وبذلنا جهوداً متواصلة لنبني قواعد وأسس هذا الاتحاد . . وكان بعض الناس يظنون أن الاتحاد لن يقوم وكان إيماننا نحن به عكس ما ظن الناس ، فبذلنا الغالي والثمين في سبيل هذا الاتحاد . . وقد قام إخواني الحكام في الحقيقة بدور مشرف وإيجابي في سبيل إقامة هذا الصرح المنيع . . وأخيراً وفقنا الله ، وقام الاتحاد وأصبح حقيقة ملموسة . . وأعتقد أن الأمل في قيام دولة متحدة على أرض الخليج لم يكن أملنا فقط بل كان أمل كل الدول العربية لأننا نؤمن بأن الاتحاد قوة ، وقوة هذه الدولة ليست قوة لأبناء هذه الدولة فقط ، بل هي قوة لكل أبناء الأمة العربية ، وأنا أرى مستقبل هذه

الدولة يتمثل أكثر ما يتمثل في مشاركتها الكاملة والمطلقة في كل ما يمت بصلة إلى الصالح العربي والخير العربي . أما بالنسبة للعالم الدولي فإننا نعتبر أنفسنا دولة صديقة لكل من يمد لنا يد الصداقة والتعاون ، ونرجو للعالم كل تقدم ونجاح» .

هنا يتضح الفرق الأساسي بين أصحاب الشعارات الذين يعلنون من حين لآخر أنهم سيعملون وسينفذون كذا وكذا ، وأصحاب الإنجازات الذين يصرحون في هدوء ووقار أنهم عملوا ونفذوا كيت وكيت . ولذلك لم يحول الشيخ زايد مسألة الاتحاد إلى مادة إعلامية جماهيرية إلا بعد أن أصبح حقيقة واقعة ، ذلك أن الضجيج الإعلامي قبل الشروع في الإنجاز الفعلي قد يؤثر على حركته وقد يعوق مسيرته تماماً . ولذلك لم يتحدث الشيخ زايد عن الاتحاد في إسهاب إعلامي جماهيري إلا بعد أن تأكد من أن كل المواطنين يدركون أبعاد البناء أو الكيان الذي يحتويهم بالفعل . يقول في نفس الحديث السابق :

«الحقيقة أن كل إنسان يقوم بعمل ما إنما يقوم به بقدر حاجته إلى هذا العمل ، ونحن نعمل في كافة مجالات الاتحاد وشؤونه بقدر حاجتنا إلى تقوية هذا الاتحاد سواء كانت التقوية متعلقة بجيش الاتحاد أو باقتصادياته أو بعلاقاته الدولية ، وأي قاعدة من قواعد الاتحاد تحتاج إلى تقوية فستقوى بقدر ما تحتاج إليه من دعم» .

والاتحاد عند الشيخ زايد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهومه للقيمة الإنسانية التي أفردنا لها الفصل السابق من هذه الدراسة . فهو يرى أن شرط نجاح أي مشروع قومي مرتهن بالقيمة الإنسانية المنبثقة عنه . ولذلك يقول في حديثه

إلى بعثة التلفزيون البريطاني في ٢٩ديسمبر ١٩٧١ :

«إن الاتحاد يجب أن يشمل الصغير والكبير ، والقوي والضعيف . وهدف الاتحاد هو أن يعتمد الصغير على الكبير ، ولا خير في كبير لا يساعد الصغير . ما هي الفائدة من الكبير الذي لا يأخذ بيد الضعيف؟» .

والعبرة دائماً بالنتائج الفعلية التي يلمسها الصغير قبل الكبير والضعيف قبل القوي ، والتي تعد الوسيلة الأساسية بل الوحيدة لتعميق مفاهيم الوحدة بين الناس على المستوى العملي والواقعي ، وهذا بدوره يحتاج لأن تتحول كل طاقات الوطن إلى خلايا من النحل الذي يثابر على العمل والإنتاج والتطوير وتقديم الخدمات في كل المجالات . خاصة وأن أبناء الإمارات لا يشعرون بأية انتماءات قبلية أو إقليمية تؤثر بشكل سلبي على الكيان الوحدوي الشامخ الذي أقامه الشيخ زايد مع رفاقه من حكام الإمارات . ولذلك عندما سئل من مندوب مؤسسة روز اليوسف الصحفية المصرية في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢ عن الخطوات التي تتخذ لذوبان الإقليمية بين أبناء الإمارات ، كانت إجابته :

«نحن نعتقد أن الإقليمية الوحيدة التي يحس بها المواطن في بلادنا هي انتماؤه للأمة ، العربية ، وللوطن العربي . . وليست هناك مشكلة من هذا القبيل بين أبناء الإمارات . . وقد يكون من الأفضل لو وضع السؤال عن الخطوات التي تتخذ لتعميق مفاهيم الوحدة بين الناس ، وفي هذا المجال فإن أجهزة الدولة كلها تعمل . . الإعلام عليه دور . . الشباب عليهم دور باختلاطهم ، وتبادلهم الرأي . . توصيل الخدمات إلى الجميع له دور . . ومن ناحيتنا فإن الدولة بوزاراتها الاتحادية تهتم بكل الإمارات على السواء ،

بل إنها تعطي اهتماماً أكبر إلى المناطق التي تحتاج مزيداً من الاهتمام بصرف النظر عن موقع هذه الإمارة . . وبالنسبة للوظائف فإنه لا فرق بين شاغلي الوظيفة من أبناء الإمارات . . الدولة تحتاج إلى طاقة كل أبنائها ، خاصة وأن تعداد سكانها محدود بالنسبة لمساحة الأرض التي تقع عليها ، وبمزيد من الخدمات التي تقدم . . وبمزيد من الوعي فإن إحساس الناس بالوحدة يتعمق . . ليست عندنا مشكلة إقليمية بين أبناء الإمارات الذين استقبلوا جميعاً قيام الاتحاد بالحماس الشديد إيماناً منهم بكل ما يمكن أن يعبر عنه من معاني الاتحاد والوحدة بين أبناء الوطن الواحد ، والذين عاشوا ظروفاً واحدة ، ويتطلعون إلى ظروف مشتركة أفضل» .

من هنا كان حرص الشيخ زايد على المساواة بين أبناء الإمارات سواء في الحقوق أو الواجبات ، إذ أن الإحساس العميق بالعدالة الاجتماعية شرط أساسي للانتماء الذي يعد بدوره القاعدة الراسخة التي ينهض عليها الاتحاد وغيره من كل أشكال الوحدة . ولقد استطاعت الحكومة الاتحادية بالتخطيط المدروس أن توفر لكل المواطنين في جميع أنحاء الدولة كل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والعمرانية ليلمس الجميع الازدهار والخير في حياتهم اليومية . ذلك أن أهداف الاتحاد تتمثل في الحفاظ على استقلاله وسيادته ، وعلى أمنه واستقراره ، ودفع كل عدوان على كيانه أو كيان الإمارات الأعضاء فيه ، وحماية حقوق وحريات شعب الاتحاد وتحقيق التعاون الوثيق في ما بين إداراتها لصالحها المشترك من أجل هذه الأهداف ومن أجل ازدهارها وتقدمها في كافة المجالات وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين مع احترام كل إمارة عضو لاستقلال وسيادة

الإمارات الأخرى في شؤونها الداخلية في نطاق الدستور .

والشيخ زايد زعيم وحدوي لا يرى ثمة تعارضاً أو تناقضاً بين الوحدة والتنوع . فالوحدة في نظره ليست قالباً جامداً يصب فيه الجميع ، بل هي كيان حي ، نام ، متطور يتخذ من التنوع داخله قدرة فائقة على المرونة وتلبية احتياجات كل الأطراف المعنية . وفي مقدمتها احترام كل إمارة عضو لاستقلال وسيادة الإمارات الأخرى في شؤونها الداخلية في نطاق الدستور . وبهذا تعدُّ تجربة اتحاد الإمارات العربية تجربة رائدة في مجال الوحدة العربية على المستوى القومي الشامل ، ذلك أن الوحدة العربية مفهوم مرن ديناميكي بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ ودلالات . فنحن لا نستطيع أن نعزل أمتنا العربية عن مجريات الأمور في عالمنا المعاصر الذي أصبح عالماً صغيراً جداً بفعل ثورة المواصلات ، ومن ثم أصبحت العلاقة العضوية القائمة على التأثير والتأثر ، الأخذ والعطاء ، هي السمة المميزة للعلاقات بين مختلف أجزاء العالم . لذلك أصبح من الضروري بالنسبة للأمة العربية أن تتصرف وتسلك بنفس المرونة والديناميكية وحرية الحركة التي انتهجتها دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في عام ١٩٧١ ، وذلك حتى لا تضل طريقها وسط الغابات الكثيفة والأدغال المتشعبة للعلاقات الدولية في عالم اليوم . فقد أصبحت عمليات الشد والجذب على أشدها برغم انهيار الاتحاد السوفيتي واعتقاد البعض أن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد سيفرض الوئام والسلام على الجميع . لكن أجزاء كثيرة في جميع أنحاء العالم تحولت إلى بؤر مشتعلة بالصراعات القبلية والعرقية والإقليمية ، وهي تحولات ينتج عنها الكثير من المتغيرات

الديناميكية . وإذا ركنت الأمة العربية إلى النظرة الاستاتيكية الجامدة تجاه المتغيرات العالمية ، فإن قوميتها ستصبح مجرد نظرية أو أيديولوجية تنتمي إلى مجال التاريخ أكثر من انتمائها إلى عالم الواقع ، وفي الوقت نفسه تفقد الأمة العربية قدرتها على مواكبة عصرها ، بل وتجرفها التيارات المتصارعة إلى حيث لا تملك لنفسها إرادة . ولعل هذا هو السبب في حرص الشيخ زايد على مجلس التعاون الخليجي واعتزازه به بصفته الدعامة الأساسية لتأمين القوة الذاتية لدول المنطقة بما يمكنها من القيام بدورها في خدمة الأمة العربية ومواجهة التحديات العالمية المتجددة . يقول في تصريح لوكالة الأنباء السعودية في ١٠ نوفمبر ١٩٨١ بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لمجلس التعاون الخليجي :

«إن مجلس التعاون الخليجي جاء في وقت نحن في أشد الحاجة إلى التنسيق والتعاون وفق خطط مدروسة واستراتيجية متفق عليها لمواجهة الأطماع والتحديات التي تحيط بالخليج ، وتجسيد آمال وطموحات شعوب المنطقة . إن القيمة الحقيقية لمجلس التعاون الخليجي تتجسد أساساً في أنه تتويج للجهود المخلصة للتنسيق في ما بين دول المنطقة ، لأننا في الخليج أعضاء في الجسم الكبير وهو الأمة العربية ، نقوى بها وتقوى بنا ، والمجلس هو درع إضافي وجديد لجسم الأمة العربية ، وتعزيز لجناح من أجنحة الوطن العربي وجهد متواصل لتعزيز الموقف العربي . . إن دولة الإمارات تؤمن دائماً بالعمل الجماعي لخير ومصلحة أبناء المنطقة وشعوبها ، ولخير ومصلحة المنطقة العربية كلها ، وتحرص على اللقاءات المستمرة والتشاور والتباحث حول كل جديد يطرأ على ساحتنا الخليجية خاصة والعربية عامة

مع أشقائها في المنطقة» .

وهذه المرونة الديناميكية التي يحرص عليها الشيخ زايد هي التي تمنحه القدرة على استيعاب واحتواء كل جديد يطرأ سواء على الساحة الخليجية أو العربية . والتنوع الذي يمنح الإمارات حرية الحركة ولمس نبض الجماهير في مواقعها وتلبية حاجياتها ، هذا التنوع لا يعني الازدواجية بين الجزء والكل ، بل يعني التكامل بينهما لمزيد من قوة الدفع إلى الأمام ، ولذلك يقول في رده على مندوب صحيفة «الأنوار» اللبنانية في ٣يناير١٩٧٣ عندما سأله عن الكيفية التي يوفق بها بين مسؤوليته المزدوجة إزاء دولة الإمارات وإزاء أبوظبي بالذات :

«أبوظبي جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة ، لذلك فمسؤوليتي تجاهها كمسؤوليتي تجاه كل جزء من أجزاء دولة الإمارات العربية المتحدة . وهناك الأجهزة المحلية لكل إمارة كمجلس وزراء أبوظبي هو الذي يقوم بالمسؤولية المحلية . وهنا تكون مسؤوليتنا تخطيطية سواء بالنسبة لأبوظبي أو دولة الإمارات العربية المتحدة ، لذلك كنا نحرص على استكمال أجهزة الحكومة المحلية حتى نتمكن من تحمل المسؤولية ، وبناء أبوظبي كجزء من الدولة ككل ، لذلك لا نرى أي ازدواجية في المسؤولية» .

لكن هذه المرونة الديناميكية في مفهوم الوحدة القومية لا تعني وضع مستقبل الوطن العربي تحت رحمة متغيرات العصر بحيث يمكن أن تفقد خصائصها الجوهرية مع انجرافها في تيارات عالمنا المتعارضة . فلا شك أن كل نظرية في القومية لها جانب من الثوابت وجانب آخر من المتغيرات . وكلنا نعرف الثوابت في قوميتنا العربية : اللغة والدين والإقليم والتاريخ

المشترك والثقافة المشتركة والمصلحة الاقتصادية . هذا طبعاً بالإضافة إلى العوامل المعنوية التي تتمثل في الوحدة الفكرية وإرادة العيش المشترك ، والتجانس الشعوري واللاشعوري على حد سواء .

أما جانب المتغيرات في القومية العربية فيرتبط أساساً بالمنهج التطبيقي ، لأن الثوابت تنهض على النظرية الشاملة . ويرى الشيخ زايد في الوحدة العربية الإرادة الأساسية التي نستطيع بها أن نتجنب تقصيرنا في مواكبة المتغيرات ، والذي بلغ حداً خطيراً لا يمكن السكوت عليه ، خاصة وأن الوقت يمر ضد صالحنا القومي العام . ولعل هذا يرجع إلى أن معظم التصورات التي دارت حول ظاهرة القومية العربية تعلقت بما كان ، ولم تحاول تلمس ملامح عالم قادم جعل من المستقبل علماً يتناول كل احتمالاته وتوقعاته . وإذا كانت رؤية الشيخ زايد الاستراتيجية تحاول جادة استشراف آفاق المستقبل ووضع كل احتمالاته في اعتبارها ، فإن النظرة القومية الشاملة إلى مستقبل الأمة العربية لا تزال -للأسف- قاصرة وغائمة في الوقت الذي تدرس فيه بلاد العالم المتحضر المستقبل بكل أبعاده المحتملة والممكنة كي تضع استراتيجيتها على أساس خالٍ من المفاجآت أو النكسات التي قد تعوق المسيرة الحضارية . لكننا في العالم العربي نقع أسرى اللحظة الراهنة التي يمكن أن تستغرقنا تماماً ، ونعجز أحياناً عن تخطيها وتجاوزها . وفي فترات العجز هذه نتبادل الاتهامات ونلقي باللوم على بعضنا البعض بدلاً من التسلح بالمنهج العلمي الموضوعي الذي يمنحنا القدرة على النقد الذاتي دون حرج أو حساسية . ويوضح الشيخ زايد مدى التمزق الذي بلغه العالم العربي في ما يتصل بقضية الشرق الأوسط كمجرد مثال ، فيقول في

نفس حديثه لصحيفة «الأنوار» اللبنانية في ٣ يناير ١٩٧٣ :

«الحقيقة أن حل أزمة الشرق الأوسط ينبع من الوطن العربي ، والحل ببساطة شديدة ، وهو لو اتفق العرب على حل الأزمة بالطريقة التي يجدونها مناسبة اتفاقاً بعيداً عن المزايدات في سبيل تحقيق هذا الحل الذي اتفق عليه الإخوة العرب ، فإن أزمة الشرق الأوسط تحل ، المهم في الأمر أن يكون هناك اتفاق كامل والعمل لتحقيق ما اتفق عليه ، وذلك أن تأثيرنا الدولي كبير في حالة اتخاذ قرار موحد من ثمانية عشر دولة عربية لها علاقات دولية في المجالات السياسية والاقتصادية . وفي نفس الوقت فإن دول العالم لها مصالح حيوية في الوطن العربي ولكن الخسارة نابعة من أننا لا نستطيع أن نتفق على رأي واحد ونعمل بإخلاص لتحقيقه ، هذا هو حلّ أزمة الشرق الأوسط . وهو في أيدي الدول العربية» .

ونستطيع أن نضيف إلى كلام الشيخ زايد أن هذا هو حل أي أزمة أخرى يمكن أن تواجه الأمة العربية التي تدرك جيداً أن الاتحاد قوة لكنها نادراً ما تخرج هذا المبدأ إلى حيز التنفيذ ، وغالباً ما يتوقف وعيها الوحدوي عند حدود النظرية والشعار والجدل ، في حين أنه يتحتم على هذا الوعي أن يملك من المرونة والديناميكية ما يمكنه من مواكبة متغيرات العصر الذي نعيشه ، خاصة وأن المرحلة الراهنة مرحلة الاختبارات التي مرت بها الأمة العربية بطول تاريخها . فقد أصبحت المتغيرات العالمية أسرع وأكثر تعقيداً من ذي قبل ، والأمة العربية بموقعها في قلب الشرق الأوسط -القلب الجغرافي والاستراتيجي للعالم كله- وبثرواتها الطبيعية والبشرية الهائلة ، لا يمكن أن تقف بمعزل عن هذه المتغيرات التي تجتاح شواطئها من جميع

الجهات . وإذا لم تتسلح بالوعي القومي الأصيل والمنهج العلمي الموضوعي ، فإنها ستجد نفسها مثل ريشة في مهب الريح . عندئذ سيتحول موقعها الجغرافي والاستراتيجي وثرواتها الطبيعية والبشرية إلى وبال عليها بدلاً من أن تكون هذه العوامل الإيجابية المثمرة خيراً وبركة لها ، خاصة وأن العدو يتربص بها دائماً ويفتح الثغرات ليضربها هنا وهناك في مقتل . فماذا سيكون الوضع لو ساعدناه نحن العرب بفتح الثغرات في جبهاتنا نتيجة لخصوماتنا وخلافاتنا التقليدية؟ !

وقد عبر الشيخ زايد عن هذه الأزمة في حديثه لممثلي الصحافة العربية والأجنبية في ١٧ إبريل ١٩٧٣ :

«إن العدو دائماً لا يرحم ، ومن هذه النقطة يجب أن يكون تفكيرنا . . إننا مهما تأثرنا للمصائب التي تقع للإخوة الأشقاء فهذا لا يكفي . . إن عدونا لن يرحم إلا إذا رددته وردعته بقوة ألحقت به الهزيمة . هذا فقط الذي يوقفه . . وأملي كبير ، وإن شاء الله سيأتي الوقت الذي ستكون فيه الأمة الإسلامية متكاتفة وقد توحَّد رأيها ووضح طريقها . . فالوحدة . . كما نؤمن دائماً . . هي طريق النصر وسيكون النصر حليف الأمة العربية والإسلامية والعرب عندما يتحدون . . وما اليأس الذي تعيشه اليوم أمتنا إلا نتيجة للفُرقة الموجودة . فإذا حدث التكاتف والتعاون وتوحيد الرأي وتوحيد الطريق ، تحتم النصر ونزلت الهزيمة بالعدو بل وهزيمة النظم التي تسانده وتشجعه على العدوان» .

والوعي الوحدوي عند الشيخ زايد لا يتأتى إلا بانتشار التعليم والثقافة ، ذلك أن عملية ترسيخ جذور هذا الوعي تنهض على أكتاف المثقفين على

المدى الطويل . أما ما يسمى بالاختلافات الأيديولوجية بين المثقفين والمفكرين العرب ، فيجب أن ينصهر في بوتقة الأيديولوجية الشاملة للقومية العربية التي تجمع دائماً بين مفهومي الأصالة والمعاصرة ، فهي لا تتخلى عن جذورها الضاربة في القدم وخصائصها التي تمثل جوهر شخصيتها ، كما أنها تسعى لمواكبة عصرها الراهن . لكن هذه المهمة لن تتم بنجاح ، أو لن تتم على الإطلاق إذا لم يقم المثقفون والمفكرون العرب بدورهم في استشراف آفاق المستقبل العربي بعد تمهيد الطريق إليه بإزالة كل المعوقات والسلبيات والخلافات ، ثم شحن الجماهير بالقدرات الخلاقة على العمل بكل طاقاتها وإمكاناتها من أجل تحقيق الآمال المرتبطة بهذا المستقبل . أما إذا تفاقمت الخلافات أو ظلت كما هي بين الأشقاء والأصدقاء فلن يتبقى لنا سوى الندم ساعة لا ينفع الندم ، في حين أن أعداء الأمس في العالم المتحضر قد أسرعوا لتبادل المصالح الاقتصادية في ما بينهم ، مما أدى إلى انقشاع كل أشباح العداء القديم لتحل محلها كل مظاهر الصداقة والتفاهم . ولذلك يقول الشيخ زايد في نفس حديثه السابق :

«الإنسان يحتاج لأخيه الإنسان . . وأفكار العالم تختلف من مشكلة إلى أخرى . وهناك من يعتقد أن حل أي مشكلة لا يكون إلا بالقوة . . وهذا غير صحيح . . ولكن الصحيح أن تحل الأمور بالتفاهم بين الأصدقاء والتداول بين الناس . . يجب أن يفكر كل منا في ما يفيد وفي ما يوفر الخير لأمته ونفسه . . سواء للصديق الجار أو البعيد خصوصاً في هذا الوقت . لقد تطورت المواصلات . . ولم يعد في العالم موقع بعيد وآخر قريب بل أصبح البعيد قريباً . ونتج عن هذا ما نراه الآن . فالشرق يتعامل مع الغرب ،

والغرب يتعامل مع الشرق ، كلاهما بعيد عن الآخر . . ويبقى أقصى الدنيا . . وبينه وبين الآخر مساحات ومسافات . . ولكن الصداقات تقوم والتعاون يزداد وتنمو بينهم العلاقات والمصالح الاقتصادية . كيف تحل الخلافات داخل الأسرة الواحدة وفي البيت الواحد . . إن الأسرة الواحدة تعيش في سعادة وهناء ورخاء ما دام أفرادها يداً واحدة متعاونين متحابين متآلفين . . في هذا كله سعادتهم . . أما إذا قامت الفرقة بينهم وحل الخلاف محل الوئام أصبحوا أشقياء تعساء . . تلك حالة الأسرة . . فما بالك بالعلاقات بين دولة وأخرى؟ إن الخلافات تحرم شعوبها من الفرص الطيبة لكسب العيش ومن التقدم والازدهار» .

إن الوعي الوحدوي لم يعد تقنيناً للماضي ، وإبرازاً لعناصر التوافق والتناغم بين أجزاء الأمة العربية . فهذه أمور أصبحت بدهية ونظرية إلى حد كبير ، ولا ينقصها سوى التطبيق العملي المخلص . والتطبيق لا يعني سوى المستقبل الذي أصبح علماً مستقلاً بذاته عند أمم الحضارة المعاصرة ، لذلك يجب أن يتحول الوعي الوحدوي التقليدي إلى العلم الذي يدرس المستقبل العربي بكل إمكاناته واحتمالاته حتى لا يجد العرب أنفسهم وسط موجات محيط عالمي بدون بوصلة ترشد سفينتهم وسط العواصف والأنواء . وهذا المنهج العلمي يبلوره الشيخ زايد في حديثه لصحيفة «الأضواء» البحرينية في ٢٤ يونيو ١٩٧٣ وذلك عندما سئل عن رأيه في الشعار الذي كان مرفوعاً في ذلك الوقت عن أهمية استخدام البترول كسلاح في المعركة القادمة فقال :

«ليس المهم أن ترفع الشعارات بل الأهم أن نتفق في ما بيننا على خطة

عمل . . وننسق في ما بيننا ونوزع الأدوار على مستوى الأمة العربية كلها دون مزايدات أو مناقصات . وأود أن أقول هنا إن البترول ليس وحده سلاحاً في المعركة . . بل إن الروح سلاح والدم سلاح . . والأسلحة المتنوعة كثيرة . . والمطلوب أن يجتمع العالم العربي على كلمة ويتفق على رأي ويحدد الطريق أو الطرق الموصلة إلى غايته . ولعل عقد مؤتمر قمة عربي ضرورة منطقية لمناقشة كل هذه الأمور . . لا شك أن أشقاءنا العرب يدركون جيداً أن هناك ثروات كبيرة وخاصة في دولة الإمارات ولكن الشيء الذي لا بد أن يدركوه هو أن هذه الثروات ليست لنا وإنما هم أيضاً شركاء فيها . . لهم حق في هذه الثروات . . ولا قيمة لهذه الأموال الطائلة إذا لم تشكل رصيداً إيجابياً لطاقة الجهد العربي . . إننا في دولة الإمارات لا ولن نتأخر أبداً عن دعم القوة العربية في مواجهة أعدائها . . أعدائنا» .

وكان الشيخ زايد عند كلمته كالعهد به دائماً . فقبل اندلاع معارك أكتوبر المجيد في ١٩٧٣ تم استخدام البترول كسلاح في المعركة من خلال تحويل جزء من عائده إلى سلاح . ولم يخف الشيخ زايد هذه الحقيقة في ذلك الوقت بل صرح بها في لقاء مع ممثلي جريدة «ذي تلغراف» الهولندية وممثل دار «الصياد» اللبنانية في ٧أغسطس١٩٧٣ . وفي اليوم التالي صرح لصحيفة «الأنوار» اللبنانية قائلاً :

«أما بالنسبة لاستخدام البترول فإننا لن نتردد في استخدامه عندما سيجمع العالم العربي على استخدام هذه الوسيلة لاستعادة الحقوق العربية المغتصبة» .

ومع اندلاع حرب أكتوبر لم يتردد الشيخ زايد لحظة واحدة في خوضها

بكل إمكانيات بلاده وطاقاتها . وقد روى وجيه أبو ذكرى على لسان الشيخ زايد في كتابه القيِّم «زايد عن قرب» كل تفاصيل هذا القرار التاريخي الذي إن دلَّ على شيء فهو يدل على أن مفهوم الوعي الوحدوي عند الشيخ زايد مفهوم عملي ، حاسم ، واقعي ، لا يرفع الشعارات ولا يعرف أنصاف الحلول ولا يعبر عن نفسه بالكلمات الطنانة بل بالقرارات التاريخية التي تنفذ في الحال لمناصرة الشقيق في حرب المصير . قال الشيخ زايد لوجيه أبو ذكرى :

«عندما بدأت الحرب كنت في لندن . وفي هذا الوقت لم تكن هناك لإمارة أبوظبي أو الإمارات ككل أية مدخرات مالية سائلة في خزائنها على الإطلاق . . فكل الدخل مستثمر في تنفيذ مشروعات التنمية في الدولة ، ووجدت أنه من الواجب علينا أن نساعد مصر وسوريا في هذه الحرب بقدر ما نستطيع ، وتشاورت مع من كان معي في هذا الوقت حول ضرورة أن نساعد مصر وسوريا . فقالوا : هل طلبت مصر وسوريا منك المساعدة؟ فقلت : لا . . ولكن من واجبنا أن نبادر بالقيام بدورنا ، ولدعم موقفهم في هذه المعركة التي هي معركتنا جميعاً . . ولا يجب أن ننتظر حتى يطلبوا . فردوا قائلين إننا لا نملك شيئاً يذكر نستطيع تقديمه ، فكل الأموال مستخدمة في تنفيذ المشروعات . . وكان علينا أن نقترض من البنوك وأرسلنا لمصر وسوريا ، وبرغم ذلك شعرت أننا مقصرون تجاه إخواننا في مصر وسوريا ، وأننا لم نقم بكل الواجب تجاههم . وعندما دمرت محطات توليد الكهرباء في سوريا خلال الحرب وأصبحت هناك حاجة ماسة للكهرباء . . أرسلنا لهم محطة كهرباء ، وعندما كانت هناك حاجة ماسة للملابس والأدوية ،

ومستشفيات متنقلة في مصر وسوريا ، اشترينا هذه الأشياء وأرسلناها لهم . . وقدمنا ذلك بعد أن لجأنا للاقتراض من البنوك لأننا لم نكن نملك في ذلك الوقت أية سيولة مالية . . والحقيقة أن الإنسان حتى لو اقترض في مثل هذه الأمور فهذا أمر ضروري واجب عليه أن يقوم به من أجل أشقائه ومن أجل قوميته وعروبته ، لأنه لولا كيان الأمة العربية ما كان اتحاد الإمارات سيكون ، وهذه هي الحقيقة» .

وكان يمكن للشيخ زايد أن يسير على نهج الزعماء أو القادة أو الساسة التقليديين الذين يستغلون أية حجة متاحة للتملص من مساعدة الأشقاء في وقت الشدة . كانت لديه حجة قوية يمكن أن يستند إليها ويجد له فيها الآخرون العذرِ كل العذر ، إذ كيف يقوم من لا يملك السيولة النقدية بمدًّ يد المساعدة المالية والعينية للآخرين؟ لكن من يملك الوعي الوحدوي العميق والراسخ لا يتذرع بمثل هذه الحجج ، حتى لو كانت قوية ومقنعة ، بل يعمل المستحيل كي يساند أخاه ويشد أزره . وكان اللجوء إلى الاقتراض هو المستحيل الذي حققه الشيخ زايد والذي لم يجد فيه سوى أمر ضروري واجب عليه أن يقوم به من أجل أشقائه ومن أجل قوميته وعروبته . بل إن فروسية الشيخ زايد لم تتوقف عند هذه الحدود بل تجاوزتها إلى قراره التاريخي بقطع البترول كسلاح للعرب في حرب ١٩٧٣ قال لوجيه أبو ذكرى :

«في هذا الوقت كنا في شهر رمضان . . واتصل بي وزير بترول الإمارات من الكويت أثناء اجتماعات وزراء البترول العرب هناك . وكان ذلك مساءً . . وأبلغني أن الوزراء وافقوا على حجب أو قطع نسبة ٥٪ من إنتاجنا

من البترول عن جميع دول أوربا . فقلت له : وماذا ستؤثر الـ ٥٪ هذه؟ ولماذا توافقون على ذلك ما دام اجتماعكم هذا يريد أن يفعل شيئاً؟ كان عليك أن تبلغنا حتى نقول لكم ما يجب أن تفعلوه . فقال إن الوزراء كانوا مستعجلين بسبب ضيق الوقت في رمضان . فسألته : هل وافقت على نسبة الـ ٥٪؟ قال : نعم . . قلت له : نحن لا نوافق ، وموافقتك هذه مرفوضة من جانبنا . وعليك الآن أن تلتقي بالصحفيين حتى ولو كان صحفياً واحداً وتعلن أمامه أن دولة الإمارات قررت قطع كل بترولها عن أي دولة تقدم دعماً لإسرائيل في حربها ضد العرب ، حتى ولو كانت أمريكا . . وأن أي دولة لا تدعم إسرائيل فلن نقطع البترول عنها . . وقد نفذ وزير البترول بالإمارات ما طلبته منه . . وبعد ذلك جاء السفير البريطاني وسألني : هل ستقطعون البترول عن بريطانيا؟ . . فقلت له : هل تدعمون إسرائيل وتساندونها؟ فقال : لا فقل إذن لن نقطع عنكم البترول ، ولكن إذا ساندتم إسرائيل فسنقطعه عنكم في الحال .

«وفي اليوم التالي جاء أحمد خليفة السويدي وسألني كيف قطعت البترول ومتى؟ قلت له بالأمس . . لماذا؟ قال : ولكن لم تبلغ الشيخ خليفة . فقلت : أبلغه . . فإذا كان العدو يقف على بابك ، فهل تزجر الحارس؟ . وخليفة كان في العين . . والدول العربية لم تقطع إلا ٥٪ . وماذا ستفعل هذه النسبة حتى ولو كانت ١٠٪ . إما قطع البترول بالكامل وإما لا . .

«وفي هذا اليوم جاء الصحفيون يسألون : كيف قطعت البترول على أمريكا ، هذا خطر عليك؟ قلت : أمريكا تساند إسرائيل . . والعالم العربي في خطر . . فكيف يكون العرب في خطر وأنا في سلم؟! لا يمكن أوافق

على ذلك، وما دام العالم العربي في خطر فأنا مثله في خطر معه سواء رضيت أو لم أرضَ. فقالوا: ألا تخاف من أمريكا؟ فقلت: لا أخاف إلا من الله سبحانه وتعالى فقط. أما أمريكا فلا أخاف منها.. وسألتهم: هل أمريكا تخاف على ممتلكاتها من أي دولة عربية أو العالم العربي؟ فقالوا: لا. قلت أنا مثلها حر في ما أملك.. مثلما هي حرة في ما تملك. وسألوا: لماذا لم تتشاور في قرارك مع بقية الدول العربية كالسعودية وغيرها؟ فقلت: إنهم اتفقوا على استقطاع ٥٪ من البترول.. وهذه النسبة لن تفيد العرب ولن تضر أمريكا.. وما دام الدم العربي يسيل في أرض المعركة.. فهل البترول أفضل من الدم العربي؟ طبعاً لا.. وسألني صحفي أمريكي قائلاً: ألا تخاف من أمريكا؟ فقلت: هل خلقتني أمريكا؟! الله سبحانه وتعالى هو الذي خلقني مثلما خلق أمريكا.. ولهذا لا أخاف من شيء سواء من أمريكا أو غيرها.. وإذا كنت قد حصلت على شيء من أمريكا.. قد أخاف.. ولكن لم آخذ منها شيئاً. وقلت للصحفيين إنه لن تمضي ثلاثة أيام على قرار قطعي البترول إلا والدول العربية ستتخذ نفس القرار.. وقد كان».

هنا يتأكد العمق الروحي الكامن في قلب الوعي الوحدوي عند الشيخ زايد. وهو الجانب الذي سبق أن تناولناه في الفصل الثالث من هذه الدراسة مما يدل على أن أصول الريادة الحضارية عند الشيخ زايد تشكل منظومة متسقة الأصول ومتناغمة العناصر بحيث يستحيل الفصل بينها. فكلها أسباب ونتائج في حلقات من التسلسل المنطقي والرؤية الثاقبة. ولولا هذا العمق الروحي والإيماني لما كان للشيخ زايد أن يتخذ قرار مصيرياً وخطيراً في مواجهة أعظم القوى في عالمنا المعاصر لمناصرة شعبه العربي. ذلك أن

الزعماء التقليدين يتخذون قراراتهم بناء على حسابات دنيوية توازن بين احتمالات المكسب والخسارة ، وغالباً ما ينسون أو يتجاهلون أو يجهلون أن هناك قدرة إلهية تمسك بكل مصائر البشر ، يستوي في ذلك الكبير والصغير ، الغني والفقير ، المتجبر والمتواضع . أما الشيخ زايد فيرى أن الإيمان بالله والخوف منه يمنحان الإنسان قوة تفوق أية قوة دنيوية ، وبالتالي يتخذ قراره وهو يدرك في أعماقه أن العناية الإلهية ترشده سواء السبيل . ولا بد أن الصحفيين الأجانب كانوا يذهلون لهذه القوة الخفية التي منحت الشيخ زايد روح المبادرة التي لا تعرف التردد أو التراجع في مواجهة قوى يخشى العالم كله بطشها .

كذلك فإن العمق الروحي يمنح صاحبه رؤية صافية وثاقبة قد يعجز عنها الذين ينغمسون في ملابسات الموقف الراهن فتقصر نظرتهم على حدودها الضيقة . لم يسع الشيخ زايد إلى حث الدول العربية الأخرى على حذو حذوه . فالوقت في نظره كان ضيقاً ولا يتسع لمثل هذه المساعي . فالدم العربي الغالي عنده يتدفق على أرض المعركة . فليس أقل من أن يوقف تدفق البترول العربي للذين يمدون العدو المغتصب بالسلاح والمال وكل أنواع العون . وضرب بنفسه المثل ، ورؤيته الثاقبة تؤكد له أن الدول العربية ستتخذ نفس القرار ، ولم تمض ثلاثة أيام إلا وكان البترول العربي برمته قد قطع عن كل البلاد التي تساند إسرائيل كما تنبأ الشيخ زايد تماماً . وبذلك تحول البترول العربي إلى سلاح ماضٍ من أسلحة تحرير الأرض المغتصبة والدفاع عن مقدرات الأمة العربية .

وكان من الطبيعي أن تشن أجهزة الإعلام الإسرائيلية والغربية حرباً نفسية

وحملة شعواء على هذا الرائد الذي سبق الصفوف المترددة في غير انتظام ، فأدى سبقه هذا إلى انتظامها وصمودها كالبنيان المتين . . وهو السبق الذي وصفه وجيه أبو ذكرى بالقنبلة الذرية في حرب أكتوبر والتي أوقفت العالم على ساق واحدة . فقد كانت كل التقديرات والتقارير التي اعتمدت عليها أجهزة المخابرات الغربية تؤكد أنه ربما يحدث تخفيض في إمدادات البترول ، أما قطعه تماماً فشيء أشبه بالمستحيل . ولذلك كان القرار التاريخي للرائد الكبير بمثابة الصدمة التي لا تصدق ولا تستوعب بسهولة من القوى العظمى . فلم يكن يضع في اعتباره أدنى حسابات للنتائج سوى أن الدفاع عن الكل هو دفاع استراتيجي عن الجزء في نفس الوقت ، بالإضافة طبعاً إلى الجانب الروحي والإيماني الذي يتخطى ويتجاوز كل حسابات الأرباح والخسائر التقليدية .

ويورد وجيه أبو ذكرى ردود الشيخ زايد على أجهزة الإعلام الغربية التي هاجمته . فقد عقد عدة مؤتمرات صحفية ، تحدث فيها عن فلسفة قرار قطع البترول عن الدول التي ساندت إسرائيل قائلاً :

«كل شيء وارد . . وسنستخدم كل سلاح في معركة المصير . إن جميع إمكاناتنا وليس البترول وحده قد وضعت في خدمة معركة العرب الكبرى في أكتوبر ١٩٧٣ بدون حدود أو تحفظ . إن الشيء الأساسي في حرب التحرير العربية أنها حرب كرامة العرب ، وما عداه يأتي في المرتبة الثانية . . وعندما بادرنا بقطع البترول عن الولايات المتحدة كان ذلك إعلاناً بمسيرتنا في المعركة العسكرية إلى آخر الطريق . . إن البترول سلاح من أسلحة المعركة وليس هو بأغلى من الدم العربي وإننا نحاول استثماره لصالح

المعركة . . وإن دولة الإمارات العربية المتحدة ستقف موقف الدول المنتجة للنفط وتؤدي نفس الواجب المفروض علينا كعرب وأشقاء ، وإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي شقيقة لدول المواجهة ، وتلتزم بكافة قراراتها . إن النفط لم يكن ليؤدي دوره المطلوب بدون الرجال الذين حملوا السلاح» .

وكانت مواكبة الشيخ زايد لحرب أكتوبر لحظة بلحظة من الحمية والتصميم لدرجة أن من لا يعرف موقع دولة الإمارات العربية المتحدة على الخريطة يظن أنها على خطوط النار مع العدو . كانت الإهانات التي وجهت إلى الكرامة العربية منذ كارثة يونيو ١٩٦٧ أكثر ما يقلقه ويمضه . فكرامة الشعوب في نظره ليست مجرد مُثُل أو شعارات براقة بل حياة واقعية تمس حياة أبناء الوطن في صميمها ، ولذلك وجد في حرب التحرير استعادة لهذه الكرامة الضائعة تحت أقدام العدو ، ولم يتردد لحظة في وضع كل إمكانات بلاده لاسترداد الأرض المغتصبة ومعها الكرامة الضائعة . فلا معنى للوحدة العربية أو القومية العربية إذا وقف العرب مكتوفي الأيدي في لحظات المصير الحاسم .

وبرغم حماس الشيخ زايد المتدفق لنصرة العرب ، فإنه لم يتخل عن نظرته الموضوعية الشاملة التي تضع الأمور في نصابها . فقد أوضح للعالم أننا لسنا معتدين بل نسعى جادين لاستعادة حقنا المغتصب ، ولا توجد قوة على سطح الأرض تستطيع أن تعلن أنها ضد حقوق الإنسان . وقد بلور هذا المفهوم في لقائه بسفراء الدول العربية والأجنبية حول تطورات الموقف الراهن على جبهات القتال في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ حين قال :

«إنه لمن الغريب أن يوجد إنسان على هذه الأرض وفي هذا القرن يغتصب

أراضي الغير ويستولي عليها ، وهو ما تفعله وتمارسه إسرائيل منذ أكثر من ٢٥ عاماً مضت . . ولذلك فإن الجندي العربي يقاتل الآن ليسترد ما سلبته إسرائيل ، ولنحافظ على كيان أمتنا العربية . إن الأمة العربية تواجه الآن معركة قاسية من أجل الدفاع عن حقها وترابها وشرفها . ونحن لسنا معتدين . ولا نريد أن ندمر أحداً ، ونحن على حق والعالم كله يعرف الآن أننا على حق ولذلك لا بد أن ينصرنا الله . صحيح أننا نلاقي صعوبات ومتاعب ولكن الشاعر العربي يقول : «جزى الله الشدائد كل خير ، عرفت بها صديقي من عدوي» . ولا شك أن الشدائد فيها بعض الدمار للإنسان والأهل والأرض . . ولكن الإنسان يفنى وتبقى الأمم ما بقي الدهر . ولا يوجد من يستطيع إبادة أمة أو شعب بأكمله . إن الإنسان يموت ليعطي الحياة لغيره ليكمل عنه الطريق ، وينير للأجيال القادمة الطريق ، ويعرف العدو من الصديق . والأمم العظيمة هي التي تستفيد من الدرس وتعامل الصديق بما يستحق وتعامل العدو بما يستحق . إن في الحياة مدارس كثيرة للعلم . . ولكن أعظم مدرسة هي مدرسة التجربة . . والتجربة هي التي تعطي الإنسان الصلابة والقوة . . ونحن جربنا وذقنا مرارة التجربة واستفدنا منها ، ونحن الآن نطبق ما استفدناه من التجارب المريرة» .

فقد رأى الشيخ زايد أن من أهم نتائج حرب أكتوبر أن الرأي العالمي أدرك من هو الظالم . . ومن هو المظلوم ، وأننا أصحاب قضية عادلة قائمة على الحق ، وما دامت الأمة العربية تناضل وتقاتل من أجل عقيدة ومن أجل حقها في الحياة فلا بد أن تنتصر . وهذا الحق أمانة في عنق كل الأجيال المتتابعة ، ولذلك لا يقتصر الوعي الوحدوي على تأكيد العروة الوثقى بين

الأجيال المعاصرة ، بل يمتد ليشمل الأجيال التالية ، جيلاً وراء جيل . فإذا كانت حياة الإنسان مرتهنة بفترة عابرة في هذا الوجود ، فإن حياة الأمم والشعوب ممتدة إلى أن يرث الله الأرض وما عليها . أي أن الوحدة ليست ضرورة مرتبطة بعرض المكان فحسب بل بطول الزمان أيضاً . ولا شك أن الشيخ زايد كان يأمل في انبثاق وعي وحدوي جديد على سبيل الاستفادة من التجارب المريرة التي مررنا بها ، لكن المشكلة أن الحماس العربي سرعان ما يفتر لأنه لا يملك القدرة على الاشتعال الذاتي .

من هذا المنطلق الوحدوي كان الشيخ زايد يؤمن بروح الفريق في العمل القومي ، خاصة في مراحل التحول المصيري . فإذا كان له سبق الريادة في استخدام سلاح البترول في المعركة ، فإنه لم يقصد به الانفراد في اتخاذ كل القرارات الخاصة بسير المعارك بل كان دائماً على اتصال بدول المواجهة حتى يقدم الإمكانات والمساعدات في الوقت والمكان المناسبين لها . يقول في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع مندوبي الصحف العربية والأجنبية حول قراره بقطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠أكتوبر ١٩٧٣ :

«إن هذه الخطوة التي أقدمنا عليها هي خطوة بسيطة . . ليعرف الذين يساندون اسرائيل ما سيُقدم عليه العرب ، وليعرف الأصدقاء أننا لا ننسى لهم مواقفهم مع الحق . إننا نقدر الصداقة . أما بالنسبة للخطوات الأخرى فنحن عندنا أشياء كثيرة وعديدة ، ولدينا خطوات سنعرضها على دول المواجهة . . وسنتخذ القرارات التي يوافقون عليها . إن الرأي الأول لدول المواجهة التي تقف بصلابة ضد الحديد والنار . نحن تحت تصرف الإخوة العرب على جبهات القتال وأنا على استعداد لاتخاذ ما يرونه . . لقد قلت

لكم وأؤكد مرة أخرى أن هناك أشياء كثيرة . . ولا يجوز لنا أن ننفرد بمواقف قبل أن نُطلع عليها الأشقاء في دول المواجهة . . نحن ننتظر دائماً رأي الإخوة الذين يخوضون الحرب ويقعون في أتونها ، ونتفق معهم دائماً في كل الخطوات لأنهم هم الذين يعرفون الوضع تماماً» .

هنا تبدو فروسية الشيخ زايد في أروع صورها . فبرغم مواقفه الريادية وقراراته التاريخية الجريئة التي قد يخاف البعض تسرب أنبائها إلى دوائر العدو وبالتالي يحيطها بالسرية والكتمان ، فإن الشيخ زايد أعلنها على الملأ في مؤتمر صحفي عالمي ليعرف العالم أجمع أن العرب لم يعودوا يخافون في الحق لومة لائم ، وأن الوعي الوحدوي في ما بينهم لم يعد قاصراً على زمن المعركة بل سيستمر بعدها لأنه بين إخوة في أسرة واحدة وليس بين مجرد أصدقاء كما يقول في تصريح له في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ :

«إن الدعم الذي تقدمه دولة الإمارات العربية لدول المواجهة بما في ذلك استخدام سلاح النفط هو دعم الأخ لأخيه . . وثمة فارق بين الدعم الذي يقدمه الصديق لصديقه والدعم الذي يقدمه الأخ لأخيه ، لأن الدعم الذي يقدمه الصديق يكون في وقت الحاجة فقط ، أما دعم الإخوة فإنه يكون مستمراً وفي كل الأوقات ودون انقطاع سواء أثناء القتال أو بعد القتال» .

ومن الواضح من كل المواقف القومية للشيخ زايد أنه يملك العقلية الابتكارية التي لا تعرف استخدام الأسلحة المتاحة في الوقت المناسب فحسب ، بل تلجأ إلى ابتكار الأسلحة التي لم تكن تخطر على بال أحد . فمثلاً يحكي وجيه أبو ذكرى أمراً قد يبدو بسيطاً في مظهره لكنَّ دلالته الجوهرية تبدو أعمق بكثير . ففي الأيام الأولى من حرب أكتوبر كان الشيخ

زايد في لندن يتابع أنباء القتال من خلال أجهزة الإعلام البريطانية التي لم تكن تتصور -في ذلك الوقت- أنه يمكن للمصريين والسوريين إحراز تقدم على الإسرائيليين . فكانت أخبارهم مغرضة ، وفي نفس الوقت كان الشيخ زايد يتصل بالرئيس الراحل أنور السادات ، فيرى أن الصورة مختلفة تماماً عما يراه في أجهزة الإعلام البريطانية . وهنا قرر الشيخ زايد إرسال بعثة إعلامية بريطانية على نفقته الخاصة ، من مندوبي الصحف الإقليمية التي تصدر في الأقاليم البريطانية ولا تملك إرسال مندوب إلى جبهة القتال .

وجاءت البعثة الصحفية إلى مصر وبدأت إرسال التقارير الصحفية ، واقعية ومحايدة عما يدور في جبهات القتال ، وأقبل الناس على تلك الصحف الصغيرة ، مما أدى إلى نقص توزيع الصحف الكبرى ، وبحثت الصحف الكبرى سبب الخلل في ذلك ، فوجدت أنها تعتمد على مراسليها في إسرائيل التي أخذت نفس دور الدول العربية في حرب عام ١٩٦٧ ، حيث كانت أخبار إسرائيل الرسمية عبارة عن مجموعة من الأكاذيب . وسرعان ما بدأت أجهزة الإعلام البريطانية الكبرى في الاهتمام برسائل مراسليها في القاهرة ودمشق ، وعادت الصحف البريطانية الكبرى إلى حيادها ، وهي في حالة ذهول من الأداء العسكري العربي . وكسب العالم العربي المعركة الإعلامية في بريطانيا ، وأصبحت صورة العربي موضع تقدير واحترام من الرسميين البريطانيين والشعب البريطاني .

وبذلك استطاع الشيخ زايد بعقليته الابتكارية الفذة أن يحول دفة الإعلام الدولي لصالح العرب بتوصيل الحقيقة الموضوعية إلى العالم دون تهويل أو تهوين ، فانتصر العرب إعلامياً بهذه المصداقية التي واكبت الإنجازات

العسكرية ، ونجح الشيخ زايد في أن يؤكد للعالم أنه من بين إنجازات السادس من أكتوبر أنه جعل من إسرائيل محمية أمريكية بعد أن كانت حامية للمصالح الأمريكية ، وأنه قضى على أسطورة الجيش الإسرائيلي العبقري صاحب الذراع الطويلة ، وأنه قضى على الصورة المخزية التي رسمتها أجهزة الإعلام الصهيوني للمقاتل العربي ، وأنه وحَّد موقف العرب في معركة البترول ، وهي معركة ما كان من الممكن خوضها إلا بعد أن تمكنت القوات السورية والمصرية من تحطيم الأسطورة الإسرائيلية .

وكان الوعي الوحدوي العربي الذي بلغ أوجه في أثناء حرب السادس من أكتوبر تأكيداً لنظرية الشيخ زايد التي تثبت أنه لا يمكن تحقيق أي نجاح أو نصر أو إنجاز مرموق إلا من خلال الوحدة العربية الشاملة . يقول في حديث إلى صحيفة «الجمهورية» المصرية في ٢١ نوفمبر١٩٧٣ حول النتائج الإيجابية لحرب أكتوبر :

«كما سبق وذكرت أن الوحدة العربية الشاملة هي العلاج الوحيد لكل أمراض المجتمع العربي ، وأن تجربتنا في الاتحاد هنا على ضفاف الخليج أكدت لنا هذه الحقيقة ولو بصورة مصغرة ، فإن إتحاد الإمارات السبع في دولة واحدة ، قد أتاح لكل أبناء الإمارات الانتماء إلى دولة قوية لها مكانتها في الأسرة الدولية ، وقضت على كثير من أمراض الانفصال والتخلف ، وأدت إلى سرعة معدل التقدم والنمو الاجتماعي والاقتصادي والعمراني في البلاد . وبهذا أصبحت دولة وحدوية أكثر منها دولة اتحادية . كما أننا ننسق الجهود في كافة المجالات مع دول الخليج الشقيقة كمراحل تمهيدية لنتيجة حتمية وهي وحدة دول الخليج بإذن الله عز وجل» .

وعندما يتكلم الشيخ زايد عن الاتحاد أو الوحدة فإنه لا يتكلم عن حلم أو أمل عزيز المنال ، بل عن حقيقة واقعة كانت نتيجة لكفاحه ونظرته الاستراتيجية التي أقامت صرح دولة الإمارات العربية المتحدة على أسس قومية راسخة يتمنى ويسعى أن تكون نواة الوحدة العربية الشاملة . فعلى المستوى العملي والواقعي كانت تجربة الوحدة في الإمارات منهجاً علمياً للتخلص من كل الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية والتعليمية التي كان من الممكن أن تصيب كل إمارة على انفراد . فالوحدة تمنح المناعة للوطن القوي المتماسك ضد كل أعراض أو أمراض التخلف والانفصال والعزلة . ولذلك فالوحدة العربية الشاملة ضرورة مصيرية لا مهرب منها لكل الوطن العربي إذا أراد مواجهة تحديات العصر والانطلاق إلى آفاق المستقبل . فليس هناك اختيار ثالث : إما الوحدة والتضامن أو الانفصال والتدهور . ولعل من أهم دواعي حماسه المتدفق لحرب أكتوبر أنها جسدت الوحدة الشاملة وأبرزت قدرتها العلمية على احتواء أعتى التحديات . يقول في حديثه إلى جريدة «الأهرام» القاهرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣ :

«إن أعظم انتصار للقتال مع عدونا هو التضامن العربي الذي أوجد هذه الوحدة الطبيعية التي كانت مفاجأة لكل دول العالم ، فلقد عُرف عن العرب من قبل أنهم عندما كانوا يتجهون إلى وحدة أو اتحاد يقطعون في سبيلها السنين ويعقدون المؤتمرات ، إلى غير ذلك من لقاءات القمة والاجتماعات الجانبية ، ثم تمر السنين من أجل الوصول إلى نتيجة ، وهذه الوحدة التي ظللتها المعركة ولدتها الإرادة العربية في ساحة القتال دون مؤتمرات أو

اجتماعات ، وكانت وحدة لم يسبق لها مثيل ، وعلينا أن نحرص عليها حرصنا على حياتنا وحريتنا ، في رأيي أن الوحدة كانت أكبر انتصار للعرب ، وكان الانتصار الثاني هو دحر العدو ، والانتصار الثالث هو تأييد معظم دول العالم للموقف العربي ، والانتصار الرابع وجود البترول سلاحاً في يد العرب» .

هكذا يرتب الشيخ زايد الأولويات الاستراتيجية التي جسدت الوعي الوحدوي العربي في أثناء حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، وكانت العلاقات الأخوية أهم وأولى من العلاقات الدبلوماسية التقليدية ، فالعروبة هي الغاية والهدف الاستراتيجي في حين تظل المخططات والقرارات السياسية مجرد وسيلة من وسائل تحقيق هذا الهدف . ولذلك كان عطاؤه في هذا المجال بلا حدود ، بل وكثير منه كان في السر والخفاء تجنباً لأي إحساس بالمنّ وارتفاعاً إلى القيم والمثل التي لا تضع الحسابات المادية في اعتبارها . بل إنه في كثير من تصريحاته وأحاديثه ومؤتمراته الصحفية كان يعلن فضل الأشقاء العرب الذي تمثل في المشاركة في بناء نهضة الإمارات حتى يوحي للأشقاء بأن المساعدات التي يقدمها إليهم ليست سوى نوع من رد لجميل سابق . وليس هذا بالشيء الغريب فإن من أهم صفات الشيخ زايد ، التواضع وإنكار الذات . يقول في مؤتمر صحفي عقده بمكتبه في قصر «المنهل» في ١٢ مايو ١٩٧٥ :

«يطيب لي أن أتكلم عن ما أنجزته دولة الإمارات العربية المتحدة وهي إنجازات يلمسها كل مواطن . وتكشف عن مدى الفرق الشاسع بين الماضي والحاضر . إن كل من يصل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة يبدي إعجابه

بما حظيت به بلادنا . . وقد حبانا الله النعمة كما أمدنا سبحانه وتعالى بالثروة التي تساعدنا في تحقيق المزيد من الخير والخدمات للمواطن . وأنا قانع بما حققته الحكومة من منجزات سواء في المجال الداخلي أو الخارجي . وهي كثيرة والحمد لله ، وما تحقق على سبيل المثال في الداخل لا يعدُّ ولا يحصى لأن ذلك يستغرق وقتاً طويلاً ، وهو ملء السمع والبصر ، وتستطيعون أن تطّلعوا عليه وتستمعوا من كل مواطن وكل فرد من أبناء الإمارات عن التقدم الذي هو حقيقة ملموسة . ونحن نشكر عطاء الله ونعماءه . وبالإضافة إلى ما حبانا الله به فإننا نشكر إخواننا العرب ونثني على جهودهم معنا في تحقيق هذه الإنجازات وإعداد هذا البناء الشامخ . لقد أعطانا الله المال ، لكننا نفتقر إلى أشياء كثيرة ونعمل من أجل توفيرها لحاضرنا ومستقبلنا . . ونحن في مسيرة البناء نحتاج إلى الخبرات العربية ، وما كنا لنصل إلى ما وصلنا إليه لولا جهود إخواننا العرب . . والدول العربية شاركت في بناء نهضة هذا الوطن وعملت الكثير ، وأن ما نقوم به تجاه الأشقاء ما هو إلا الواجب القليل بالنسبة لما يجب أن يكون بين الأخ وأخيه . وإذا كنا قد شاركنا بالقليل . . لكننا سنشارك في المستقبل إخواننا بقدر ما نملك وبقدر إمكانياتنا سواء بالمال أو الرجال . إن هذا الواجب ينبع من إيماننا بأن مصير الأمة العربية هو مصيرنا . وأن أي قوة لأي جزء من أجزاء الوطن العربي هي قوة لنا . . إننا عضو في الجسد الكبير . وكل قوة لهذا العضو أو ذاك هي قوة في الجسم الكبير . وإذا ضعف هذا الجزء أو ذاك فإنه ضَعْفٌ للجسم الكبير . . ولذلك فإن قوة الإمارات هي قوة للأمة العربية ، والحمد لله أن أمتنا العربية تؤمن الآن بالتضامن بعد أن أدركت أن خسارتها في

الفُرقة ، وأن سعادتها في قوتها وتكتلها . والحمد لله فقد أدركنا جميعاً معنى الانتصار ومعنى التآزر الذي يزداد يوماً بعد يوم» .

لكن هذا التفاؤل الذي أعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لم يدم طويلاً . فسرعان ما عادت الخلافات والانقسامات والتمزقات تجتاح الوطن العربي ، إذ يبدو أن الوعي الوحدوي حتى الآن لا ينبع من صميم الإرادة الذاتية العربية ، بل غالباً ما يتوهج نتيجة حدث تاريخي يُفرض على العرب مثل حرب السادس من أكتوبر ، لكن عندما تتراجع تداعيات الحدث المصيري ويدخل سجلات التاريخ القومي ، وهذا شيء طبيعي للغاية ، فإن وهج الوعي الوحدوي سرعان ما يخبو بالتدريج إلى أن ينطفىء تاركاً مكانه لعتمة الخلافات والانقسامات . ولعل من أهم الأماني القومية للشيخ زايد أن يصبح الوعي الوحدوي جزءاً عضوياً من الشخصية العربية والإرادة العربية وليس مجرد ظرف يُفرض عليها مع حدث طارىء ثم يتلاشى مع انتهاء الحدث بكل نتائجه وتداعياته وقوة دفعه . ذلك أن مصير الشعوب الحية الناهضة ينبع من داخل إرادتها ووعيها العميق به سواء في أوقات السلم أو الحرب ، الرخاء أو الشدة ، وليس مجرد عنصر مرتهن بعوامل خارجية وخارجة عن إرادتها . ولذلك عاد الشيخ زايد إلى الدعوة الملحة إلى العمل بجد وإخلاص لتطويق الخلافات العربية التي لن يستفيد منها أحد سوى أعداء الأمة العربية ، وإلى تغليب العقل والحكمة ووضع المصلحة العليا للأمة العربية فوق كل اعتبار . كما أكد مراراً على أن التفكك والتجزئة ضعف ، والتآزر والتضامن قوة . . وأمتنا أحوج ما تكون إلى التكاتف ووحدة الكلمة على جميع المستويات .

ولعل ما يضيق به الشيخ زايد أنه يجد نفسه مضطراً إلى الدعوة لبدهيات أكدها المنطق وتاريخ العرب بطوله . وقمة المأساة أن نعمل جاهدين على إثبات البديهيات المفروغ منها في حين تنطلق دول الحضارة المعاصرة إلى إثبات فروض علمية وحضارية وتكنولوجية لم تكن تخطر على بال بشر من قبل مما يجعل الفجوة الحضارية بين العرب والدول المتقدمة تتسع وتتعمق باستمرار برغم التاريخ الحضاري العريق للأمة العربية . يقول الشيخ زايد في حديث لمجلة «درع الوطن» في أول ديسمبر ١٩٧٩ بمناسبة احتفالات البلاد بالعيد الوطني الثامن :

«التفرقة ضعف ، والاتحاد قوة ، وقوة العرب في وحدتهم ، لأن فيها خلاصهم ورفع شأنهم ، وليأخذوا مكانهم الطبيعي بين أمم العالم ، فلم تجتمع في أمة من أمم الأرض مقومات الوحدة بين شعوبها مثلما اجتمعت للأمة العربية من مقومات تاريخية ودينية ولغوية ومصالح مشتركة . . وللأمة العربية تاريخ أيضاً عريق ومجيد . . حملوا رسالات الحق ونشروها في مغارب الأرض ومشارقها . . وكانوا النبراس والمنارة الهادية أيام كان العالم يرزح في ظلام الجهل والتخلف . واليوم لماذا تبدلت الصورة فغربت شمسنا وأشرقت شمس الآخرين؟ أليس سببه التفرقة وعدم توحيد الكلمة والهدف؟ ولكني على ثقة من أن هذه الأمة بما لها من تاريخ مجيد وإمكانيات قادرة على النهوض والارتقاء ، لتأخذ مكانها الطبيعي بين أمم العالم . . فبالتفاهم والمحبة وإجماع الرأي وتوحيد المواقف ، والتخلي عن الأنانيات والانفرادية ، كل ذلك كفيل بتبديل الصورة» .

ويعزّ على الشيخ زايد أن يعجز العالم العربي بكل إمكاناته الجبارة

وطاقاته الكامنة عن إنجاز ما أنجزته دولة الإمارات العربية المتحدة . ففي خطابه في افتتاح الفصل التشريعي الأول (دور الانعقاد الثاني) في ٢٠نوفمبر ١٩٧٢ ، تمنى أن يكون اتحاد الإمارات العربية نقطة ابتداء وانطلاق نحو اتحاد أوسع وأشمل في المنطقة على طريق الوحدة العربية الشاملة . فمن هذا المنطلق وضعت الإمارات العربية المتحدة جميع طاقاتها وإمكاناتها لخدمة الأهداف القومية وتعزيز التضامن العربي ، باعتباره السبيل الوحيد لانتصار حقنا العربي والسند الحقيقي لمواجهة الصهيونية والاستعمار . وقد أبرمت الإمارات العربية المتحدة عدة اتفاقيات مع دول الخليج في مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي . ومن أبرز مظاهر هذا التعاون التنسيق السياسي والتشاور المستمر بينها في الشؤون البترولية والمالية والاقتصادية والثقافية والسعي الجاد إلى توحيد النقد بين دول الخليج .

لكن العالم العربي انشغل بالعارك الجانبية والمناقشات البيزنطية عن مواجهة الخطر الأكبر ، وتعزيز التضامن العربي ، وتكثيف العمل العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي ، وتنسيق المواقف تجاه التكتلات الاقتصادية الدولية والمشكلات الاقتصادية العالمية ، والتصدى للتحديات المختلفة التي تجابه الأمة العربية . ومع ذلك لم يفقد الشيخ زايد الأمل في أن تكون التجربة الوحدوية في الإمارات درساً عملياً يمكن السير على نهجه صوب التضامن العربي الشامل . يقول في خطابه في افتتاح الفصل التشريعي الخامس (دور الانعقاد الثاني) في ٢١ديسمبر١٩٨٢ :

«إن تطلعات دولتنا لا تقتصر على بناء الداخل ، فنحن عضو في الأسرة الخليجية الواحدة ، ونحن كذلك عضو في الأسرة العربية والأسرة

الإسلامية ، وأننا لا نستشعر قوتنا إلا بقوتهم ولا يكون تقدمنا إلا بالتضامن معهم نأخذ منهم ونعطي في أخوة وكرم بلا منّ ولا استعلاء ، فجميعنا كيان واحد وأسرة واحدة ولنا مصير مشترك .

وعلى صعيد الخليج كان نجاح اتحاد الإمارات العربية وانطلاق مسيرتنا الاتحادية في طريقها الصحيح من أبرز العوامل المشجعة على إقامة مجلس التعاون الخليجي الذي بدأ أول اجتماع له في أبوظبي في شهر مايو ١٩٨١ حيث تلاقت الإرادات العربية الخليجية من أجل العمل على توثيق التعاون والتآزر بين دول المنطقة وتحقيق طموحاتها القومية على طريق الوحدة العربية الشاملة» .

وبرغم نجاح تجارب الاتحاد والتضامن على المستوى الخليجي فإن القلق على المصير العربي العام كان يطغى على الأمل فيه عند الشيخ زايد . وإذا حاولنا القيام برسم بياني لهذه النبرة في تصريحاته ومؤتمراته الصحفية وخطبه في المجلس الوطني الاتحادي ، سنجد ارتفاع نبرة القلق ارتفاعاً مُطَّرداً . ففي خطابه في افتتاح الدور العادي الثاني من الفصل التشريعي السادس للمجلس الوطني الاتحادي في ٤ ديسمبر ١٩٨٤ صارح الأمة العربية بأن أقطار مجلس التعاون باعتبارها جزءاً لا يتجزء من الأمة العربية تعاني ببالغ الأسى والألم مأساة التمزق والانقسام والتفرقة في العالم العربي . تلك المأساة التي باتت تهدد الوجود العربي نفسه حيث أن الأجواء المشحونة بالخلافات والأحقاد تعرض مصير الأجيال القادمة للخطر . وطالب الشيخ زايد كل مسؤول ومواطن في عالمنا العربي المثقل بجراح التناحر ، بالعمل على تصفية الخلافات العربية والحد من استنزاف وإهدار

طاقات أمتنا العربية ، وحشد الجهود للتصدي للأخطار الجسيمة المحدقة بأمتنا . فلا بد من إزالة الخلافات ورأب الصدع وجمع الكلمة بين أبناء الأمة العربية لكي نواجه بنوايا مخلصة وجهد مشترك المخططات والمؤامرات الخطيرة التي تحاك من حولنا . وجدير بالحكومات العربية إذا لم يدفعها لجمع شملها وحدة التراث والتاريخ والمصير المشترك ، أن يدفعها إلى ذلك وعي مسؤول وإدراك ناضج بأن طريق الخلافات والبغضاء تدفع الأمة العربية بأسرها إلى التهلكة والدمار .

ومع ذلك لم يفقد الشيخ زايد الأمل والتفاؤل بتضامن عربي قادم بعد أن نجح النموذج الوحدوي على أرض الإمارات والنموذج التعاوني في منطقة الخليج . وإذا كانت شمعة واحدة قادرة على تبديد طبقات متكاتفة من الظلام ، فما بالك بشعلة الاتحاد التي توهجت في دولة الإمارات وأعقبتها شعلة التضامن والتعاون في شتى المجالات من خلال مجلس التعاون الخليجي . يقول الشيخ زايد في نفس خطابه في المجلس الوطني الاتحادي في ٤ ديسمبر ١٩٨٤ :

«لقد قطعت مسيرتنا الاتحادية شوطاً في بناء الوطن والمواطن ، وتجسد ذلك في الإنجازات التي تحققت حتى الآن في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات الحيوية التي تعزز البناء وتدعمه وترسخ جذوره . وإن إيماننا بتقوية الاتحاد وترسيخ بنيانه بتحقيق المزيد من البذل والعطاء أمرٌ لا خيار لنا فيه ولا مناص . فهو الدرع الذي يحمي سيادتنا ويصون حرمة أراضينا من أجل أن تبقى أعلامنا دائماً مرفوعة في عزة وشموخ . ونحن عاقدون العزم بكل تصميم ومثابرة وكل ما لدينا من طاقة

وجهد ، وبكل ما في ضمائرنا من وعي وإدراك ، أن نعزز كيان هذا الاتحاد ونرسخ قواعده ، ونعمل على تطويره وحمايته . .

«وعلينا جميعاً مواطنين وحكاماً مسؤولية بذل كل التضحيات وتذليل كل الصعاب من أجل استمرار هذه المسيرة الخيرة نحو أهدافها النبيلة وغاياتها السامية حيث إنها أمانة وضعها التاريخ في أعناقنا ، وعلينا أن نؤديها بكل إخلاص والتزام لكي نضمن لأنفسنا ولأجيالنا القادمة الحياة الحرة الكريمة في مجتمع الرخاء والأمن والاستقرار والسلام . . إن هذه التجربة الاتحادية التي رأت النور منذ ثلاثة عشر عاماً خلت والتي تمضي بمشيئة الله قُدُماً إلى الأمام ، وهي التجربة التي تجسدت بنجاح على أرض الواقع العربي المعاصر ، تجربة رائدة يُحتذى بها في منطقة الخليج والعالم العربي والتي دحضت آراء ومواقف المشككين في إمكانية قيامها حتى تكون نواة لوحدة عربية أكبر وأشمل ، وهي تقوي في ذات الوقت طموح أبناء أمتنا العربية وأبعاد المصلحة العربية العليا ، فإن تحقيق حلم أمتنا العربية في الوحدة لن يكون أمراً مستحيلاً» .

وبرغم قلق الشيخ زايد على المصير العربي القومي ، فإنه لم يسمح للقلق كي يتحول إلى يأس ، ولشعلة الأمل كي تنطفىء ، فهو خير من يدرك أن الطريق إلى التآزر والتضامن والاتحاد ليس طريقاً سهلاً . إنه طريق شاق سار فيه من أجل قيام اتحاد الإمارات ، لكنه ذلّله بالصبر والإيمان ، والبذل والعطاء ، وكان عليه أن يسابق الزمن ، وأن يتحدى الصعاب لتحقيق حلم الآباء وآمال الأبناء . وكانت التجربة الاتحادية في دولة الإمارات من أنجح التجارب الاتحادية على مستوى الأمة العربية في العصر الحديث ، برغم

حداثتها إذا ما قيست بعمر الأمم والشعوب .

ويرصد وجيه أبو ذكرى موقع هذه التجربة الاتحادية على الخريطة العربية المعاصرة فيقول إنه بعد فشل الوحدة المصرية السورية ، تقهقر الفكر الوحدوي العربي ، وفقد العرب الأمل حتى في التضامن العربي . وسادت الأمة العربية أفكار انفصالية تفرق ولا تقرب . ثم جاء زايد واستطاع إقامة دولة اتحادية من سبع إمارات ، فنشَّط بذلك الأفكار الوحدوية من جديد ، وأكد أنه من الممكن إقامة اتحاد عربي حقيقي . ويتمنى وجيه أبو ذكرى أن ينهج كل حكامنا في عالمنا العربي نهج الشيخ زايد تجاه الأمة العربية حتى تختفي من حياتنا عشرات المشاكل ، فهو الذي استطاع أن يحل مشاكل وطنه مع الجيران ، كل الجيران ، بل ويقيم تحالفاً قوياً معهم وهو مجلس التعاون الخليجي ، وأن تكون استراتيجية هذا المجلس هي حماية وخدمة المواطن في دول الخليج . فالرجل يبادر بتنقية الأجواء العربية ، ويعمل على التضامن ، واستطاع بعلاقاته الطيبة أن يقضي على الكثير من الخلافات العربية بين «الأشقاء» العرب ، فأصبح رمزاً للسلام والتصالح والتكافل . .

ويوضح وجيه أبو ذكرى أن الدارس لمنطقة الخليج العربي في عقد الستينات ، كان يشعر أن دعوة الشيخ زايد لإقامة اتحاد من إمارات ساحل الخليج كانت حلماً يصعب تحقيقه تماماً . لكنه زعيم وقائد ورائد لا يعرف المستحيل ، ويؤمن أن الجهد المخلص لتحقيق غاية نبيلة ، لا بد أن يصل إلى نتائج مبهرة برغم أن دعوة قيام اتحاد من إمارتين وليس من سبع إمارات كانت أشبه بالمستحيل . ومع ذلك استطاع الشيخ زايد أن يجمع حكام الإمارات التسع (بما فيها قطر والبحرين) في مؤتمر يوم ٢٥ مايو عام

١٩٦٨ ، وطرح أفكاره الوحدوية على المجتمعين . وأثناء هذا الاجتماع كان هناك اجتماع للكوادر الوحدوية من الشباب الذين استقر رأيهم على ضرورة قيام وحدة أو اتحاد يضم الإمارات السبع فقط ، كمرحلة أولى لقيام اتحاد الخليج العربي . وقدم الشباب مذكرتهم إلى حكام الإمارات ليؤكدوا أن شعب المنطقة التي تشكل منها اتحاد الإمارات العربية يعتبر في عموميته جزءاً من الأمة العربية ، إلا أن النظرة الموضوعية على المستوى الإقليمي لجماهير الإمارات التي تشكل منها الاتحاد تقسمه إلى وحدات ثلاث : الأولى هي البحرين وهي أكثر الوحدات تقدماً من ناحية ما أتيح لها من فرص التعليم والاحتكاك الخارجي . والثانية : قطر التي شهدت خلال السنوات العشر الأخيرة إثر اكتشاف النفط فيها تطوراً دفع عجلة الحياة ، وحقق نهضة تعليمية وانفتاحاً ثقافياً وفكرياً ، ووفر للجماهير الفرص . أما الوحدة الثالثة فهي التي تتكون من جماهير الشعب العربي في الإمارات السبع التي كانت تعرف باسم الإمارات المتصالحة والتي هي امتداد طبيعي لعمان الأم والتي تسمى في واقع الأمر ساحل عمان وتربط أبناءها وحدة جغرافية طبيعية واجتماعية حيث تتشابه ظروفهم ومستويات معيشتهم وتربط عناصرهم على مستوى الحكام والشعب روابط القربى والمصاهرة ووحدة الأصل .

وقد التقى وجيه أبو ذكرى بأحد الشباب الذين وقّعوا على هذه المذكرة أو الوثيقة وقال له :

« لو قرأت حياة الشيخ زايد ، لعرفت أن فكره وحدوي ، سواء قبل أن يتولى حكم المنطقة الشرقية ، أو بعد أن أصبح حاكماً لإمارة أبوظبي . وقد

طالب بوحدة الإمارات التسع قبل أن يتولى أي سلطة . ومن منبر القيادة في أبوظبي أعلن عن أفكاره في الوحدة ، وتلقى شباب الإمارات السبع هذه الشعارات ، وبدأنا الالتفاف حولها ، وعقدنا اجتماعات مستمرة ، ضمت الشباب من كافة الإمارات السبع ، وأدركنا أن الخطوة الأولى في مسيرة الاتحاد يجب أن تبدأ بالإمارات السبع . . لماذا؟ إن البحرين وحدة سياسية منذ القدم . . وقطر وحدة سياسية أيضاً . . ولكلٍ من البحرين وقطر كوادرها . . ونحن في الإمارات السبع متخلفون بسبب قلة الدخل قبل ظهور البترول . . لذلك لم يكن لدينا الكوادر الكافية التي تواجه كوادر كل من قطر والبحرين . وفي نفس الوقت هناك تماثل في الإمارات السبع . وقررنا أن نطالب باتحاد سباعي . . وبقيادة زايد ممكن أن نقفز على الزمن لنصل إلى ما وصلت إليه كل من قطر والبحرين ، سواء في تكوين الكوادر الوطنية القادرة على المشاركة في الحكم ، أو إقامة البنية الأساسية الوطنية لإدارة الدولة . . بعدها ننتقل إلى الوحدة التساعية ، بل نتحد أيضاً مع عمان» .

ولعل الصعوبات والعقبات التي قهرها الشيخ زايد في سبيل إقامته لاتحاد الإمارات العربية ، قد أكدت له أن الإرادة القوية والنية الخالصة والرؤية الثاقبة كفيلة بتمهيد الطريق للتضامن العربي الشامل . يلقي عوض العرشاني في كتابه «حياة زايد» الأضواء على هذه الفترة ذات الدلالة العميقة في تاريخ الخليج العربي فيقول :

«لقد كانت فكرة الاتحاد مجرد أمل يداعب أحلام زايد منذ كان حاكماً للمنطقة الشرقية . وكان طيف هذا الأمل يشكل رؤى أحلامه الأولى . . لأن

مجرد تحقيقه كان يعني تحقيق مجموعة من الأشياء أهمها «القوة والمنعة» . وعندما تولى الرجل قيادة دفة السفينة في بلاده في أغسطس سنة ١٩٦٦ كانت الوحدة ليست فقط مجرد أمل أو حلم يداعب الخيال ، بل أصبحت في معتقده وإيمانه هي الصلاة اليومية التي يناجي بها زايد ربه . . وقد يبدو الأمر بهذا الطرح أمراً مبالغاً فيه ، ولكنه في الواقع هو الحقيقة التي لا يمكن إلا تقريرها وتأكيدها . . لأن الرجل في مبادئه وفي طبيعته وفي سلوكه رجل وحدوي من طراز خاص في عالمنا العربي لأن الوحدة في إيمانه تعني المشاركة في العطاء . . وهي في يقينه طريق إلى القوة ، ووسيلة من وسائل التغلب على تحديات الواقع المتعدد الكيانات . . المفكك الأوصال . . الضعيف الجانب . . المتخلف والمعزول عن العالم» .

ويوضح عوض العرشاني أنه إذا كانت الوحدة صعبة التنفيذ في المجتمعات المدنية ، فإن صعوبتها تتضاعف لدرجة الاستحالة في المجتمعات القبلية . يقول :

«كانت البداية صعبة ، في مجتمع قبلي في داخل الخليج ذاته . . وغامضة في العالم العربي . . شأنها في ذلك شأن كل البدايات والتحولات التاريخية ، ففي العالم العربي كان التحفظ ينبع من خوف الحريصين العرب من أن يكون الاتحاد الجديد صورة مسخ من الاتحاد الفيدرالي الذي أقامه الإنجليز في الجنوب اليمني . وأما في داخل الخليج فإن الناس لم يألفوا بعد صيغة الانتقال في الولاء إلى سلطة مركزية . كان الولاء العام ينصب للعشيرة ولشيخ القبيلة ، ويخضع الفرد في الغالب لعائلته وقبيلته . وكان على الرجل أن يبذل طاقة غير عادية في الإقناع ، وفي

تقريب مفهوم الوحدة إلى جيرانه ، وفي تبديد شكوك الآخرين . وكان منطق زايد البسيط القريب إلى أذهان الناس في الداخل هو وسيلته في الإقناع بمزايا الاتحاد . . وكانت التشبيهات والمقارنة المحسوسة هي سبيله في تقريب المفهوم الاتحادي إلى الأذهان ، وكان عليه أن يقول للجميع :

«إذا أخذنا سيارة وذهبنا إلى الصحراء فما هي الطريق الأسهل التي على السيارة أن تسلكها؟ الطريق الرملية أم الطريق الجيدة؟ انظروا أيضاً في المنافع التي تنتج عن الطريق ، فحتى الطريق وأنتم في السيارة ستمتعكم بالمنظر الجميل ، وجمال الأشجار على جانبيها» .

كان الإقناع هو وسيلته النظرية وكان العطاء والتعاون اللامحدود في حل مشاكل جيرانه ودعمهم هو التجسيد والترجمة . لقد أدرك زايد من البداية أن الناس لا تستهويهم الشعارات ولا تقنعهم الكلمات ، وأن الإنسان يستطيع فقط أن يصدق ما يلمسه ويتحسسه ، ومن أجل ذلك بدأ يعمل ويتغلب على التحديات بتسخير الثروة من أجل خير الإنسان في هذه الدولة وسعادته . وكان تعهده أمام أشقائه أن أي إمارة لديها مدرسة اليوم سيكون لها عشرات المدارس غداً . . وقد كان الرجل عند تعهده . . وقامت مشاعل النور ، ومنارات الإشعاع العلمي والحضاري في كل إمارة قبل أن يقوم الاتحاد . . ووفى الرجل بعهده . امتدت الطرق إلى عواصم الإمارات المجاورة وأنشئت المدارس وأقيمت المستشفيات وأدخلت الكهرباء إلى كل إمارة غير قادرة على ذلك . . وكانت إمارة أبوظبي هي التي تتحمل عن الأشقاء تكاليف هذه الخدمات بروح الإخاء ومسؤولية الواجب» .

ولعل نجاح تجربة زايد الوحدوية يرجع إلى العناصر التي تناولناها

بالتحليل في الفصول السابقة من هذه الدراسة وهي الزعامة التاريخية ، والنظرة الاستراتيجية ، والعمق الروحي ، والتجربة الديمقراطية ، والقيمة الإنسانية ، وهي عناصر تشكل في ما بينها منظومة متناسقة متكاملة ، تمنح للدعوة الوحدوية كل المصداقية والقدرة على الإقناع . فالولاء للعشيرة أو القبيلة لا يمكن أن يؤثر بالسلب على الولاء لزعامة تاريخية مثل زعامة زايد التي قفزت بالبلاد إلى آفاق الحضارة المعاصرة . كذلك فإن النظرة الاستراتيجية عند الشيخ زايد كانت كفيلة برسم خريطة مبكرة لكل طموحات أبناء الإمارات وأساليب تحويلها إلى واقع ملموس بناء على منهج يدرس احتمالات كل مرحلة على حدة ثم يربط ما بين المراحل برباط الأسباب والنتائج ، بحيث يلمس كل أبناء الوطن مدى التقدم المطرد في كل نواحي حياتهم ، ويصبح الغد أكثر إشراقاً من الأمس . كذلك كان العمق الروحي من العناصر التي وحدت بين القلوب ، ذلك أن التراث الإسلامي واحد ، وكل القيم الروحية والمثل التي تشع منه تنير العقول والقلوب وتوحد التوجهات والسلوكيات والتقاليد والأعراف . أما التجربة الديمقراطية فقد استفاد منها الشيخ زايد في مسيرته الوحدوية من خلال بذله لطاقة غير عادية في الإقناع ، وفي تقريب مفهوم الوحدة إلى جيرانه ، وفي تبديد شكوك الآخرين ، وتأكيد المزايا العملية للاتحاد على حد قول عوض العرشاني ، وكل هذا الجهد في حاجة إلى إدراك عميق للكيفية التي تعمل بها عقول الآخرين والشكوك والهواجس والمخاوف التي تنتابهم ، والطموحات والأماني والأحلام التي يتمنون تحقيقها . أما القيمة الإنسانية فقد شكلت قوة دفع كبيرة لمسيرة زايد الوحدوية ، إذ يرى أنه في إمكان

العرب أن يتحدوا ويكونوا فاعلين وذلك عن طريق واحد فقط ، هو أن يقوم العربي بالخدمة في سبيل الله من خلال خدمة أخيه العربي وأخيه الإنسان . فإذا فقدنا الصلة بالعربي المعذب والإنسان المعذب نكون قد فقدنا صلتنا بالله ، وإنه لأمر سهل على كل واحد منا أن يفعل ذلك إذا أراد .

هكذا يبدو فكر الشيخ زايد بنية متماسكة ، ومنظومة متكاملة ، وسيمفونية متناغمة لا تحمل في طياتها أي نشاز . فكر واضح ، متبلور ، يسهل تتبع خطوطه وتبين ملامحه بلا لبس أو غموض ، لأنه يأخذ من النظرة الاستراتيجية والمنهج العلمي أدوات متجددة لتحويل الحلم إلى واقع . يتضح هذا في حديث أدلى به إلى صحيفة «الراية» القطرية في ٥ يوليو ١٩٧٩ ، فقد سأله مراسل الصحيفة قائلاً :

«عرف عنكم أنكم من دعاة الوحدة على صعيد الاتحاد . . هل هناك إمكانية للوصول إلى الوحدة الاندماجية؟ وما هي المعوقات في وجه مثل هذه الخطوة؟ وعلى صعيد الخليج العربي هل تجدون الظروف مواتية لإقامة أي شكل من أشكال الاتحاد؟

فكانت إجابة الشيخ زايد بلورةً لمنهجه العلمي الذي ميز كل مراحل تفكيره ثم فكره كتنظير لهذا التفكير . قال :

«الوحدة بناء . . والبناء يتم عادة على مراحل ، فلو أردنا تشييد عمارة مثلاً ، لابد أن نعرف الغاية من هذه العمارة ، ما هي مساحتها ، كم عدد طوابقها ، كيف تكون المجالس وغرف النوم والمطابخ ، هل يكون البناء من الدرجة الأولى أم من الدرجة الثانية؟ وهذا العمل يستغرق الوقت ، فكيف

إذا كان الأمر هو الاتحاد بين قبائل وبين بدو وحضر؟ هذا يحتاج إلى وقت أطول ، ويحتاج إلى نفس طويل ومواظبة مستمرة . وبالنسبة لوحدة دول الخليج فأنا أرى أن الظروف أكثر من مواتية ، بل إن الوضع القائم في المنطقة وفي العالم العربي يستدعي قيام الوحدة الخليجية . . وفي منطقتنا فإن التيارات الطامعة بنا تزحف ، والنوايا المشبوهة تحيط بنا ، وهو يقربنا أكثر إلى بعضنا لنتضامن ونتآزر أكثر من أي وقت مضى ، ومن يقترب من هذا الهدف ويعمل من أجله فإنه يقوم بواجبه ، ومن يبتعد أو يقصّر فلن يلوم إلا نفسه ساعة لا ينفع الندم» .

فإذا قام الوعي الوحدوي على هذا الأساس العلمي ، فإننا بذلك نتجنب الدخول في متاهات جانبية وطرق مسدودة تشتت الانتباه ، وتضيع الهدف ، وتعتم الرؤية . فهذا الوعي لا يعني الإدراك النظري لمعطيات القضايا القومية فحسب ، بل يهدف أيضاً إلى وضع الاستراتيجات والمخططات الكفيلة بتطبيق الآراء والنظريات وتحويلها إلى واقع مادي ملموس . وبذلك يضرب الشيخ زايد المثل للمفكر العربي الذي يجب عليه أن يتميز بوضوح الفكر واتساق النظرة نحو المستقبل قبل أن يخوض غمار التفاصيل والتفريعات النابعة من القضايا القومية التي يتصدى لها ، والتي تحتاج إلى تطبيق مستمر ومتجدد على الواقع . وهو واقع يتغير ويتطور باستمرار بحكم أنه كيان حي متفاعل العناصر . والمفكر القومي الذي يترك المعنى والجوهر كي يتمسك بالحرف والشكل والشعار ، لا بدَّ أنه سيجد نفسه عاجزاً عن استيعاب المتغيرات المتلاحقة والمتشابكة للمشكلات والقضايا الراهنة . ولذلك كان الشيخ زايد يوازن باستمرار بين الثوابت

القومية والمتغيرات المحلية والعالمية بحيث لا تتحول الثوابت إلى قوالب متحجرة تعوق طاقات التقدم والانطلاق، أو تطغى المتغيرات على الثوابت فتطمس الشخصية القومية للأمة، أي أن الأصالة لم تعق المعاصرة في حين لم تحرف المعاصرة الأصالة إلى متاهات جانبية أو طرق مسدودة. وهذا التوازن الدقيق الحساس لا يصدر إلا عن وعي عميق بتاريخ وتراث الأمة في الماضي، وبإمكانات وطاقات أبناء الوطن في الحاضر، وهو ما يتبلور في حديث الشيخ زايد إلى صحيفة «الرأي العام» الكويتية حين يقول في ١٠أبريل١٩٧٩ :

«إن التجزئة ليست من طبيعة شعبنا. ونحن لا نصدر في ذلك عن عواطف وإنما عن نظرة موضوعية للأمور. فالحدود التي يتمسكون بها لم تكن تمثل شيئاً أمام شعبنا الذي كان يتنقل في أركان وطننا دون أن يسأل : هذه الأرض لمن تنتمي؟ فقد كانت الأرض أرضه، وقد عزز ذلك انتماء شعب هذه الأرض لأصل واحد، مما يجعل الأسرة الواحدة في معظم الحالات تتوزع بأفرادها في أكثر من إمارة واحدة. وخذ مثلاً على ذلك العائلات الموجودة في دبي وأبوظبي. أو لم يقل الشيخ راشد، إنني أنا نفسي خال أولاده؟ وخذ مثلاً، العائلات في رأس الخيمة والشارقة وغيرها من الإمارات. إن هذا التداخل ترتبت عليه حقيقة هامة جداً هي أننا كنا موحدين فتفرقنا. والآن من الطبيعي أن نعود إلى ما كنا عليه، خصوصاً وأننا الآن نملك الوعي والإدراك. فالأصل هو الوحدة، أما التجزئة فهي الاستثناء المؤقت وغير الدائم. وانظر من جهة أخرى إلى العادات والتقاليد، واللهجة تجدها واحدة مهما أوغلت في الصحراء أو اتجهت إلى الساحل،

وبجانب هذه الخصوصية التي تميز بها شعب دولة الإمارات فهناك الإطار العام للوحدة الذي يشمل الدين والعروبة والتاريخ المشترك ، وكلها عوامل وأسباب تصب في بوتقة الوحدة» .

هكذا يبدو الوعي الوحدوي عند الشيخ زايد قائماً على أساس علمي حضاري يستقرئ التاريخ والتراث وتجارب الماضي ليستفيد بها في نفس الوقت الذي يستشرف فيه آفاق المستقبل مستوعباً روح العصر ودارساً لإمكاناته دون أي تشنج أو فوران عاطفي أو رفض غاضب . والاستفادة بدروس التاريخ لا تعني أنّ الوحدة نداء يردد أصداء الماضي ، وإنما الوحدة العربية أساساً هي نداء بالتجمع للانطلاق إلى بناء المستقبل وتوفير رخاء الوطن . كذلك فإن أمل الوحدة بين شعوب الأمة العربية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا سبقته ، وتأكدت قبله ، آمال أخرى تفتح له الطريق وتمكّن له ، وتخلق أنسب الظروف الملائمة له . هنا تبرز ضرورة الممارسة الديمقراطية التي لا بدّ أن تسبق وترسخ في كل بلد عربي قبل أن يصبح أمل الوحدة العربية أمراً مطروحاً ، لأن الممارسة الديمقراطية تعني لأي شعب ، أن يستطيع أن يعلن رأيه ويبدي مشيئته . ولعل النكسات التي أصابت التجارب الوحدوية الأخرى في الوطن العربي كانت نتيجة لغياب الممارسة الديمقراطية التي تحتم أنه ينبع المسارالوحدوي من القاعدة ، لا أن يفرض على الجماهير من القمة ، ولذلك يقول الشيخ زايد في نفس حديثه السابق :

«أما التجارب الوحدوية الأخرى في الوطن العربي ، فإنه مع إدراكنا لخصوصية كل واحدة منها ، إلا أن فشلها في الماضي إنما يمنحنا العزيمة

لتجاوز هذا الفشل كي يثبت لأمتنا العربية أن طاقاتها الوحدوية متقدة ، وهي إن تعثرت في جزء من هذا الوطن العربي الكبير فعلينا نحن هنا أن نعطي المثال على قدرة أمتنا على صنع الوحدة» .

والواقع العربي الراهن يؤكد أن قضية العرب واحدة برغم كل مظاهر الإحباط والتمزق التي تعتريه ، بل بسبب هذه المظاهر لا بدَّ من تجاوز السلبيات والثغرات والضغوط والصراعات التي يفتعلها أعداء الأمة العربية ونقع نحن ضحيتها سواء عن حسن نية أو عن جهل أو عن قصر نظر أو عن ضيق أفق ، في حين أن القضية مصيرية ولا تحتمل المساومات أو أنصاف الحلول أو المناورات . وليس هناك منتصر أو مهزوم ، غني أو فقير ، قوي أو ضيف ، فنحن كلنا في قارب واحد وسط محيط زاخر بالعواصف والأمواج المتلاطمة ، وفي إمكاننا أن نجعل منه قارب النجاة لنا جميعاً أو نحيله إلى مقبرة لنا في قاع المحيط . وهو القارب القوي المتين الذي صنعه الشيخ زايد للإمارات كي تشق طريقها وسط الأمواج بقوة وثبات نحو بر الأمان . فالقارب الكبير الذي يمخر العباب بطاقات وإمكانات سبع إمارات غير القارب الذي يسير بقوة دفع إمارة أو إمارتين ، وقد يدخل في دوامة قد يصعب خروجه منها . وقد أدرك شعب الإمارات ميزة هذه الطاقات والإمكانات ، فانطلق يطالب بالمزيد من الإجراءات الوحدوية أو التوحيدية . يضيف الشيخ زايد قائلاً في نفس حديثه السابق :

«أما الإجراءات التوحيدية التي يطالب بها الشعب ، فهي دليل وعي الشعب بمصلحته ، ومؤشر هام إلى إدراكه للمكاسب العظيمة التي تحققها له الوحدة . فقد جرب الشعب شكلاً من أشكالها ، هو الشكل الاتحادي وأدرك

بالملموس وبالواقع المردودات الإيجابية التي انعكست عليه من قيام هذا الاتحاد . أدرك شعبنا أن الخيرات إن أصابت جزءاً من بلاده ، أو إحدى إمارات هذه الدولة ، فإنما يعم خيرها للجميع ، ولا تقف عند حدود الإمارة التي منّ الله عليها بالخير ، وهذه الخيرات يشهدها المواطن في كل خطوة من خطوات حياته اليومية ، في الطرق والمدارس والمستشفيات والزراعة وغير ذلك . كذلك أدرك شعبنا أن هذه الصيغة الاتحادية قد حققت له الفخر بالانتماء إلى دولة متسعة غير مقتصرة على مدينته أو قريته ، وفي أحسن الأحوال إمارته الصغيرة ، ونتيجة لإدراك شعبنا لكل هذا فهو يدرك فوق ذلك أن مزيداً من الخطوات الوحدوية مثل التي وصفتها في سؤالك ، ستجلب عليه مزيداً من الخير ، وتوفر له مزيداً من الفخر والإحساس بالانتماء إلى دولة متماسكة ، فهل يمكن أن نصف كل ذلك بالعواطف ، وافرض أنها عواطف . . فما أنبلها وهي المتجهة نحو خير هذا الشعب» .

وبذلك يتحول حرص الشيخ زايد على الاتحاد وسهره على تدعيمه وتقويته إلى مَثَلٍ أعلى لكل مواطن كي يحذو حذوه لأن مصلحة الاتحاد الوطنية من مصلحته الشخصية ، ومصلحته الشخصية من مصلحة الاتحاد الوطنية . وبالتالي تصبح قوة الدفع والتقدم متبادلة بين الوطن والمواطن . ففي حديث للشيخ زايد إلى عدد من المواطنين ذهبوا إلى قصر المشرف مجددين مطلب الشعب في الوحدة في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، طلب من كل مواطن يلحظ أي نقص أن يتكلم ولا يسكت وعليه أن يبلغ المسئولين عن كل نقص إن وجد في جميع المجالات كالخدمات الصحية والإسكان والتعليم ، فالدولة قادرة على سد أي نقص في هذه المجالات وغيرها ، وهي

كفيلة برعاية مواطنيها رعاية كاملة ، وهي حريصة ليس فقط على الحفاظ على البناء الشامخ بل استمراره ودعمه وتقويته كي يزداد شموخاً فوق شموخ . فالاتحاد ليس ظاهرة من ظواهر الطبيعة كالجبال والصحاري والبحار والأنهار لا تحتاج لرعاية مستمرة ، بل هو نشاط إنساني وجهد بشري متجدد ومستمر ويقظ لكل المتغيرات سواء تلك التي تحدث في في الداخل أو الخارج . يقول الشيخ زايد في نفس حديثه السابق :

«إن البناء سيستمر في طريقه كما ستستمر تقوية هذا البناء . . وإن جميع الإخوة في ذلك حريصون مثل حرصنا ، والمصير واحد ، لا مصير لإمارة ومصير آخر لإمارة أخرى ، ولا مصير لفرد ومصير آخر للآخرين . أؤكد أن المصير واحد ، والحرص واحد ، والمصلحة واحدة ، والسعادة واحدة ، ونحن جميعاً عشنا السعادة بعد أن بنيناها وسهرنا عليها وهذا الأمر لا يمكن تركه أو التراخي فيه» .

ويؤمن الشيخ زايد بأن نجاح وشموخ أي بناء يشيده الإنسان رهن بأن يصبح مع الأيام أشبه بالظاهرة الطبيعية التي لا غنى لأحد عنها أبداً ، فهل يستطيع أحد أن يستغني عن ضوء الشمس أو مياه الأمطار أو نسمات الهواء؟ ! هكذا نظرة الشيخ زايد إلى ظاهرة الاتحاد وإن كانت ظاهرة من صنع الإنسان وكفاحه وفكره وعرقه ، فقد أصبح البيت الذي يأوي إليه كل أبناء الإمارات ، فهل يعقل أن يهدموه على رؤوسهم؟ فيه راحتهم وحمايتهم ومستقبل أجيالهم ، وبالتالي أصبح أملهم ومسئوليتهم ، وليس فقط أمل الزعيم ومسئوليته خاصة وأنه لم يقم بالإكراه ولم يفرض على أحد بل كان نابعاً سواء من الإرادة الشخصية للمواطن أو الإرادة القومية

للأمة . وهذه الإرادة تحصن الوطن وتمنحه المناعة المتحدة ضد فيروس التجزئة أو الانفصال . يقول الشيخ زايد في حديث لصحيفة «الأنوار» اللبنانية في ١٣ أغسطس ١٩٧٨ :

«الاتحاد لم يقم بالإكراه ولم يستمر بالإكراه . ومن يحاول أن يخرج فلن نسد أمامه الطريق ولكن الخروج مستحيل ، لأن الاتحاد صار أقوى من أي محاولة تجزئة أو انفصال . ومن يتصور أن العيش والبقاء خارج الاتحاد ممكن ، فهو لا يعرف طبيعة الناس ولا يعرف طبيعة المرحلة التي وصلنا إليها ، سواء على صعيد دولة الاتحاد أم على صعيد منطقة الخليج ، أم على صعيد المنطقة العربية وبالتالي العالم الواسع . إذ لم يعد هناك مكان لدويلات تصطنع نفسها أو يصطنعها الآخرون . فلا العالم العربي يهضم مثل هذه الدويلات ولا العالم الخارجي مستعد لأن يسمع اسمها . وإذا كان اتحادنا لم يبلغ بعد مرحلة الانصهار التام في الدولة الواحدة بكافة مؤسساتها وتنظيماتها وقواتها المحلية ، فإن الشعب سبقنا إلى هذا الانصهار وهو الآن في مرحلة التكامل ومن هنا فإن الاتحاد قدر واقع بإرادة الله ثم الناس ولا مفر منه ، خصوصاً بعد الإنجازات والمكاسب التي تحققت والتي تعتبر جزءاً من المخطط المستقبلي الذي يدرك أبعاده كل مواطن .»

هكذا يتجلى وعي الزعيم بتوجهات العالم المعاصر الذي لا يقيم وزناً للكيانات الصغيرة الهزيلة . فهو عالم الكيانات الضخمة العملاقة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو على هذه المستويات جميعاً . بل إن الكيانات المتهافتة والمتضائلة تكون عرضة للابتلاع من القوى الكبرى المتربصة بها من خارج الحدود ولا تضمر لها سوى مصّ

دمائها قطرة قطرة . فعالم اليوم ، مهما تشدق بحقوق الإنسان ورفع رايات الحضارة والتقدم ، فهو لا يزال غابة لا رحمة فيها للصغير أو الضعيف أو محيط هادر بالحيتان والأسماك العملاقة التي قد تبتلع الأسماك الصغيرة دون أن تشعر حتى بالتهامها . ولذلك لا بدَّ من إدراك أبعاد المسئولية القومية المتجددة وما تتطلبه من توطيد أسس متينة راسخة في منطقة الخليج بأسرها ، وذلك من أجل خلق القوة العربية المتلاحمة لمواجهة كل من تسول له نفسه العبث بمقدرات الوطن والنيل من كرامته . ولا يتأتى هذا إلا من خلال الحوار الجاد المبني على التقرير السليم لطبيعة المتغيرات الدولية والاستعداد الكامل لممارسة المسئولية القومية بأمانة من اللقاءات والمشاورات لتلبية احتياجات المنطقة في كافة المجالات ، لأن ذلك وحده هو الكفيل بمواجهة التحديات .

وفي مجال السعي لإيجاد أرض كافية ومناسبة لصور التضامن أو أشكال الاتحاد أو الوحدة في العالم العربي ، فإن الشيخ زايد ليس على استعداد ليجامل أحداً . فقد عرف عنه الصراحة والمواجهة ووضع النقط على الحروف ، وتعرية المواقف المترددة ، ومهاجمة روح الانهزامية والانقسام والشتات ، ففي القضايا المصير وفي مقدمتها الوحدة أو التضامن على أدنى تقدير ، لا مكان للدبلوماسية واختيار الألفاظ الناعمة البراقة التي تحتمل أكثر من معنى . يقول في حديث لمجلة الوطن العربي التي تصدر في باريس(٦ يونيو ١٩٧٨) :

« بالنسبة للعالم العربي فإنه لن يتمكن من القيام بدوره بشكل فعال للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة بدون تضامنه وتآزره وترفّعه عن جميع

الخلافات والصراعات الداخلية التي تنهك قواه . على الدول العربية أولاً أن توحد صفوفها لكي تستطيع أن تتعاون مع أصدقائها في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة . ولهذا فإن الوضع الحالي للعالم العربي مؤسف للغاية حيث تنفرد كل دولة بسياستها وتختلف مع بعضها البعض . يجب أن تتحد كلمة الأمة العربية لكي تصب في نهر واحد مثلها مثل باقي الأمم» .

وما يطالب به الشيخ زايد ليس بدعة مستحيلة التحقيق ، وإنما هو ترسيخ لمنطق حضاري سارت عليه باقي الأمم المتقدمة لكنه في الوقت نفسه بحاجة إلى الحد الاقصى من التفاهم والتعاون لسد كل الفجوات والثغرات المحتملة في الكيان العربي . ولذلك عندما سأله مراسل مجلة «الوطن العربي» عن كيفية المخرج من الخلافات العربية التي خلقت انعكاسات سلبية على القضايا الأساسية التي تتطلب حداً أدنى من التفاهم لمعالجتها ، كانت إجابتة قاطعة كالسيف وهو يقول :

«الحد الأدنى من التفاهم لا حاجة ولا أهمية له . إن الأمة العربية لا تحتاج للحد الأدنى من التفاهم الذي لن يؤدي إلى أي نتيجة بل إنها بحاجة إلى الحد الأقصى من التفاهم والتعاون» .

ولعل ما يثير حنق الشيخ زايد قناعة الساسة العرب بهذا الحد الأدنى من التفاهم . فالمسألة عنده ليست مسألة شكليات ومظاهر توحي بوجود التفاهم والتعاون بصرف النظر عن الحد الذي وقفت عنده قنوات التواصل بين العرب المفروض فيهم أنهم أشقاء والمفروض فيهم أيضاً تدفق التفاهم والتعاون والتضامن والتآزر في ما بينهم كالمياه النقية في القنوات الصافية . خاصة وأن هذا الحد الأدنى من التفاهم والتعاون عرضة دائماً للانكسار

والانهيار والتلاشي . فهو هش وهزيل ومتهافت بطبيعة تكوينه ، وغير قادر على مواجهة أول خلاف ـ مجرد خلاف ـ في وجهات النظر . ولذلك آن الأوان للأمة العربية كي تنتقل من هذا الحد الأدنى بشكلياته ومظاهره الجوفاء إلى الحد الأقصى بثوابته وخصائصه الجوهرية القادرة على الصمود في وجه أعتى التحديات . ولذلك لا يمل الشيخ زايد من التأكيد على أنه بدون التضامن والوحدة لا يمكن أن يكون للعرب قوة ولا إمكانيات . فهم لا ينقصهم شيء في مواجهة العدو سوى تآزرهم وتضامنهم . ففي كل يوم يجد العالم العربي أمامه براهين ومؤشرات تدل على أن وحدته وتضامنه هي الطريقة الوحيدة لقوّته . ودروس التاريخ تؤكد أنه عندما كانت الأمه العربية متضامنة متحدة ، استطاعت أن تفرض كلمتها وهيمنتها ، ولكنها عندما أصبحت متفرقة وصلت إلى مرحلة ضعف ويأس . ووجود العدو الإسرائيلي أكبر برهان على أن طريق الخلاص والمنعة هو وحدة الأقطار العربية التي يربطها تراث واحد ومصير مشترك ، إذ أن كل محنة يمر بها قطر عربي تنعكس على باقي الأقطار العربية ، كذلك فإن تقدم ورفاهية قطر عربي ينعكس على كل قطر عربي آخر . إن المصير واحد ، والتراث واحد ، والاستقرار واحد ، فإذا تحول هذا المفهوم الحضاري إلى إيمان وعقيدة وسلوك ، فإن التضامن العربي سيرقى فوق كل خلاف أو نزاع ، ولن يطول انتظار اليوم الذي سيتحول فيه هذا التضامن إلى وحدة وتكامل بمعنى الكلمة .

وكان من الممكن أن يلتمس الشيخ زايد العذر للأفكار العربية إذا كانت فقيرة في الثروات الطبيعية والطاقات البشرية والقدرات والإمكانات التي

تجعل منها قوة دولية لها ثقلها في عالم اليوم . لكنها تملك كل عوامل التكامل والتفاعل والنمو والتقدم . ولذلك كثيراً ما كان الشيخ زايد يردد قول الشاعر العربي :

فما وجدت في عيوب الناس عيباً

كعيب القادرين على التمام

إن عوامل الوحدة والترابط والتضامن تفوق كماً وكيفاً عناصر الفرقة والتناقض والصراع . فالوحدة ليست شعاراً نرفعه حيناً ونصرف النظر عنه حيناً آخر ، بل هي حياة متكاملة بمعنى الكلمة ، تنضوي تحتها علوم التاريخ والحضارة والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والسلوك والتطور . . . الخ . والوعي الوحدوي يعني توظيف كل إمكانات هذه العلوم وطاقاتها من أجل مستقبل الأمة العربية ، بحيث تكمل بعضها البعض . والتخلي عن هذا الوعي الوحدوي لا يعني سوى التخلي عن هذه العلوم ، والدخول في متاهات الشعارات الجوفاء والتناقضات العقيمة في عالم يتطور من لحظة إلى أخرى .

والوعي الوحدوي عندما يتحقق على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي ، فإنه يتحول إلى مركز ثقل مادي يعمل له الآخرون ألف حساب . فعالم اليوم لا يعترف إلا بالقوة المادية ولا يقيم وزناً إلا للحق القائم عليها . لكن الحق بدونها هو مجرد شعار أو حلم غير قابل للتحقيق . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديث لمجلة «الحوادث» اللبنانية في ٥ نوفمبر ١٩٧٧ :

«إن السياسة الأمريكية أو سياسة أي بلد كالميزان ، لا يمكن أن يعتدل إلا إذا

توازن الثقل عليه من الجانبين . . ولكن ما الضغط العربي؟ لو أن العرب يد واحدة لكان الوضع مختلفاً . . ولكن السور الذي يحمي العرب هدموه بأيديهم ، فتسللت إليهم الذئاب . واليد الواحدة لا تصفق . وقد تحدثنا دائماً عن ضرورة التضامن العربي ، وتكلمت في الصحف ، وفي اجتماعات الملوك والرؤساء العرب ، وأرسلت رسلاً ، معبّراً عما نؤمن به وما استقر في شعورنا وقلوبنا . . فأنا أؤمن أن العرب لن يصبحوا أقوياء ولن يقف معهم أصدقاء إلا إذا اتحدوا وتآزروا ، لأن المجموعة هي التي تستطيع أن تعاقب وأن تكافىء . . ولكن الذي يحدث هو أن الآخرين يواجهوننا متحدين كمجموعة ، بينما نواجههم نحن كأفراد غير متحدين ولذلك لا نستطيع التأثير على مواقفهم لأنني إذا لم أتعامل معهم ، تعاملوا مع الثاني واستغنوا عني بغير التضامن والتآزر لن نصدَّ العدو ، ولن يحترمنا الصديق» .

ولا يقصد الشيخ زايد بهذا الكلام أن التضامن مفتقد تماماً في العالم العربي ، بل يقصد أن التضامن العربي يمر في حالات مد وجزر ، ينقص ويزيد . فإذا استمر التضامن بشكلٍ متنامٍ لكان العرب قوة ، ولاستعادوا أراضيهم بسهولة لأن الشيء الوحيد الذي جعل العرب مطمع الدول الكبرى هو تراخيهم وتناحرهم ، مرةً متضامنين كأحسن ما يكون التضامن ، وفجأة يدب الخلاف والانفجار . ولا يعقل أن يتحقق أي تقدم حقيقي والقافلة تسير خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الخلف ، وأحياناً خطوات عديدة إلى الخلف . ومن هنا كانت فرحة الشيخ زايد بأية خطوة إلى الأمام وإصراره على تدعيمها ، وذلك بصرف النظر عن موقع هذه الخطوة على خريطة العالم العربي ، إذ أنها كفيلة بأن تؤدي إلى خطوة مماثلة في موقع آخر

وهكذا . يقول في حديث إلى مجلة «الحوادث» اللبنانية في ١٢ أغسطس ١٩٧٧ :

«إننا نفرح ونُسَر كلما سمعنا أنباء تآزر الأشقاء العرب ، بل إن هذا التلاقي والتعاون هو أمنيتنا الكبرى ، وهي ليست فرحة دولة الإمارات وحدها ، بل فرحة للعالم العرب كله ، وفرحة كل من يفكر في مصلحة بلده العربي ، ومصلحة الأمة العربية ، كل من يؤمن بدور لهذه الأمة ويحرص عليه ، سيفرح بهذا التلاقي والتآزر ، والذي لا يفرح بهذا التلاقي لا يمكن أن يكون إلا أحد رجلين : جاهل أو صاحب مصلحة معادية للعرب ، مصلحة تتعارض أو يضرُّها التضامن العربي .»

والوحدة هي منظور التاريخ الإنساني والتطور الحضاري . وهي لا تعني صب كل الآراء والتوجهات في قالب واحد لا يسمح بالتنوع أو التعدد . فهناك بون شاسع بين الجمود والوحدة التي هي في جوهرها حركة متجددة ومتطورة إلى الأمام . فإذا كان الشيخ زايد ضد التناقضات والصراعات ، فإنه يؤيد التنوع والتعدد بكل حماس . يقول في حديثه إلى مجلة «المجالس المصورة الكويتية» في ٢٢ أبريل ١٩٧٧ :

«إن الخلافات في وجهات النظر هي دلائل صحة وعافية ، فلولا اختلاف الآراء ، ومن ثم المناقشة الموضوعية ، فإنه لا يمكن التوصل إلى الرأي السليم والاجتهاد الصائب . ومهما يكن من أمر فلا خلاف بيننا» .

هذا هو التنوع المتجدد الذي يشجعه الشيخ زايد ، أما الصراع فيقف له بالمرصاد ، ولا يتأخر لحظة في بذل أي جهد ، مهما كان مرهقاً ، للقيام بدور

حمامة السلام أو جندي الإطفاء الذي يؤمن بأن معظم النار من مستصغر الشرر. يقول في نفس حديثه السابق:

«إن طموحي الدائم هو أن أصلح ذات البين بين إخواني العرب، وإنني أدعوهم إلى التكاتف والتآزر ونبذ أسباب الفرقة والخلاف.. فنحن كلنا نعرف أن وحدة الصف والكلمة ضرورة قومية ملحة.. وإنني أرجو أن تتكاتف الجهود بين الجميع وأن تتقارب وجهات النظر باستمرار».

وبهذا التنوع المرن تجنَّب الشيخ زايد أية حساسيات كانت من الممكن أن تترتب على عدم دخول البحرين وقطر الاتحاد عند تأسيسه. فقد رأى أن وضع الاتحاد ووضع البحرين وقطر وضع واحد ومصير واحد في سفينة واحدة. وهذه نظرة صحيحة وواقعية خاصة وأن الإخوة في البحرين وقطر ينظرون نفس النظرة، وما يحتاجه أبناء الإمارات منهم يقدمونه لهم، وكذلك أبناء البحرين وقطر في ما يحتاجونه من متطلبات. فالعبرة دائماً بالجوهر قبل الشكل. فإذا لم يتحقق الشكل فلا مانع إطلاقاً من التعامل على مستوى الجوهر، لأننا لا يمكن أن نعيش بمعزل عن بعض. والأشقاء دائماً في حاجة إلى التآزر وتبادل الرأي والمشورة، أو كما يقول الشيخ زايد إن الرأي قبل شجاعة الشجعان، لأن الرأي يجب أن يكون في المقدمة، والعمل من بعده. فإذا جاء العمل قبل إبداء الرأي وتبادله، فإنه يمكن أن يتحول إلى قفزة في الظلام لا يمكن التكهن بنتائجها وعواقبها. وربما أدى غياب الرأي والدراسة والتخطيط إلى نوع من الإكراه أو الضغط الذي يمكن أن يؤدي إلى نكسات أو هزات نحن في غنى عنها. فنجاح أي مشروع قومي رهن برضاء جميع الأطراف المعنية عنه، وذلك حتى يسير كل شيء

في مجراه الطبيعي ، المتدفق ، المنطلق دون عسف أو جبر أو افتعال . ولعل هذا هو السبب الأساسي في نجاح تجربة الاتحاد في الإمارات ، إذ أنها جاءت تلبية لرغبات وآمال وأحلام كل الأطراف المعنية التي وجدت فيها قوتها ومنعتها وتطورها وتقدمها وانطلاقها إلى آفاق المستقبل في وقت قياسي مذهل ، وبالتالي أصبح الاتحاد مسئوليتها بل وحياتها نفسها ، أي أن التخلي عن الاتحاد هو الانتحار بعينه . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديث إلى ممثلي الصحافة وأجهزة الإعلام المحلية في ٢١ أكتوبر ١٩٧٥ إنه حتى لو حدثت متناقضات في الممارسات الاتحادية فإنها تقع عن عدم خبرة وليس عن سوء نية :

«لقد قلت من قبل إننا نخوض تجربة الاتحاد . . ولم يسبق لنا أن مارسنا هذه التجربة . . ونحن بأنفسنا الذين رسمنا خطة الاتحاد . . لا عن خبرة . . بل عن إيمان بأمتنا ، إيمان بالوطن ، وإيمان بضرورة الوحدة ، ورغبة في تحقيق المصلحة التي لا تدرك إلا بالاتحاد . . الاتحاد هو الاستقرار ، هو المصلحة ، هو السعادة . . والاتحاد إذا لم يشمل مصلحة المواطنين جميعاً فكيف يكون؟ الاتحاد هو مصلحة الأمة بكاملها سواء في أمنها واقتصادها . وكلّ ما يحدث الآن من متناقضات هو عن عدم خبرة» .

والديمقراطية والتسامح والمرونة والأبوة التي تتميز بها استراتيجية الشيخ زايد بصفة عامة ، لا تعني السكوت على أية سلبيات قد تمس مسيرة الاتحاد من قريب أو بعيد . فأبناء الإمارات جميعهم ركاب سفينة واحدة ، وأي عطب قد يصيب أي جزء في السفينة ، مهما كان صغيراً ، لابد أن يعرضها للغرق بكل من فيها . يقول في حديثه لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي في ٢٩ أبريل ١٩٧٥ :

«إذا كنا في هذه الدولة نستقل سفينة واحدة هي سفينة الاتحاد . . فعلينا جميعاً أن نعمل على تحقيق سلامتها حتى تستمر مسيرتها وتصل إلى بر الأمان . ولا يجوز أن نسمح بأي تهاون يعوق هذه المسيرة لأن نجاة هذه السفينة . . نجاة لنا . . وإذا فرض أن هناك من يحاولون إتلاف هذه السفينة . . فهل نسكت على ذلك؟ أبداً بالطبع لأنها إذا غرقت فلا أحد يضمن السلامة لنا» .

والوعي الوحدوي عند الشيخ زايد لا يتجزأ . فهو يستخدم نفس المنظور في تعامله مع قضايا الوحدة العربية سواء على مستوى بلده أو منطقة الخليج أو الوطن العربي بصفة عامة . ومن هنا كان الاتساق الفكري والوطني والقومي الذي يتمتع به وعيه الوحدوي . فإذا كانت الوحدة التي يتمتع بها أحد أجزاء الوطن العربي هي قوة ومنعة له بصفة عامة ، فمن باب أولى أن تكون الوحدة العربية الشاملة التي نحلم بها لوطننا الكبير قوة ومنعة لكل جزء من أجزائه . خاصة وأن التحديات التي يواجهها الوطن العربي في عصرنا هذا أصبحت أكثر تعقيداً وضخامة وعنفاً وقسوة من تلك التي واجهها جيل الآباء والأجداد . يقول الشيخ زايد في حوار له مع الشيخ أحمد حسن الباقوري في ٥ يناير ١٩٧٢ :

«لقد واجه أسلافنا بلا شك في الماضي تحديات . . وقوى معادية . واستطاعوا أن يتغلبوا عليها . وفي الوقت الحاضر فإن القوى التي نواجهها . . قوى ضخمة وذلك يستدعي منا جميعاً الحرص على كياننا . . بحد السيف . . للحفاظ عى ماضينا الذي يشير بالمجد والفخر . . وهذه هي مسؤولية يتحملها الآن الملوك والرؤساء العرب . . وعلى كل منهم أن يصلح

بينه وبين أخيه حتى يقوى العرب . وإذا كانت هناك القوى العربية ، فلا بد أن تنتهي هذه المشاكل ، حتى يمكن توحيد القوى العربية ، وبحيث يصبح كل منا كالوالد الحريص على أبنائه . . . إن العرب لن يصبحوا أقوياء إلا إذا تمت تصفية أية خلافات أو اصطدامات بينهم . . ومن هناك فإنني أدعو إلى لقاءات عربية مخلصة لتصفية أية خلافات بيننا» .

ولذلك حرص الشيخ زايد على أن تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بدورها في مجال توحيد الجهود والطاقات العربية منذ أن نشأت ، سواء عن طريق الجامعة العربية أو المحافل الدولية أو الاتصالات الجماعية أو الفردية ، لأنه يؤمن أن مصير هذه الأمة إن عاجلاً أو آجلاً إلى الوحدة الشاملة . فهذا هو طريقها الوحيد لتحقيق أهدافها في التقدم والعزة والنصر . ولعل الوحدة الخليجية تشكل نموذجاً عملياً لهذا التوجه القومي . فقد أصبحت حقيقة تتجاوز كل الأمور الشكلية ولكن تحقيقها يحتاج إلى رويّة وتأنٍ حتى يتأكد كل مواطن أن الوحدة في مصلحته ، وأن التفرقة ضد مصلحته . وعندما يسأل المواطن نفسه عن الفوائد التي عادت عليه من الوحدة ، وعندما يرى أنها حققت له أحلامه في الحياة الكريمة فسوف يقف إلى جانبها من تلقاء نفسه . ولذلك يرى الشيخ زايد ضرورة ترك تقديرها للمواطنين والحكام حتى تتاح فرصة التأني والتعمق والتأكد العملي من فوائد الوحدة وحتمياتها .

وبرغم كل النكسات والهزات والسلبيات التي أصابت التضامن العربي فإن الشيخ زايد لم يفقد أبداً إيمانه به وثقته في تحققه في المستقبل . قد يتوارى التضامن عن الأعين لكنه يظل كامناً في العقول والقلوب . وإذا نظرنا إلى

تاريخ الأمة العربية فسنجد أنها كانت تسارع دائماً إلى التآزر والتلاحم كلما لاح الخطر في الأفق ، كما أن التضامن بين الأقطار العربية عميق الجذور مهما تباعدت المسافات بينها . ولذلك فإن الدروس المستفادة من التاريخ ليست مجرد بكاء على الأطلال والأمجاد القديمة بل هي عبرة وقوة دفع نحو المستقبل ، وتأكيد للخصائص الأصيلة لهذه الأمة . يقول الشيخ زايد في حديثه مع وفد الإعلام المصري في ١٩ أكتوبر ١٩٧٥ :

«إن التضامن العربي يواجه بين وقت وآخر بعض الهزات والزوابع ولكنها تمرّ عليه ويبقى التضامن ثابتاً وراسخاً . ورغم أن اليأس قد يدبّ في نفوسنا في فترات معينة فإن تآزرنا سرعان ما يشتد ويصبح أفضل مما كان . وعندنا من التجارب ما يدل على ذلك . إن الله سبحانه وتعالى خلق هذه الدنيا لنواجه فيها الكثير من التجارب . . ومن هذه التجارب يخرج الإنسان بالكثير من الدروس المستفادة . . وما لم تمر علينا هذه التجارب لأصبحنا نجهل الكثير من الأمور ، ولذلك فإنني أقول إن الخلاف في الرأي يقودنا إلى الحوار والبحث الذي يوصلنا في النهاية إلى ما هو أفضل وأفضل لأمتنا» .

«والرجوع إلى الحق فضيلة» من المبادىء التي لا يحيد عنها الشيخ زايد . فهو مبدأ يجعل من الخلاف في الرأي ممارسة مثمرة ومفيدة ، فهو من أجل البحث عن الحق والصواب وليس من أجل الصراع والتكالب على مكاسب زائلة . وهذه الفضيلة لا يدركها سوى الإنسان العاقل ، الناضج ، المتحضر ، المستعد لاعتناق آراء الآخرين إذا وجد فيها تصويباً موضوعياً لرأيه . فليس هناك رأي معصوم من الخطأ طالما أنه رأي بشري ، يقول الشيخ زايد في حديثه إلى تلفزيون القاهرة في ٢٥ يونيو ١٩٧٦ :

«في رأيي أن العاقل لا بد له من الرجوع عن خطئه . هذا بالنسبة لفرد واحد ، فكيف الحال بالنسبة لأمة كاملة؟ وحسب ما مررنا به كأمة عربية وما واجهنا من مشاكل ، لا أؤمن إلا بالإصلاح والتعديل على كل ما جرى وإعادة البناء من جديد ، لإعادة التضامن العربي الذي فقدته الأمة العربية بعد أن حققته معركة أكتوبر المجيدة» .

من هنا كان حماس الشيخ زايد المتدفق لكل مشروعات ومحاولات التضامن أو التعاون أو الوحدة في العالم العربي ، خاصة إذا كانت مشروعات تنهض على أسس موضوعية مرضية لجميع الأطراف المعنية . وهو الحماس الذي ميز موقفه تجاه «مجلس التعاون الخليجي» منذ نشأته . يقول في حديثه لصحيفة «الشرق الأوسط» في ٢٠ مايو ١٩٨١ :

«عندما رأينا أن الأمة العربية لم تحصل على حقوقها واحترامها أمام الآخرين إلا حين تضامنت وتكاتفت ، لجأنا إلى التفكير في تكوين هذا المجلس وذلك بعد التشاور في ما بيننا ، وبعد توفر قناعة الدول الخليجية الشقيقة ، ولا أعتقد أن هناك من يشك بأن التفرقة ضعف والتآزر قوة . ونحن في الخليج أعضاء في الجسم الكبير وهو الأمة العربية نقوى بها وتقوى بنا» .

وقد أثبتت الأيام بُعْد نظر الشيخ زايد بعد أن اكتسب مجلس التعاون الخليجي أهميته الإقليمية والعربية ، إذ أنه ينعقد مرتين كل عام على مستوى القمة ، مما يوفر ضمانة لاستمرارية العمل في ظل الأطر والهياكل والتنظيمات المنبثقة منه . وكانت القيمة الحقيقية لهذا المجلس أنه تتويج لفترة طويلة من الجهود المتصلة والمخلصة لدول المنطقة لبلورة أوجه التعاون والتنسيق في ما بينها وتثبيتها وتعزيزها . وعندما اتضحت معالم الطريق

وأبعاد العلاقات ، أصبح وجود هذا المجلس أمراً منطقياً ولازماً ومفيداً . وإذا كانت الدول الست التي تنضوي تحت لواء هذا المجلس متجانسة ومتماثلة ، سواء من حيث القرب الجغرافي أو التراث المشترك أو التركيب الاجتماعي أو النظم السياسية ، فإن هذا المجلس لا يشكل بأي حال من الأحوال منظمة إقليمية جديدة أو مستقلة . إنه على العكس من ذلك إضافة درع واق جديد لجسم الأمة العربية ، وتعزيز لجناح من أجنحة الوطن العربي المترامي الأطراف . ولذلك ينظر الشيخ زايد إلى هذا المجلس باعتباره جزءاً من الجهد العربي المتواصل لتعزيز الموقف العربي وزيادة فاعلية جامعة الدول العربية التي تعمل بدورها على إيجاد مختلف أشكال المؤسسات والهيئات الإقليمية ، والتقريب بين الدول العربية ، والتكافل والتضامن في ما بينها . ومن هنا كان الأمل في أن يكون هذا المجلس نموذجاً لكل الأشقاء العرب حتى يسعوا في نفس الطريق ، خاصة بعد أن لمسوا ما حققه التعاون الخليجي من خير للجميع . فالعبرة دائماً بالمكاسب القومية والحضارية الملموسة في النهاية .

ويطول بنا الحديث ويتفرع عن الوعي الوحدوي عند الشيخ زايد ، سواء في ما يتصل باتحاد الإمارات أو بمجلس التعاون الخليجي . وخير ما نلخص به منظوره الوحدوي هو إجابته على سؤال مراسل مجلة «المستقبل» التي تصدر بالعربية في باريس . سأله في اللقاء الذي تم في ٥ يونيو ١٩٨١ :

«المعروف عنك أنك صاحب توجه وحدوي وأفكار وحدوية وصانع لتجربة وحدوية فريدة في الخليج العربي هي دولة الإمارات . ما هو تقييمك لهذه التجربة؟»

فكانت إجابة الشيخ زايد بنفس صراحته المعهودة . قال :

«يتهمني الناس بأنني وحدوي ، طبعاً أنا وحدوي ، لكنني لا أفرض هذه الوحدة على أحد قط . إنني أرغب بالوحدة ، عندما تجتمع حفنة من الرجال يتبادلون الرأي ويتوصلون بقناعة تامة إلى أن الوحدة هي أمرٌ لصالحهم . أنا لا أفرض الوحدة على أحد . هذا استبداد ، كلٌّ منا له رأي مختلف ومغاير لرأي الآخر . نتبادل هذه الآراء ونصهرها في بوتقة واحدة . ونستخلص منها الجوهر . هذه هي ديمقراطيتنا وديمقراطية الوحدة . في بداية الاتحاد وقبل قيام دولة الاتحاد واجهتنا متاعب ومشاكل كثيرة ، لأنّ كثيراً من الإخوان كانوا يرون الأشياء على غير ما كنت أراها ، لكننا كنا نتبع مصلحة واحدة ، وإن اختلفت نظرتنا وأفكارنا نحو هذه المصلحة . وانتظرنا طويلاً حتى جرّب كل منا طريقه وقادنا طريق المصلحة المشتركة في النهاية إلى قيام دولة الإمارات» .

هنا تتبلور فلسفة الشيخ زايد الوحدوية . فالوحدة خاصية لا بد أن تنبع من الداخل ، سواء من داخل المواطن بصفة خاصة أو من داخل الوطن بصفة عامة ، وبالتالي لا يمكن فرضها من الخارج سواء على المواطن أو الوطن . ولذلك فالديمقراطية ضرورة ملحة ولازمة لنجاح أي مشروع للوحدة أو الاتحاد أو التعاون أو التضامن . ولعل هذه الفلسفة تفسر لنا فشل محاولات عديدة لإقامة أشكال متنوعة من الوحدة في أماكن متفرقة من العالم . فكثير من العرب ما زال يعيش على حلم الوحدة اعتماداً على روابط اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا والتراث والثقافة والفكر التي تجعل من العالم العربي كياناً له تميزه وخصوصيته ، ومع كل هذه الروابط والوشائج الحميمة ، فإن الدول العربية لم تستطع أن تحقق جزءاً صغيراً مما حققته دول المجموعة

الأوروبية التي يتحدث كل منها لغة مختلفة عن الآخر ، وأشكال الحكم فيها مختلفة ، بل واشتعلت الحروب المدمرة في ما بينها ، منها حربان عالميتان نشرتا الخراب في بقاع عديدة من العالم .

ولعل الإحباطات التي أصابت آمال الوحدة العربية وأحلامها ترجع إلى غياب لغة الحكم الديمقراطي في معظم أرجاء العالم العربي ، في حين أنها لغة مشتركة تتحدث بها كل هذه الدول الأوروبية . فعلى الرغم من أن كل دولة من الدول الأوروبية يحكمها نظام قد يكون مختلفاً على مستوى الشكل ، لكنه في جوهره ديمقراطي ، وهو ما يدركه المواطن الذي يشعر بالفخر لانتمائه لمجتمعه الديمقراطي وللمجموعة الأوروبية التي تضم دولته . أما بين الدول العربية فلغة التخاطب واحدة أما لغة الديمقراطية فغير سائدة وغير مفهومة . ولذلك كان من الطبيعي أن تشرع دول المجموعة الأوروبية في إقامة الوحدة بينها على أسس سياسية واقتصادية وحضارية متينة برغم الحروب والصراعات الدموية والسياسية التي اشتعلت بينها في الماضي .

من هنا كان حرص الشيخ زايد على الديمقراطية سواء في ما يتصل باتحاد الإمارات أو مجلس التعاون الخليجي . وهي التجربة الديمقراطية التي أفردنا لها الفصل الرابع من هذه الدراسة ، مما يدل على أن أصول الريادة الحضارية والفكرية عنده تشكل منظومة تتمتع باتساق وتناغم فريدين ولا يحتملان أي نشاز أو تناقض أو تراجع أو تردد . فعندما سأله مراسل مجلة «المستقبل» في نفس الحديث السابق :

«إلى ماذا تطمح بعد لقاء القمة الخليجية الأول؟ هل تطمح إلى قيام نواة وحدة خليجية؟»

كانت إجابة الشيخ زايد مؤكدة لتوجهه الديمقراطي الذي لا يعرف الإكراه أو الضغط أو العسف بل يرحب برأي الأغلبية وقناعتها النابعة من داخلها . قال :

«أنا لا أطمح إلى شيء معين . لا إلى وحدة ولا إلى اتحاد . أطمح إلى ما يطمحون إليه جميعاً . أرغب في ما يرغبون فيه ، ومصير الخليج كله واحد . وأنا لا أصر على شيء ولا أطلب شيئاً إلا ما تجتمع رغبتهم عليه . هموم الخليج واحدة مهما تعددت وأفراحه واحدة . فإما أن نشترك في أحزانه معاً أو نشترك بسعادته معاً . الطموح أن نكون قد أدينا الأمانة كاملة ، لا أجمع إلا على ما يصرون عليه ولا أطمح إلا إلى الذي يستطيعون تحقيقه» .

ولا شك أن هذه الروح الديمقراطية كانت وراء نجاح الاتحاد في دولة الإمارات وأيضاً في مجلس التعاون الخليجي . ذلك أن حرية الرأي والتعبير مكفولة للجميع ، وبالتالي فالنوايا صريحة وواضحة ، وكل شيء يجري في النور وتحت نظر الجميع ، مما يشكل صمام أمن لأية انحرافات أو تجاوزات أو نكسات ، وكلما كانت الحياة السياسية حياة صحية ونقية كان التقدم مطّرداً في كل المجالات حيث المواهب تتفتح والطاقات تتفجر والإنتاج يتضاعف والكيان يزداد رسوخاً وشموخاً .

وإذا كان الوعي الوحدوي ضرورة ملحة ولازمة للحياة السياسية ، فهو كذلك أيضاً بالنسبة للحياة الاقتصادية . فالعالم العربي لا يمكن أن يكون مجزّأً وفي الوقت نفسه يتقدم ، كذلك فإن رفاهيته لا تتأتى إلا من خلال التكامل الاقتصادي . وفي حوار هام بين الشيخ زايد والبرلمانيين العرب في ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ ركز على ضرورة الوحدة الاقتصادية كقاعدة ضرورية

تنهض عليها الوحدة السياسية التي يمكن أن تصبح مجرد شعارات إذا لم تجد الترجمة الاقتصادية لها على أرض الواقع . قال لهم :

«إنني أشاركم الرأي أن هذا الاتحاد هو النواة . . والوحدة الاقتصادية تقوي الروابط السياسية . . والهدف في النهاية هو تحقيق مصلحة الشعوب . . والوحدة التي تقوم على المصلحة المشتركة هي الوحدة التي لا تنفصم عراها . . ونحن نملك في البلاد العربية الإمكانيات والموارد التي نستطيع أن نسخرها لرخائنا وتقدم إخواننا وأشقائنا» .

ونظراً لأن التكامل الاقتصادي يشكل أصلاً من أصول الريادة الحضارية عند الشيخ زايد ، فقد أفردنا الفصل التالي للتوجهات الاقتصادية عنده .

الفصل السابع

التوجهات الاقتصادية

التوجهات الاقتصادية

لعل أكبر آفة أصيبت بها أمتنا العربية تكمن في غرامنا بالمناورات السياسية التقليدية ، وكأننا لا ندرك أن هذا الأسلوب القديم قد عفا عليه الزمن ، ولم تعد السياسة مجرد خُطَب عصماء أو شعارات طنانه أو تصريحات تتلاعب بالألفاظ وتخفي الباطن بالظاهر ، بل أصبحت علماً متعدد الفروع والروافد . ويأتي الاقتصاد في مقدمة هذه الفروع لدرجة أن السياسة في معظم دول العالم المتحضر أصبحت إلى حد كبير في خدمة الاقتصاد بعد أن كانت السياسة هي الملكة التي ينحني لها الجميع في بلاطها . ولذلك يؤمن الشيخ زايد بأن الزعيم السياسي الذي يؤثر في مجريات الأمور في عالمنا المعاصر هو الزعيم الذي يقف بأقدامه ثابتة على أساس اقتصادي راسخ ثم تأتي في المرتبة التالية لذلك ، السياسة الحكيمة التي يتبعها .

ولا يعني هذا أن الاقتصاد والمال هما كل شيء في السياسة ، بل إن السياسة الحكيمة تعمل على ترشيد الإنفاق وفتح آفاق جديدة لاقتصادياتها . لكن إذا اتخذت السياسة من الاقتصاد مجرد أداة لتحقيق طموحاتها وأحياناً شطحاتها فلا بد أن الأساس الاقتصادي للأمة سينهار بمرور الوقت ، ومن ثم سينهار البناء السياسي بانهيار قاعدته . ومن هنا كان

اهتمام الشيخ زايد البالغ بمتابعة تطورات الحياة الاقتصادية سواء على مستوى اتحاد الامارات أو مجلس التعاون الخليجي . بل إن آماله وأحلامه في هذا المجال الحيوي امتدت لتشمل الوطن العربي بأسره لعله يعي طبيعة العصر الذي لم يعد يقيم وزناً إلا للكيانات الاقتصادية الضخمة ، خاصة وأن هذا الوطن يملك كل الإمكانات والطاقات التي تؤهله للقيام بهذا الدور .

وقد أدركت دول العالم المتحضر طبيعة هذا العصر الذي يفتح المستقبل على مصراعيه مرحِّباً بالكيانات الاقتصادية الضخمة ، ومن هناك برزت فكرة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة عندما اجتمع لأول مرة في يونيو ١٩٥٥ وزراء خارجية الدول الست الأعضاء في السوق الأوروبية للفحم والصلب ، واتفقوا على العمل على تطوير الطاقة النووية وإنشاء سوق اقتصادية مشتركة . وبعد المفاوضات والأبحاث والدراسات وقَّعت الدول الست على «مواثيق روما» التي أنشأت السوق الاقتصادية الأوروبية المشتركة في ٢٥ مارس ١٩٥٧ . وفي النصف الأخير من عام ١٩٥٧ اعتمدت برلمانات الدول الست مواثيق روما ، وخرجت السوق إلى حيز الوجود في أول يوم من عام ١٩٨٥ . وكانت مؤلَّفة من كل من فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا الاتحادية وهولندا ولوكسمبورج . ولم تقف العداوات السياسية والحروب الدموية السابقة بين هذه الدول عقبة في سبيل إقامة هذا النوع من الوحدة الاقتصادية التي تعود على الجميع بالفائدة المادية الملموسة ، وهي حروب منها القديم الذي استمر حوالي سبعين عاماً ، ومنها الحديث العالمي المدمر الذي لم يكن قد مضى على انتهائه أكثر من عشرة أعوام عند التفكير في إنشاء السوق في عام ١٩٥٥ .

ويدأ الوعي الاقتصادي في الانتشار بين الدول الأخرى فانضمت بريطانيا وجمهورية آيرلندا والدانمارك إلى السوق عام ١٩٧٣ ، كما أن هناك أكثر من عشرين دولة مرتبطة بالسوق باتفاقات خاصة كاليونان ، والمغرب وتونس ، وتركيا ، وذلك للاستفادة من أوجه نشاط السوق التي تهدف إلى الازدهار الاقتصادي لجميع الأعضاء ، وتوطيد دعائم التوسع والاستقرار ، والإسراع في رفع مستوى المعيشة ، ودعم العلاقات بين الأعضاء عن طريق الوحدة الجمركية في فترة انتقالية انتهت في يوليو ١٩٦٨ عندما ألغيت التعريفة الجمركية تماماً .

وقد ساهمت السوق الأوروبية المشتركة بقسط وافر في معالجة حالة البطالة وتوفير الوسائل لانتقال الأيدي العاملة بين الدول الأعضاء ، كما ساعدت أيضاً في برامج التدريب التكنولوجي وإعادة التوطين ، وقدمت الدعم المالي والفني إلى صغار المزارعين لتوسيع مزارعهم مع توفير الرعاية لكبار السن من الفلاحين تشجيعاً لهم على الاعتزال . وقد اعتمدت السوق في هذا على الصندوق المشترك الذي أنشأته لإيداع بعض احتياطيها . ونظراً لنجاح هذا الصندوق فقد أوصى المجلس الوزاري للسوق باتخاذ خطوات تدريجية لبلوغ مرحلة الوحدة النقدية .

ويأسف الشيخ زايد أشد الأسف لأن هذا الوعي الاقتصادي لم ينتشر بين الدول العربية التي لم تقع بينها الحروب الطويلة والمدمرة التي اندلعت بين الدول الأوروبية . بل إن الدول العربية تتمتع بوحدة المصير واللغة والتاريخ والتقاليد والتراث والدين . .الخ ، وهي الوحدة التي يحلو لنا أن نتغنى بها فقط ، إذ أننا لم نحاول حتى الآن أية محاولة جدية لتحقيق التكامل

الاقتصادي بين الدول العربية . ولذلك ظلت ثروات العرب تحت رحمة أسواق الأوراق المالية في لندن ونيويورك وطوكيو وباريس وبون وغيرها من عواصم الاقتصاد العالمي . كذلك فإن معظم الصناعات التي تقيمها الخبرة الأجنبية في العالم العربي هي الصناعات الاستهلاكية التي تنتهي قيمتها الاقتصادية بانتهاء استخدامها بحيث يستمر العرب في اعتمادهم على الإنتاج الأجنبي .

وقد أدرك الشيخ زايد هذه الحقائق الاقتصادية سواء منذ توليه حكم إمارة أبوظبي في عام ١٩٦٦ أو رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ . فعلى المستوى المحلي لبلاده صرَّح لصحيفة «العمل» التونسية بقوله في ٦ يونيو ١٩٧٢ :

«أما الصناعة فإننا شرعنا في عدة مشاريع منها مصانع الأسمنت ومصانع البتروكيماويات والكبريت ومصانع الفخار والثروة المائية ، بالإضافة إلى تشجيعنا للمواطن في مجال الزراعة . وبهذا نأمل أن تأتينا هذه المصادر بخير وافر إلى جانب ثروة البترول . والحقيقة أن المسئوليات التي ألقيت على عاتقنا في هذا الوطن وفي دولة الاتحاد كثيرة وعديدة . والكثير من الناس لم يكونوا يتوقعون لنا النجاح والتوفيق في هذه المدة القصيرة . ولكن إرادة الله كانت فوق كل إرادة ، وتوفيقه كان منحة وهبة لنا ، وعم الخير علينا وعلى مواطنينا» .

أما على المستوى القومي للأمة العربية كلها فيقول الشيخ زايد في نفس حديثه السابق :

«إن الأمة العربية مرت عليها من التجارب والمحن ما يجعلها أكثر الأمم خبرة . ماذا ينقص هذه الأمة حتى تتوحد قواها وأهدافها ؟ لديها الإمكانيات والقدرات سواء البشرية أم المادية . فماذا تنتظر إن كانت الشركات الكبرى الآن تتكتل وتتعاون بحيث تصبح قوة اقتصادية وقوة ضاغطة في المجال الاقتصادي وحتى تواجه الكتل الأخرى ؟ فكيف الحال بدول تتعانق مصالحها وتلتقي أهدافها وتتشابه أمانيها ؟ أليس من الأجدر أن تتوحد هذه الأهداف ، وتتجمع هذه الجهود حتى تصبح أمة واحدة ، هي الأمة العربية ؟ إننا هنا على شاطىء الخليج نعمل كل ما في وسعنا من الجهد حتى نشارك أمتنا العربية آمالها وأمانيها ، ونساهم بكل إمكانياتنا في سبيل هذه الآمال وهذه الأماني ، ونعتبر أنفسنا جزءاً مكملاً لجسم الأمة العربية الكبير» .

ولعله من المؤسف حقاً أن يطالب الشيخ زايد الأمة العربية بالسعي لتحقيق هذا المبدأ القومي البدهي ، وذلك في عام ١٩٧٢ ، وهو مبدأ لا يحتاج أساساً للمطالبة به وإنما لتطبيقه فحسب . وكان من المفروض تطبيقه منذ انقشاع غمة الاستعمار التقليدي عن المنطقة العربية ، خاصة وأن اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية اتخذت قراراً في عام ١٩٥٦ جاء فيه :

«لما كانت الوحدة الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى إليها جامعة الدول العربية ، فإن اللجنة توصي بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل لهذه الوحدة والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها» .

وبرغم إقرار المجلس الاقتصادي للمشروع في يونيو ١٩٧٥ ، فقد مضت خمس سنوات أخرى (١٩٦٣) قبل أن يوقع معظم ممثلي الدول العربية

عليه . ويضمن الاتفاق حرية التنقل لعناصر الإنتاج (رجال الأعمال ـ الأموال ـ حرية الإقامة ـ العمل) كما ينص الاتفاق على إخضاع الدول الأعضاء لمنظمة جمركية واحدة ، أي تتوحد فيها التعريفة والتشريع والاستيراد والتصدير والنقل والترانزيت ، كما ينطبق عليها نفس السياسة الاقتصادية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية ، والمرتبطة أيضاً بالنقدية والمالية .

وتنص المادة الثالثة من الاتفاق على إنشاء جهاز دائم باسم «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» يضم ممثلاً لكل من الأطراف المتعاقدة ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الأعضاء ، ولم يغفل الاتفاق تأكيد «استغلال المجلس المالي والإداري» ، كما يشرف المجلس على إنشاء منطقة عربية جمركية موحدة ، وتنسيق التجارة الخارجية ، والموافقة على المعاهدات الخارجية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى ، وتنسيق التنمية الاقتصادية والازدهار الصناعي والزراعي . وقد تعهدت الأطراف المتعاقدة بألا تصدر في أراضيها أية قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض في أحكامها مع هذا الاتفاق أو ملاحقه .

وفي عام ١٩٦٤ أنشئت «السوق العربية المشتركة» بموجب القرار رقم ١٧ الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية . وقد أبدت بعض الدول العربية استعدادها للتوقيع على اتفاق السوق المشتركة بشرط ألا يلزمها ذلك باتفاق الوحدة . ولا شك أن الحساسيات العربية التقليدية كانت وراء إغفال اتفاق السوق لأمر دمج السياسات الاقتصادية والمالية لدول الأعضاء ، وخلوه من برنامج لإقامة التعريفة الخارجية الموحدة . وإذا كان بعض المحللين

الاقتصاديين في ذلك الوقت قد هاجم اتفاق السوق المشتركة لأنها لم تضع تعريفة خارجية موحدة ، فماذا يقولون الآن وقد فشلت السوق أيضاً في إقامة منطقة للتبادل الحر بين الأعضاء ، كما أنها لم تحول حرية انتقال عناصر الإنتاج إلى واقع ملموس .

من هنا يرجع الشيخ زايد السر في التمزق الذي يجتاح العالم العربي إلى فشلنا في إقامة القاعدة الاقتصادية المشتركة التي تعتمد على المصالح المشتركة والمتبادلة بحيث تعم الإفادة والاستفادة الجميع . فنحن ما زلنا نفكر ونتصرف في إطار التقسيم الاستعماري الذي فرض على الأمة العربية وأحالها إلى جزر منعزلة ، بحيث رسخ في وجداننا أن التكامل الاقتصادي في ما بيننا من رابع المستحيلات . ونتج عن غياب التكامل الاقتصادي فراغ مخيف آثرنا أن نملأه بالضجيج السياسي الذي غالباً ما يتحول إلى صراع عقيم . ومع ذلك لم يفقد الشيخ زايد الأمل في إدراك الأمة العربية ـ ذات يوم ـ لطاقاتها المهدرة وإمكاناتها غير المستغلة ، فيقول في حديث لجريدة «الأهرام» القاهرية في ١٦ فبراير ١٩٧٣ :

«إنني لست من المتشائمين في المستقبل ولا مع المشككين في القدرة الذاتية للأمة العربية ، وإن أمتنا لا تحتاج إلى أمة أخرى أكثر من احتياج الأمم إليها ، والزمن سيكون في صالحنا . إن الطاقات العربية قادرة على أن تتحمل كل الأخطار المجابهة . . سواء في القتال أو بعد التحرير . وإمكانيتنا الاقتصادية مع ثروتنا البشرية قادرة علي أن تحقق أهدافنا . . إن كنا أمناء على توجيهها . . ما هي مسئوليتنا إذن الآن ؟ . . إن مسئوليتنا تتركز في أمرين : الاعتماد على أنفسنا أولاً ثم تسخير طاقاتنا جميعها لتحقيق أهدافنا دون

انتظار ودون أن نترك السنين تتغلب علينا . . وتنقضي عاماً وراء عام ونحن لا نزال واقفين في مكاننا . . . . إن كل من يشكك في طاقتنا العربية ليس منا . . وعندنا الرجال والثروات بما في ذلك البترول كعامل رئيسي ، لا بد أن يقوم بدوره الكامل . وأن يؤدي واجبه بطريقة إيجابية لمجابهة عدونا . . وأنه إذا كان علينا أن نأخذ حذرنا وأن نكون في يقظة دائمة لما تدبره إسرائيل ضدنا خداعاً وغدراً ، فإنه يجب علينا وقد علمتنا التجارب ، ألا نعطي الفرصة لعدونا ليستدرجنا ، ويفرض علينا زمان المعركة» .

وقد تحققت نبوءة الشيخ زايد بعد ذلك بثمانية أشهر فقط عندما تحول العالم العربي إلى قوة اقتصادية عملاقة استطاعت أن تعاقب كل من ساند إسرائيل بقطع البترول عنه في حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ . وكان للشيخ زايد فضل الريادة العربية في القطع الكامل للبترول عن كل أعوان إسرائيل . وقد عقد في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ مؤتمراً صحفياً عالمياً ليعلن على العالم أجمع أن قرار قطعه البترول عن أمريكا كلها لم يكن سوى خطوة بسيطة في نظره ليعرف الذين يساندون إسرائيل ما سيقدم عليه العرب ، وليعرف الأصدقاء أن العرب لا ينسون لهم مواقفهم مع الحق . وكان الشيخ زايد قد جند كل اقتصاد بلده لخطوات أخرى عرضها على دول المواجهة لاتخاذ القرارات التي يوافقون عليها . وعندما أخبره مساعدوه الاقتصاديون أنه لا يوجد شيء يذكر يمكن تقديمه لمصر وسوريا لأن كل الأموال مستخدمة في تنفيذ المشروعات ، أصدر أوامره فوراً بالاقتراض من البنوك وتم إرسال الأموال اللازمة لمصر وسوريا . وبرغم هذا الدعم الاقتصادي الحميم كان الشيخ زايد يشعر بأنهم مقصرون تجاه معركة المصير العربي وأنهم لم يقوموا بكل الواجب تجاهها .

وقد استخدم الشيخ زايد اقتصاديات البترول كسلاح فعال في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولكي يثبت للعالم أجمع قدرة العرب على التكامل الاقتصادي كحصن حصين ضد هجمات العدو . وقد تميز استخدامه لهذا السلاح بالمرونة والنظرة الاستراتيجية الشاملة القادرة على تعديل القرار إذا وجدت تجاوباً من الأطراف التي تسعى للانتقال من معسكر الخصوم إلى معسكر الأصدقاء أو على الأقل تلتزم الحياد . وفي هذا يقول الشيخ زايد في حديث لإذاعة «صوت ألمانيا الغربية» في ١٧ نوفمبر ١٩٧٣ :

«قلنا مراراً بأن الدول الأوروبية المتضررة من أزمة البترول لو غيرت من موقفها تجاه الدول العربية فإنها لا بدَّ وأن تكافأ على مواقفها الإيجابية والمشرّفة ، لأن هذه الدول بموقفها هذا إنما تقف إلى جانب الحق وإلى جانب العدالة ، وعلى الشعوب الأوروبية أن تسأل حكوماتها عن الدوافع التي جعلت الدول العربية تعمد إلى قطع بترولها» .

وظل الشيخ زايد طوال المعركة يضرب على هذا الوتر الاقتصادي الحساس والحيوي عند الدول الغربية التي بدأت في تفهم الموقف العربي واتخذت بالفعل خطوات إيجابية في هذا السبيل . يقول في حديث إلى صحيفة «الجمهورية» القاهرية في ٢١ نوفمبر١٩٧٣ :

«عندما بادرنا بقطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية ، كان ذلك إعلاناً بمسيرتنا مع المعركة العسكرية والسياسية إلى آخر الطريق . . ولقد أصدرنا قراراً بقطع البترول وبعدها طلبت تقريراً من وزير البترول عما تحصل عليه الولايات المتحدة الأمريكية من بترولنا . ومعني ذلك لو أن بترولنا يذهب كله إلى الولايات المتحدة لقطعناه . . وإذا وجدنا أن وقف

الضخ نهائياً يفيد المعركة السياسية الشرسة التي نخوضها لن أتردد لحظة في قطعه ، إلا أن هناك دولاً قد تفهمت الموقف العربي ، وقد اتخذت خطوات إيجابية في هذا السبيل ، وهذه الدول لن نصيبها بأي ضرر . . إن البترول سلاح من أسلحة المعركة . . وهو ليس أغلى من الدم العربي ، وإننا نحاول استثماره لصالح المعركة» .

وكان الشيخ زايد يأمل أن يتخذ العرب مما جرى في حرب أكتوبر ١٩٧٣ درساً عملياً في قيمة التكامل الاقتصادي وفعالياته سواء في وقت الحرب أو السلم . لكن بمجرد انقشاع غبار المعركة خفت الوهج العربي وكان يجب علينا أن نأخذ درساً من صراعنا مع إسرائيل ، فلقد أدرك اليهود منذ أزمان موغلة في القدم أن من يتحكم في اقتصاد العالم يستطيع أن يمسكه من عنقه وقد نجحوا في تطبيق هذه السياسة . وعلى الرغم من كونهم أقلية ضئيلة ، فإنهم استطاعوا أن يوجهوا السياسة العالمية لكي تتطابق مع أهدافهم الصهيونية في إقامة دولة إسرائيل والعمل على توسيعها كلما حانت الفرصة .

وكثيراً ما نادى الشيخ زايد بأن الثروة النفطية لا بدَّ أن تتحول إلى قوة سياسية واقتصادية لكل العرب . وهذه القوة الفعالة تنهض على العمالة والإنتاج بكل ما يحمل من دورة نشطة لرأس المال وحركة جيدة للاستيراد والتصدير . ويكفي أن نذكر اليابان التي لا تملك أية مواد خام حقيقية ومع ذلك أصبحت من أغنى دول العالم . ولنا أن نتخيل الوضع الحضاري المزدهر الذي يمكن أن يكون عليه العالم العربي إذا أضاف إلى قوته النفطية والمالية قوة العمالة والإنتاج . وكان الشيخ زايد رائداً أيضاً في تدعيم هذا

التوجه في بلده والذي أوضحه في حديثه إلى مؤسسة «روزاليوسف» المصرية في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢ حين قال :

«إن نظرة واحدة إلى مختلف المواقع السياسية والاقتصادية والتنفيذية والإعلامية في البلاد تجد على رأسها أبناء البلاد المتعلمين الذي حصلوا على خبرات تمكنهم من أن يقوموا بأعمال تفيد بلادهم ، وتدفعها إلى الأمام . لعل الكثيرين كانوا يعجبون من أن هذه الدولة تعطي المناصب الكبرى في الوزارات والسفارات للشباب ، وكان يقال إنهم أقل خبرة ، ولكني أقول دائماً إنني أؤمن بالشباب ، ولا بد أن يتولى المسئولية الشباب المثقف من أبناء البلاد . فالشباب لا ينقصه الحماس ، وما دام متحمساً ومؤمناً بوطنه فإنه قادر على استيعاب كل جديد . ولقد كانت تجربتنا في هذا الميدان ناجحة . . وكل ما ترونه الآن في دولة الإمارات العربية ، هو أولاً من صنع أبنائها ، ونحن نسعى جادين إلى تدريب أبنائنا ، وتعليمهم ، ولن يمضي وقت طويل قبل أن يتم ذلك وأبناء البلاد يحتلون الآن كل المواقع الهامة فعلاً» .

فالشباب هم الأعمدة التي تنهض عليها العمالة والإنتاج ، وبالتالي فإن مصير الوطن لا يصبح معلقاً بوجود الثروة النفطية أو زوالها ، خاصة وأن الجامعات ومعامل الأبحاث النووية في أوروبا وأمريكا قد توصلت إلى الخطوة الأولى لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض التجارية ، وهذا يمثل بداية استخدام بدائل أخرى للطاقة . ولذلك ينادي الشيخ زايد بأنه إذا أراد العرب أن يصبحوا قوة سياسية واقتصادية ذات وزن دائم في عالم اليوم ، فإنه يتحتم عليهم أولاً أن يستغلوا طاقاتهم وإمكاناتهم الاقتصادية المعطلة ، وأن يحيلوا ثروتهم المالية إلى طاقة اقتصادية فعالة . وهذا لن يتأتي إلا من

خلال المصالح المتبادلة والمشتركة بحيث يتحول كل العرب ـ دون استثناء ـ إلى مفيدين ومستفيدين . ومن هنا كان إصرار الشيخ زايد على إتاحة مجالات العمل في دولة الإمارات لأكبر عدد من أبناء الأمة العربية الذي يفضلهم ـ تمسكاً بعروبته ـ على غيرهم من أبناء الدول الأخرى .

فإذا ترسخت قواعد التكامل الاقتصادي في الوطن العربي ، فإنه يمكننا عندئذ أن نختلف ما شاء لنا الاختلاف على المستوى السياسي ، لأنه عندما يصل الخلاف ليمس المصالح الاقتصادية المتبادلة فستتوقف عن الصراع من تلقاء أنفسنا لأننا نقف سوياً على أرض مشتركة تشكل القاعدة المادية الملموسة للصالح العربي العام . ويكفي أن نعرف أن السوق الأوروبية المشتركة قد أكسبت أوروبا كلها مناعة ضد كل الصراعات العقيمة ، ومن ثم أصبحت السوق تشكل صمام أمن حقيقي استطاع أن يقضي على شبح الحروب التي نهشت القارة على مدى أجيال وقرون . فكيف سيكون حال العالم العربي الذي لم يعرف مثل هذه الحروب إذا ما وُضع مشروع السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ ؟ لا شكَّ أن هذه السوق ستصبح تجسيداً مادياً ملموساً للتجانس التاريخي والمعنوي والأدبي الذي يتمتع به العالم العربي منذ عصور الحضارة العربية المزدهرة . وقد عبر الشيخ زايد عن هذه الحقيقة في حديث له حول نتائج حرب أكتوبر في ٣ ديسمبر ١٩٧٣ حين قال :

«إن التعاون والاقتصاد من بين الأشياء الأساسية التي تربط بين البشرية جمعاء وخاصة بين الأشقاء . . وهذا ما نصبو إليه . إن هذا الهدف هو ما أومن به إذ يجب التنسيق على مستوى الشعوب العربية في كل المجالات

لرفع المستوى المعيشي لهم في الحاضر والمستقبل . إن بلادنا في حاجة إلى الكثير لتوفير الرفاهية والسعادة للمواطنين ، وإننا نحتاج لتحقيق هذا العمل إلى العمل المستمر الجاد وإلى المواظبة على أدائه وعلى الخبرات الفنية التي تحققه على أعلى مستوى»

وفي اليوم نفسه (٣ ديسمبر ١٩٧٣) وضع الشيخ زايد حجر الأساس لمصنع الأسمنت في مدينة العين واستغل المناسبة كعادته للتعبير عن القيمة الفكرية والحضارية والقومية الكامنة وراء المشروع المادي فقال :

«لا شكَّ أن التضامن في الأمور الاقتصادية هو الذي يزيد الروابط بين الأشقاء وبين الإنسانية كلها . وليس بالطبع التعاون في عمليه إنشاء المصانع فقط بل كذلك في مجال الزراعة فنحن نؤيد ونتبنى التعاون الاقتصادي بين الأشقاء . هذا بلا شك يحقق السعادة للشعوب العربية» .

ومن الواضح أن الشيخ زايد يعي تماماً رواسب الماضي وقيوده التي تكبل خطوات الوحدة العربية وتكاملها الاقتصادي من الانطلاق . وهي رواسب وقيود غائرة وثقيلة وتحتاج الى وقت وجهد ودراسة وتنوير حتى يمكن التخلص منها ولو على مراحل تستغرق مسافات زمنية طويلة . ولذلك فإن تعثّر محاولات الوحدة الاقتصادية العربية لم يؤثر في تفاؤل الشيخ زايد بتحقيقها ذات يوم ، المهم أن تستمر الجهود الجادة المخلصة من أجل تحقيقها ولا تتقاعس أو تتعثر مهما قابلت من عقبات وعوائق . فقد كان الموقع الاستراتيجي للعالم العربي مطمعاً لكل القوى العظمى التي تحكمت في مصير العالم على مر العصور المختلفة . فالوطن العربي يمتد على رقعة واسعة من الأرض في قارتي أفريقيا وآسيا ، ولا بدَّ أن تمر طرق المواصلات

الرئيسية بين الشرق والغرب بالوطن العربي أرضاً وبحراً وجواً . ولذلك فإن القوة الاقتصادية الذاتية للعرب أصبحت الآن ضرورة ملحَّة حتى يكتسبوا مناعة وحصانة ضد كل الأطماع الخارجية . خاصة وأن الأمة العربية تملك من التراث الحضاري والقوة الاقتصادية والموقع الاستراتيجي ما يمكنها من إثبات وجودها ومكانتها الجديرة بها .

وتاريخ المنطقة العربية يوضح لنا كيف تمثلت الأطماع الخارجية في القوى الاستعمارية التي تحالفت على العرب : فلقد طمع فيهم المغول من الشرق والصليبيون من الغرب ثم الأتراك العثمانيون الذين بسطوا سلطانهم على معظم الدول العربية نحو أربعة قرون منذ أواخر القرن السادس عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في أوائل القرن العشرين في وقت كانت فيه أحوال العرب قد تدهورت بحيث فقدوا كل حصانة ضد الأطماع الخارجية .

ونتيجة لتدهور أحوال العرب في ظل الحكم العثماني وضعف الدولة العثمانية ذاتها ، لم تتمكن الدول العربية من أن تتصدى للزحف الاستعماري والاعتداءات الأوروبية عليها منذ أوائل القرن التاسع عشر . فتمزقت وحدة الوطن العربي بهدف تشتيت كيانها السياسي وتفتت اقتصاديات الأمة العربية وإعادة تكاملها الاقتصادي ، إذ أن الاستعمار أراد أن يجعل منها مصدراً للحصول على المواد الخام اللازمة لتشغيل مصانع أوروبا ، وأسواقاً مفتوحة أمام المنتجات الأوروبية .

كما كان الاستعمار قد قام بعملية غسيل للمخ العربي بهدف زعزعة ثقة الإنسان العربي في نفسه ، فقد أوحى للعرب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

باستحالة تصنيع الدول العربية التي لا تستطيع العيش بعيداً عن المظلة الاقتصادية للدول الاستعمارية . كل هذا لخدمة الاقتصاد الاستعماري الذي ازدهر بسبب الدماء التي امتصها من الكيانات التي سيطر عليها . وكان الكيان العربي على رأس هذه الكيانات التي عانت الأمرَّين طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من العشرين على أيدي الأخطبوط الاستعماري .

وكان من أخبث رواسب الماضي التي مدت جذورها في التربة العربية حتى الآن قد تمثل في التبعية الاقتصادية . فإذا كانت الدول العربية قد تخلصت من الاستعمار المباشر والسيطرة السياسية ، فإننا ما زلنا نحن العرب نعاني من التبعية الاقتصادية ، وهي الاستعمار المقنَّع الجديد الذي تزداد ضرواته وخبثه وتعقيده بمراحل عديدة على الاستعمار التقليدي المعروف . ذلك أن اقتصاديات الدول العربية في معظمها مرتبطة بعجلة الاقتصاد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وكان هذا الارتباط نتيجة للتوسع الاستعماري الذي احتوى الدول العربية تماماً ، خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . فعندما تمت القوى الإنتاجية للاقتصاد الاستعماري ، وجدت أن استمرارها وسد ثغراتها يعتمد على السيطرة على المناطق المختلفة لتوجيه اقتصادها لصالحها وإقناعها باستحالة تصنيعها ، وبأن قدرها الأزلي يحتم عليها أن تكون مزرعة أو منجماً يمون المصانع الأوروبية ثم الأمريكية عندما انفتحت الولايات المتحدة الأمريكية علي العالم خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وكان مظهر التبعية الاقتصادية الوحيد الذي تخلصت منه الدول العربية

تماماً مع تخلصها من الاستعمار المباشر ، قد تمثل في القضاء على الربط بين السياسات المالية والاقتصادية للدول العربية بسياسات وعملات البلاد الاستعمارية المتقدمة اقتصادياً ، فمن المعروف أن مصر والعراق والسودان وفلسطين كانت داخلة في كتلة الاسترليني ، وسوريا ولبنان ودول المغرب داخلة في كتلة الفرنك الفرنسي ، لكنها خرجت كلها من فلكها نتيجة للتحركات التحررية التي نادت بضرورة تعريب المصارف وفرض السياسة القومية عليها . وهذا يؤكد تفاؤل الشيخ زايد بقدرة العرب على اتخاذ قرارات قومية مصيرية إذا أرادوا . فإذا كانوا قد نجحوا في تحرير العملات العربية من سيطرة الاقتصاد الأجنبي في ظل الهيمنة الاستعمارية ، فلا شك أنهم قادرون على إيجاد وحدة اقتصادية عربية تتصدى لكل الأطماع الخارجية التي أخذت في بعض الأحيان شكل الأحلاف العسكرية بحجة استعداد القوى الكبرى للدفاع عن أمن الدول الصغرى في مقابل التعاون الاقتصادي والتحالف السياسي . يقول الشيخ زايد في حديث لصحيفة «الأوبزرفر» البريطانية في ١٣ فبراير ١٩٧٦ :

«إننا ننبذ سياسة الأحلاف العسكرية . . والعالم يشهد الآن بداية عهد جديد لتعاون الشعوب . وقد رأينا كيف فشلت الأحلاف في القيام بدورها ، إن أهم ما يجب أن نحرص عليه هو تقوية العلاقات القائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل . وأنا أرى أن دول المنطقة في حاجة ملحَّة إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية التي تزداد يوماً بعد يوم . . . . نحن في حاجة كل يوم إلى التعاون الاقتصادي الذي يخدم شعوبنا . . . إن التبادل الاقتصادي يزيد ترابط الشعوب وينمي شعورها بأهمية التضامن ، وإذا اختل اقتصاد الجار اختل اقتصاد الجار الآخر» .

وهذا التبادل الاقتصادي ضرورة مصيرية ملحة لأنه ليس بين الدول العربية دولة واحدة تملك بمفردها من الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية وتكامل عناصر الإنتاج ما يمكنها من أن تحقق سياسة الاكتفاء الذاتي أو ترضي سكانها إرضاء حقيقياً مستمراً ، ومن ثم لا يمكنها أن تصبح قوة اقتصادية كبيرة على المستوى العالمي . وإن كانت الدول العربية تشترك في شيء واحد من الناحية الاقتصادية ، فإنها كلها تعاني من ضغوط التخلف الاقتصادي ، وتكاد تتخصص في إنتاج المواد الأولية اللازمة لصناعات الدول الغربية بصفة خاصة والدول الأخرى بصفة عامة ، كما أنها تعتمد في بنائها الاقتصادي عى أن كلاً منها يعتمد على محصول واحد ، أو عدد ضئيل أو هزيل من المحصولات الأولية ، كما تشترك بصفة عامة إما في ضعف صناعاتها أو في انخفاض الدخل القومي أو في كليهما .

والغريب أن تجارة الدول العربية أكثر ارتباطاً بالدول الأجنبية من بعضها البعض برغم أنها تقع في منطقة واحدة وتعيش نفس الظروف التي لا يشتم منها رائحة الاستغلال من طرف واحد لطرف آخر . بل إن الارتباط بالدول الأجنبية أدى إلى توسع الدول العربية في الإنتاج للتصدير ومن ثم إلى نوع من المنافسة بين الدول العربية مما شجع الدول الأجنبية على ممارسة الضغوط عليها لتخفيض منتجاتها وصادراتها . وبذلك وجهت اقتصاديات الدول العربية نحو التنافس من أجل صالح الدول الأجنبية بدلاً من أن توجه نحو التكامل لصالحها القومي العربي . لذلك سار الإنتاج في خطوط أقرب إلى التوازي منها إلى الترابط . وبذلك تحول الوطن العربي إلى جسم حي

فصلت أعضاؤه وألصقت بأجسام حية أخرى ، وبدلاً من أن تكون المبادلات الاقتصادية بين أجزاء الوطن العربي ، أصبح العكس هو الصحيح . ويكفي أن نذكر على سبيل المثال أن أعلى نسبة استيراد لأية دولة عربية من دول عربية أخرى لا تزيد عن ٥٪ من مجموع وارداتها في حين لا تزيد نسبة صادراتها عن ١٠٪ من جملة صادراتها . وتظل هذه النسبة الهزيلة في التضاؤل تماماً إلى أن تنعدم في حالة بعض الدول العربية التي لا تجد في أسواقها الاستهلاكية إلا كل ما هو مستورد من أوروبا وأمريكا .

من هنا كان إصرار الشيخ زايد على نشر الوعي الاقتصادي العربي على أعلى مستوى وعلى أوسع نطاق ، خاصة وأن كل عوامل القوة السياسية والاجتماعية أصبحت تنهض أساساً على القاعدة الاقتصادية الراسخة . والأمة العربية تمتلك بالفعل هذه القاعدة الراسخة ، لكنها لم تستغلها بعد لأن ما ينقصها حسن التنظيم والتوظيف ، مع التخلص من الحساسيات والشكوك التي لا لزوم لها بين أفراد الأسرة العربية الواحدة . فإذا استطعنا تحقيق هذه الخطوة فإننا بهذا نكون قد وضعنا أقدامنا على الطريق المؤدية إلى التكامل الاقتصادي العربي والقوة الذاتية القومية ، خاصة وأن الدول الصناعية المتقدمة لا تزال تصر على سياستها التقليدية القديمة تجاه دول العالم الثالث بصفة عامة ، ودول العالم العربي بصفة خاصة . يقول الشيخ زايد في خطابه أمام مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في سيري لانكا في ١٨ أغسطس ١٩٧٦ :

«إن موقف الدول الصناعية المتقدمة ما زال موقفاً سلبياً ، إذ أنها ما زالت مترددة في الإيفاء بالتزاماتها تجاه دول العالم الثالث ، الأمر الذي سيترك آثاراً

سلبية لا على اقتصاد الدول النامية ، بل على الاقتصاد العالمي بجمله . لا بدَّ لهذه الدول إذن من قبول مبدأ المفاوضات الجادة بدلاً من التهرب والسلبية ، ولا بدَّ من قيام حوار بنَّاء بيننا وبين الدول المتقدمة من أجل الوصول إلى عالم متكامل تسوده العدالة وينعم بالسلم»

ولن تتخلى الدول الصناعية المتقدمة عن سلبيتها إلا إذا شعرت أن الأطراف الأخرى أصبحت كتلة اقتصادية لها وزنها في الاقتصاد العالمي . فإذا أخذنا البترول العربي على سبيل المثال سنجد أن الشركات الأجنبية المستغلة للبترول العربي والتابعة لهذه الدول الصناعية المتقدمة تقدم للدول العربية عائداً مالياً لا يساوي البترول المصدَّر والمستهلك من الأرض العربية . فمهما كانت أرصدة البترول من الضخامة ، فإن البترول المستهلك مادة غير قابلة للتعويض . وإذا كانت قيمة الأرصدة تقل وتنخفض بمرور الوقت ، فإن قيمة البترول تزداد وترتفع عكسياً . وعلى الرغم من أن الوطن العربي يتصدر دول العالم في إنتاج البترول واحتياطيه ، فإن العرب حتى الآن لا يملكون النظام الاقتصادي الذي يحافظ على هذه الثروة الهائلة من استغلال الشركات الأجنبية . ولذلك فالبترول الذي يستخرج من أرض العرب بأرخص التكاليف وأسهل الوسائل لا ينتفع به العرب إلا في حيز محدود جداً ، فاستهلاك العالم العربي في مجموعه لا يزيد عن ١٠٪ من الإنتاج العربي ، الذي يصدر أغلبه للخارج ، وخاصة إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان لمنحها الطاقة اللازمة لتشغيل صناعاتها وتسيير عجلة حضارتها ، مع العلم بأن معظمه يصدر خاماً ليتم تكريره في الدول المستوردة . ومع ذلك لم تحاول الدول العربية أن تلحق أي ضرر بهذه الدول

المستوردة المستغلة حتى لا تتهم بأنها تسعى لتهديد الحضارة العالمية المعاصرة . ويضع الشيخ زايد يده علي هذه القضية في حديث صريح مع الصحفي الهندي كارنجيا رئيس تحرير وصاحب مجموعة «بليتز» الهندية وذلك في ١٤ أبريل ١٩٧٨ حين يقول :

«دعني أؤكد أولاً بأن دول النفط لم تحاول في الماضي ولن تحاول حاضراً أو مستقبلاً إلحاق أي ضرر بأية دولة صديقة أو أية دولة تسعى للصداقة ، كما وأنها إدراكاً لمسؤولياتها الجسام ولدورها الحيوي كمصدّر للطاقة للعالم الصناعي لم تحاول أبداً إلحاق الضرر بالمجتمع البشري . فلماذا إذاً توجد مثل هذه التلميحات حول ثروة الدول العربية ؟ هل مرد ذلك غيرة وحسد في ثروة مزعومة ؟ إن دول النفط فقيرة في كل شيء سوى امتلاكها لهذا المصدر الوحيد الذي لا تملك مورداً سواه وهي تصدر هذه الطاقة في مقابل استيراد كل شيء صغيراً كان أم كبيراً ابتداء من كماليات الحياة الصغيرة إلى المصنع والمصفاة . واستيرادها هذا يأتي من مصانع الدول الصناعية التي يعتمد إنتاجها وعملها على وجود أسواق كبيرة في دول النفط لمنتوجاتها . وثانياً . . فإن دول النفط تخصص جزءاً كبيراً من دخلها لمساعدة دول العالم الثالث النامي ، وإن النسب التي تخصصها للمساعدات الخارجية تفوق بكثير ما تخصصه الدول الصناعية نفسها . وذلك يرفع مستوى المعيشة في هذه الدول النامية من جهة ويخلق أسواقاً جديدة للدول الصناعية من جهة أخرى .» .

ولذلك أصر الشيخ زايد دائماً على ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق تطوير الصناعة والزراعة لكي يصبحا مورداً إضافياً للدخل مع البترول ومورداً بديلاً إذا نضب البترول ، ومن هنا كان إصراره أيضاً على

استثمار أكبر جزء من أموال البلاد في داخلها . يقول في نفس حديثه السابق مع كارنجيا :

«ليس هنالك من دولة تستثمر جزءاً كبيراً من دخلها في الخارج إذ أن أولويات الاستثمار هي في الداخل من أجل تطوير الدولة وتحقيق الرفاهية والازدهار لأبنائها . . وما يفيض عن ذلك يوجه أولاً لمساعدة الأشقاء والإخوة ومن ثم للاستثمار في مجالات نافعة في الأقطار القريبة قبل التوجه للأقطار البعيدة . . ومن بديهيات الاستثمار الخارجي توزيعه على مناطق مختلفة وعدم حصره في منطقة أو دولة واحدة» .

ونظرة الشيخ زايد الاستراتيجية إلى الاستقرار الاقتصادي لا تتجزأ . فهو يؤمن ـ على حد تصريحه لصحيفة «شيكاغو تريبيون» الأمريكية في ٢٠ مايو ١٩٨٧ ـ بوحدة الأمة العربية إيماناً ينهض على الدعم والمساعدة اللذين هما برهان الأخوّة والإيمان بواقع هذه الوحدة التي تستند إلى وحدة التراث والمصير : **«وحتى مع الدول الشقيقة غير العربية ، فإننا نؤمن بواجب دعمها ومساعدتها كدليل على وعينا بضرورة التضامن معها . وبالنسبة للعالم العربي فإننا نؤمن بالأخوة العربية وبضرورة استقراره ورفاهيته . فالعالم العربي لا يمكن أن يكون مجزأً كما أن الاستقرار والأمن والرفاهية الاقتصادية فيه لا يمكن أن تكون مجزأةً بحيث تقتصر على رقعة من دون غيرها ، وإلا افتقد العالم العربي كل الاستقرار والطمأنينة وأصبح مزعزعاً مهدداً . . . إننا نؤمن أن وحدة واستقرار العالم العربي ينعكسان بشكل مباشر على استقرار ورفاهية العالم الغربي وأن استقرار العالم الغربي ينعكس أيضاً على العالم العربي . فالصديق إذا توفرت لديه الراحة والرخاء فإن ذلك سينعكس على صديقه . وهذه هي سنة الحياة» .**

ولذلك تمتد مفاهيم الشيخ زايد الاقتصادية لتشمل كل أنواع التعاون الاقتصادي على المستوى الإنساني العام وليس فقط على المستوى العربي . ذلك أن هذا التعاون الاقتصادي أنجع علاج لكل الاحتمالات المدمرة للحروب ، لأنه من المستحيل على دول تتبادل المنافع المادية والمصالح الاقتصادية في ما بينها أن تفقد عقلها وتشن حروباً على بعضها البعض . ذلك أن الاقتصاد بطبيعته ينهض على الحوار البنَّاء الذي يوازن بين الأخذ والعطاء ، وبالتالي فالطمع الذي يشعل الحروب مرفوض تماماً عند خبراء الاقتصاد . فليس هناك من يملك السلطة ليأخذ فقط ولا يعطي كما أنه يندر وجود الضعيف الذليل الذي لا يملك سوى أن يعطي كل ما عنده صاغراً دون مقابل . ومن هنا كانت نظرة الشيخ زايد لجميع مشكلات العالم الاقتصادية . يقول في حديث إلى صحيفة «لوموند» الفرنسية في ٢١ مارس ١٩٧٩ :

«إن جميع مشكلات العالم الاقتصادية ينبغي أن تعالج كوحدة متكاملة . . كذلك من الضروري إقامة أنماط من التعاون بين دول العالم . ونحن دائماً على استعداد لبحث جميع هذه المشكلات مع جيراننا ومع الدول الصناعية بهدف الوصول إلى إيجاد حل لها . . إلا أن الحوار يجب أن يكون قائماً على أساس من الاحترام المتبادل وليس نتيجة للتهديد . ونحن نأمل كثيراً أن تتبنى الدول الأخرى موقفنا هذا» .

لكن الدول الصناعية ـ للأسف ـ لا تزال تسلك نفس السلوك المتغطرس القديم على أساس أن زمام الأمور بيدها ولا داعي للتنازل أو حتى الالتفات لمطالب الدول المنتجة للبترول على وجه الخصوص . وكأنه كُتب على دول البترول الالتزام بمطالب الدول الصناعية التي لا تلتزم بدورها بأية واجبات

تجاه الدول التي تستغل ثرواتها الطبيعية دون أي تقدير لحساب الأرباح والخسائر . ولذلك يتساءل الشيخ زايد في حديث لصحيفة «الراية» القطرية في ٥ يوليو ١٩٧٩ :

«ما هو سبب تصاعد أسعار البترول ؟ هل هي مجرد رغبة منا في زيادة الأسعار ؟ إن الدول الصناعية ترغمنا على هذا الاتجاه برفع أسعار صادراتها كل يوم . . لقد حاولنا مراراً أن تكون بين دول الأوبيك والدول المستهلكة لقاءات تقوم على كشف الأمور وتحديد المسئوليات بين الجانبين . . لكن الدول الصناعية لم تصغ لمحاولاتنا . نحن على استعداد للالتزام بمبادىء متوازنة لا تهدد حقوقنا ولا تزيد من أعباء أية دولة سواء كانت صناعية أو من العالم الثالث ، لكن الدول الصناعية : هل هي على استعداد للالتزام بما يحقق مصلحة الطرفين ؟ . . على أي حال فإن هناك أملاً في أن يقوم حوار قريب لتحديد الأسس الواجب اتباعها من أجل مصلحتنا جميعاً . . لكن بدون التزام الطرفين فلن يكون هناك اعتدال ، هم يريدون الالتزام منا فقط وهذا لا يجوز .» .

هكذا تتجلى نظرة الشيخ زايد الموضوعية تجاه الطرف الآخر حتى ولو لم يلتزم بهذه الموضوعية . فهو لا يطالب بمكاسب ومصالح الطرف الذي يمثله فحسب بل وضع في اعتباره الطرف الآخر حتى تتعادل كفتا الميزان بحيث لا تنقسم الأطراف المعنية إلى معسكر للرابحين وآخر للخاسرين . أما إذا أصرت الدول الصناعية على الاستئثار بالمكسب ، حينئذ لا بدَّ من مواجهة أو وقفة تستخدم فيها كل الأسلحة الاقتصادية التي تجبرها على احترام مصالح الآخرين ، إذ أن مصالح كل الأطراف المعنية تمثل شبكة مترابطة لا

تحتمل أن تكون بها ثقوب هنا أو هناك . فهذه الثقوب يمكن أن تضر الشبكة كلها في النهاية . ولذلك كان الشيخ زايد من أوائل الزعماء الذين نادوا بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل ومتكافىء يقول في حديثه لصحيفة «الشرق الأوسط» في ٢٠ مايو ١٩٨١ :

«نحن نؤمن بأن اقتصاد العالم اليوم أصبح اقتصاداً متكاملاً ، ولن تستطيع أية دولة أو مجموعة من الدول أن تعيش بمعزل عن الآخرين ، وبالتالي كنا دائماً ولا نزال ننادي بضرورة إقامة حوار بناء وهادف بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث التي تشكل الدول النفطية جزءاً لا يتجزأ منها لدراسة مجمل القضايا الاقتصادية التي تتعلق بالتضخم العالمي ، وأسعار المواد الأولية ومشاريع التنمية والتعاون التكنولوجي ، بهدف الوصول إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل ومتكافىء» .

لكن الشيخ زايد ـ بالطبع ـ لم ينتظر حتى تتم إقامة هذا النظام الاقتصادي العالمي ، بل شرع على الفور في البدء ببلاده . ففي خطابه في افتتاح الفصل التشريعي الأول (دور الانعقاد الثالث) في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٣ ألقي الضوء على اهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية في جميع انحاء البلاد ، ودراستها للمشاكل الاقتصادية ، ومعالجتها للصعوبات التي تواجه خطة التنمية ، وإعدادها لمشروع اتفاق للتعاون والتنسيق بين دول الخليج لتحقيق الوحدة الاقتصادية في ما بينها وإنشاء السوق الخليجية المشتركة ، وإصدارها لقانون اتحاد الغرف التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ورعايتها للمشروعات الصناعية التي يقيمها النشاط الخاص ، وتطويرها للتعاون الاقتصادي مع العالم العربي والدول الأوروبية ، وسعيها لإيجاد توازن بين

أسعار البترول وأسعار المنتجات الصناعية والسلع الغذائية والمواد الأولية التي تواصل ارتفاع أسعارها بصورة كبيرة ومتزايدة ، وتنسيق سياستها البترولية مع الأفكار العربية المنتجة للبترول ومع الدول الأعضاء في منظمة أوبيك ، وقيامها بالمسح الصناعي والمعدني والاقتصادي للبلاد بالتعاون مع الخبرات العالمية في منظمة التنمية الصناعية بجامعة الدول العربية ، وذلك للحصول على الدراسات التفصيلية والنتائج العلمية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية وإقامة المشروعات الصناعية لتنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق الاستثمار الأمثل لموارد الدولة وثرواتها الطبيعية والمعدنية ، وتوفير أجهزة التخطيط للإحصاءات والخطط والبرامج التنفيذية للإسراع بمعدلات التنمية ، وإصدار القوانين المنظّمة للنشاط التجاري والتي تهدف إلى تنمية المعاملات التجارية والمالية واستقرارها على أسس سليمة وضمان حق المواطن في المساهمة في النشاط التجاري والتطوير الاقتصادي للدولة .

ولقد كانت الشركات الأجنبية تتحكم في إنتاج وتسعير ثروة البلاد النفطية إلا أن الشيخ زايد لم يسمح باستمرار هذه الحالة ، وبذلت الحكومة جهداً كبيراً في مفاوضاتها الطويلة والمضنية مع شركات النفط العاملة في البلاد حتى أصبحت تمارس سيطرتها على ثرواتها الوطنية . وقد ساهم عائد هذه الثروة في مكافحة الغلاء وتوفير السلع والمواد الغذائية للمواطنين بأسعار مخفضة عن طريق شركة الإمارات العربية المتحدة للتجارة . أما بنك الإمارات العربية المتحدة للتنمية فقد ساهم بدور فعال في مجال تنمية الثروة السمكية والحيوانية وتقديم القروض والمساهمات في المشروعات الاقتصادية ، وتأسيس المشروعات الاستثمارية ثم بيعها للمواطنين بعد

تحويلها إلى شركات مساهمة ، وإمداد المستثمرين بدراسات الجدوى والبحوث العلمية اللازمة لنجاح مشروعاتهم .

ولعل أشد ما يقلق الشيخ زايد أن الفجوة الحضارية بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة آخذة في الاتساع والعمق ، ومن هنا كان إصراره على التعاون الاقتصادي بصفته أنسب وسائل التنمية في عالمنا المعاصر ، وإيمانه الراسخ بأن أمن العالم السياسي يرتبط بالأمن الاقتصادي ، وأن العالم في حاجة إلى نظام دولي اقتصادي أكثر عدالة وأكثر إنصافاً ، وأن الدول المنتجة للمواد الأولية بما فيها الدول النفطية يجب أن تحصل على عائد متوازن يكفل مواجهة احتياجات الأساسية من البلدان الصناعية ، ويتيح لها في نفس الوقت فرص التنمية واللحاق بركب التطور وتحسين مستوى المعيشة لسكانها . بهذا يسود التعاون والتكافل في إطار الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي .

كذلك كان الشيخ زايد رائداً في مجال حل مشكلات التجارة الدولية عن طريق تخفيف سياسات الحماية أو الوصاية التي تنتهجها البلاد الصناعية التي تعوق تجارة البلاد النامية من الوصول إلى الأسواق ، ونقل العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية وزيادة الإنتاجية الصناعية وتنويعها ، والحد من تسلط الشركات غير الوطنية في السيطرة على الثروات الطبيعية للبلاد النامية . كما طالب الشيخ زايد بوضع حلول جذرية للمشكلات المالية والنقدية لأن النظام النقدي الدولي القائم يشكل عائقاً لتنمية العلاقات النقدية والمالية ما بين الدول ، ويؤدي إلى اختلال موازين المدفوعات في البلاد النامية التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم وتدهور معدلات

التبادل التجاري مما اضطرها للحد من برامجها الإنمائية وفرض عليها أعباء ضخمة من الديون وفوائدها . وهذه الحلول الجذرية لا تتأتى إلا من خلال حوار جاد مع الدول الغنية الصناعية لإقامة النظام الاقتصادي العادل الدولي المرجو .

وقد أثبتت الاستراتيجية الاقتصادية التي طبقها الشيخ زايد في بلاده قدرتها على تجاوز الركود الاقتصادي الشديد الذي تعرض له العالم منذ مطلع الثمانينات والذي أدى إلى أزمات حادة في بعض الدول حتى الكبيرة منها ، وتراجع أسواق النفط وتدهور أسعاره مما سبب بطبيعة الحال نقصاً جزئياً في موارد الدولة ، إلا أن دولة الإمارات بفضل هذه الاستراتيجية اتخذت الخطوات المناسبة ومنها ترشيد الإنفاق ، بما يضمن استمرار مسيرة الاتحاد في طريق التنمية والاستقرار ، دون المساس بحاجات المواطن وضرورياته الأساسية . فقد أفرز عقد السبعينيات تحديات جديدة عمقت من آثار التحديات التقليدية ، المتمثلة في التخلف والتبعية والتجزئة . وتمثلت هذه التحديات الجديدة في استخدام العناصر الاقتصادية كأداة للصراع السياسي خاصةِ عندما استطاعت الدول العربية أن تستعيد ملكية ثرواتها الطبيعية وإجراء تصحيح جزئي لأسعار صادراتها النفطية . لكن مع مطلع الثمانينات أرادت الدول الصناعية المتقدمة أن ترد الصاع صاعين فسارعت لاستلاب هذه الحقوق واستنزاف الموارد العربية في شكل حرب اقتصادية تمثلت في انهيارات في أسعار النفط ، واضطرابات في أسواق العملات الدولية ، وتصدير للأنماط الاستهلاكية التي شوهت سلم التفضيلات في البلاد العربية التي عانت بالتالي من النزاعات الإقليمية التي أثيرت ضمن هذه التحديات المتعاظمة .

ولا يرى الشيخ زايد منهجاً أو أداة لتخطي هذه العقبات والتصدي لهذه التحديات ، سوى التعاون المثمر الفعال على قاعدة اقتصادية صلبة عربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية تحقيقاً للتكامل القومي وبديلاً عن التكامل الدولي التبعي ، ولذلك فإن التكامل الاقتصادي وإقامة سوق عربية مشتركة هو المدخل العملي والحقيقي لإقامة الكيان العربي الراسخ وسط هذا العالم المضطرب . فالعمل الاقتصادي المشترك الذي يعتمد لغة المنافع المتبادلة والمصالح الثابتة هو الأكثر صموداً أمام رياح التقلبات السياسية . ويعد مدخل التبادل التجاري أعرق وأسبق المداخل التعاونية الاقتصادية في مجال العمل العربي المشترك بابتداع العديد من أساليب دعم التجارة العربية البينية من خلال منظمات العمل العربي المشترك مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي أعدت نظام ضمان ائتمان الصادرات العربية ، وصندوق النقد العربي الذي أعد برنامج تمويل التجارة العربية البينية .

ومع ذلك يؤكد الشيخ زايد أن التجارة العربية البينية لا تزال متدنية الغاية في معدلاتها ، بالإضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية التي أخذت بتلابيب الدول العربية المقترضة وعطلت برامج التنمية فيها إلى حد كبير . ولما كانت مشكلة التبادل التجاري بين البلاد العربية هي في جوهرها مشكلة تنموية إنتاجية تتصل أساساً باستراتيجية التنمية فإن الشيخ زايد في كلمته بمناسبة افتتاح مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في نوفمبر ١٩٨٩ بأبوظبي ، يقدم برنامجاً استراتيجياً من عشر نقاط لاستيعاب وتجاوز التحديات التي تواجه اقتصاديات الأمة العربية :

أولاً : لا بدَّ من العمل بكافة الوسائل لإزالة العقبات الهيكلية المتعلقة بضعف الهياكل الإنتاجية ولن يتم ذلك إلا بالمزيد من الجهود التنموية والاتجاه نحو التصنيع والاكتفاء الذاتي وخاصة في مجال الأمن الغذائي العربي .

ثانياً : تطوير هياكل البنية الأساسية من مواصلات واتصالات وتخزين . . الخ

ثالثاً : توفير المعلومات التجارية سواء من حيث أسواق التصدير أو الاستيراد .

رابعاً : إزالة العقبات الناجمة عن الإجراءات والقيود الجمركية والكمية والإدارية .

خامساً : العمل على تصحيح اختلالات الهيكل السلعي للصادرات العربية ، واعتمادها على عدد محدود من السلع الأولية ، والخدمات الزراعية والمنجمية ، وكذلك تصحيح اعتمادات الواردات العربية على استيراد السلع المصنَّعة وبروز السلع الغذائية كثاني عنصر في السلع المستوردة ، وهو مؤشر خطير للغاية ، مما يتطلب توسيع القاعدة الإنتاجية والاتجاه نحو التنمية الزراعية والتوسع في المشروعات العربية المشتركة في مجال الغذاء ثم الاتجاه نحو إحياء التوجه نحو الصناعات الكبيرة الذي كان قد بدأ في الخمسينات ، والعمل على إقامة مجمعات صناعية عملاقة يتاح لها تحقيق الاكتفاء الذاتي والتسويق على مستوى العالم .

سادساً : ينبغي القضاء على الازدواجية والمشروعات المتكررة وخلق

صناعات قادرة على المنافسة والاتجاه لتوطين الصناعات العربية في جميع أرجاء الوطن العربي الكبير اعتماداً على توافر الميزات النسبية .

سابعاً : وإن تمويل التجارة العربية البينية يشكل حلقة قوية في دعم هذه التجارة ، وإن برنامج تمويل التجارة العربية الذي أقره أخيراً صندوق النقد العربي يعد إنجازاً جاداً في هذا السبيل .

ثامناً : العمل على إقامة نظام عربي لتسوية المعاملات الخاصة بالتجارة العربية البينية ، ونأمل أن تتولى المؤسسات المالية العربية دراسة وإعداد مثل ذلك النظام .

تاسعاً : الاهتمام بالنقل البحري لتدعيم الأسطول التجاري العربي .

عاشراً : إن نظام ائتمان الصادرات العربية الذي وضعته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ليكون بصورة أشمل وليضمن كافة أنواع المخاطر .

ولا شك أن التجربة الاقتصادية الناجحة في الإمارات كانت القاعدة الراسخة التي انطلقت منها هذه الاستراتيجية التي أعلنها الشيخ زايد في افتتاح مؤتمر اتحاد غرب التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . ولعل نجاح هذه التجربة يرجع إلى رعاية الشيخ زايد الشخصية لها . فمن ملامح هذه الرعاية على سبيل المثال تشكيل لجنة تضم كافة الجهات المعنية بالتجربة لدراسة الأوضاع الاقتصادية في الدولة دراسة متأنية وشاملة ، ووضع خطة طويلة المدى ترتكز على أسس عملية ومتينة من شأنها وضع الحلول لمعالجة الوضع الاقتصادي بصفة متجددة وتطويره وتجنُّب كافة المشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تحدث في المستقبل . وهو المنهج الذي يتضح في حديثه

لصحيفة «الرأي العام» الكويتية في ٢٣ أبريل ١٩٨٧ عن الإصلاحات التجارية والمالية في البلاد عندما يقول :

«لا شكَّ أن عندنا الآن أخصائيين في الإصلاحات وتوزيع وتحسين هذه الإصلاحات بطرق صحيحة ، وأساليب حديثة لتحقيق النتائج المنتظرة والمطلوبة ، ولا يجوز لنا أن نتعجل الأمور ، ولكن علينا دائماً أن نؤثر الأهم على المهم ، وما يتعلق بالداخل كذلك بالخارج يحتاج إلى الإصلاح . وإذا كانت هناك أخطار فالخطر من البعيد . . من الأعداء الذين لا يريدون لأمتنا أي فلاح أو نجاح . . ونحن الآن ننتظر أفكار وجهود الأخصائيين والمختصين في كل الشؤون المهمة ، ونحن نستعين بأشقائنا وبأصدقائنا . إن الخير موجود عندنا والحمد لله ، وما نريده هو الطريق الصحيح والسليم الذي يجب أن نتبعه ، والذي نحن في حاجة إليه بالنسبة لأمورنا ومستقبلنا . ولا يجوز لنا أن نتسرع وخاصة في طريق الاقتصاد السليم ، إنه يجب أن يكون ممهداً ويجب أن نعتمد الأسلوب الصحيح في الإصلاح والبناء والإنعاش الاقتصادي الشامل» .

ويرجع إصرار الشيخ زايد على التأني في اتخاذ الخطوات الاقتصادية الجديدة إلى حرصه على تجنب الأخطاء التي يمكن أن تأتي نتيجة للعجلة والتسرع الذي قد يؤدي إلى التعطيل وضياع الوقت في طرق مسدودة ومتاهات جانبية . ومع ذلك فهو يؤمن بمبدأ المحاولة والخطأ ، خاصة إذا كانت القضية المطروحة ليست لها سابقة يمكن القياس عليها . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديثه إلى الصحفي السعودي عامر الجابري في ١٣ يوليو ١٩٧٧ :

«إن أية دولة وليدة ناشئة لا بدَّ وأن تمر بظروف وتجارب صعبة . والإنسان الذي لم يمر بتجارب يبقى جاهلاً بكثير من القضايا وعليه الاستفادة من تجارب غيره وتجنّب الأخطاء التي وقع فيها الآخرون . وكذلك الدول الناشئة عليها أن تتعلم الدروس من تجارب غيرها وتجاربها هي نفسها ، سواء في النواحي السياسية أو الاقتصادية . ليس العيب في الوقوع في الخطأ ، إنما العيب هو أن يتمادى الإنسان في الخطأ ، بعد معرفته به ، لهذا فنحن في هذه الدولة وقعنا في خطأ التخطيط والتنظيم لمسائل النقد والمصارف منذ البداية . وعلينا الاستفادة من هذا الخطأ وتجنبه وتعويض ما فاتنا من خسارة ، وأن نتخذ الاحتياطات والإجراءات المناسبة بشأن تنظيم مسألة النقد والمصارف في البلاد» .

ويتجلى تواضع الشيخ زايد عندما يقول للصحفي عامر الجابري إنه ليس خبيراً اقتصادياً برغم كل عناصر الاستراتيجية الاقتصادية التي طبقها في بلده ، والتي تناولناها بالتحليل في هذا الفصل من الدراسة . قد نتفق معه أنه ليس خبيراً اقتصادياً بالمعنى الحَرْفي (بفتح الحاء وتسكين الراء) أو الحِرَفي (بكسر الحاء وفتح الراء) ، لكن يرتفع عن هذا المستوى إلى مستوى المفكر الاقتصادي الاستراتيجي الذي يرى ما لا يراه الآخرون . فالخبير يعرف العلم الموجود في الكتب ويحاول تطبيقه على الواقع ، أما المفكر فيعرف العلم النظري بنفس درجة معرفته بالتطبيق العملي . صحيح أنه لا يحاضر ولا يقوم بالتدريس كما أنه لا يشارك في خطوات التنفيذ وإن كان فكره يشكل المنارة التي تهدي الخبراء الاقتصاديين سواء السبيل . وهذا الفكر الاستراتيجي الاقتصادي يتأكد عندما سأله الصحفي السعودي :

«هناك رأي يقول بأنه أصبح من الضروري تأسيس بنك مركزي في البلاد للإشراف على البنوك وتسيير الأمور المالية . فهل يمكن أن تتحقق هذه الخطوة وهل تدرسونها حالياً؟ وما الذي حدث بالنسبة لمجلس النقد في دولة الإمارات ، وهل هو نتيجة للسياسة التي اتبعها المسؤول السابق ، أم نتيجة خلل في نواحٍ أخرى ؟ » .

وكانت إجابة الشيخ زايد موضحة لاستراتيجيته الاقتصادية التي تعتمد على درايته الشاملة بكل التفاصيل الدقيقة ، ومتابعته للخطوات التنفيذية ، ومحاسبته للمخطئين عن عمد يقول :

«أنا لست خبيراً اقتصادياً ، لكن مروري بتجارب عديدة في حياتي ، ومعرفتي لكل صغيرة وكبيرة ، ومتابعتي للأمور عن قرب أعطتني خبرة لا بأس بها ، وفي هذا المجال بالذات . . قلت منذ البداية بل أكدت مراراً على ضرورة إنشاء بنك مركزي في البلاد لنضمن سلامة وقوة النقد ولنستطيع الإشراف ومراقبة البنوك في الدولة . والآن وبعد أن أصيب مجلس النقد بفشل ذريع ، تأكد للجميع أنه لا بدَّ من إنشاء البنك المركزي . وفعلاً أمرت باستدعاء ثلاثة خبراء في مجال النقد من الدول العربية والأجنبية لدراسة الأوضاع النقدية والمصرفية في البلاد . وقد أكد هؤلاء الخبراء بدورهم على ضرورة إيجاد البنك المركزي . والحقيقة أن ما حدث في مجلس النقد ، هو أنه في الوقت الذي قدّم فيه أعضاء المجلس استقالاتهم ، كنا مشغولين في تلك الفترة باختيار وتعيين أعضاء جدد . لقد اغتنم فرصة انشغالنا في أمور أخرى وأخذ يتصرف بأموال مجلس النقد بطرق غير قانونية ، وأنفق أموالاً ومبالغ طائلة بصفة قروض إلى بعض الدول دون علم الجهات المسئولة في

الدولة ، ودون أن يتلقى أية أوامر من أي شخص مسؤول في الدولة . والمسؤولية تقع على عاتق أعضاء مجلس النقد ويتحملون قسطاً كبيراً من هذا الخطأ الجسيم ، وهم مطالبون الآن بمتابعة القضية وكشف الحقيقة أمامي وأمام إخواني أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد لنعرف ملابسات القضية وخلفياتها» .

هكذا يفكر الشيخ زايد ويخطط ويوجه ويتابع ويحاسب حتى لا تدخل المسيرة الاقتصادية في دوائر مفرغة أو متاهات يمكن أن تشتتها . خاصة وأن كلمة «الاقتصاد» من الفعل «يقتصد» ! ، وبعيدة كل البعد عن الفعل «يسرف» ، بل إن الفعل «ينفق» مرتهن بالإنفاق في المجالات المثمرة التي تعود بمكاسب مادية أو حضارية أكبر مما أنفق عليها من أموال . ولذلك كان الشيخ زايد ضد كل محاولات الإسراف أو البذخ أو إنفاق الأموال على الشكليات التي تنتج عن حساسيات لا لزوم لها ولا فائدة ترجى منها . فمثلاً في حديثه لصحيفة «الأنوار» اللبنانية في ١٣ أغسطس ١٩٧٨ سئل عن احتمال تطبيقه للنص الوارد في الدستور المؤقت والقاضي بإنشاء عاصمة للاتحاد غير أبوظبي ، فكانت إجابته حاسمة وقاطعة كالسيف :

«سمعت مثل هذا الكلام . وأريد أن أسأل : هل هذا هو النص الوحيد الذي لم يطبق من الدستور المؤقت ؟ ثم هل أن مدينة أبوظبي هي مدينة زايد أو مدينة أولاده ، أم أنها مدينة الناس لكل الناس ، من كل الإمارات والأقطار العربية وأقطار العالم الأخرى ؟ ألا تليق مدينة أبوظبي بأن تكون عاصمة الدولة ؟ هل تفتقر إلى شيء ؟ وهل من مصلحة الدولة أن تهدر المليارات لتتقدم العاصمة بضعة كيلو مترات بهذا الاتجاه أو ذلك ؟ ألم يكفنا الهدر

على موانىء ومطارات وصناعات لا تعمل ولا تدر ؟ ؟ لأي مصلحة . . لأي اعتبار . . لأي سبب ؟ إنَّ هناك أموراً اتحادية أكبر وأولى وأهم يجب أن تتحقق . إلا أني أعلم لماذا يطرح مطلب إنشاء عاصمة جديدة ، وأريد أن أقول إن أبوظبي ستبقى عاصمة الاتحاد ما دمت رئيساً لدولة الاتحاد . ومن بعدي فليفعلوا ما يشاءون» .

ودائماً ما يؤكد الشيخ زايد على ضرورة تدعيم الاتحاد حسبما تتطلب كل مرحلة من مراحل العمل الوطني ، وأن تتم الخطوات العملية لدعمه بعناية بالغة وقناعة من إخوته حكام الإمارات حتى يتجنبوا كل العراقيل أمام الاتحاد . وعلى هذا الأساس استمر تطوير الصناعات البترولية والاستفادة القصوى من هذه الثروة لمراعاة تنويع مصادر الدخل القومي حتى لا يشكل الاعتماد على مصدر واحد للدخل خطراً على اقتصاد الدولة في المستقبل ، وأيضاً التركيز على المساهمة في المشروعات ذات الصبغة الجماعية في كافة أنحاء الدولة ، وتقديم القروض للأفراد من أجل تطوير دخل المواطن لكي يساهم مساهمة إيجابية في بناء مستقبله . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديث أدلى به إلى «وكالة أنباء الإمارات العربية المتحدة» في ١١ ديسمبر ١٩٧٦ :

«وهدفنا هو تحقيق مصلحة الغني والفقير جنباً إلى جنب حتى لا يكون هناك حقد أو حسد أو خصام بين أبناء الأمة . . وبذلك لا بدَّ أن ننطلق إلى العمل بالمشروعات التي تخدم أكبر عدد من المواطنين لتحقيق الرخاء الاجتماعي بينهم وإشاعة الترابط والتآخي بين أبناء الأمة العربية الواحدة» .

ويعد بناء الإنسان السوي الذي لا يعرف الحقد طريقاً إلى قلبه ، من أهم

أهداف استراتيجية زايد الاقتصادية . فلا يمكن أن تستقيم أمور الوطن إذا كانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء واسعة وعميقة ، خاصة وأنه يرى ضرورة أن يكون الاقتصاد القومي مرتبطاً ككل في كيان عضوي . يقول في حديثه مع ممثلي الصحافة وأجهزة الإعلام المحلية في ٢١ أكتوبر ١٩٧٥ :

«كل مصنع صغير أو كبير يجب أن يخدم الاتحاد . كل مشروع يجب أن يهيأ لمصلحة المجتمع . وإذا تحقق ذلك فإن المجتمع يشعر بسعادته وتآزره مع بعضه البعض . وإذا أفلت منا شيء فنحن على كل حال لا نقصد الخسارة . . وربما يقدم البعض على عمل ويعتقدون أن فيه المصلحة . . والبشر يخطئون» .

وهذا يؤكد لنا الحكمة العميقة التي تميز فكر زايد الاقتصادي في مجال ترشيد الإنفاق . فكل خطوة اقتصادية لا بدَّ أن تعتمد على فكر استراتيجي واضح حتى تكون في الاتجاه الصحيح . وطالما أن الرؤية القومية واضحة فلا يهم الضجيج الذي تملأ به الدوائر الغربية العالم مُدّعيةً بأن الدول النفطية غير قادرة على استثمار أموالها لأنها تفيض عن احتياجاتها . يقول الشيخ زايد في حديثه إلى إذاعة «مونت كارلو» الذي أجرته معه سناء منصور مندوبة الإذاعة في ٦ يناير ١٩٧٥ :

«الحقيقة أن الذي ينظر من بعيد لا يرى التفاصيل . . وهم يتصورون أن هذه الثروة تذهب في أشياء غير مثمرة أوغير نافعة . وهذه تصورات أو دعايات يروّج لها أعداؤنا . ولكن الواقع غير ذلك تماماً . فهذه الثروات تنفق في الدرجة الأولى على أبناء شعبنا الذين عاشوا في زوايا الحرمان والتخلف سنوات عديدة . هذه الثروات تنفق في شكل خدمات ومدارس

ومستشفيات وطرق وزراعة . ثم بعد ذلك علينا التزامات تجاه إخواننا وأشقائنا العرب الذين تجمعنا وإياهم وحدة الهدف والمصير . ثم علينا التزامات تجاه إخواننا من أبناء الدول الإسلامية والصديقة الذي يساندون قضايانا . . إذن نحن نسير في عدة مسالك ولا يتعارض أحدها مع الآخر . . فمشاريع التنمية الداخلية مستمرة وخدماتنا لإخواننا العرب والمسلمين مستمرة» .

وعلى الرغم من أن دولة الإمارات دولة آسيوية وليست أفريقية ، فإن إحساس الشيخ زايد بأن الدول الأفريقية شريكة في المصير الواحد ، جعله يعلن عن مساهمة بلده في تنمية أفريقيا بمبلغ ١٣٧ مليون دولار ، وذلك في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه أحمد خليفة السويدي وزير الخارجية أمام مؤتمر القمة العربي الأفريقي المنعقد في القاهرة في ٨ مارس ١٩٧٧ . بل إنه طالب المنتج في أفريقيا بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنَّعة من خلال المشاريع الاقتصادية المدروسة ، والكوادر الفنية اللازمة للإدارة ، ووسائل نقل التكنولوجيا الحديثة ، والحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد التموينية ، والتلاحم بين الدول العربية والدول الأفريقية وكذلك بين الموارد المالية والموارد الطبيعية والبشرية . وفي ختام كلمته أعلن الشيخ زايد عن مساهمة دولة الإمارات العربية في تنمية أفريقيا على النحو التالي :

«١ ـ مساندة حركات التحرير الأفريقية بمنحها مبلغ مليوني دولار .

٢ ـ تخصيص ما قيمته ٥ بلايين دولار للمساهمة في الدراسات الاقتصادية لمشاريع التنمية في أفريقيا .

٣ ـ مضاعفة مساهمة دولة الإمارات في رأسمال المصرف العربي الأفريقي للتنمية من عشرين إلى أربعين مليون دولار .

٤ ـ تخصيص عشرة ملايين دولار لتدعيم موارد بنك التنمية الأفريقي .

٥ ـ تخصيص مبلغ مائة مليون دولار لصندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية لتمويل مشاريع التنمية في أفريقيا» .

والإنفاق الخارجي عند الشيخ زايد لا ينفصل عن الإنفاق الداخلي . فكلاهما يتفاعلان ويتوازيان في منظومة متسقة متناغمة لا تعرف التبذير أو الإسراف أو الإنفاق على الشكليات والمظهريات . بل إن الإنفاق على جميع الإمارات يخضع لمساواة حضارية كفيلة بالقضاء على بروز أية حساسيات على سطح الكيان الاتحادي الشامخ . يقول الشيخ زايد في تصريح نشرته صحيفة «الأنوار» اللبنانية في ٣ يناير ١٩٧٣ :

«لقد وهبنا الله المال ، ونحن نسخر هذا المال لخدمة دولة الإمارات العربية المتحدة ، والميزانية الاتحادية عبارة عن عشرة بالمائة من دخل كل إمارة وتصرف هذه الميزانية الاتحادية على جميع الإمارات في المشروعات الإنتاجية والخدمات العامة ، إلا أن أبوظبي تقوم بواجبها طبعاً دون القيام بمشروعات من الميزانية الاتحادية في أبوظبي ، حتى تكون هناك مساواة حضارية في جميع الإمارات . وهذه النسبة هي نسبة شكلية ، فنحن ملتزمون اتحادياً لأن الثروة التي وهبها الله لنا إنما هي لخدمة شعب دولة الإمارات العربية المتحدة ككل وبصفة خاصة ، وللدول العربية والتي نحن جزء منها بصفة عامة» .

ولذلك فالثروة موزعة على المواطنين توزيعاً عادلاً ، والدولة توفر

الخدمات لكل مواطن ، وتنفق بسخاء على تعليم الطلاب في الداخل والخارج ، وتمنح المسكن اللائق لكل مواطن بناء على خطة مدروسة ، وتعالج المواطنين في أفخر وأحدث مستشفيات العالم ، وتنفذ المخططات الصناعية من ميزانيتها ، وتشجع رؤوس الأموال الخاصة بحيث يوجد ما يمكن أن يسمى قطاعاً عاماً في الخدمات والإنتاج إلى جانب القطاع الخاص واشتراكه بل وإشرافه أحياناً على القطاع العام بنفسه . كذلك فإن الدولة تؤمن المواطن تأميناً شاملاً ، وتضمن له الحياة المستقرة ، وتوفر له كل الخبرات ، وأحدث ما وصل إليه العلم . وبرغم الصعوبات العديدة التي برزت في الماضي لدرجة أن الكثيرين آمنوا بضرورة اللجوء إلى القروض لبناء البلد ، فإن الدولة لم تلجأ إلى أحد وتصرفت وعملت بقدر ما في أيديها وما تملكه من طاقات وذلك من منطلق إيمان الشيخ زايد بأن الإنسان بعمله وكفاحه وفكره يأتي في المقام الأول قبل الثروة الطبيعية التي لا تكتسب قيمتها إلا بتوظيف القدرة البشرية لها . فالثروة الطبيعية تقترب من النضوب مع استمرار استهلاكها ، أما الثروة البشرية فغير قابلة للاستهلاك ، بل إنها تتنوع وتتعمق وتترسخ في خبراتها كلما تم استخدامها . ولذلك يقول الشيخ زايد في الاحتفال الذي أقيم بجزيرة مبرز بمناسبة تصدير الشحنة الأولى من بترول حقل مبرز البحري في ٥ يونيو ١٩٧٣ :

«ومن أجل تحقيق المزيد للمواطن فنحن نخطط ونفكر في المستقبل . إذ ماذا يحدث لو تعرضت تلك الثروة للاستنزاف أو الاستهلاك أو تهددتها الأخطار ؟ علينا أن نفكر من الآن لنعمل ما يضمن لشعبنا الخير في مستقبله . ليكون هناك العوض في مصادر أخرى للثروة في المستقبل . وهذه المصادر

تتمثل في إقامة المصانع واكتساب الإنسان هنا للخبرة بحيث يستطيع أن يعمل ويقوم بواجبه تجاه وطنه» .

ومن هنا كان توجه الشيخ زايد لتسخير موارد البترول في إقامة مصادر أخرى للدخل ، منها زيادة الرقعة الزراعية وحفر الآبار ، ومنها إقامة صناعات بترولية وصناعات أخرى تحتاج إليها المنطقة بشكل كبير ، كصناعة الأسمنت . وهكذا واصل الشيخ زايد مخططه الطموح بهدف الوصول إلى زيادة دخل الدولة من مصادر متنوعة ، البترول مصدر منها . ولذلك كانت فرحته غامرة عندما يقوم بافتتاح أي مشروع جديد على أرض بلاده . ، ففي تصريح له بمناسبة افتتاح ميناء زايد في ٢٨ يونيو ١٩٧٢ قال :

«إن هذا الإنجاز ما هو إلا بمثابة جزء من المشاريع الكبرى التي حققناها في بلدنا بحيث تلبي حاجة كل مواطن في هذا الوطن وتحقق لهذا الشعب آماله في كل ما يتطلع ويصبو إليه . وما هذا الميناء إلا أحد العوامل الكبرى التي تجلب كل خير ورفاهية وتقدم للمنطقة جميعها وليس لأبوظبي فحسب ، كما أنه تيسير وتسهيل لوسائل المعيشة والرزق للمواطنين حيث يتوفر لهم فيه منفذ بحري ضخم وحديث ينفتحون من خلاله على العالم» .

وفي يوم ٨ أبريل ١٩٧٨ قام الشيخ زايد مع أخيه الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس الدولة بجولة تفقدية لمدينة دبي شملت مشروع الحوض الجاف الذي يجري إنشاؤه في ميناء راشد لإصلاح السفن وناقلات البترول ونفق الشندقة الذي يربط بين جزئي المدينة . وقد أبدى الشيخ زايد سعادته وإعجابه بهذا المشروع الضخم قائلاً :

«إن هذا المشروع يعتبر إنجازاً عظيماً من إنجازات هذه الدولة الفتية ، ولبنة من لبنات المشروعات الاقتصادية التي تنفذ في دولتنا ، ولا بدَّ أن أؤكد على ضرورة إنجاز مثل هذه المشاريع الحيوية لتستوعب الأجيال المتعلمة القادمة من أبناء هذا الوطن للعمل فيها وإدارتها» .

وكانت كل مظاهر العمران والإنتاج والتقدم هذه بمثابة الرد العملي على كل ادعاءات الخصوم أو الحاقدين الذين ادعوا أن الزيادة المستمرة في الدخل لا بدَّ أن تؤدي إلى تراكم الثروات خاصة حين تكون البلاد في غير حاجة إليها . وكم سخر الشيخ زايد من هذه المقولات والادعاءات التي تقلب الحقائق رأساً على عقب وكأن ازدياد الدخل أصبح كارثة قومية لا بدَّ أن تجرف البلاد إلى قاع الهاوية ! وهي ادعاءات تحاول تصوير أبناء الإمارات وكأنهم قُصَّر ورثوا ثروة طائلة في غفلة من الزمن ولا يعرفون كيف يتصرفون فيها بطريقة عاقلة بنَّاءة بسبب طيشهم ونزقهم المزمنيْن ! ! ويردّ الشيخ زايد على هذه الادعاءات السخيفة في لقاء مع عدد من الصحفيين الأجانب في ١٠ يونيو ١٩٧٣ فيقول :

«إن ازدياد الدخل لن يضرنا أبداً . بل العكس هو الصحيح . لقد وجدنا شعوباً ودولاً كبيرة أنعم الله عليها بدخل وفير . ماذا كانت النتيجة ؟ لقد تطورت هذه البلاد وتقدمت واكتسبت رفعة وقوة بين الدول الأخرى . ووجدنا دولاً أخرى عانت من النقص في الدخل . ماذا كانت النتيجة ؟ لقد تأخر تقدمها واضطرت إلى الالتجاء إلى القروض من الخارج وأصبحت تحت رحمة الآخرين . وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فإننا نستغل كل زيادة في الدخل لصالح شعبنا ومعاونة الأصدقاء والأشقاء . وهذا

واجب علينا نؤمن به . أما إذا وصل الدخل إلى مرحلة تفوق احتياجاتنا واحتياجات أشقائنا ، فإن هناك مجال الاستثمارات وهو أيضاً من أجل خير الشعب . وأوضِّح هنا نقطة هامة . لقد مرت علينا أجيال طويلة ونحن في حاجة إلى الكثير . وحين وهبنا الله الثروة كان لا بدَّ أن نوجهها إلى خير شعبنا . كان مواطنونا في حاجة إلى الكثير . في حاجة إلى المسكن الصحي المكيف . في حاجة إلى مواصلات وطرق . في حاجة إلى المياه . . إلى حياة سعيدة . وكل هذا يحتاج إلى أموال طائلة . ونحن نستغل دخلنا وأية زيادة في هذا الدخل من أجل ذلك» .

وفي الوقت نفسه كان الشيخ زايد حريصاً على ألا يجرف التقدم الاقتصادي أصول الشخصية القومية لأبناء الإمارات ، إذ لا بدَّ من التوفيق بين عنصري الأصالة والمعاصرة أو بين الثوابت والمتغيرات . يقول في نفس حديثه السابق :

«التقدم يغير أشياء كثيرة ، يغير المستوى الاقتصادي ، يغير حركة البناء إلى أفضل . التقدم يعني بناء المدارس والمستشفيات والمشروعات الزراعية والصناعية . يغير أوضاع الأفراد إلى مستوى لائق . . ولكن هناك أشياء أساسية لا يغيرها هذا التقدم ، هذه الأشياء أساسية مثل الدين والتقاليد والأخلاق . . هذه لا يمكن أن تتغير» .

فالقيم والمثل والأخلاق والتقاليد العربية الأصيلة هي اللجام الذي يتحكم في الاتجاه الذي ينطلق إليه فرس التقدم الاقتصادي . والمصالح المادية لا تتعارض أبداً مع المثل العليا ، بل إن الثروة لا قيمة لها إلا إذا تحولت إلى تجسيد حي للقيم الإنسانية الرفيعة . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديث

لمجلة «فوبس» اللندنية في ٢٤ يوليو ١٩٧٤ :

«واجبنا أن نساعد الأشقاء والأصدقاء ، فإن الثروة لا قيمة لها ، إذا لم تقدم مساعدات للدول الشقيقة . هناك من ينشد مصلحته فقط . وهناك من ينشد مصلحته ويعززها بالشهامة . وأنا أفضل الفريق الثاني»

ولذلك فإن الاعتبارات الإنسانية هي الهدف ، أما الثروات فهي الوسيلة . ويعتقد الشيخ زايد أن فضل الذين يجودون بالجهد والعرق والتفاني في خدمة الوطن أكثر من فضل الذين يجودون بالمال . إن الذي يخدم وطنه بنفسه أفضل من الذي يخدمه بماله ، فالنفس أثمن وأغلى من المال بطبيعة الحال . ومن هنا كان الحنو البالغ الذي يسبغه الشيخ زايد على الفقراء خاصة عندما ارتفعت أسعار البترول ، وهو الارتفاع الذي اعتبره من مشاكل الأغنياء أصحاب الشركات ومن يملكون كل وسائل الترف والبذخ ، أما الجمهور العادي فليست مشكلته غلاء البترول وإنما غلاء المعيشة ، وهذا ما يهم الشيخ زايد في المقام الأول . ذلك أن من أهم أهداف استراتيجيته الاقتصادية رفع مستوى معيشة الفقير وليس مضاعفة ثراء الغني . فالعبرة عنده دائماً بالحقوق قبل الواجبات . قد يكون المواطن عاجزاً لسبب ما عن أداء واجبه ، لكن هذا لا يعني حرمانه من حقوقه الإنسانية التي لا تشترى أصلاً بالمال ، فالمفروض فيها أنها مجانية كالهواء والماء .

وهذا التوجه لا ينطبق على الأفراد فحسب بل ينطبق أيضاً على الإمارات بحكم أنها كيانات إنسانية قبل أن تكون مجرد كيانات إدارية . يقول الشيخ زايد في حديث لصحيفة «الرأي العام» الكويتية في ١٠ أبريل ١٩٧٩ :

«إن ما ندعو إليه من توحيد الميزانية وكخطوة متقدمة توحيد الدخول وتوحيد الإنفاق ، إنما يهدف في المدى القريب والبعيد إلى التوصل للمرحلة التي يكون فيها بالإمكان الإنفاق على مشاريع التنمية في كل إمارة حسب احتياجاتها الحقيقية وبغضّ النظر عن نسبة مساهماتها في الميزانية» .

فهذا هو التكامل الاقتصادي في أروع صورة ، إذ أن التوجهات الاقتصادية عند الشيخ زايد هي توجهات إنسانية في المقام الأول . فالثروة إذا وضعت في خدمة الإنسان فلا بد أن تزدهر أحواله وينطلق وطنه إلى آفاق التقدم ، أما إذا تم وضعه في خدمة الثروة ، فإن الصراعات المادية كفيلة بتحويل المجتمع إلى غابة يفترس فيها القوي الضعيف ، ويصبح الفقير تحت رحمة الغني الذي قد تزين له نفسه الأمّارة بالسوء ، البطش بكل من يعترض طريقه . أي أن هذه التوجهات الإنسانية الاقتصادية تحمل في داخلها صمام الأمن الذي يجعل آلياتها مقننة ومتفاعلة من أجل صالح المواطن والوطن .

الفصل الثامن

التنمية الزراعية

التنمية الزراعية

تشكل سياسة التنمية الزراعية التي ينتهجها الشيخ زايد عنصراً من أهم عناصر التوجهات الاقتصادية عنده ، خاصة وأنها تجسد جهد الإنسان وكفاحه وعلمه لترويض الصحراء من أجل حياة زاخرة بالرخاء والرفاهية . وهي بذلك تبدو أسمى مرتبة من الثروات الكامنة في بطن الصحراء والتي لم تأت نتيجة لكفاح الإنسان من أجل الحصول عليها . وكانت التنمية الزراعية من التحديات التي قبلها الشيخ زايد برغم أن الخبراء الأجانب الذين قدموا إلى البلاد عبروا عن يأسهم المطلق في مثل هذه التنمية . فلم يعبأ أو يتأثر بآرائهم التي ربما كانت مغرضة ، وذلك لإيمانه الراسخ بقدرات أبناء وطنه على خوض هذه التجربة الحضارية وعلى أساس أنهم أدرى بأمور بلدهم . صحيح أنَّ أسس العلوم الزراعية واحدة في العالم كله لكنَّ نوعيات التطبيقات تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر طبقاً لاختلاف العادات والتقاليد ومدى الارتباط بالأرض والحمية الوطنية التي لا تعترف بالمستحيل . وهو ما عبَّر عنه الشيخ زايد في حديثه إلى تلفزيون القاهرة في ٢٥ يونيو ١٩٧٦ حين قال :

«كان الخبراء الذين قدموا إلينا لا يشجعون الزراعة والنمو إلا أننا قلنا لهم دعونا نجرب ، فربما أفلحنا في تحويل منطقتنا الصحراوية إلى منطقة زراعية

وبالفعل بدأنا التجربة ووفقنا في تجربتنا مما شجعنا على الاستمرار والسير في هذا المضمار ، ونحن اليوم نباشر بتشجير المراعي وزراعتها للحيوانات لأن منطقتنا منطقة فيها الكثير من الحيوانات مثل الإبل والماعز والظباء» .

ونتيجة للمتابعة الشخصية للشيخ زايد لكل ما يتعلق بالزراعة وتطويرها وتنميتها ، ونتيجة للمناهج والحلول المبتكرة ظل حجم الإنتاج الزراعي للخضروات والمحاصيل الأخرى كالحبوب والنخيل يتضاعف من عام لآخر . ونتيجة لاهتمام الحكومة ورعايتها للمزارعين فقد ظل عددهم في تضاعف مستمر عندما وجدوا أن الصحراء الجرداء القاحلة قد أصبحت تجود بأحسن الثمار وأينعها ، وأن استثمارها يعود عليهم بأرباح مجزية ، فضلاً عن أن الثروة الزراعية غير قابلة للاستهلاك وذلك على النقيض من الثروة الطبيعية الكامنة في باطن الأرض والتي لا يمكن تعويضها . أما سطح الأرض فكلما زادت العناية به ، زاد عائده من الخيرات والمحاصيل التي تشكل الدعامة الأساسية للأمن الغذائي . وهو ما حدث بالفعل إذ تم إنتاج أنواع جديدة ومتعددة من الخضروات والفواكه والحبوب بعد تزايد الطلب على الآلات الزراعية الحديثة التي تقدمها وزارة الزراعة للمزارعين .

وكانت المعارض الزراعية السنوية التي تقام بالإضافة إلى المؤتمرات العلمية التي يحضرها وزير الزراعة والثروة السمكية ، ومدراء الزراعة والخبراء والمرشدون وبعض المواطنين ، دليلاً حياً ملموساً على النهضة الزراعية التي تشهدها البلاد . ففي هذه المحافل العلمية تم بحث القضايا الزراعية ، ومناقشة العوامل التي تساعد على تطوير وتنمية الثروة القومية ، ووضع الخطط الكفيلة برفع مستوى الإنتاج الزراعي . وبعد ذلك تتخذ القرارات

المناسبة بعد استطلاع وجهات النظر المختلفة . وكان الشيخ زايد حريصاً على افتتاح هذه المعارض بنفسه وتشجيع ورعاية كل المؤتمرات العلمية في هذا المجال ، بالإضافة إلى زياراته وجولاته التفقدية ، المنتظمة ، والمتابعة لمواقع الإنتاج الزراعي بطول البلاد وعرضها ، مثل زيارته لجزيرة أبو الأبيض لتحديد المشاريع التي يمكن إقامتها على الجزيرة .

كانت الزيارة في ٢٩ مايو ١٩٧٧ حين صرح الشيخ زايد أن زيارته لجزيرة أبو الأبيض ولغيرها من الجزر هو التعرف عن كثب عما يمكن إقامته في هذه الجزر من مشروعات أو عمليات التنقيب عن المياه التي تحتاجها الزراعة في تلك الجزر ، وإمكانية تسكين صيادي الأسماك في هذه الجزر وإقامة مشاريع الكهرباء والتعليم والصحة فيها ، وتشجير المراعي التي أنشئت لبناء مزرعة للحيوانات بهدف المحافظة على حيوانات البيئة من الانقراض .

ولم تتوقف رعاية الشيخ زايد وتشجيعه عند حدود المشروعات القومية بل شملا الجهود الفردية التي يمكن أن تضاعف من سرعة عجلة الإنتاج الزراعي . ففي ٢٤ مايو ١٩٨٠ قام بزيارة مزرعة المواطن عوض حميد في منطقة مليحة وذلك ضمن جولة تفقدية للإمارات الشمالية . وكانت الزيارة بمناسبة نجاح عوض حميد في تحويل سيارة لاندروفر عديمة الجدوى إلى ماكينة لضخ المياه بأقل التكاليف . وقد حرص الشيخ زايد على أن يقف بنفسه على الاختراع حتى يفجر طاقات الابتكار بين أبنائه عندما يلمسون اهتمامه الشخصي بهم ورعايته لكل ابتكار جديد . وفي كل موقف من هذه المواقف كان يبلور الدلالة الفكرية الكامنة حتى تستقر في وعي المواطنين . فمثلاً في هذه الزيارة أكد على أن العلم والإنتاج هما أساس التقدم . ودعا

المواطنين إلى التسلح بالعلم وترجمة ذلك إلى خدمة الوطن ، كما دعا إلى تسخير الطاقات التي منحها الله للجميع في ما يصلح للجميع . وقال إن كل علم وتقدم لا يستفيد منهما المجتمع لا فائدة فيهما ، وعلى دعاة التقدم أن يُسخِّروا العلم لخدمة الإنسانية . إن الله منحنا العقل والصحة ، ويجب أن نحسن استغلالهما ليرضى الله عنا ويبارك في أعمالنا . ثم قال معلقاً على اختراع عوض حميد :

«إن على الأبناء معرفة ما عاناه الأجداد وما صنعوه لنا رغم قلة الإمكانات المتاحة ، حتى يضاعف الأبناء من عملهم وإنتاجهم ، ويطوروا ما قام به أسلافهم . إن الحاجة أمّ الاختراع وهي التي جلعت أهل المنطقة يستفيدون مما صنعه مواطن لري محاصيلهم الزراعية» .

ولا شك أن رعاية الدولة لكل الجهود الزراعية تشكل قوة دفع ضخمة للمزارعين في كل مجال . وهي رعاية بدأت بتولي الشيخ زايد لحكم إمارة أبوظبي في عام ١٩٦٦ ثم انتشرت لتشمل كل الإمارات منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ . فقد اهتمت الدولة بمنح القروض للمزارعين وإمدادهم بالآلات الزراعية والخدمات الإرشادية . وتشرف على محطات الدقداقة والفلج وكلبا ومشروع مليحة الزراعي ، ومحطات الإرشاد في مجال إنتاج الأشتال في الفجيرة ودبا وخورفكان ومسافي والذيد وشمل ومصفوت . كما تقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية بشراء البذور والأسمدة وبيعها للمزارعين بسعر التكلفة ، وحفر الآبار الجديدة في كل المناطق الريفية وبصفة متجددة مع تركيب الماكينات وصيانتها وإصلاحها بانتظام ، وتقديم قروض للصيادين لشراء ماكينات بحْرية

بأسعار مدعمة ، مع صيانتها وإصلاحها في الورش الحكومية مثل تلك التي في رأس الخيمة والفجيرة .

وقد حرصت الوزارة على العناية بالثروة الحيوانية ، وتقديم الخدمات البيطرية من خلال مراكزها المنتشرة في كل الإمارات ، ومراقبة المسلخ ، وإجراء التجارب لزيادة الإنتاج الحيواني ، وتأسيس الغرف الزراعية في الإمارات المعنية بالزراعة ، وإصلاح الأفلاج ، ومد أنابيب المياه لتوفير المياه اللازمة للري ، ومقاومة الآفات الزراعية بتوفير المبيدات وأجهزة الرش ، ودراسة مخزون المياه وطرق توزيع ا لمياه ، وعمل تعداد زراعي ومسح التربة والمياه ، وإعداد كوادر الخبراء والأخصائيين الذين يمدون المزارعين بالخبرة والرأي والمشورة .

وفي زمن قياسي تم التغلب على الطبيعة الصحراوية القاسية فتبدلت الصحراء من أرض قاحلة إلى أرض خضراء خيرة . وكثيراً ما عبر الشيخ زايد عن ارتياحه العميق لرؤية الأرض الصحراوية وقد أصبحت خُضْرةً وزراعة ، وعن أمله الوطيد في أن تصبح كل بقاع الوطن جنة خضراء بفضل الله وبجهد الإنسان المخلص . ومن هنا أطلق على الشيخ زايد لقب قاهر الصحراء . فكثيراً ما أمر بإقامة الحدائق العامة خاصة في المناطق التي يتوقف عندها المسافرون على الطريق وذلك للراحة وتناول المرطبات والطعام في الكافتيريات التي ألحقت بتلك الحدائق .

لكن المفارقة الطريفة أن الشيخ زايد عاشق للصحراء أيضاً . فهي تمنحه فسحة من المكان والزمان للتأمل ، وفرصة اللقاء بالبدو الذين لا يزالون يحملون في نفوسهم كل ملامح البراءة والنقاء والصفاء وغير ذلك من

الخصائص التي أوشكت على الاندثار في مجتمع المدينة . يقول في حديثه لمحطة التليفزيون الأمريكي سي . بي . اس . في ٩ فبراير ١٩٧٦ :

«إنني أعشق الصحراء . . وكلما أحسست ببعض التعب ذهبت إليها لأسترد نشاطي وحيويتي . . حيث ألتقي بإخواني من البدو الذين أحبهم من كل قلبي . . لأن أفكارهم ما زالت صافية ونقية . . إنهم ما زالوا يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم التي تنبع من الأصالة العربية وتعاليم الدين الحنيف . . وأنا أشجعهم على التمسك بهذه العادات . . لتظل أفكارهم صافية ونقية»

إن عشق الشيخ زايد للصحراء يرجع إلى ارتباطه بقيمها المتمثلة في الشهامة ، والفروسية ، وكرم الضيافة ، والذود عن الحمى ، والبعد عن الأنانية ، والهدوء الذي يدعو إلى التأمل في القدرة الإلهية وإبداعاتها التي لا يمكن وصفها برغم الإحساس بها ، وغير ذلك من القيم التي عانت كثيراً من صخب المدينة وضغوطها وصراعاتها المادية التي لا تهدأ .

لكن نظرة الشيخ زايد الموضوعية الشاملة لا تغفل الجانب الآخر المخيف من الصحراء والمتمثل في زوابعها وعواصفها وجبروتها ومناخها القاسي الذي لا يرحم ، ورمالها المتحركة التي يمكن أن تتحول في لحظة إلى مقبرة لمن يطأها . فهي في حاجة إلى ترويضها حتى لا يرى الإنسان سوى وجهها الصبوح ، السمح ، المشرق بوميض الشمس الذهبية . وقد نجحت الخضرة التي تزحف على بقاع كثيرة في التخفيف من وطأة الصحراء والتقليل من مساحاتها الشاسعة التي كانت تتربع كالتيه الرهيب في الزمن القديم . لكنها تظل البقاع المهيبة التي توحي لعقل الإنسان بالحكمة التي يمكن أن تنير

له الطريق في أحراش المدينة الحديدية والأسمنتية . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديثه لجريدة «السياسة» الكويتية في ١٤ أكتوبر ١٩٧٧ :

«إن جوارحي تهدأ في أطراف البادية خارج المدينة . إنني أجتمع بالناس هنا ، نتحدث عن ماضي بلادنا وأهلنا . إن هذه القصص تعطيني معلومات نستأنس بها في بحث أمورنا الحالية ، إن البادية في نظري عالم طبيعي نظيف على سجيته» .

لكن هذا التوازي بين قاهر الصحراء وعاشق الصحراء في فكر الشيخ زايد يدل على النظرة الموضوعية الشاملة التي تستخرج الجانب الإيجابي المثمر من كل ظاهرة من ظواهر الطبيعة التي لا تحتمل القبول المطلق أو الرفض المطلق بل تعتمد على التحليل العلمي الذي يمنهج العلاقة بين الإنسان والطبيعة بحيث يروّضها ويأخذ منها أروع ما فيها . وهذه النظرة في حاجة دائمة لمراقبة تطورات الواقع حتى يظل دائماً تحت سيطرة الإنسان الذي أمده العلم الحديث بإمكانات لا حدود لها . وهو مفهوم بلوره الشيخ زايد في حديثه إلى إذاعة مونت كارلو في ٦ يناير ١٩٧٥ حين قال :

«العلم وصل إلى مجالات لم تكن في الحسبان . وتفكير الإنسان في التطور لم يقف عند حد منذ خلق الله الأرض ومَنْ عليها والزراعة تحتاج إلى عنصرين أساسيين : الأرض الصالحة والماء ، ،وبعد ذلك يأتي دور العمل لشق قنوات الري والصرف . . وإقامة المنشآت اللازمة وكل ذلك يحتاج إلى خبرة علمية . وأعتقد أن الدول العربية لديها الخبرات التي تستطيع القيام بهذه المهمة . وأعتقد أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي في مقدمة الدول التي تحتاج إلى الزراعة . ولذلك فنحن الآن نبحث عن الشركات التي لديها

الخبرة لتحلية ماء البحر وتملك المعدات والخبرة لاستصلاح الأراضي القابلة للزراعة . . وسنصل إن شاء الله إلى ما نصبو في تحقيق اكتفاء ذاتي في المنتجات الزراعية» .

قيل هذا الكلام في عام ١٩٧٥ والآن في عام ١٩٩٣ يؤكد الوجه الأخضر للإمارات أن الشيخ زايد قد وصل بفضل الله إلى ما كانت نفسه تصبو إليه . فقد أصبحت البلاد مرصّعة بالمزارع الجميلة التي أمر باستصلاح أراضيها البور ليتحول لونها الأصفر الصحراوي إلى هذا اللون الأخضر الزاهي والنامي على حد قول إبراهيم سعدة في مقدمته لكتاب وجيه أبو ذكرى «زايد عن قرب» :

«إن أهم ما شغل فكر وبال الشيخ زايد ـ وعلى مدى السنوات العديدة الماضية ـ هو أن يطارد اللون الأصفر في كل مكان داخل حدود دولته . الذين زاروا أبوظبي قبل تولي الشيخ زايد الحكم ـ ثم عادوا لزيارتها الآن لا يصدقون أعينهم ، الصحراء الشاسعة أصبحت واحة جميلة تبهر الزائر وتدهشه في نفس الوقت . . . فالذي قام به الشيخ زايد من أجل تحقيق هذه المعجزة ـ بكل المقاييس ـ فيه الكثير ، والكثير مما يقال» .

وكان الشيخ زايد قد بلور استراتيجيته الزراعية عندما قام بزيارة لوزارة الزراعة والثروة السمكية في ٢٠ أغسطس ١٩٧٣ أوضح فيها :

«أن الطلب المتزايد على الخضروات والفواكه من السكان ، يتطلب تحقيق التنمية الزراعية ، جنباً إلى جنب مع التنمية التي تشهدها البلاد في مختلف المجالات . إننا لا نهدف بالطبع إلى تغليب الطابع الزراعي على اقتصاد البلاد

لظروف واعتبارات متعددة . . وكل ما نهدف إليه ونسعى إلى تحقيقه هو إقامة زراعة على قدر كبير من الكفاءة والتخصص لتلبية احتياجات المواطنين من المحاصيل الزراعية . . وذلك يتطلب رسم السياسات لتحقيق ما يلي :

١ ـ رفع إنتاجية الأرض أفقياً بزيادة مساحة الرقعة الزراعية بصورة مطردة .

٢ ـ رفع إنتاجية الأرض رأسياً بتوفير الآلات والأسمدة واستخدام الوسائل العلمية لزيادة المحاصيل ووقاية المزروعات من الآفات والتوسع في الإرشاد الزراعي» .

ومنذ ذلك الحين وسياسة إجراء التجارب والاختبارات لإمداد المزارع ببذور محلية مستمرة ومتطورة وناجحة ، وقد لمسها المزارعون في مزارعهم وحقولهم التي تنبت الطماطم والبطيخ واللوبيا والبطاطا والكوسا والكرنب والقرنبيط والخيار والشمام والباذنجان والفلفل الأخضر والبصل والسلق والخس وغيرها من الأصناف التي نجحت زراعتها . فقد كان هدف الشيخ زايد دائماً هو تحقيق التنمية الزراعية جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فإذا كان الاستقلال الاقتصادي شرطاً ضرورياً للاستقلال السياسي فإن الاستقلال الغذائي شرط ضروري للاستقلال الاقتصادي .

والطريق إلى هذا الاستقلال الغذائي كان وعراً وشاقاً وطويلاً لكن الشيخ زايد صمم منذ البداية على السير فيه ، وكانت خبرته القديمة في هذا المجال ثم تجربته كحاكم لإمارة أبوظبي خير دليل له عندما تولى رئاسة دولة

الإمارات العربية المتحدة . وقد اتضحت هذه الخبرة منذ بداية فترة حكمه للمنطقة الشرقية حيث مدينة العين حين كانت الحياة قبل البترول قاسية للغاية ، فقد بذل أقصى ما في وسعه حتى استقرت الأوضاع تماماً في منطقة العين ثم توجه بعد ذلك إلى عمليات الإصلاح والتنمية . وعن هذه الفترة المبكرة يحكي الشيخ زايد ذكريات جهاده لوجيه أبو ذكرى فيقول إنه وجد أن مياه الري اللازمة للزراعة يمتلكها ويتحكم فيها أقلية أما الأكثرية من الناس فلا تملك المياه ، وبعض من لديهم نقص في مياه الري ويريدون ري مزارعهم عليهم أن يدفعوا مبلغاً معيناً من المال لمن يملكون المياه حتى يتمكنوا من ري مزارعهم . ووجد الشيخ زايد أن هناك من النخيل وأشجار الحمضيات ما يعاني من نقص المياه ، فاستدعى الذين يملكون المياه ويتحكمون فيها وطلب منهم المشاركة في المياه ، مع العلم بأن الحكومة لها ملك فيها وأيضاً في المزارع ، بحيث تكون عملية الري بالدور على الجميع لأن المياه للجميع . لكن أغنياء المياه رفضوا وقالوا له إنهم أحرار في مياههم كما هو حر في مياهه إذا قرر إشراك الفقراء معه شخصياً .

فما كان من الشيخ زايد سوى أن تركهم لحال سبيلهم واتجه إلى حفر الآبار لتوفير المياه لري المزارع . ومع انتشار الآبار الجديدة زادت المياه وارتفعت مناسيبها . عندئذ جمع الشيخ زايد أغنياء المياه مرة أخرى بعد ثلاث سنوات ودعاهم للمشاركة في المياه الجديدة على أن تترك لهم آبارهم دون أن يمسها أحد من الفقراء ، فوافقوا هذه المرة على الفور . فقد كانت آبارهم تمكنهم من ري مزارعهم مرة كل شهر ونصف أما الآبار الجديدة التي حفرت تحت رعاية الشيخ زايد فقد مكنت المزارعين من الري كل خمسة وعشرين يوماً

فقط . وبمجرد أن وافق أغنياء المياه على مبدأ المشاركة طلب منهم أن يحضروا ما لديهم من أوراق ومستندات ملكية لتسليمها له ثم يقومون بحرقها أمامه بأنفسهم ، فقد يوافقون على المشاركة وبعد ذلك يتراجعون اعتماداً على أوراق الملكية التي في حوزتهم . كان الشيخ زايد يريد الوضوح في كل خطوة يتخذها ، وبالفعل رضخوا لرأيه العملي وأصبحوا جميعاً شركاء في المياه . ومنذ ذلك اليوم وحتى الآن وحفر المزيد من الآبار أصبح سياسة دائمة ومتجددة .

ولم يكتف الشيخ زايد بتشجيع حفر المزيد من آبار المياه للزراعة ، بل قام بتوزيع مضخات لرفع المياه على المزارعين لكي يعملوا ويزرعوا ويستغلوا وقتهم بدلاً من الحاجة والبطالة . لكن الأمر لم يسر بهذه السهولة لأن الأطماع البشرية كانت تشكل عقبات في طريق المسيرة . وكان على الشيخ زايد أن يزيحها أولاً بأول . فقد أشاع أحد الحاقدين أن العمل في المزارع وشراء المضخات لم ينتج عنه سوى تراكم الديون والخسائر المتتالية ، مما أفقد المزارعين حماسهم للعمل الزراعي . وعندما سألهم الشيخ زايد عمن قال لهم هذا الكلام أخبروه بأنه واحد اسمه الدوده ، فناداه وسأله عن السبب في هذه الدعاية المسمومة الفاسدة التي قام بها ، فاعترف بأن عدد المزارع في ازدياد مستمر ، وكذلك الإنتاج الغذائي مما أدى إلى انخفاض سعره وخسارة المنتجين . فواجهه الشيخ زايد بأنه لم يقل للمزارعين مثل هذا الكلام بل أشاع بينهم أن الديون تراكمت عليهم حتى يتوقفوا عن الزراعة وهذه جريمة كبيرة . فإذا لم ينقض هذه الدعاية المسمومة وينطق بالحق فلن يمنع قربه من الشيخ زايد من توقيع العقوبة عليه . ولم يكن أمامه سوى أن

يذهب إليهم ويعترف باحتياله عليهم ، فعاد الناس إلى حفر الآبار واستخدام المضخات .

وكان هدف الشيخ زايد من هذا الكفاح أن تحل الزراعة محل البطالة لدرجة أنه كان يذهب كل يوم لينزل في الآبار التي تم حفرها لكي يتعرف على المياه التي تطلع بالقرب من سطح الأرض وتبين مدى صلاحيتها . لقد كان ينزل إلى عمق أربعين متراً تحت سطح الأرض ، وذلك بواسطة الحبال ثم يصعد بنفس الطريقة . هكذا منذ حوالي أربعين عاماً تعلم الشيخ زايد من أهل المياه ماهي الأرض التي تظهر فيها المياه عن قرب والأخرى التي لا توجد بها مياه . فالأرض التي تبدو طينتها طينية فودرية ، ليست فيها مياه فيتركونها ، أما الأرض الكونكري ذات الأجحار المخرمة فهي التي تحتوي على المياه المطلوبة .

وبذلك كان الشيخ زايد في مجال التنمية الزراعية خبيراً وأخصائياً وليس مفكراً استراتيجياً فحسب . فقد حدد الأهداف الأساسية لخطط التشجير ووقْف زحف الصحراء في الأهداف التالية : توفير الأعلاف والمراعي للحيوانات ، وتأمين مصدات للرياح ، وتخفيف درجة الحرارة وترطيب المناخ بالإضافة إلى انتشار اللون الأخضر الذي يضفي على البيئة بهجة وجمالاً ، ويوفر الأخشاب اللازمة للعمران والصناعة ، وخاصة صناعة السفن وحطب الوقود . كذلك فإن الأشجار تشكل مصدراً هاماً لزيادة خصوبة التربة عندما تتساقط عليها أوراق الشجر وأغصانه وتختلط بالرمال مما يزيد التربة تماسكاً ونمواً . كما أن البذور التي تتساقط من الأشجار تتكاثر بفضل الأمطار إلى أشجار جديدة وتصبح الشجرة الواحدة عشر شجرات .

وكالعادة يحرص الشيخ زايد على أن يتابع بنفسه وفي مختلف المواقع والأماكن تفاصيل نمو مشاريع التشجير التي أمر بتنفيذها ، ويعطي التوجيهات والنصيحة الصادرة عن خبرة فريدة ومعرفة عميقة بالبيئة واحتياجاتها ، مع إصراره على ضرورة استخدام أحدث الأساليب العلمية في الزراعة والري ، منها على سبيل المثال الري بالتنقيط الذي أثبت فعاليته سواء من ناحية توفير ٦٠ ٪ من المياه التي يستهلكها الري التقليدي المباشر أو عدم جفاف التربة حول جذع الشجرة لدائرة قطرها حوالي ٧٠ سم بصورة متصلة على مدار السنة مما يحافظ على تسوية التربة حول الشجرة . وكانت النتيجة أن أصبحت أبوظبي غابة كبيرة ، وأصبح بالإمارات ١٣ مليون نخلة و ١٩ ألف مزرعة و ٨٨٣ ألف شجرة فاكهة . وتم الاكتفاء الذاتي من الأسماك . وتوشك الدولة أن تحقق الاكتفاء في مجال الإنتاج الحيواني .

هكذا يبدو الفارق الشاسع بين الأمس واليوم . فمن حوالي خمسة آلاف مزرعة في عام ١٩٧٣ إلى أكثر من ١٩ ألف مزرعة في عام ١٩٩٠ ، بالإضافة إلى الزيادة المطردة في أعداد أشجار النخيل والتي بلغت أكثر من ١٣ مليون نخلة . ولعل اهتمام الشيخ زايد بالنخلة منح قوة دفع كبيرة للاهتمام بهذه الشجرة المباركة التاريخية فأصبحت تزرع في كل منزل وشارع ومزرعة مما أدى إلى هذا التكاثر العجيب . كذلك فقد زادت مساحات وكميات الفاكهة بأنواعها والمحاصيل الحقلية ، أما الحمضيات ، وفي مقدمتها الليمون ، فقد حظيت بنصيب كبير حيث تمثل ٥٠٪ من إجمالي الأشجار .

وتأتي المحاصيل الحقلية ضمن أبرز نسب التطور الزراعي مع اتساع رقعة

الأعلاف الخضراء ، واتساع مساحة القمح ، نتيجة للدراسات التي أجرتها وزارة الزراعة على بعض أصناف الأعلاف ، وخاصة التي تتحمل الجفاف والحرارة من أجل الإكثار من زراعتها . كذلك شرع في إقامة مشروع تصنيف التمور والذي يشكل صرحاً صناعياً يحافظ على الإنتاج الوفير للتمور وذلك بالتعاون مع المصرف الصناعي . أما استخدام المبيدات الحشرية وتداولها فقد وضعت مجموعة تشريعات تعني بتنظيمها حرصاً على سلامة الإنسان .

أما الثروة الحيوانية فقد قوبلت باهتمام كبير من كثير من المزارعين ومربِّي الحيوانات ، تمثل في تكثير عدد الرءوس التي يمتلكونها . فقد بلاغ عدد رءوس الحيوانات حتى نهاية عام ١٩٩٠ أكثر من مليون رأس بزيادة قدرها ١٠٠٪ عما كان عليه عام ١٩٨٠ . وكان من نتائج تنمية الثروة الحيوانية ، ارتفاع معدلات الإنتاج الحيواني مثل إنتاج الحليب الذي أصبح يشكل مساهمة واضحة في نسبة تغطية الاستهلاك المحلي والتي بلغت ٨٥٪ . وكذلك فإن إنتاج لحوم الدواجن يغطي ٢٦٪ من جملة الاستهلاك وهي نسبة تمثل خطوة كبيرة في مجال الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي . أما إنتاج البيض فأصبح يغطي ٧٥٪ من الاستهلاك المحلي ، أي قطع خطوات واسعة على طريق الاكتفاء الذاتي . أما عن الثروة السمكية فقد حققت الدولة اكتفاء ذاتياً من الأسماك نتيجة للتشجيع المتواصل للصيادين على تأسيس الجمعيات التعاونية ، وتدريبهم على استخدام التقنيات الحديثة في الصيد ، وإمدادهم بخدمات ومستلزمات الصيد اللازمة كدعم من قبيل القروض وخدمات الورش وهكذا . كذلك يقدم مشروع مركز أبحاث

الأحياء البحرية من الدراسات والتجارب ما يساهم في الحفاظ على الثروة السمكية ومراقبة تلوث البيئة البحرية ، واستغلال أشجار القرم لتغذية الأسماك وبالتالي تنميتها .

أما في مجال تغذية مخزون المياه الجوفية فقد زاد حجمه وبالتالي تحتم ترشيد استخدام المياه الجوفية حتى لا تتبدد في ما لا يفيد . كذلك يتم إجراء التحاليل اللازمة لعينات التربة الخاصة بالمزارعين لتحديد مواصفاتها وتركيبها ودرجة ملوحتها مع متابعة حركة الأرصاد الجوية الزراعية من خلال عشر محطات وأربعين جهازاً لقياس كمية الأمطار للأهداف الزراعية . كما تم إنشاء ستة سدود لتخزين المياه ثم أربعة كتبرع من أحد المواطنين ، وذلك بالإضافة إلى استخدام أنظمة الري الحديثة ، وإدخال نباتات لم تكن معروفة من قبل في الإمارات خاصة نخيل العصير الذي يعطي عصيراً غنياً بالبروتينات والسكريات والمعادن والحديد ، ونجح إكثار المئات من أشتال هذا النخيل الذي دخل العالم العربي كله لأول مرة عن طريق الإمارات .

ويرسم وجيه أبو ذكرى صورة مبهرة لإنجازات التنمية الزراعية التي حدثت في الإمارات ، ويتخذ من أبوظبي نموذجاً لها من خلال زيارة قام بها لها في نهاية عام ١٩٩١ بدعوة من الأستاذ خلفان الرومي وزير الإعلام ، ليصل الزمن القديم بالحاضر وليشاهد الدولة التي عاش فيها سنوات من عمره قبل تولّي الشيخ زايد حكم إمارة أبوظبي في السادس من أكتوبر عام ١٩٦٦ . فقد كان أول انطباع له غير أناقة المطار الجديد الذي بدا تحفة فنية جمالية رائعة ، ما قاله له مرافقه مندوب وزارة الإعلام بمجرد خروجهما من

المطار إلى طريق واسع ، وعلى جانبيه غابة من الأشجار ، وفي وسطه أشجار نخل قصير مثمر :

«إن زايد يفضل الأشجار المثمرة ، ويترك الثمرة ليقتطفها سكان أبوظبي مجاناً ، بشرط ألا يضروا الشجرة . إن حياة الشجرة لا تقل عن حياة المواطن عند رئيس الدولة» .

ويحكي وجيه أبو ذكرى كيف التهم اللون الأخضر اللون الأصفر تماماً ، وتحولت المدينة إلى بستان أخضر ، ونافورات جميلة ، ونظافة تامة ، حتى أن رائحة الهواء قد تغيرت ، كانت رائحة الهواء معبأة بالرطوبة ورائحة البحر ، ولكن الآن وقد امتلأت أبوظبي بالحدائق فلقد امتزجت رائحة البحر برائحة الزهور والرياحين ، وثمار الأشجار .

ويعود وجيه أبو ذكرى بالذاكرة إلى الوراء عندما تولّى زايد السلطة في إمارة أبوظبي في السادس من أغسطس ١٩٦٦ ، فقد أعلن على الفور عن مشروع طموح لتشجير الطرق من مدينة أبوظبي إلى مدينة العين لقهر الصحراء . وتعتبر قصة تشجير هذا الطريق واحدة من ملاحم الكفاح الرهيبة التي خاضها الشيخ زايد مع البيئة حتى أصبح هذا الطريق الطويل بهذا الجمال ، وهذه الكثافة من الأشجار سواء على جانبيه أو في منتصفه . وبعدها بدأ في تشجيع المواطنين على زراعة الأرض ، أي أرض ، حتى لو كانت عدة أمتار حول الفيلات أو البيوت . وتملّك الناس الأراضي لزراعتها وشجعهم بالمال والحوار والدعم الفني .

ثم خاض الشيخ زايد معارك أكثر ضراوة عندما جاء بالعلماء من مختلف

بقاع العالم لدراسة أرض جزيرة أبوظبي . وأكدت الدراسات أن الجزيرة تعاني من التصحر وانجراف الرمال نحو المزارع التي أقيمت فعلاً وتراكمها حول النباتات مما يؤدي إلى دفنها والقضاء عليها مما يهدد التنمية الزراعية بأسرها . لم ييأس الشيخ زايد بل استعان بنظرته الاستراتيجية وخبرته الزراعية القديمة التي تجعله أدرى ببلاده من العلماء الأجانب ، وقام بتسطيح الكثبان والتلال التي تهب منها الرمال ، وفرش طبقة جديدة من الطين فوقها ، وقام بتقسيمها على المواطنين الذي أقبلوا على زراعتها بعد أن أقام الأحزمة الخضراء من الأشجار حولها كمصدات للرياح ولتنبيت التربة وتهيئتها للزراعة . بل أمر أيضاً بزراعة الغابات حول المدن لخلق جدار طبيعي يحمي الزراعات والمدن من هجمات الصحراء المحملة بالرمال وإضافة رئة طبيعية لامتصاص أية نسبة عالية من غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يرفع درجة حرارة الأرض ويغير المناخ .

وكان توفير مياه الري إحدى المعارك التي خاضها الشيخ زايد سواء بالنسبة للآبار أو الأمطار أو تحلية مياه الخليج . خاصة وأنه واحد من الخبراء القلائل في حفر الآبار ، ومعرفة أماكن تواجدها في باطن الأرض ، هذا بالإضافة إلى استخدام أحدث أساليب الحفر . أما بالنسبة لمياه الأمطار فقد أقام السدود لحجزها واستخدامها وقت الحاجة ، خاصة في استصلاح الأراضي المحيطة بالسدود لزراعتها ، أو إنشاء منتجعات وواحات سياحية تستقطب الزوار والسياح . أما مشروعات تحلية مياه الخليج فقد نجحت في إمداد الناس والحيوان والنبات بمياه الشرب والري . لكن الشيخ زايد لم يقتنع بهذا بل استغل مياه البحر المالحة نفسها في استزراع مساحات كبيرة من أشجار

القرم التي تعتمد على المياه المالحة وتعطي بيئة صالحة لتكاثر العديد من أنواع الأسماك والكائنات البحرية التي تجد في هذه الأشجار بيئة صالح لوضع بيضها على جذورها الممتدة داخل المياه . كما تجذب هذه الأشجار عدداً كبيراً من الطيور المهاجرة إلى الاستراحة عليها في رحلتها من الشمال إلى الجنوب في موسم الشتاء . وتسهم هذه الأشجار في تربية الأغنام والحيوانات الأخرى التي تتغذى عليها مما أدى إلى زيادة الثروة الحيوانية في أبوظبي . وهكذا كان الشيخ زايد رائداً في هذه التجربة الناجحة والفريدة من نوعها في العالم .

ولا يتوقف الشيخ زايد عن تشجيعه المستمر للمعاهد العلمية في أبحاث الملوحة . فهو يرى أن الخبرة المحلية القديمة لابد أن تتسلح بالعلم الحديث ، ولذلك عُقدت مؤتمرات علمية تحت رعايته ، من أهمها مؤتمر الملوحة الذي يسعى لتسخير المياه المالحة في الزراعة ودراسة مدى الاستفادة من علوم الهندسة الوراثية الحديثة . وعندما انتهى المؤتمر الذي ضم خيرة العلماء في هذا المجال ، عقد الشيخ زايد معهم اجتماعاً مطولاً ليستفسر منهم عن مدى الإمكانات التي يمكن استغلالها في ري الأرض الزراعية بالمياه المالحة ، إذ أنها كفيلة بحل مشكلة الغذاء للعالم أجمع .

أما عن أشجار النخيل فإن الشيخ زايد يكنُّ لها عشقاً خاصاً . فالنخلة شجرة مباركة وترمز للحياة المتجددة المعطاءة عبر آلاف السنين ، ولذلك يعتبرها جزءاً حيوياً من «**أصالتنا ومن تراثنا ومن تكويننا الإنساني . ففضل النخيل على أجيالنا المتعاقبة لا تحده كلمات . . لقد كانت زادهم في كل المواسم . . في الصيف والشتاء . . في الخريف والربيع . لقد أعطت النخلة**

الكثير لأسلافنا في الماضي أيام الضنك وصعوبة العيش» .

ويرى وجيه أبو ذكرى أن الشيخ زايد يردُّ للنخلة هذا الجميل بنشر نفوذها على كثبان الرمال وسفوح الوديان . ولا يبخل عليها بالمياه المتدفقة التي تصلها من أماكن بعيدة وهو المعنى الذي يؤكده خلفان الرومي وزير الإعلام حين يقول :

«لقد لازمت النخلة إنسان الإمارات طوال سيرته في بطن الصحراء وعلى سفوح الوديان وسواحل الخليج . . قبل عصر النفط كانت الغذاء والظل والمأوى . . واليوم نرى زايد لا يكتفي بالعناية بها ونشرها في مختلف الأرجاء والبقاع بل نراه يسعى إلى استنباط أنواع جديدة منها مما زاد من عدد أصنافها إلى أكثر من ثمانين صنفاً من أصناف الرطب الشهي الحلو المذاق ، تحملها أشجار النخيل المتفاوتة من طول جذوعها وقدرة إغداقها على الحمل ونوع رطبها ولونه» .

ولا بدَّ أن نسجل ريادة الشيخ زايد في مجال حماية البيئة أيضاً . فقد قام بحملة توعية إعلامية قادها بنفسه ، وأصدر سلسلة من القوانين والإجراءات التي تحافظ على الطيور والحيوانات المهددة بالانقراض بل وأنشأ لها المحميات الطبيعية . وتجربته في الحفاظ عى طيور الحبارى نموذج فريد لهذه السياسة . فقد كانت هذه الطيور مهددة بالانقراض نتيجة لانتشار صيدها في دول الخليج كلها . فقامت حديقة الحيوان بالعين بإنشاء مضخات مياه كبيرة تفتح على شكل مطر فوق أقفاص هذه الطيور لتشجيعها على التكاثر ، حيث يشجع المطر على وضع البيض ويوحي لها بنمو العشب والحشرات التي تشكل طعامها الأساسي . . وقد أطلقت حديقة الحيوانات

أربعين طائراً منها إلى ثلاث جزر قبالة أبوظبي لتعيش في بيئتها الطبيعية حيث تتكاثر بعيداً عن أشباح الانقراض .

وكان «مركز بحوث الصحراء والبيئة البحرية» الذي أمر الشيخ زايد بإنشائه ، منوطاً بإعداد البحوث والدراسات في مختلف مجالات البيئة ، وتكوين الكوادر العلمية ، وتعميق الوعي البيئي عند الجماهير ، وإجراء دراسات عن النباتات الطبيعية ونباتات المراعي ، ودراسة سلالات النخيل والعمل على تحسين خواصها والإكثار منها ، وتنمية الثروة الحيوانية وترشيد استهلاكها ، وإجراء المسح العلمي لمختلف الأحياء المائية من نباتات وحيوانات بحرية ، وتنمية الثروة السمكية وإجراء بحوث تلوث البيئة البحرية بالزيت ، والحد من التلوث البيئي في المياه والهواء والأرض ، وتحديد مصادره من مبيدات ومخلفات صناعية وبترولية وكيماوية ونفايات سامة .

ويستشهد وجيه أبو ذكرى بتعليق تشارلز لابونيق الخبير الدولي والسكرتير العام للمنظمة الدولية لحماية الحيوانات والنباتات على هذه النهضة الإماراتية في مجال حماية البيئة حين يقول :

«لا يملك المرء إلا أن يشيد بالجهود المخلصة التي يبذلها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مجال توسيع الرقعة الزراعية ونشر الخضرة والتشجير في ربوع الدولة . . إن دولة الإمارات تعد في مصاف الدول المتحضرة التي تعمل على حماية البيئة والحفاظ على المواد الأولية في الطبيعة . ويمكنها أن تقدم درساً عظيماً لبقية دول العالم في أهمية الحفاظ على البيئة . وإني أطلب من الإمارات أن تمد المنظمة الدولية لحماية البيئة

بخبراتها في هذا المجلس لكي ينتفع بها العالم أجمع . . . وبعد أن قدمت حيثيات ترشيحي للشيخ زايد لجائزة البيئة العالمية ازددت إصراراً على ترشيحه فلولاه ما كانت كل هذه المشروعات الضخمة لحماية البيئة قد تحققت» .

ومع كل هذا الإنجاز أو الإعجاز التنموي الزراعي ، فإن حنين الشيخ زايد للصحراء لا يتوقف . فقد كانت المعلِّم الأول الذي ألقى عليه دروساً عميقة تمثلت في امتدادها وصرامتها وصمتها . فهي بانكشافها ووضوحها وعريها لا تقبل أنصاف الحلول أو المساومات ، كما أنها بحسمها وجديتها ترفض اللغو والهراء . وهي أكثر البيئات قدرة على تعليم فضيلة الاعتماد على الذات وشحذ إرادة الصمود والصلابة . كذلك فإن امتداد الصحراء الذي يبدو لا نهائياً يوحي بالتواضع الإنساني مثلما يوحي بالحرية . كما أن قسوة المناخ في الصحراء توحي بعدم الإسراف ، والحكمة في التصرف ، خاصة عندما تكون قطرة مياه هي الحد الفاصل بين الحياة والموت .

كانت هذه هي الخصائص التي اكتسبها الشيخ زايد من الصحراء ، وهي نفس الخصائص التي استخدمها في غزوها بعد ذلك حين جعل الخضرة تتسلل إلى معظم أرجائها ، وهي نفس الخصائص التي يصر على تعليمها للأجيال الجديدة حتى لا تصيبها طراوة الرفاهية والرخاء فتقعد عن الانطلاق إلى آفاق جديدة ، وتفقد صلابة الإرادة والكفاح والصلابة والصمود ، وهي نفس الخصائص التي تتجسد وتتجلى في قصص الآباء والأجداد الذين صمدوا لكل التحديات واجتازوا كثيراً من العقبات برغم قلة الإمكانات حتى سلموا الأمانة لجيل زايد الذي يعدُّ ـ بالعلم والخبرة

والوعي ـ الأجيال التالية لحملها والارتفاع بها إلى قمم لم تبلغها الأجيال السابقة ، خاصة وأن قوة الدفع الحضارية التي منحها الشيخ زايد للمسيرة القومية قد وفرت طاقات وإمكانات وقدرات لم تكن لترد حتى في أحلام الآباء والأجداد وآمالهم وأمانيهم .

الفصل

التاسع

الأمن القومي

الأمن القومي

إذا كان الأمن الغذائي فاعدة أساسية للأمن الاقتصادي الذي يشكل بدوره قاعدة الأمن السياسي ، فإن الأمن القومي للأمة هو في النهاية هذه العناصر مجتمعة ومتلاحمة في منظومة ترسم الطريق صوب المستقبل وتحدد ملامحه الرئيسية .وهو ما عبَّر عنه الشيخ زايد في خطابه في افتتاح الفصل التشريعي الثالث(دور الانعقاد الثاني) في ١٥ نوفمبر١٩٧٧ حين قال :

«إننا ندرك بأن الأمن لا يتجزأ ولا ينبغي أن يتجزأ ، لأنه السياج الذي يحمي الدولة ويصون منجزاتها ، وبه تتعلق الآمال لتوفير الحياة الآمنة المستقرة للوطن والمواطنين» .

وبدون عنصري الأمن :الاستقرار والاستمرار لا يمكن القيام بأية تنمية حضارية . فهذه التنمية عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات ، يشد بعضها البعض ، وأي كسر أو ضياع حلقة منها لا يعني سوى انفراط عقدها وربما تشتتها تماماً ، أو هي عبارة عن بناء شاهق متعدد الطبقات أو الطوابق بحيث يمكن أن يؤدي تخلخل أي طابق فيه إلى انهيار كل الطوابق التي فوقه وربما التي تحته . ولذلك فإن الضمان الوحيد لمتانة السلسلة أو رسوخ البناء يتمثل في الاستقرار والاستمرار بعيداً عن النكسات أو الهزات . ولذلك يقول

الشيخ زايد في حديث إلى تليفزيون القاهرة في ٢٥ يونيو ١٩٧٦ :

«مهما خطط الإنسان وفعل إلا أن الأمن والاستقرار والهدوء من العوامل الأساسية لنجاح أية خطة ، ولولا توفير هذه العناصر في بلدنا وبمناصرة إخواننا العرب الذين حققوا لنا الكثير لما قمنا بأية خطة ، لنستطيع أن نقف بجانب الدول العربية ونساهم نحن بدورنا بما نستطيع ، وأن العجز الذي كان لدينا في السابق وأقصد به التخلف كان سبباً في تأخرنا بعض الشيء ، ولكن إرادة الله سبحانه وتعالى كانت قوية لنا ، وأراد للصغير أن يكبر وللضعيف أن يقوى . وهذه إرادتنا وهذا طريقنا الذي نسير فيه» .

وهذا يعني أن استراتيجية الأمن القومي تنقسم إلى شقين : الأمن الداخلي والأمن الخارجي . أي أنه عملة واحدة لها وجهان . فعلى مستوى الأمن الداخلي كان من الأهداف الأساسية لاتحاد الإمارات العربية منذ قيامه ، الحفاظ على استقلاله وسيادته وعلى أمنه واستقراره ودفع كل عدوان على كيانه أي كيان الإمارات الأعضاء ، وحماية حقوق وحريات شعب الاتحاد ، وتحقيق التعاون والوثيق في ما بين إماراته لصالحها المشترك . ومن أجل هذه الأغراض عملت الدولة على توفير الأمن والطمأنينة لجميع المواطنين ، وأنشئت وزارة للشؤون الداخلية لتشارك مع وزارة الداخلية في استتباب الأمن في ربوع البلاد ، ومعها مراكز الأمن البحرية ومراكز خفر السواحل في الإمارات .

ومن ناحية أخرى فقد صدر قانون الجنسية وجوازات السفر الذي ينص على الجنسية الواحدة لمواطني الاتحاد الذين يتمتعون في الخارج بحماية حكومة الاتحاد وفقاً للأصول الدولية المرعية ، كما تم إدماج إدارات الجنسية

والهجرة الاتحادية التي تولت مسئوليتها كاملة في جميع أنحاء الدولة ، كما تم تحديد مراكز الدخول والخروج لتنظيم هذه العمليات بصورة شرعية . أما في مجال مكافحة الجريمة فقد اهتمت الدولة بالتعاون الدولي وأصبحت عضواً في المنظمة الدولية والعربية للدفاع الاجتماعي ومنظمة البوليس الدولي . كذلك تمت تقوية جهاز خفر السواحل وتزويده بالمعدات الحديثة ، وأقيمت شبكة اتصالات لاسلكية لربط مراكز الشرطة الاتحادية والمحلية بالبلاد ، وتنظيم الاتصالات السريعة بين وزارتي الداخلية والدفاع ، وتم تسيير الدوريات على الطرق الاتحادية وتزويدها بسيارات الإسعاف والإنقاذ ، ورفع مستوى التدريب والكفاءة الفنية في أجهزة الأمن . فعلى سبيل المثال تقوم مدرسة الشرطة الاتحادية بتنظيم الدورات التدريبية لإعداد المواطنين للعمل في مجال الشرطة والأمن واللاسلكي والمرور ، بالإضافة إلى إرسال الوزارة لمبعوثيها للخارج للتخصص في أعمال الشرطة المختلفة .

كل هذا بهدف تركيز الجهد على توفير الأمن وتدعيم الاستقرار في ربوع البلاد ، وتشديد الرقابة على الموانىء والسواحل ومراكز الدخول إلى الدولة لمنع الهجرة غير المشروعة إلى البلاد ، والحفاظ على سلامة الدولة وأمنها ومستقبل أبنائها . ومن ناحية أخرى حرصت الحكومة على توفير الأمن النفسي والاجتماعي للمواطنين في مختلف مراحل حياتهم ، فأنشأت مراكز التنمية الاجتماعية ، والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ومراكز الصناعات النسائية في البلاد ، ومؤسسات رعاية الأحداث ودور رعاية المسنين والمعوقين .

والقوات المسلحة هي السياج المتين الذي يحمي كل هذه الإنجازات في

مجال الأمن الداخلي ، وقد شهدت تطوراً كبيراً سواء على مستوى تأهيل كوادرها البشرية أو تسليحها أو تنظيمها ، خاصة بعد توحيدها في السادس من مايو ١٩٧٦ . تحت علم واحد وقيادة واحدة . وفي خطاب الشيخ زايد في الذكرى الثانية عشرة لتوحيد القوات المسلحة ، أي في مايو ١٩٨٨ قال :

«كان قرار توحيد القوات المسلحة في السادس من مايو ١٩٧٦ تحت علم واحد وقيادة واحدة ، قراراً تاريخياً تحقق به نشر الأمن والطمأنينة في نفوس المواطنين تحقيقاً لاستقرار دائم لا تنمو بدونه شجرة التنمية والتقدم والرفاهية وصولاً لمجتمع الكفاية والعدل . ولقد عمدنا منذ البداية إلى وضع الأسس الكفيلة بخلق الجيش ذي الكفاءة القتالية العالية ، ووضعنا الخطوط العريضة لخطط مستقبلية ، لإيجاد قوات مسلحة حديثة تواكب أحدث جيوش العصر المتقدمة ، تنظيماً وتدريباً وتسليحاً ، تحرس الأرض وتصون العرض وتحمي المكتسبات وتحقق الأمن والاستقرار واخترنا القيادة القدوة القادرة على تتبع كل تطور تفرضه التقنية الحديثة في إنتاج السلاح ، وتستخلص عن دراسة كل ما يتلاءم مع متطلبات العصر ، وتقتني ما يتمشى مع طبيعة أرضنا وتطور قواتنا . وإيماناً منا بأن العبرة ليست بالسلاح فحسب وإنما بالسواعد المخلصة الوفية التي تحمله وتحسن استخدامه ، فتحنا أبواب التجنيد على مصاريعها لاستيعاب كل قادر من أبناء الوطن على حمل السلاح ، وهيأنا لهم كل فرص التدريب في الداخل والخارج لبناء إنسان الإمارات ذي الكفاءة القتالية العالية» .

ومع الأيام زادت القوات المسلحة تمرساً وخبرة سواء على مستوى الكم أو

الكيف أو العدد أو العدة والعتاد من خلال القيادة ذات الكفاءة العالية والانضباط والجدية البالغة . كذلك أثبتت كفاءة قتالية رفيعة المستوى من خلال مشاركتها الفعالة في المناورات المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي والتي برزت فيها على أعلى مستويات الجيوش العربية الحديثة سواء في الجو أو البر أو البحر ، خاصة وأن الدولة تقدم لها كل ما يعزز طاقتها ويحقق طموحاتها . ولذلك يطالب الشيخ زايد أبناءه من الضباط والجنود أن يتزودوا بالعلم والإيمان والأخلاق ، وأن يغرفوا من مناهل الثقافة والعلوم العسكرية ما يؤهلهم لاستيعاب أحدث الأسلحة والخطط العسكرية المتطورة ، وأن يلتزموا بالنظام والطاعة والانضباط أسلوباً في التعامل اليومي لأن قوة الجيوش في نظامها وانضباطها وإخلاصها وولائها وتمسكها بعقيدتها .

وإذا كان الشيخ زايد يرى في الأمن والإنماء وجهين لعملة واحدة هي التطور الحضاري للأمة ، فإنه يؤمن بأنهما لا يمكن أن يتحققا إلا بالتضامن العربي الفعال والشامل . ولذلك فهو يبذل أقصى ما في وسعه لمضاعفة الجهود المبذولة لتصبح منطقة الخليج في منأى عن الصراعات الدولية ، ولتكون منطقة سلام دائم ومستقر ، والعمل على توثيق الصلات بين أبناء المنطقة وتحقيق التفاهم الكامل بينهم في كل ما يتعلق بقضايا المنطقة ، وتعزيز التضامن العربي ، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين جميع الدول العربية ، واتخاذ موقف عربي موحد تجاه التكتلات الاقتصادية الدولية والمشاكل الاقتصادية العالمية لمواجهة التحديات المختلفة التي تجابه الأمة العربية ويمتد مفهوم الشيخ زايد للأمن ليشمل الإنسانية كلها ، لإيمانه بأن

الأمن القومي العربي لا ينفصل عن الأمن الدولي ، خاصة بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة بفعل ثورة المواصلات . يقول في خطابه في افتتاح الفصل التشريعي الثالث (دور الانعقاد الثاني) في ١٥ نوفمبر ١٩٧٧ :

«إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن أمن العالم السياسي يرتبط أساساً بالأمن الاقتصادي ، وأن العالم في حاجة إلى نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وأكثر إنصافاً ، وأن الدول المنتجة للمواد الأولية بما فيها الدول النفطية يجب أن تحصل على عائد متوازن يكفل مواجهة احتياجاتها الأساسية من البلدان الصناعية ، ويتيح لها في نفس الوقت فرص التنمية واللحاق بركب التطور وتحسين مستوى المعيشة لسكانها ، الأمر الذي يمكن أن يسفر في النهاية عن عالم يسوده التعاون والتكافل في إطار الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي ولذلك فإننا أيها الأخوة قد أسهمنا وسوف نسهم في أي جهود دولية تحاول وضع أسس جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي» .

من هنا كان حماس الشيخ زايد لانضمام دولة الإمارات إلى حركة عدم الانحياز ، لأنها قامت من أجل تدعيم الاستقلال الوطني واحترام سيادة الشعوب وحقها في السلام والأمن ، كما أنها ترتكز على رفض التبعية للدول العظمى أو للانضمام لأحلافها العسكرية التي تبدو في الظاهر على أنها حماية لأمن الدول الصغيرة المتحالفة معها في حين أنها تبعية مقنعة . ولقد لاقت هذه الحركة صدى واستجابة من شعوبها لأنها وجدت فيها تحقيقاً للأمن القائم على العدل واحترام إرادة الشعوب في تقرير مصيرها ، بعد أن عانت هذه الشعوب من التهديد المستمر لأمنها القومي نتيجة لويلات السياسة الاستعمارية والظلم الناشيء عن الهيمنة الاقتصادية والسياسية .

فمن أهداف حركة عدم الانحياز العمل على دعم السلام والأمن العالمين بما في ذلك تحقيق نزع السلاح والحد من الصراعات الدولية ، والابتعاد عن التكتلات المنحازة ، وإقامة مناطق سلام ، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية ، ودعم مكانة الأمم المتحدة . وهي أهداف تتمشى تماماً مع الأمة العربية التي تدعو دائماً إلى السلام العادل الذي تفتقده منذ عام ١٩٤٨ حين تم زرع كيان دخيل فيها أوكلت إليه مهمة إثارة الفوضى والاضطرابات المتجددة خدمة لمصالح الدول الكبرى وتكريساً للتخلف الاقتصادي والاجتماعي . وقد فشل العالم فشلاً ذريعاً في وضع حد للعنف والتوتر والقلق والاضطهاد الذي تشهده المنطقة بسبب الدعم الاستعماري لهذا الكيان الصهيوني الذي يمكّنه من إهدار الإرادة الدولية ، وضرب بكل الأعراف والقيم في الصميم . وفي هذا يقول الشيخ زايد في خطابه في قمة عدم الانحياز في الهند (مارس عام ١٩٨٣) :

«وقد أكدنا مراراً وتكراراً وفي جميع المحافل الدولية أن السلام لن يتأتى إلا إذا تحمل العالم مسئولياته وأوقف العدو عن عدوانه ، وذلك بكفٍّ المساعدات العسكرية والمادية عنه من قبل القوى التي تدعمه . كما أكدنا ونؤكد الحقيقة التي أقرها المجتمع الدولي بأسره ، وهي أن قضية فلسطين هي الجوهر والأساس لمشكلة الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن تسوية هذه المشكلة إلا بإعادة الحقوق إلى أهلها وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة في فلسطين» .

ويرى الشيخ زايد أن بؤر الصراع المزمنة هي أخطر ما يهدد الأمن الداخلي للبلاد المحيطة بها بصفة خاصة والأمن العالمي بصفة خاصة . وهو خطر

يتضاعف ويتفاقم مع السباق المحموم على حيازة الأسلحة وخاصة النووية منها مما يهدد بفناء البشرية جمعاء . وعلى الرغم من انتهاء النظام العالمي الذي كان يعتمد على قوتين عظميين ، وهو النظام الذي أدى إلى نشأة حركة عدم الانحياز ، فإن الشيخ زايد بنظريته الاستراتيجية في مجال الأمن العالمي يؤكد أن دور الحركة الجديد يتمثل في مواصلة دورها الهام في مجال العلاقات الدولية ، وبصورة رئيسية في تأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل نزع السلاح نزعاً كاملاً وشاملاً .

ولعل السبب الأساسي في إصرار الشيخ زايد على إحياء حركة عدم الانحياز أنه يشاهد بقلق عظيم قيام بعض الدول الكبرى بالتدخل مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية لدول أخرى ، بل وبالاعتداء عسكرياً عليها . فهذا التدخل يمثل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء عدم الانحياز والاتفاقيات الدولية التي تنص على عدم التدخل وعلى حق كل دولة في اختيار نظام الحكم الذي ترغبه . ونتيجة لذلك يقول الشيخ زايد في نفس خطابه السابق :

«لهذا فإننا نشجب هذا التدخل بجميع أشكاله وصوره . إن آثار هذا التدخل وأخطاره لا تقتصر في مداها البعيد على الدول ضحية التدخل ، وإنما تشملنا جميعاً وبالذات دول العالم الثالث . ولقد شاهدنا مثلاً حياً على هذه الظاهرة وهو تصعيد الوجود العسكري للدول الكبرى في منطقتنا ولذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة انطلاقاً من التزاماتها العربية وعضويتها في حركة عدم الانحياز ، تؤمن بأن أمن الخليج مسئولية قاصرة على دوله وحدها ، ولهذا فهي ترفض الانضمام إلى أية أحلاف عسكرية ،

كما ترفض تدخل أية دولة أجنبية في شؤونها الداخلية» .

من هنا كانت المتابعة المستمرة التي يمارسها الشيخ زايد بكل حماس وإصرار لتعزيز القوات المسلحة باعتبارها الدرع الواقي والسور الحصين للوطن . فالكليات والمعاهد العسكرية تملك الآن من الخبرات والمعدات ووسائل التدريب ما يجعل القوات المسلحة في الإمارات على مستوى الجيوش الحديثة التي تفاخر بها الدول ، لا من منطلق أهداف عدوانية بل من منطلق الدفاع عن حياض الوطن والذود عنه ودحر كيد الطامعين فيه . وطالما أن أمن الخليج من مسئوليات أبنائه ، فقد كان من الضروري التنسيق العسكري بين جيوش دول مجلس التعاون وفقاً لاستراتيجية عليا موحدة . خاصة وأن عيون العالم كلها مركزة على الموقع الاستراتيجي المهم للخليج بصفته القلب الذي يغذي شرايين الصناعة العالمية . من هنا كان القلق الذي يعم العالم بأسره لأي حدث يجري في هذه المنطقة ، ومن هنا أيضاً كانت المسئولية التاريخية الخطيرة التي تقع على دول الخليج لحماية المنطقة وإبعادها عن الصراعات الدولية ، والعمل على استتباب الأمن والاستقرار فيها . وكثيراً ما عبر الشيخ زايد عن ثقته في قدرة دول الخليج بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة على هذه المهمة التاريخية إذا ساد التفاهم والتآخي والتعاون والتآزر في ما بينها . ولذلك يقول في خطابه في افتتاح الدور العادي الأول للمجلس الوطني الاتحادي (الفصل التشريعي السابع) يناير عام ١٩٨٨ :

«إن الأمن القومي العربي لا تستكمل عناصره ولا تستوفى شروطه ومتطلباته إلا بتضامن كامل يشمل كافة أرجاء الوطن العربي ، ويمكّن من

حشد طاقات وقدرات الأمة العربية من أجل تحقيق الأهداف القومية . ومن منطلق القناعة بوحدة الأمال والأماني والرؤية المشتركة لما يتهدد الوجود العربي ومستقبله من نوايا الشر والعدوان» .

ونظراً لأن مصر بمكانتها الحضارية والبشرية وثقلها الدولي هي بمثابة القلب من الجسد للأمة العربية كما يصفها الشيخ زايد ، فإنه لا غنى للأمن القومي العربي عنها . ولذلك كانت دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تعلن استئناف علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية في أعقاب اختتام أعمال مؤتمر القمة العربية التي عقدت في عُمان في نوفمبر ١٩٨٧ ، وذلك إيماناً منها بالتضامن العربي وبالمصير العربي المشترك ولأن عودة مصر إلى الصف العربي إنما هي في صالح الأمة العربية . فمصر جزء من الوطن العربي الكبير وشعب مصر جزء من الأمة العربية ولا غنى لأي جزء من الوطن العربي عن بقية أجزائه . ومن المعروف أنه كلما كبر الكيان القومي وترسخت دعائمه ، كان أمنه القومي راسخ الدعائم مثله تماماً . ولذلك لا سبيل لنصرة القضايا العربية والإسلامية إلا بحشد كل الطاقات والإمكانات وتعزيز وحدة الصف العربي لمواجهة الأخطار التي تهدد المستقبل والمصير . وقد يتطلب الأمر الدفاع عن المستقبل والمصير بقوة السلاح في عالم لا يعرف سوى لغة القوة بكافة أنواعها في معظم مواقفه . وهو ما عبر عنه الشيخ زايد في كلمته إلى القوات المسلحة بمناسبة العيد الوطني الرابع عشر في أول ديسمبر ١٩٨٥ حين قال :

«إن كل شر تتعرض له هذه الأمة لا بد أن نسهم في دفعه بأموالنا ودماء شبابنا وسلاح جنودنا . ولهذا أعددناكم وأعددنا لكم كل وسائل القوة

المتاحة التي تسمح بها إمكاناتنا . فعليكم يا أبنائي أن تستوعبوا أسلحتكم وتصونوها تصونكم وقت الشدائد وأن تعلموا لماذا وكيف ومتى تستخدموا هذا السلاح الذي بين أيديكم وأن تتقنوا ميزاته الفنية والتعبوية ، وأن تنهلوا من المعارف والعلوم العسكرية الحديثة وفنونها ما يؤهلكم لتكونوا بحق في مصاف الجيوش العظيمة ، وأن تتحلوا بالنظام والانضباط الذي هوالأساس الذي تبني عليه القوات المسلحة قوّتها» .

والقوات المسلحة هي الدرع الواقية والأمينة لحماية مصالح الاتحاد وما تحقق لأبنائه من نهضة وتطور واستقرار . فالأمن الداخلي لا يستقر إلا برسوخ الأمن الخارجي الذي يتمثل استراتيجياً في القوات المسلحة وتكتيكياً في أجهزة وزارة الداخلية التي تمارس مسئولياتها بالإشراف على منافذ الدولة البرية منها والبحرية حتى لا تتسرب للبلاد تيارات سياسية مغرضة ومريبة ، تبث سمومها في المجتمع مهددة قيمه وعلاقاته الاجتماعية . ولذلك يؤكد الشيخ زايد دائماً على أن مسئولية حماية الأمن القومي مسئولية خطيرة وجسيمة ، تتطلب الحيطة والحذر واليقظة ، وعلى أن استمرار بعض القضايا المعلقة بين الإمارات بالنسبة للحدود قد يكون سبباً في خلق الخلافات وزعزعة الأمن والاستقرار في الدولة وهيبتها وتعريض مصالحها في الداخل والخارج للخطر علاوة على ما تتركه تلك الخلافات من آثار في نفوس المواطنين تضعف تماسك الشعب وتهدد وحدته .

والشيخ زايد بطبيعته النفسية والفكرية يمقت الصراع والحرب والقتال ، فكلها استنزاف لجميع الأطراف . وحتى الطرف الذي يظن نفسه منتصراً

سيجد ، عندما يفكر تفكيراً عقلانياً يوازن بين حسابات الأرباح والخسائر ، أن كفة الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية ترجح كفة المكاسب السياسية والأيدلوجية والمعنوية . وذات مرة قال الشيخ زايد لوجيه أبو ذكرى وكانت حرب اليمن دائرةً في الستينات :

«أنا أكره الحرب . . إنني أقول دائماً للقبائل المتحاربة . . لا منتصر فيكم . . إن الحرب تلتهم الخير . . خير الخاسر . . وخير المنتصر . . إن الصلح والتقارب يأتي بالخير لكل الأطراف» .

هكذا نادى الشيخ زايد منذ أكثر من ربع قرن مضى بالمبدأ الذي شرع العالم كله بالمناداة به في أوائل التسعينيات ، وهكذا تتجلى البصيرة الثاقبة للرائد الحضاري الذي يعرف ويحدد طريق المستقبل المزدهر ولا يحيد عنه مهما قابل من صعوبات وعقبات وعراقيل . فقد نضج وعي العالم أخيراً ليدرك حتمية التعاون وضرورة التآزر والتضامن لخير الجميع . وما التجمعات الوحدوية أو الاتحادية التي يشهدها العالم الآن ـ كالوحدة الأوروبية مثلاً ـ سوى ترسيخ لرغبة هذه الدول في التعاون والتضامن والاستقرار والأمن من أجل مستقبل حضاري أكثر إشراقاً . وكذلك اليابان التي شكلت قبل الحرب العالمية الثانية قوة عسكرية جبارة أخضعت أو حاولت أن تخضع بها الدول الآسيوية المجاورة . فما كان من هذه الدول سوى أن أضمرت لها كل المقت والكراهية . وساد المنطقة صراع ظل يتصاعد حتى وقعت الحرب العالمية الثانية التي انتهت بهزيمة اليابان وسحق قوتها العسكرية تماماً ، لدرجة أن حرَّم الحلفاء عليها تكوين جيش خاص بها . واستوعبت اليابان الدرس جيداً وأدركت أن القوة الاقتصادية

والتكنولوجية هي خير دعامة تنهض عليها من كبوتها العسكرية . وبدلاً من أن تفرض نفوذها العسكري كما فعلت من قبل وجلبت على نفسها الكراهية والحقد ، فرضت نفوذها التكنولوجي فهرع العالم كله إليها يطلب شراء منتجاتها ويتودد إلى قوّتها الاقتصادية برغم أنها لا تملك أية قوة عسكرية بالمرة . وهي قوة كان الممكن أن تستنزف ثروتها الاقتصادية وتجفف ينابيعها أولاً بأول . بل إن اليابان هرعت إلى تكوين تجمع من الدول الأسيوية المتقدمة تكنولوجياً مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند والمعروفة باسم مجموعة النمور الأسيوية ، وهو تجمع يسعى إلى تبادل التكنولوجيا وتشجيع الإنتاج والتوزيع في ما بينها .

ولذلك كان الشيخ زايد رائداً بكل المقاييس في هذا المجال . فقد أعلن منذ منتصف الستينيات أن الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي نتيجة حتمية للاتحاد والتعاون والتضامن . ويقول عوض العرشاني في كتاب «حياة زايد» :

«لقد كانت فكرة الاتحاد مجرد أمل يداعب أحلام زايد منذ كان حاكماً للمنطقة الشرقية . وكان طيف هذا الأمل يشكل رؤى أحلامه الأولى . . لأن مجرد تحقيقه كان يعني تحقيق مجموعة من الأشياء أهمها «القوة والمنعة» .

وعندما تولي الرجل قيادة دفة السفينة في بلاده في أغسطس سنة ١٩٦٦ ، كانت الوحدة ليست فقط مجرد أمل أو حلم يداعب الخيال بل أضحت في معتقده وإيمانه هي الصلاة اليومية التي يناجي بها زايد ربه . . وقد يبدو الأمر بهذا الطرح أمراً مبالغاً فيه . . ولكنه في الواقع هو الحقيقة التي لا يمكن إلا تقريرها وتأكيدها . . لأن الرجل في مبادئه وطبيعته وفي

سلوكه رجل وحدوي من طراز خاص في عالمنا العربي لأن الوحدة في إيمانه تعني المشاركة في العطاء . . وهي في يقينه طريق إلى القوة ، ووسيلة من وسائل التغلب على تحديات الواقع المتعدد الكيانات . . المفكك الأوصال . . الضعيف الجانب . . المتخلف والمعزول عن العالم» .

وهذا الواقع المفكك والضعيف والمتخلف والمعزول لا يمكن أن يملك أية قوة أو أية منعة يحمي بها أمنه القومي الذي يصبح نهباً لأية قوة خارجية تسعى لفرض سيطرتها على هذا الواقع . ولذلك فإن قيام الوحدة هو ترجمة عملية لمفهوم الأمن القومي على أرض الواقع . يقول عوض العرشاني :

«كان مجرد التفكير في الوحدة . . هو تفكير في القوة . . في عالم تحكمه القوة ويسيطر عليه الأقوياء . . ولكي تكون شيئاً في هذا العالم ينبغي أن تكون قوياً في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء . . ولا يحترم إلا القوة .

إنَّ الرجل كان في مستوى فهم العصر . . عصر طغت فيه المادة والمصالح والتنافس ، وسيطرت عليه قوانين الغابة حيث يبتلع فيه السمك الكبير ذلك النوع من السمك الصغير ، ويتحكم فيه القوي في الضعيف ، والغني في الفقير . . ومن هنا كانت نظرة الرجل إلى المستقبل .

وفي مقدمة دوافع الرجل وأهدافه من الاتحاد تحقيق ذلك السياج المتين من القوة والمتعة فضلاً عن تحقيق الرفاهية لشعوب المنطقة ، ومشاركة المنافع بينها تعويضاً عن التخلف والحرمان» .

إنه رائد الاتحاد والتعاون والتضامن والتآخي والتآزر والاستقرار والأمن

ليس فقط على مستوى الإمارات بل على مستوى العالم العربي أجمع . ولذلك يصفه وجيه أبو ذكرى بأنه رجل التوفيق والتصالح الوحيد في عالمنا العربي . . والسبب أنه ربما يكون الوحيد في عالمنا العربي المقبول من كافة الأطراف (يسار ويمين ـ جمهوريات وملكيات) وقد منحه الله هذه القبول من أطراف أي نزاع ـ حتى وهو صغير ـ فكم من النزاعات القبلية تدَّخل فيها وحلَّها ، وكم من الخلافات الشخصية العميقة بين الأصدقاء والأقارب والمعارف ، تدَّخل زايد وحلها ، وكم من النزاعات العربية نجح في إيقافها واحتوائها قبل أن تتفاقم وتنفجر . ولذلك فالأمن يحل في كل مكان يحل فيه الشيخ زايد . وهل يمكن لأي قائد أو زعيم أن يحمل على عاتقه رسالة حضارية أروع من رسالة الأمن والأمان والاستقرار والازدهار؟ يقول وجيه أبو ذكرى في كتاب «زايد عن قرب» :

«أعتقد أنه لا يوجد عاصمة في العالم فيها من الأمن والأمان ، مثل مدينة أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة . لقد شاهدت نسوة يقدن سياراتهن في هذه المدينة الآمنة في أوقات متأخرة من الليل دون خوف من منحرف . قالت لي سيدة أجنبية كانت تقيم في فندق انتركونتيننتال في أبوظبي «إنني أشعر أن حرس زايد يحميني في كل مكان . . إنني سعيدة برؤية مجتمع زايد . . الذي يعرف مسئولياته . . ويحافظ على قيمه . . فأقام دولة منضبطة ونظيفة يسكنها مجتمع صالح» .

ففي ظل رسوخ الأمن القومي تتفجر كل طاقات المواطن وإبداعاته التي تضع وطنه على خريطة الحضارة المعاصرة ، أما في ظل الخوف والقلق وفقدان الثقة ، فإن الإنسان قد يعجز عن مجرد التفكير السليم ، وهذا العجز

لا بد أن ينعكس على الوطن بصفة عامة ، مما يؤثر بالتالي على قدراته القومية على الصمود في مواجهة التحديات والأطماع المتربصة به من الخارج . ولعل أخطر ما يعاني منه الأمن القومي العربي تلك الحالة الحرجة من الخوف والقلق وفقدان الثقة بعد الغزو العراقي للكويت . وهي حالة أدت إلى اتفاقات مع دول خارج العالم العربي يثق موقّعوها أنها هي التي تحمي أمنهم في حين أن الأمن القومي عبارة عن إطار لعلاقات تجمع الدول العربية ، تكمل كلٌ منها ما لدى الأخرى . تأخذ منها وتعطيها . وتسد هذه الدولة ثغرات قائمة في الدولة الأخرى أو العكس . وتقوّي هذه الدولة مواطن ضعفٍ في الأخرى ، أو تتقوى بما لدى الأخرى من مصادر قوة . ويحدد الجميعُ لأنفسهم خطاً للحركة نحو تحقيق مصالحهم القومية في الداخل والخارج ، ويضعون استراتيجية يحددون بها مصادر التهديد ، فيتصدون لها ، ويفسدون عليها خططها .

ولا شك أن الشيخ زايد يأسى أشد الأسى لما يجري للأمن القومي العربي الآن والذي يعاني من حالة مزمنة من فقدان الثقة بلغت حد اللجوء إلى ترتيبات أمن مع دولة خارجية ، ولا يمكن أن يكون ما يجمع أية دولة عربية بهذه الدولة الخارجية وحدة مصلحة في مواجهة مصادر تهديد واحدة ، لأن الأمن القومي العربي ليس مجرد مواجهة خطر قائم ، بل إطار أعم وأشمل ، وإذا كان من أركانه التصدي لخطر راهن ، فإن أهم أركانه أن الذين يضمهم ، يربطهم نسيج طبيعي من التاريخ ، والثقافة ، واللغة ، والدين ، والتراث ، والأصل ، والمشاعر المشتركة سواء في الآمال والآلام . أما إقامة ترتيبات أمن أية دولة عربية مع دولة خارج هذا النسيج الطبيعي القومي ،

فلا بد أن تتحول هذه الدولة العربية إلى مجرد مذنَّب في فلك استراتيجية الدول الخارجية لتحقيق أمنها هي أولاً وأخيراً . وحتى لو كانت هناك مصلحة مشتركة بينهما في التصدي لمصدر تهديد مشترك ، فإن هذا المصدر يقع تحت بند المتغيرات في حساباتها مما قد تضطر ظروف هذه الدولة الخارجية وخططها المتغيرة إلى تعديل موقفها من مصدر التهديد هذا ، فيتحول عداؤها العارض له إلى وفاق ، بل وربما إلى تحالف وفقاً لقاعدة انقلاب التحالفات . عندئذ ماذا سيكون موقف هذه الدولة العربية التي نسفت جسورها داخل الوطن العربي في حين سارعت إلى مدها إلى دول خارجها ، فما كان من هذه الدول سوى نسفها عند أول بادرة لتغير مسار مصالحها الاستراتيجية؟

من هنا كان نداء الشيخ زايد المتجدد بإلقاء أثقال الماضي خلف الظهور ، والنظر إلى المستقبل نظرة موضوعية توازن بين حسابات الأرباح والخسائر ، وتضع في اعتبارها كل الاحتمالات والتوقعات الممكنة ، مع الأخذ بمبدأ «عفا الله عما سلف» لأن ما سلف لم يعد قضية مصيرية إلا إذا أردنا أن نجعل منه قيداً يشل حركة أقدامنا نحو المستقبل . وقد وصف الأمن بالقومي لأنه مسئولية القوم أنفسهم ، ولذلك فمفهوم الأمن بين الدول العربية يختلف عنه بين الدول الأخرى التي لا تشكل في ما بينها قوماً بمعنى الكلمة والتي يرتبط عندها مفهوم الأمن بالخوف من الدول المجاورة لها أو المحيطة بها . تقول نبيلة داود في كتابها «الموسوعة السياسية المعاصرة» :

«إذا أردنا أن نعرِّف مفهوم الأمن بإيجاز فلا بد من توضيح الترابط اللفظي بين الأمن والخوف لدى الإنسان في أي مكان . فالأمن بالنسبة لأية دولة

والدول المجاورة لها يحمل في داخله احتياطات كل دولة على حدة من جيرانها ، ثم تتسع الدائرة لتشمل خوف القارة بأكملها من القارات الأخرى في المفهوم الاستراتيجي الشامل . وطبقاً لهذا المفهوم يمكن القول بأن الأمن على مستوى الفرد يتمثل في العلاقة بين لفظ الخوف والأمن . فهما لا ينفصلان بمعنى أنه إذا كان هناك خوف فبالتالي ليس هناك أمن ، وغريزة الخوف لدى البشر كانت دائماً الحافز في إيجاد سبل متعددة للحصول على الأمن . وبتطور الحياة الإنسانية تطورت كافة الوسائل للحصول على الأمن ، فاخترعت الأسلحة المختلفة وبدأت تأخذ شكلاً ذا استراتيجية خاصة في إطار مبادىء معينة ومواثيق ومعاهدات بحيث يتحقق مبدأ الأمن» .

ولذلك يجب ألا يكون للخوف وجود في مفهوم الأمن القومي العربي بحكم أنه وحدة لا تتجزأ ، فإذا تجزأت فإن الكارثة ستحيق بالوطن العربي كله دون استثناء أي جزء من أجزائه . من هنا كانت الثقة الهادئة التي ميزت كل خطوات الشيخ زايد في مجال الأمن القومي دون إثارة لأية حساسيات أو الدخول في دوائر مفرغة . يقول في حديث له لصحيفة «الأنوار» اللبنانية في ٣ يناير ١٩٧٣ :

«نحن نرى في الدبلوماسية الهادئة حلاً لمشاكل كثيرة وخاصة بين الأشقاء . إننا لو اتبعنا الدبلوماسية الهادئة في حل مشاكلنا العربية لوصلنا إلى صيغة معقولة لتوحيد الصفوف في وجه الكثير من القضايا . وفي دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت هذه الدبلوماسية أن تحل الكثير من المشاكل ، بل لقد استطعنا أن نقيم دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبهذه الدبلوماسية استطعنا أن نكسب الأصدقاء من الشرق والغرب وأن نحظى باحترام العالم» .

وحتى مشكلة استعادة الجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران في عهد الشاه ثم عادت لاحتلالها في عام ١٩٩٢ أي بعد حوالي عشرين عاماً من الاحتلال الأول ، هذه المشكلة كان يمكن أن تتحول إلى أزمة خانقة لو عولجت بأسلوب يختلف عن دبلوماسية الشيخ زايد الهادئة . يقول في نفس حديثه السابق في ٣ يناير ١٩٧٣ :

«نحن نبذل المساعي الهادئة ، ونبذل هذه المساعي أيضاً لتبقى علاقاتنا بإيران علاقة طيبة . فهناك يجب أن يسود احترام الجيرة بيننا وبين إيران ، وأيضاً يجب أن يسود الود والعلاقات الحسنة بين جارة مسلمة هي إيران وأخرى مسلمة هي دولة الإمارات العربية المتحدة . والمساعي لم تتوقف وهناك دول عربية مكلفة من قبل مجلس جامعة الدول العربية ببذل هذه المساعي . . فإن القضية هي قضية عربية بالدرجة الأولى . . وسيعمل كل العرب متضامنين على الحفاظ على أرض العرب» .

وكانت هذه المساعي الهادئة هي صمام الأمن الذي جنَّب منطقة الخليج أزمات وانفجارات هي في غنى عنها ، إذ يرى الشيخ زايد أن في كل مشكلة جوانبها الإيجابية التي يمكن أن تشكل مدخلاً لحلها ، وجوانبها السلبية التي يمكن أن تعوق حلها وتحيلها إلى بؤرة للصراع المتجدد . ولذلك كان يضع كل ثقل بلاده السياسي والحضاري في كفة الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تشكل أرضاً مشتركة تقف عليها مع الطرف الآخر بقدر الإمكان . وقد تأخذ الوسائل السلمية وقتاً طويلاً وتحتاج إلى صبر أطول لكن ثمارها في النهاية مؤكدة ، أما الوسائل غير السلمية فربما أدت إلى مشاكل جديدة أخطر من المشاكل التي أريد بها حلها في وقت قصير . ولعل الأمن القومي العربي يعد

من أهم هذه الجوانب الإيجابية التي يرتكز عليها الشيخ زايد في حله لهذه القضية يقول في حديثه لمجلة «روز اليوسف» المصرية في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢ :

«هذه القضية ليست قضية محلية ، إنها قضية عربية في الدرجة الأولى . وقد عرض موضوع هذه الجزر على كل المسؤولين في الدول العربية ، بل ونوقش في اجتماعات الجامعة العربية أكثر من مرة ، بعد الاحتلال ، وقد كلفت الجامعة العربية بعض الدول الأعضاء ذوي العلاقة الحسنة مع إيران بالتوسط في هذا الموضوع ، وإنهائه بالطرق الدبلوماسية الهادئة» .

والتأكيد المتواصل على قيمة الأمن القومي العربي يدل على إيمان الشيخ زايد بأن هذه القيمة تجعل كفته أرجح مما لو كان قد اعتمد على الأمن المحلي أو الخليجي فحسب ، خاصة إذا نجح العرب في استخدام الأسلحة المتاحة لديهم ، وهي أسلحة فعالة برغم أن معظمها سلمي ، وهذه الأسلحة السلمية مفضلة دائماً عند الشيخ زايد لأن نتائج استخدامها شبه مضمونة بلا خسائر تذكر ، ويكفي أن نذكر ريادته في استخدام سلاح النفط وقطعه عن الدول المساندة لإسرائيل في حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، وكيف كان نقطة تحول في مسار الحرب لصالح العرب وأمنهم القومي . ولذلك قال في تصريح له بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٧٣ :

«إن الحروب في عصرنا هذا أصبحت دماراً هائلاً لم تعرفه الإنسانية من قبل ، إنها تحطيم وحشي للحضارة بواسطة إمكانيات العلم التدميرية . لقد رأينا أن السلاح حالياً يصل لأهداف لا يراها الجندي الذي يحمله ثم يدمرها بدقة فائقة . ونحن العرب نملك القدرة على شراء هذا السلاح ونملك

الشجاعة في استعماله ولكنّا عندما ننقل المعركة من ساحة القتل والتدمير والدماء إلى ساحة النفط ، فإننا إنما نستعمل سلاحاً نملك شرعية استعماله ، وهو سلاح أشد فاعلية وضغطاً من السلاح الحديث . ويصل بنا لأهدافنا بطرق سلمية دون الوقوع في محظور القتل والتدمير للروح الإنسانية والحضارة البشرية» .

ولذلك فالسلام القائم على العدل من أهم الشروط التي يجب أن تتوافر في مفهوم الأمن القومي . أما إذا فرض السلام فرضاً كنوع من الاستسلام ، عندئذ تصبح حرب التحرير ضرورة مصيرية لإقامة الأمن القومي على قاعدة العدالة الإنسانية الحقة . وهذا ما حدث في حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ التي رأي فيها الشيخ زايد حرباً من أجل السلام القائم على العدل والحق ومن أجل الأمن القومي العربي الذي ظل تحت رحمة العدو الإسرائيلي منذ هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ . يقول في حوار له مع الدكتور مانع سعيد العتيبة بعد انتهاء الاحتفال ببدء مشروع تسييل الغاز الطبيعي في جزيرة داس في ١١ ديسمبر ١٩٧٣ ، وكان الكلام عن المكاسب التي عادت على العرب من حرب السادس من أكتوبر :

«إن الحرب تأتي بالسلام . . والسلام القائم على العدل والحق . . ومن هنا عادت على العرب بالكثير من المكاسب بالنسبة للقضية المصيرية العربية الأولى . من هذه المكاسب مثلاً :

أولاً : وحدة العرب وتضامنهم . . إذ أظهرت الحرب مدى وحدة الصف العربي وتماسك الأمة العربية وترابط ملوكها ورؤسائها وهذا مكسب عظيم لا يمكن إغفاله .

ثانياً : إن العرب ـ بعد النتائج العسكرية الكبيرة التي حققها الجيش المصري في جبهة القناة وما حققه الجيش السوري في جبهة الجولان ـ استفادوا عسكرياً . فهذه الحرب ساعدت في اكتساب العرب لغة الحرب الحديثة واستعمالهم للآلة العسكرية المتقدمة بكفاءة واقتدار .

ثالثاً : دحر العرب عدوهم الصهيوني وكشفوا للعالم خداع إسرائيل وتبجحها .

رابعاً : إن القضية العربية كسبت أنصاراً جدداً . . وأصبح معظم العالم معنا . . يناصر الحق والعدالة الإنسانية .

خامساً : كذلك أثبت سلاح البترول نجاحه الأكيد في المعركة ، وأكد أنه أقوى أسلحة الحرب الحديثة» .

ثم يضع الشيخ زايد يده على نقطة حساسة استطاع بها أن يعري أطماع العدو الصهيوني الذي كثيراً ما تذرع بما أسماه سياسة الحدود الآمنة التي برر بها توسعه في احتلال الأراضي العربية حتى تصبح إسرائيل بعيدة عن مدى هجمات العرب عليها . يقول الشيخ زايد في نفس حديثه السابق :

«أما المكسب الكبير الآخر الذي نتج عن الحرب فهو إدارك العدو الإسرائيلي لفشل سياسة الحدود الآمنة التي سعى إليها طوال ربع قرن . . لقد أدركت إسرائيل أنه لا يمكن المضي في سياسة الاغتصاب والتوسع على حساب الدول العربية . . وأدركت فشل سياسة احتلال أي أرض جديدة بعد أن ظهر التصميم العربي كاسحاً ومؤكداً على استعادة كل شبر عربي . لقد أثبت العرب وهم طلاب حق وهم المعتدي عليهم ـ أثبتوا أنهم لا

يسكتون على المهانة والذل ، وأنهم قادرون على أن يخوضوا الحرب مرات ومرات مهما كان الثمن ومهما كانت التضحيات ، وذلك إلى أن يستتب السلام القائم على العدل والحق» .

فالأمن لم يعد رهناً بالمساحات الشاسعة التي يستولي عليها المحتل من أراضي الدول المحيطة به ، لأن الحرب الالكترونية الحديثة ألغت المسافات تماماً ، وبالتالي أصبح الأمن رهناً بالعلاقات الطبيعية العادلة القائمة على الحدود الشرعية الدولية بين بلاد العالم المعاصر ، وليس بالحدود المصطنعة نتيجة غزو غاشم . لكن الأمن القومي العربي الذي نجح في أن يفرض نفسه على إسرائيل بقوة السلاح في زمن الحرب ، في أشد الحاجة إلى ترسيخ جذوره في تربة الوطن العربي في زمن السلم من خلال أواصر الأخوة والتضامن والتآزر ، فلا يعقل أن يلتئم الشمل في زمن الحرب ثم ينفرط العقد في زمن السلم نتيجة لحساسيات سطحية لا لزوم لها . ولذلك لم يمل الشيخ زايد من الضرب على هذه الأوتار بشدة في أعقاب حرب أكتوبر وحتى الآن ، فيقول مثلاً في حديث لصحيفة «الرأي العام» الكويتية في ٢٣ أبريل ١٩٧٨ :

«إننا إخوة في المشرق والمغرب ، وكلنا يحتاج بعضنا لبعض بالتعاون ، والإخوان إخواننا . في مصر والمغرب نحن محتاجون لهم وهم أيضاً محتاجون لنا ، وما يفيدهم يفيدنا ، وما يهمهم يهمنا وكذلك العكس . الشعور بالأخوة يقرِّب المسافات ويقضي على الحواجز ، فما بالكم ونحن أهل في منطقة واحدة ومصير واحد؟ إيماننا إذن مُنصَبٌّ حول هذه المشكلة : بأنه ما من أخ عربي يستغني عن أخيه ، ولا سيما الإنسان المجرب الذي

عركته الحياة ، فكيف يبتعد الأخ عن أخيه أو صديقه ، وكيف يجافيه أو يعاديه؟ إن المثل الشعبي عندنا يقول (كثِّر من الصديق أما العدو فلا)» .

أي أن الأمن القومي العربي كله رهن بحل هذه المشكلة وحسمها ، عندئذ ستحل من تلقاء نفسها كل مشكلات الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي عندما يتحول الوطن العربي إلى بوتقة تنصهر فيها كل الطاقات والإمكانات فتتحول بدورها إلى قوة دفع عالمية يعمل لها العالم أجمع ألف حساب . وهذا التفاعل الحي ليس في حاجة إلى ورقة عمل أو اتفاقية أو معاهدة بقدر ما هو في حاجة إلى حسٍ قومي عالٍ . ذلك أن فعالية هذه المواثيق تتوقف على نوعية النوايا الكامنة خلفها ، ويمكن أن تصبح مجرد حبر على ورق إذا كانت النوايا الخفية متناقضة تماماً مع التوقيعات التي تمت لمجرد ركوب الموجة الطارئة أو مجاراة الواقع حتى لا يُتهم رافض التوقيع بالخروج عن الصف . إن العبرة بالوعي العربي الحضاري الذي لا يحتاج إلى نصوص مسجلة في ورقة عمل أو اتفاقية أو معاهدة . ولذلك يقول الشيخ زايد في حديثه لمجلة «الوطن العربي» التي تصدر في باريس في ٦ يونيو ١٩٧٨ عندما سأله مندوبها عن قضية تطوير التعاون على صعيد الأمن بين دول المنطقة من أجل حماية المواصلات البترولية وحماية منابع ومصبات النفط عبر تدابير مشتركة ، وعن ورقة العمل السعودية التي قيل إنها مقدمة بصدد ترتيبات الأمن المشتركة في هذا المجال :

«بدون الرجوع إلى ورقة عمل فإنه من الواضح أن التعاون بين دول الخليج واجب قومي تماماً ، كما أن التعاون بين جميع الدول العربية ضروري

لاستقرار الأمن والسلام . كيف يستطيع الخليج مثلاً أن ينعم بالاستقرار إذا كان الوضع في الطرف الآخر من العالم العربي ، في المغرب العربي مثلاً غير مستقر؟ يجب أن يقوم تنسيق بين جميع الدول من أجل الوصول إلى صيغة تعاون مقبول لدى جميع الدول ، يشمل جميع النواحي العسكرية والاقتصادية» .

ومفهوم الأمن القومي العربي ليس مفهوماً عدوانياً كما هي الحال عند العدو الإسرائيلي الذي يرى أن تدعيم أمنه وحمايته لا بد أن يتم بالعدوان واغتصاب أراضي الغير عنوة ، وكأن أمنه لا تستقيم له حال إلا بالاعتداء على أمن الآخرين . أما مفهوم الأمن القومي العربي فيحتم على الدول العربية أن تجمع ولا تفرق ، تنفق ولا تبذر ، تحمي ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تشارك جهدها في عمل الخير وتحرص على نفع الأصدقاء ، تردّ كيد العدو حفاظاً على أمنها وكيانها ومستقبلها . وهو المفهوم الذي أكده الشيخ زايد في لقائه بالسفراء العرب في بنجلاديش في ١١ مايو ١٩٨٤ عندما قال إن معالجة الأمور بالقوة والعنف لا بدَّ أن تؤدي إلى تردي الأوضاع والشقاق والدمار ، ولو كان العنف يؤدي إلى استمرار الدول لما غابت الشمس عن دول كانت لا تغيب عنها الشمس . ولو كانت المعاملة بالحسنى والتشاور لاختلف الأمر وتغيرت الصورة . ويضيف الشيخ زايد قوله :

«بالتشاور والتعاون واللقاء وطرح الأفكار والاستماع إلى بعضنا بروّية وحكمة وبعقول متعاونة متجاوبة تعرف ما يسرها ويكدرها ، لا بد أن يبارك الله لنا في هذه اللقاءات ويجعلنا أمة بالمعنى الصحيح ، ولأصبح العالم محتاجاً إلينا كما نحتاج إليه . وإنني أرجو من الله عزَّ وجل أن ينزع من

قلوبنا الفرقة والخلاف وأن تتضافر الأفكار والقوى الموجودة في الوطن العربي حتى يكون لها صدى عالمي يهز الدنيا» .

هذا هو الأساس المتين والصحيح الذي يجب أن ينهض عليه الأمن القومي العربي . ومهما أنفق العرب من أموالهم على هذا المسعى القومي الحضاري ، فإن العائد لا بد أن يزيد عن المنصرف ، خاصة وأنه عائد استراتيجي دائم ومتجدد . ولذلك تساءل الشيخ زايد لدى استقباله يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٨١ لهلال لوتاه رئيس المجلس الوطني الاتحادي :

«هل سنخسر الكثير من المليارات عندئذ مثلما نخسر الآن أمام غرور العدو ومتطلبات الشقيق؟ لا أعتقد . . فلماذا إذن لا يضحّي واحد أو اثنان من الزعماء ويتناسون ما بينهم؟ نحن القبائل نتسامح لبعضنا البعض في أخطر الأشياء ، فإذا ما قُتل عدد من الرجال في إحدى القبائل وطلبت القبيلة الأخرى السماح والصلح ، فإن القبيلة الأخرى تستجيب بطيب خاطر . وفي اعتقادي أنه لو بادر أحد بالصلح بين العرب بإخلاص لاستطاع أن يصلح من بين العشرة سبعة . . لو نظر العرب إلى هذا المصلح على أنه صاحب همة وشهامة وإصلاح لتكاتف العرب حوله وقدموه أمامهم . . وعندئذ لا يهم إذا دفعنا ملياراً أو عشرة لمكافحة العدو الذي يطالب بأراض عربية من الفرات إلى النيل إلى المدينة المنورة إلى خيبر» .

ذلك أن أطماع العدو التي يعلنها على الملأ تشكل تهديداً مستمراً للأمن القومي العربي ، وأي تهديد للأمن العربي لا بد أن يكون تهديداً للوجود العربي ذاته . فهذه قضية مصيرية لا تحتمل التسويف أو التأجيل أو التجاهل أو المناورة أو ممارسة المهارة الدبلوماسية التقليدية ، ومن هنا كان ارتباطها

العضوي بكل تحركات السياسة الخارجية في مفهوم الشيخ زايد ، بل إن هذه السياسة تنهض أساساً على احتياطات الأمن الخارجي والمجالات التي يخوض فيها . ولذلك أفردنا الفصل التالي لدراسة السياسة الخارجية كأحد أصول الريادة الحضارية عنده .

الفصل العاشر

السياسة الخارجية

السياسة الخارجية

لا شك أن الأهمية الكبيرة لموقع دولة الإمارات العربية المتحدة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية تضفي اهتماماً عالمياً بالغاً بالسياسة الخارجية التي تنتهجها والتي تتعامل بها مع سائر الدول والشعوب الأخرى القريب منها والبعيد . وفي خطابه في افتتاح الفصل التشريعي الأول (دور الانعقاد الثالث) للمجلس الوطني الاتحادي في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٣ حدد الشيخ زايد الإطار الاستراتيجي لسياسية البلاد الخارجية التي تنهض على عدة مباىء ثابتة هي :

«أولاً : المصلحة الوطنية لشعبنا باعتباره جزءاً من الأمة العربية .

ثانياً : الوحدة الطبيعية والتاريخية للدول العربية في الخليج ، وما تقتضيه من إقامة أقوى العلاقات وأوثقها مع أشقائنا في الخليج .

ثالثاً : المصلحة القومية لأمتنا العربيةوأمانيها المشروعة في التحرر والوحدة ومساندة قضاياها العادلة وفي مقدمتها قضية شعب فلسطين .

رابعاً : تدعيم الروابط الأخوية مع العالم الإسلامي في آسيا وأفريقيا .

خامساً : تعزيز السلام العالمي والصداقة والتعاون مع كافة الدول والشعوب على أساس مبادىء حسن الجوار والاحترام المتبادل ورعاية المصالح المشروعة» .

وعلى هدى من هذه المبادىء الثابتة سارت السياسة الخارجية لدولة الإمارات بخطى ناجحة لتحقيق أهدافها المرسومة على الصعيدين العربي والعالمي ، في مرحلة من أكثر مراحل التاريخ السياسي حركة وحساسية . فقد أعلنت الدولة أن سياستها الخارجية ترتكز على مناصرة حق الشعوب في استرداد حريتها ، وتقرير مصيرها ، والمحافظة على سلامة ووحدة أراضيها ، والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . وتنفيذاً لهذه السياسة قامت الدولة بتقديم المساعدات لدعم الشعوب الإفريقية التي تكافح التمييز العنصري والاضطهاد ، وتنمية التعاون العربي الإفريقي لتحقيق المصالح المشتركة للشعوب العربية والإفريقية . كما حرصت الحكومة على تدعيم الروابط الأخوية مع العالم الإسلامي في آسيا وإفريقيا ، والمساهمة في تأسيس البنك الإسلامي للتنمية ودعم وكالة الأنباء الإسلامية والهيئات التي تعمل في مجال الدعوة الإسلامية .

وعنيت الحكومة بالمساهمة في بناء مستقبل أفضل للشعوب النامية ، فدعمت رأسمال صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي ، وبلغت المعونات والقروض التي قدمتها الدولة لمساعدة البلدان النامية ما يوازي ١٥٪ من مجموع إيرادات الإمارات العربية المتحدة طبقاً لخطاب الشيخ زايد في افتتاح الفصل التشريعي الثاني (دور الانعقاد الثاني) في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٤ . فهو مؤمن بأهمية دعم التنمية الاقتصادية في تلك الدول ومساعدتها في الحصول على وسائل التمويل اللازمة ، وبتطوير التعاون بين العالم العربي والدول الأوروبية لفتح آفاق جديدة في التعاون الاقتصادي ، والعلمي الذي يسهم في تطوير الحضارة الإنسانية وتعزيز السلام العالمي .

كما شاركت وفود دولة الإمارات في عديد من المؤتمرات الدولية ، وعقدت الحكومة عدة اتفاقات ثنائية مع الدول الصديقة ، وانضمت الدولة إلى عدد من الاتفاقات الدولية الجماعية تأكيداً لسياستها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي بين الأمم وتوثيق أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق المثلى الدولية . كذلك برزت المشاركة الإيجابية لدولة الإمارات في اجتماعات جامعة الدول العربية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، ومؤتمر التجارة والتنمية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للمحافظة على البيئة ، ومؤتمر التربية والثقافة والعلوم ، ومؤتمر العمل الدولي ، ومؤتمر الصحة العالمية ، ومؤتمرات الأغذية والزراعة ، ومؤتمرات دول عدم الانحياز وغيرها من المؤتمرات الدولية التي شارك فيها عدد من الدبلوماسيين الشباب من أبناء الإمارات الذين تم إعدادهم وتدريبهم للقيام بمسئولياتهم على الوجه الأكمل .

وقد ارتكزت استراتيجية الشيخ زايد الخارجية على مبادىء الحق والعدل والسلام ، إيماناً منه بأن السلام هو حاجة ملحَّة للبشرية جمعاء ، وبأن منطقة الخليج يجب أن تكون منطقة سلام بعيدة عن الصراع العالمي حتى تتمكن كل دول المنطقة من التركيز على خطط التنمية وتوفير الحياة الأفضل لشعوبها . كذلك حرصت هذه الاستراتيجية على تدعيم العلاقات الأخوية مع الدول الإسلامية والتعاون معها في شتى المجالات ، كما أعلنت رفضها لسيطرة بعض الأقليات البيضاء على شعوب إفريقية بكاملها مع تقديم العون للدول الإفريقية الصديقة لمساعدتها في مواجهة هذا التحدي العنصري ، كما حرصت الحكومة على تنسيق مواقفها وتدعيم تعاونها مع

منظمة الأوبيك ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من أجل إقرار سياسة بترولية رشيدة تصون مصالح أعضائها وتحقق الاستقرار الاقتصادي العالمي .

وقد أعلنت دولة الإمارات في عدة مناسبات إيمانها الراسخ بالحقيقة التي أقرها المجتمع الدولي ، وهي أن قضية شعب فلسطين هي الجوهر والأساس لمشكلة الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي دون تسوية شاملة لقضية فلسطين ، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مساعي تبذل لحل هذه القضية ، وأن تحقيق السلام العادل والدائم الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة ، يجب أن يرتكز أساساً على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وخاصة حقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة واسترجاع سيادته على ترابه الوطني ، وكذلك إلغاء الإجراءات والانتهاكات التي قامت بها السلطات الإسرائيلية في الأراضي العربية المغتصبة في جنوب لبنان وهضبة الجولان والقدس العربية للقضاء على أسباب التوتر العالمي في المنطقة .

وكان انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة لحركة عدم الانحياز وحماسها البالغ لها لأن مبادىء الحركة كانت تتمشى تماماً مع سياسة الدولة الخارجية ، خاصة في ما يتصل بالعمل على دعم الاستقلال الوطني بما في ذلك الكفاح ضد التبعية بكافة صورها من استعمار اقتصادي وسياسي وثقافي وفكري ، وعدم الخضوع للتكتلات داخل دوائر نفوذ الدول الكبرى ، والسعي لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المناسبة من أجل

الانتصار على الفقر والتخلف والكفاح في سبيل الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، والحد من الفجوة الفاصلة بين الشمال الغني والجنوب الفقير على هذا الكوكب ، والنضال في سبيل دعم ديمقراطية العلاقات الدولية على مبادىء المساواة والتعاون المستمر ، والقضاء على كافة صور النفوذ وعدم المساواة الموروثة منها والجديدة على السواء .

وكان الشيخ زايد بالمرصاد لكل محاولات الدول الكبرى في التنافس من أجل مناطق النفوذ في المحيط الهندي الذي تطل عليه دولة الإمارات . يقول في خطابه في قمة عدم الانحياز في الهند ، مارس ١٩٨٣ :

«إن منطقة المحيط الهندي وبحر العرب أصبحت في الأونة الأخيرة تشهد تواجداً عسكرياً متزايدا للدول الكبرى المتنافسة من أجل مناطق النفوذ بسبب أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية ، الأمر الذي يعرض أمن المنطقة وسلامتها للخطر الشديد . وإننا كدولة تطل على هذا المحيط نشعر بقلق عميق إزاء التصاعد والتوتر المستمر بالمنطقة ، ونؤيد جميع القرارات الدولية والإقليمية لإبعاد هذه المنطقة عن الصراع بين الدول الكبرى وإعلان المحيط الهندي منطقة سلام» .

وأروع ما في السياسة الخارجية التي ينتهجها الشيخ زايد أنها خالية من كل العقد والحساسيات التي لا لزوم لها ، وبالتالي فهو ينطلق بحرية ووعي مبلّغاً رسالته الحضارية لكل الأطراف المعنية فالمستقبل هو قضيته ويستعد له بكل الإيجابيات الممكنة ، أما الماضي فمجرد دروس مستفادة وليس قيوداً أو تراكمات تعوق المسيرة . وهذا التوجه يتجلى في كلمة الشيخ زايد في حفل الاستقبال الذي أقامه مجلس بلدية لندن تكريماً له لدى زيارته للمملكة

المتحدة في ١٩ يوليو ١٩٨٩ . فنحن لا نلمس أية حساسيات في كلمته نتيجة للاستعمار البريطاني الطويل لبلاده ، إذ أن بعض رؤساء الدول التي تخلصت من الاستعمار ، عانوا إما من عقد النقص تجاه المستعمر المتقدم حضارياً والمزدهر اقتصادياً أو من عقد العظمة التي تصور لهم أنهم قهروه ببطولاتهم ، وبالتالي فإن سلوكهم تجاهه يتميز بالتشنج أحياناً وبالعنجهية أحياناً أخرى . أما حكمة الشيخ زايد فقد جعلت كلمته في الحفل صفة مشرقة من إيجابيات الحاضر وانطلاقات المستقبل في العلاقة بين دولة الإمارات وبريطانيا فهو يبدأ كلمته بتقدير بالغ للمساعدات والخدمات التي قدمتها بريطانيا لخططه الطموحة لتطوير بلده والعمل من أجل ازدهار ورفاهية شعبه ، لكنه يضيف قوله بموضوعية شديدة :

«لقد كان علينا أن نبدأ في بلدنا بمسيرة شاقة وطويلة نحو الرقي والتقديم . فالعديد من الخدمات الأساسية التي من المفترض وجودها في معظم أقطار العالم لم تكن لدينا عندما باشرنا في بناء الدولة . ولقد بادرنا بتشييد المستشفيات والمدارس وشق الطرقات وتمديد الكهرباء من نقطة البداية ؛ وكان علينا أن نبني مجتمعنا وأن نوطد الأسس التي تضمن له مستقبلاً آمناً ومطمئناً . وبعون الله تعالى نجحنا في تحقيق الكثير من الإنجازات في سعينا من أجل مستقبل أفضل لشعبنا . إن هذا الإنجاز ما كان ليتم لولا مساعدة الأصدقاء أمثال دولتكم العظيمة . أشكركم على صداقتكم وأود أن أتقدم بأطيب تمنياتي لكم بمستقبل سعيد ومزدهر»

أي أن الشيخ زايد بعد أن استعرض سلبيات الماضي بدبلوماسية هادئة ، انتقل على الفور إلى إيجابيات الحاضر ليشكر لبريطانيا مساهمتها في بناء

دولة الامارات . ولذلك يعتبر خطاب الشيخ زايد هذا درساً في النهج الموضوعي والدبلوماسية الهادئة والوعي العميق الذي يجب أن يتحلي به زعماء الدول النامية في تعاملهم مع قادة الدول الكبرى خاصة إذا كانت دولاً استعمارية من قبل ، قد يكون بينها وبين الدول التي تحررت من استعمارها بعض الرواسب أو الحساسيات . فإذا كانت المصالح المتبادلة هي أساس المستقبل في العلاقات بين الدولة الكبرى والدولة النامية فلا خوف من تفاقم هذه الرواسب أو الحساسيات التي سرعان ما تصبح من ذكريات الماضي التي يمكن أن تكون طريفة ومثيرة لروح الدعابة . بل إن الشيخ زايد يتخذ من مدينة لندن وهي في مقدمة عواصم الاستعمار القديم نموذجاً يمكن أن يحذو حذوه في الجمع بين الأصالة والمعاصرة يقول :

«إنَّ مدينة لندن تمثل بشكل نموذجي كيف تستطيع الأمم المحافظة على التقاليد والتراث والتاريخ وهي متطلبات أساسية لرقي المجتمع ونموه بشكل صحيح . وبنفس الوقت مواكبة التطورات العصرية ومستلزماتها التقنية الضرورية لرفاهية المجتمع وأمنه وبقائه . وكما كانت مدينتكم في الماضي تتبوأ مركز الصدارة في الحياة التجارية الدولية المرتكزة آنذاك إلى الملاحة الدولية ، نراها اليوم تحافظ على دورها الحيوي والهام كمركز مالي وتجاري دولي رائد ، وكعاصمة عريقة لأمة تعتبر بجدارة في طليعة الدول الصناعية المتطورة في العالم» .

وكعادة الشيخ زايد في توظيف كل المواقف الخارجية التي يمر بها في خدمة القضايا العربية ، فإنه يتخذ من حفل تكريم بلدية لندن له منبراً لشكر بريطانيا على دورها في إطار المجموعة الأوروبية من أجل حثّ إسرائيل على

وقف أعمال البطش والعنف والاضطهاد ضد الأطفال والشيوخ والمدنيين في الأراضي المحتلة . ويضيف قائلاً :

«إن الانتفاضة الفلسطينية الباسلة هي انتفاضة شعب أعزل من السلاح ، يرفض العبودية ويتوق إلى التحرر وإلى التمتع بحقوق الإنسان . وإننا ندعو جميع الدول المحبة للسلام إلى ممارسة الضغوط اللازمة على اسرائيل لكي تتجاوب مع الجهود العربية والدولية المبذولة لتحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط ، يرتكز إلى المقررات الدولية وعلى الأخص قرارات مجلس الأمن الخاصة بإنهاء الاحتلال وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني في إطار الحل الشامل الذي يمكّن جميع دول المنطقة من العيش بسلام ووئام تمشياً مع رغبة المجتمع الدولي والتي تم التعبير عنها في عدد كبير من اجتماعات القمة الدولية والإقليمية» .

وعندما ينادي الشيخ زايد بحقوق الإنسان الفلسطيني في بلد يفخر بأنه أحد حصون هذه الحقوق الإنسانية بصفة عامة ، فإن أحداً لا يستطيع أن يقف في موقف مناقض لما جاء في خطابه . فالمعروف أن الحقوق لا تتجزأ ، فمن يتشدق دائماً بحقوق الإنسان لا يستطيع أن ينكر حقوق الإنسان الفلسطيني ولذلك كان المنطق والوعي والحكمة والنظرة الشاملة التي تتميز بها خطب وأحاديث وكلمات الشيخ زايد سبباً في مصداقيتها القادرة دوماً على إقناع كل الأطراف المعنية مهما كانت متناقضة في وسائلها وغاياتها . فهو رائد في مجال إيجاد الأرض المشتركة التي يمكن أن يقف عليها الجميع تمهيداً لتقاربهم من بعضهم البعض فيما بعد . يضيف قائلاً في نفس خطابه السابق :

«إن الدور الهام الذي لعبته البحرية الملكية البريطانية حديثاً مع حلفائها وأصدقائها للمساهمة في ضمان حرية الملاحة الدولية في الممرات والمياه الدولية وإزالة الألغام البحرية في الخليج - وهي منطقة استراتيجية بالغة الحساسية للأسرة الدولية - كان موضع تقدير وثناء المجتمع الدولي ، وإننا ننتهز فرصة وجودنا في هذا اللقاء الكبير لكي نؤكد لكم عن عزمنا الأكيد لتقوية وتطوير وشائج الصداقة بين بلدينا في جميع المجالات وعلى مختلف المستويات لتحقيق المصالح المشتركة لبلدينا ولخدمة قضايا السلام في العالم» .

والسياسة الخارجية في مفهوم الشيخ زايد هي سياسية انتقائية واعية ، تختار وتنتقي من الخارج كل الإيجابيات التي تدعم المسيرة الوطنية في الداخل . ولذلك فهي سياسة لا تنبهر أو تتشنج بل تستوعب وتهضم . يقول في حديث له إلى بعثة التلفزيون البريطاني في ٢٩ ديسمبر ١٩٧١ :

«إننا نحب أن نجلب لأنفسنا وأمتنا ووطننا الأشياء التي تناسبه والتي يحتاج إليها . أما الأشياء غير المناسبة فنحن ننبذها ونبعد أنفسنا عنها ونتركها»

وعندما سأله ممثل جريدة «دي تلغراف» الهولندية في لقاء بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٧٣ عما إذا كان يفضل استخدام رأس المال الأجنبي في مشروعات بلاده فكانت إجابته قاطعة كالسيف ، قال : **«إننا نحتاج إلى الخبرة الأجنبية لتنفيذ مشروعاتنا»** ، ذلك أن الإقبال على القروض ثم التورط في فوائدها المركبة وأرباحها المتزايدة من شأنها أن تؤثر على حرية القرار الوطني ، بل ويمكن أن يدور الوطن كله داخل دورات رأسمال عالمية خارجة تماماً عن إرادته فيصبح ريشة في مهب الرياح . أما الخبرة الأجنبية

فيمكن زرعها في تربة الوطن بحيث تتناقلها الأجيال المتعاقبة بل وتضيف إليها ما يتناسب مع طبيعتها المحلية . فإذا كان الشيخ زايد يريد ربط بلاده بعجلة التكنولوجيا والحضارة المعاصرة فإنه في الوقت نفسه لا يريد توريطها في دوامة القروض والديون .

وكان الشيخ زايد من أوائل الزعماء الذين اكتشفوا أن موازين القوة في السياسة الخارجية قد اختلفت منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن . كانت الإمبراطوريات التي غربت عنها الشمس الآن ، تلوِّح في الماضي باستخدام القوة العسكرية فيخر لها الخائفون ساجدين . ولم تكن المفاوضات السياسية سوى صورة مصغرة لما يدور على أرض الواقع بين موازين القوى الكبيرة والصغيرة على السواء . ولذلك كانت نتيجة المفاوضات في صالح القوة الأكبر بصرف النظر عن التزامها بالقيم الإنسانية أو المثل العليا . أما الآن فقد تعددت صور القوة ، ولم تعد القوة العسكرية منفردة بالميدان فهناك القوة الاقتصادية ، والقوة الاجتماعية والقوة الثقافية والقوة الإعلامية . . . الخ .

ولذلك عندما سئل الشيخ زايد في حديث لصحيفة «الجزيرة» السعودية بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٧٤ عن رأيه في بعض الدول التي تلجأ إلى التهديد باستعمال القوة ضد الدول النفطية لإجبارها على تخفيض الأسعار فكانت إجابته حاسمة ومضيئة كالعادة :

«لقد دعوت إلى قيام تعاون دولي للوصول إلى الأسعار المناسبة لبيع المواد الخام وغيرها من المواد المصنَّعة لأن التعاون الدولي هو الحل الأمثل للتغلب على المشاكل ، وفي مقدمتها مشكلة التضخم المالي العالمي . أما التهديد

باستخدام القوة فلم يعد أسلوباً مقبولاً في هذا العصر . وقد أصبح التهديد بالقوة هو العجز بعينه . فالقوي لا يهدد بل يدعو الآخرين إلى الحوار ويقنعهم برأيه إذا كان على صواب ، وبهذا يستطيع أن يكسب الرأي العام . لقد رأينا القوة في السابق وكيف اضمحلت . إن الدول القوية التي عشنا عشرات بل مئات السنين نسمع عن جبروتها لم يعد لها الآن أثر ، وبعض هذه الدول مازال موجوداً وكأنه غير موجود . إن القوة لا تعني الكثير في هذا العصر . إن القوة الجديدة هي قوة الرأي وقوة الإقناع . ومن يهدد بقوة السلاح فإنه يفتقد بالتأكيد الحجة القوية ، والرأي الصائب ، وإلا فلماذا يستعمل السلاح؟» .

هكذا كان الشيخ زايد رائداً في هذا المفهوم الجديد للقوة منذ ما يقرب من عشرين عاماً ، إذ أن المفهوم الذي أدركه المفكرون السياسيون العالميون الآن (١٩٩٣) وتبنوه على أساس أن القوة الاقتصادية أصبحت تأتي في المقام الأول يليها القوة السياسة ثم القوة الثقافية والاجتماعية ثم تأتي القوة العسكرية في نهاية المطاف بعد أن كانت في الصدارة طوال عصور التاريخ الماضية . وهو ما عبَّر عنه الشيخ زايد بقوة الرأي الصائب وقوة الإقناع والحُجَّة . وهذه القوة ليست المهارة التقليدية في التلاعب بالأفكار والكلمات ، بل هي قوة تستند إلى المكانة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية الراسخة للبلاد . والعالم الآن تحكمه هذه الموازين ، والسيد في هذا العصر هو الذي يملك ثقلاً له اعتباره في هذه الموازين . أمَّا مَنْ يهدد بالقوة العسكرية فلا بد أنه يعاني من فراغ حضاري وثقافي يجعله يحاول نقل متاعبه الداخلية إلى الآخرين في خارج بلده . لكنه سيفاجأ بأن روح

العصر قد تغيرت وأنَّ موازين العالم الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية قد جعلت من تهديده العسكري مجرد جعجعة بلا طحن لأنها موازين ستميل كلها في غير صالحه .

ومن الواضح أن الأقوال والأفكار والأفعال عند الشيخ زايد تشكل منظومة متناغمة لا تعرف التناقض بين عناصرها . فعندما سئل من مندوب صحيفة «العمل» التونسية في ٦ يونيو ١٩٧٢ عن مشكلة الجزر التي استولت عليها إيران في الخليج العربي والتي أثارت ضجة في العالم العربي وفي الصحف العالمية ، وعن تقدير العالم لموقفه من عدم الالتجاء إلى صدام مسلح لاسترجاع الجزر ، وعن اعتماده على جامعة الدول العربية لإيجاد حل سلمي للمشكلة ، قال :

«الحقيقة أننا نسعى دائماً أن تكون علاقاتنا مع جيراننا من الدول ، قائمة على أساس من التفاهم التام والروابط الأخوية القوية المتينة ، ولا يمكن أن نسعى في يوم من الأيام إلى ما يسيء إلى أصدقائنا أو جيراننا . وإذا كان هنالك أي نزاع أو سوء تفاهم بيننا وبين جار لنا أو صديق أو شقيق ، فإننا دائماً نتجه إلى الله ونطلب منه أن يلهمنا الصبر والقدرة على أن نصل مع الصديق والشقيق والجار إلى تفاهم يفيد الطرفين دون اللجوء إلى ما يضر بمصالح البلدين أو يقودهما إلى النزاع المسلح . ولهذا فنحن رفعنا ما وقع علينا من جارتنا إيران إلى جامعة الدول العربية ونأمل أن تصل الدول الشقيقة والصديقة إلى حلٍ يرضي الطرفين وينهي حالة التوتر الذي بيننا وبين جارتنا إيران ليتفرغ كل طرفٍ إلى بناء بلده وإدخال الأمن والاستقرار إلى مواطنيه بما يحفظ ويصون مصالح شعوبنا جميعاً» .

أي أن الشيخ زايد اعتمد في هذه المشكلة على المكانة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدول العربية كما تتمثل في جامعتها ، وأيضاً في الدول الصديقة التي يمكن أن تقوم بدور فعال وبنَّاء في إعادة المياه إلى مجاريها . فهو يؤمن أن للتاريخ قوانين قد يمكن خرقها لبعض الوقت لكن من المستحيل أن يستمر هذا الخرق إلى ما لا نهاية أو يصبح قاعدة أو قانوناً في حد ذاته ، إذ أنه في النهاية لا يصح إلا الصحيح . يقول في لقاء مع عدد من الصحفيين الأجانب بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٧٣ :

«كل من يطمع في حق الآخرين سيكون مصيره الفشل . هذا ما تعلمناه من التاريخ . الدول التي قادت حركات الاستعمار ما هو وضعها الآن؟ لقد تركت مستعمراتها ولم تعد قادرة على الغزو وأصبحت هذه المستعمرات الآن دولاً مستقلة» .

وحتى عندما لجأ الشيخ زايد إلى القوة الاقتصادية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وذلك بقطع البترول تماماً عن الدول التي ساندت إسرائيل ، حتى تواكب القوة الاقتصادية القوة العسكرية التي لجأت إليها كل من مصر وسوريا وتدعمها ، فإنه حرص على أن يوضح أنه لم يقصد عقاباً لتلك الدول بل كان هدفه أن يقف إلى جانب الحق والعدل . يقول في حديثه لجريدة «الأهرام» القاهرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣ :

«إن اسرائيل عدوٌّ معتد ، قد فشلت معه كل الحلول ، ولم يكن هناك اختيار سوى مجابهتها بكلِّ الأسلحة للدفاع عن الأراضي العربية وتحريرها . وإذا كان البترول العربي هو أحد الأسلحة الفعالة في المعركة ، . فإن العرب لم يستعملوه كعقاب للدول ، ولكن ذلك جزاء للقوة العالمية الضارية ،

والتي هدرت حقوق الإنسانية ولم ترع للحق أو للعدل جانباً»

ولا شك أن القوة الاقتصادية في عالم اليوم أصبحت سلاحاً فعالاً يمكن استخدامه بصفة متجددة ومتنوعة في الزمان والمكان المناسبين مع تجنب أية خسائر بقدر الإمكان . ولا بد لصاحب القوة الاقتصادية أن تكون له كلمته النافذة المؤثرة عند الدول التي يستثمر فيها أمواله وإذا ما استعرضنا العلاقات الخارجية بين الدول الآن سنجد أن العنصر الفعال في تشكيلها وصياغتها هو العنصر الاقتصادي . وهو المفهوم الذي عبَّر عنه الشيخ زايد لمجلة «كابيتال» الألمانية في ١ مارس ١٩٧٥ عندما أوضح أنه ليس هناك سوى وسيلة واحدة لتحقيق العدالة المطلقة بين منتجي البترول ومستهلكيه . . فلا بد من ربط سعر البترول بسعر خمسةعشر أو عشرين سلعة أخرى ، ابتداء من الذهب وحتى الصلب . وتحقيقاً لهذا الغرض لا بد من توفير توازن سليم يحفظ لكل الأطراف المعنية حقوقها ، خاصة وأن الدول المنتجة للبترول تستثمر نسبة من عائده في أوروبا الغربية ، ولذلك ألمح الشيخ زايد إلى احتمال مساهمة العرب في دور نشر الصحف وفي الهيئات الإذاعية أو غير ذلك من وسائل الاتصال بالجماهير ، لأن هذا الإسهام لن يشكل إسهاماً مالياً فحسب ، بل سيمثل في الوقت نفسه وسيلة لتحسين نشر الأفكار العربية في العالم الغربي . واختتم تصريحاته للمجلة الاقتصادية الألمانية بقوله :

«نحن نتطلع من حيث المبدأ إلى المشاركة في اتخاذ القرارات في الشركات التي نسهم فيها مالياً . وإذا كنا نخاطر بأموالنا فإننا من الطبيعي والشرعي والبديهي أن نقول في الوقت نفسه كلمتنا» .

أي أن القوة الاقتصادية ، لكي تكون فعالة ومؤثرة ، لا بد أن تتحول إلى قوة سياسية وإعلامية . فلا يعقل أن تستثمر الدول البترولية أموالها في إدارة عجلة الاقتصاد الغربي ، وفي الوقت نفسه لا يسمح لها بأن تكون لها كلمة في كيفية الاستثمار وهي التي تخاطر بأموالها وتعرضها لخسارة محتملة وكذلك لا يسمح لها بنشر الأفكار العربية وتوضيح صورتها في أجهزة الإعلام الغربي التي تمنح اسرائيل الفرصة الكاملة كي تصول وتجول فيها دون أن تنفق أي مقابل لهذا . فإذا كانت العلاقات الصحية والصحيحة بين الدول تنهض الآن على تبادل المصالح ، فلا بد من الحرص على التوازن بين كفتي الأخذ والعطاء حتى تشق العلاقات مجراها الطبيعي . صحيح أنه لا يجوز لدولة أن تتدخل في شؤون دولة أخرى مهما كانت الدوافع والأسباب ، لكن مبدأ الأخذ والعطاء لا يعني على الإطلاق أي تدخل أو تجاوز طالما أن عدالة التبادل هي السائدة . أما إذا طمع طرف في الآخر وأراد أن يأخذ أكثر مما يعطي سواء بالضغط أو بالمناورة أو بالدهاء ، فإن هذا المسلك يتساوى تماماً مع مسلك التدخل في شؤون الطرف الآخر من خلال صياغة سياسته الخارجية على هواه وفرضها عليه بطريقة أو بأخرى ، وهذا يعني بدوره المساس بالاستغلال الاقتصادي والسياسي للطرف المعرض للضغط أو المناورة أو الدهاء . ذلك أن مبدأ الندية في العلاقات بين الدول أصبح أمراً مفروغاً منه وقيمة إنسانية لا تُمس بصرف النظر عن أحجام الدول الداخلة في التعامل ، ذلك أن القيمة الإنسانية لا تقاس بالحجم أو بالكم وإنما بالكيف والتفرد والندية . وقد تناول الشيخ زايد هذه المفاهيم في حديثة الذي أدلى به إلى مندوب المؤسسة الوطنية للإذاعة والتليفزيون في

إيران في ٢ يوليو ١٩٧٧ :

«لا يجوز لدولة أن تتدخل في شؤون دولة أخرى مهما كانت الدوافع والأسباب . . والصديق أو الشقيق يسعى بكل الطرق الحميدة لفض الخلافات بين اثنين لكن على شرط عدم التدخل في شؤونهما الداخلية ، فإما أن يبقى محايداً وإما أن يعطي النصيحة للطرفين . أما التدخل السافر فهذا لا يجوز في كل شرائع وقوانين الأمم بل هو إجحاف بحق الآخرين . وأصحاب المشكلة يعرفون أين القاضي ، فكيف أسمح بأن أكسر باب بيت وأدخل على أصحابه دون استئذان؟ من هنا لا يجوز لأي دولة أن تتدخل في شؤون أي بلد خصوصاً في هذا العصر الذي وصلت فيه الأمم إلى أرقى درجات الرقي والحضارة ، واحترام الإنسان لنفسه احترام للآخرين» .

لم يتأثر الشيخ زايد بالحساسيات التي أثارتها إيران عند احتلالها للجزر الثلاث التابعة للإمارات ، بل اتخذ من المؤسسة الوطنية للإذاعة والتليفزيون في إيران نفسها أداة إعلامية لتوصيل فلسفته في ما يتصل بالسياسة الخارجية التي يبدو أنها في حاجة دائمة لوضع النقاط على الحروف خاصة مع تفجر الحساسيات التي قد تدخل بالعلاقات الثنائية في طرق مسدودة أو متاهات جانبية . وقد منحت هذه الفلسفة الشيخ زايد قدرة ومرونة فائقتين على التحرك في كل الاتجاهات التي يمكن أن تعود على بلاده بنتائج إيجابية . ولذلك كان الانفتاح على العالم بأسره أحد الاتجاهات التي تتحرك فيها سياسته الخارجية . وعندما بدأت سياسة الانفتاح لم يكن يريد سوى إعادة الأمور إلى طبيعتها . فهو يمد يد الصداقة إلى دول وشعوب العالم بأسره ، ويشارك جميع الدول في المجالات الدولية ، ويحل الخلافات بين بلاده وبين

الدول المجاورة بالطرق الودية والسلمية ، ويوسع قاعدة الاتحاد بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام إليه ، ويدعم القضايا العربية بالتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية وفي كل المجالات .

هكذا انطلق الشيخ زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى آفاق العالم المعاصر في زمن قياسي بعد أن عاشت المنطقة في عزلة تامة لسنوات طويلة ، بسبب ظروف خارجة عن إرادة أبنائها . وهي عزلة ـ في نظره ـ لم تكن سوى قشور على السطح لأسباب لا دخل لشعب الإمارات فيها ، تماماً كالعزلة التي كانت تعيشها مناطق أخرى من العالم العربي لأسباب قاهرة ، لكن شعب الإمارات لم يتخل أبداً عن عروبته ، وحافظ على تقاليده العربية الأصيلة بكل ما يملك من جهد . والدليل على ذلك أنه ما إن زالت الأسباب حتى وجد العالم العربي شعب الإمارات يقف معه جنباً إلى جنب ، يقوم بواجبه ويتحمل مسئولياته تجاه أمته العربية . ويحدد الشيخ زايد سياسته الخارجية في خطابه في العيد الوطني ١٩٧٢ فيقول :

«لا توجد دولة تستطيع الحياة في عزلة عن المجتمع الدولي ، ولا يستطيع شعب أن يتقدم دون أن يرقب عن كثب خطوات الشعوب الأخرى التي سبقته على طريق التقدم ، ويحاول أن يستفيد من التجارب التي تلائم ظروفه . والعالم بما فيه من الدول ما هو إلا مجموعة من الأسر المتجاورة . وإذا حسنت العلاقة بين الجار والجار شاع الأمن والاستقرار ، وعاش الجميع في سلام لا يشغلهم سوى التقدم ومحاولة تحقيق حياة أفضل لكل الناس» .

لكن الشيخ زايد لا يعني باهتمامه البالغ بآليات السياسة الخارجية أن

نعتمد نحن العرب على أية دولة مهما كانت كبرى ولكن يجب أن نعتمد على أنفسنا بالدرجة الأولى . أي أن قاعدة الانطلاق لإقامة العلاقات الخارجية تكمن أولاً وأخيراً داخل الوطن وتمد أساسها في أرضه . ولذلك علينا كأمة عربية أن نخطط لما هو في مصلحتها القومية ، ولحاضرها ، ومستقبل أجيالها القادمة ، وأن ننفذ مخططات بناء بلدنا على أرض الواقع وذلك من خلال الاستفادة بمنجزات العلم في العالم . صحيح أننا نتأثر ـ دون شك ـ بكل مافي العالم ، هذا واضح مثلاً بالنسبة لقضيتنا مع إسرائيل ، لكن هذا التأثر لا يعني دوراننا في فلك السياسة الخارجية حول القوى الكبرى ، أي أنه يتحتم علينا ألا ندخل ضمن مناطق النفوذ ، وأن تكون سياساتنا الخارجية قنوات اتصال لتبادل المصالح على أساس من العدل والندية والمساواة . وبهذا يكون موقفنا من كل قضية وتعاملنا معها على أساس مصالح الشعب سواء في الخليج أو في العالم العربي .

من هنا كان إصرار الشيخ زايد على أنَّ المصلحة الوطنية تفرض على كل دولة أن تبنى علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس المصالح المشتركة ، ويهدف تحقيق الرخاء والرفاهية ، لا أن تنحصر علاقاتها في دولة واحدة . ومن ناحية أخرى فإن العالم اليوم يمر بوضع خاص يتحتم فيه على الدول الكبرى أن تضع كل ثقلها للمساهمة في تحقيق العدالة والسلام في العالم . والعدالة متى تحققت فإن كل بؤر الصراع سوف تتقلص وتختفي من على خريطة العالم . والشيخ زايد يطالب الدول الكبرى بهذه العدالة لأنها بمفردها لا تستطيع أن تحقق شيئاً . إن العدالة متى تحققت ، تفرض السلام والطمأنينة والاستقرار ، وهذا واقع لا ينكره أحد ، ويطبق على علاقات

الدول مع بعضها البعض تماماً كما يطبق على الأوضاع الداخلية لأية دولة ، وعلى علاقاتها الخارجية بالدول الأخرى . فبدون عدالة لا توجد طمأنينة أو استقرار .

ولذلك يشكل وضع العالم العربي حجر أساس في السياسة الخارجية عند الشيخ زايد ، لأنه لن يتمكن من القيام بدوره بشكل فعال للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة بدون تضامنه وتآزره وترفعه عن جميع الخلافات والصراعات الداخلية التي تنهك قواه . ولذلك يتحتم على الدول العربية أولاً أن توحد صفوفها لكي تستطيع أن تتعاون مع أصدقائها في العالم للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها ، بدلاً من أن تنفرد كل دولة بسياستها الخارجية وتختلف مع بعضها البعض . فيجب أن تتحد كلمة الدول العربية لكي تصب في نهر واحد مثلها مثل بقية الأمم ، وأن توحد صفوفها لتفوِّت على عدوها كل فرصة ممكنة للنيل منها وعرقلة مسيرتها ، وأن تسد كل ثغرة ـ سواء داخلية أو خارجية ـ يمكن أن ينفذ منها العدو مهما كانت هويته وأطماعه ، خاصة وأننا نعرف العدو من الصديق ، ولذلك ينبغي علينا أن نبني علاقاتنا مع الدول ، بقدر تعاطفها معنا وتأييدها لقضايانا العادلة ، إقراراً للسلام وتدعيماً للحق والحرية ، واحتراماً للمبادىء الإنسانية التي تقرر بها الشعوب مصائرها .

هكذا تبدو السياسة الخارجية في مفهوم الشيخ زايد محصلة لريادته الحضارية التي تناولناها بالدراسة والتحليل في هذا الكتاب الذي سعى لبلورة أصولها كما تمثلت في فصوله التي عالجت الزعامة الديمقراطية ، والقيمة الإنسانية ، والوعي الوحدوي ، والتوجهات الاقتصادية ، والتنمية

الزراعيـة ، والأمن القومي ، وكلهـا عناصر متفـاعلة ومتنـاغمة ومتكاملة في هـذه المنظومـة الفكرية والحضـارية والثقافـية والسـياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حـددت معـالم الطريق لدولة الإمارات العربيـة المتحـدة صوب المستقبل المشرق المزدهر والذي انطلقت إليه بسرعة مذهلة وفي زمن قيـاسي يعد في عـمر الشعوب مجرد لحظة . إنـها مـلحمـة الزعيـم الذي يكتشف طاقـات أمته في لحظة مصيرية من عـمرها ، فيضـعها تحت أضواء مبـهرة لأبنـائها الـذين يتعرفون علـيها ثم ينطلقون بهـا تحت قيـادته الرشيدة والحكيمة إلى آفاق المستقبل بين دول الحضارة المعاصرة ..

قائمة المراجع العربية

أ - الوثـــائق :

١ ـ مجموعة خطب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ـ وزارة الإعلام والثقافة ـ مركز التوثيق الإعلامي .

٢ ـ زايد : فكر . . وعمل : وزارة الإعلام والثقافة ـ مركز التوثيق الإعلامي .

٣ ـ القيادة : جمع وتوثيق : محمد خليل السكسك ، تدقيق وتبويب : شمس الدين الضعيفي : نشر ديوان الرئاسة ـ أبوظبي .

ب - المؤلفات :

١ ـ ابراهيم الابياري : الوطن في الأدب العربي

٢ ـ ابن حزم : الرد على ابن النفريلة اليهودي ورسائل أخرى .

٣ ـ ابن خلدون : المقدمة

٤ ـ ابن مسكوية : تهافت التهافت

٥ ـ احمد لطفي السيد : مبادىء في السياسة والأدب والاجتماع

٦ ـ الغزالي : المنقذ من الضلال

٧ ـ توفيق الحكيم : تأملات في السياسة

٨ ـ جرجي زيدان : بناة النهضة العربية

٩ ـ حسنين عبد القادر : الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة

١٠ ـ ساطع الحصري : أبحاث مختارة في القومية العربية

١١ ـ طه حسين : مرآة الضمير الحديث

١٢ ـ عباس محمود العقاد : التفكير فريضة إسلامية

١٣ ـ عوض العرشاني : حياة زايد

١٤ ـ قاسم أمين : تحرير المرأة

١٥ ـ قاسم أمين : المرأة الجديدة

١٦ ـ محمد عطا : الحركة العاقلة
١٧ ـ محمد مرسي عبد الله : زايد القائد ابن الصحراء
١٨ ـ نبيل راغب : موسوعة الفكر القومي العربي
١٩ ـ نبيل راغب : شرف الكلمة
٢٠ ـ نبيل راغب : العنف يجتاح العالم
٢١ ـ نبيلة داود : الموسوعة السياسية المعاصرة
٢٢ ـ وجيه أبو ذكرى : زايد عن قرب

قائمة المراجع الأجنبية :

1. ALLIG, WILLIAM. PUBLIC OPINION , 1939
2. ALLPORT, G. W. PERSONALITY AND SOCIAL ENCOUNTER, 1964
3. ANAGLL, NORMAN, THE PUBLIC MIND, 1927
4. ASCH, S. E, SOCIAL PSYCHOLOGY, 1952
5. BAREET, EDWARD W. TRUTH IS OUR WEAPON, 1953
6. BAX, BELFORT. THE WOMAN'S QUESTION, 1959
7. CLOUGH, SHEPARD WAY OF OUR CIVILIZATION, 1953
8. ELIOT, T.S. NOTES TOWARDS A DEFINITION OF CULTURE, 1955
9. GUEST, GEORGE. THE MARCH OF CIVILIZATION, 1959.
10. HORABIN, T.L. POLITICS MADE PLAIN, 1944
11. HUME, DAVID. THE PRINCIPLES OF MORALS. 1960
12. JOAD, C.E.M. THE FUTURE OF MORALS, 1946
13. JOAD, C.E.M. CAN PLANNING BE DEMOGRATIC? 1952
14. MILL, JOHN STUART. ON LIBERTY, 1950.
15. MULLER, J. HERBERT. THE USES OF THE PAST, 1959
16. PADOVER, SAUL K. THE MEANING OF DEMOCRACY

17. RUSSELL, BERTRAND, PRINCIPLES OF SOCIAL, RECONSTUC-TION, 1969.

18. RUSSELL, BERTRAND, THE SCIENTIFIC OUTLOOK, 1966.

19. RUSSELL, BERTRAND, THE IMPACT OF SCIENCE ON SOCIETY, 1951.

20. SCHWEITHZER, ALBERT THE PHILOSOPHY OF CIVILIZATION 1956.

21. TOYNBEE, ARNOLD, THE ISLAMIC WORLD, 1927.

22. TOYNBEE, ARNOLD, A STUDY OF HISTORY, 1946

فصول الدراسة

☐ مقدمة ص٣

● الفصل الأول:

الزعامة التاريخية ص١٥

● الفصل الثاني

النظرة الاستراتيجية ص٧٧

● الفصل الثالث

العمق الروحي .... ص ١٣١

● الفصل الرابع:

التجربة الديمقراطية .... ص ١٦٧

● الفصل الخامس:

القيمة الإنسانية ص٢١٧

● الفصل السادس:

الوعي الوحدوي ص٢٦٥

● الفصل السابع:

التوجهات الاقتصادية ص٣٣٥

● الفصل الثامن:

التنمية الزراعية .... ص ٣٨١

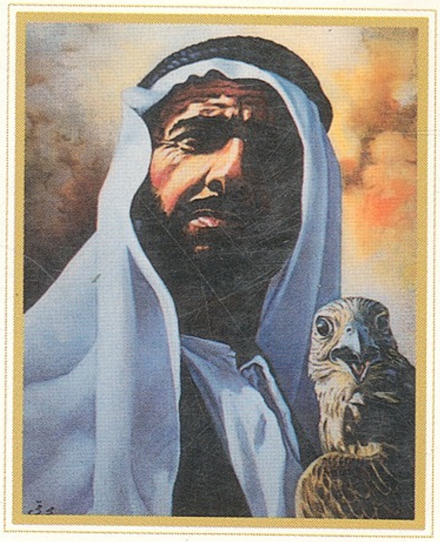
● الفصل التاسع:

الأمن القومي .... ص ٤٠٥

● الفصل العاشر

السياسة الخارجية ص٤٣٥

☐ قائمة المراجع العربية و الأجنبية ص٤٥٩



دراسة تبلور أصول الريادة الحضارية عند الشيخ زايد. فهو الزعيم الذي يشكل عهده بريادته الفذة نقطة انطلاق حضاري لوطنه. وهذه الريادة لا يمكن أن تتحول إلى مجرد مرحلة تاريخية تنتهي دلالتها بانتهاء فترتها الزمنية لأنها جزء حي ومتجدد ومُلهم لانطلاقات حضارية تالية تنهض بها الأجيال الجديدة، ذلك أنَّ قوة الدفع الكامنة في فكره الاستراتيجي ليست قوة آنية مؤقتة، بل متفاعلة باستمرار مع آفاق المستقبل وقواعد الانطلاق إليه كما تتجلى في فصول هذا الكتاب التي تدور حول: الزعامة التاريخية - النظرة الاستراتيجية - العمق الروحي - التجربة الديمقراطية - القيمة الإنسانية - الوعي الوحدوي - التوجهات الاقتصادية - التنمية الزراعية - الأمن القومي - والسياسة الخارجية.

المجمع الثقافي

Cultural Foundation

ص . ب . ٢٣٨٠ ـ ابوظبي ـ الامارات العربية المتحدة ـ هاتف : ٢١٥٣٠٠

P.O. BOX : 2380 - ABU DHABI - U. A. E. - TEL. 215300 - CULTURAL FOUNDATION